عمرو حمزاوي

هامش للديمقراطية في مصر

محطات وقضايا تحول لم يتم



مسارات المرحلة الانتقالية

الدار المصرية اللبنانية

هامش للديمقراطية في مصر

هامش للديمقراطية في مصر

محطات وقضايا تحول لم يتم

حمزاوي، عمرو.
هامش للديمقراطية في مصر: محطات وقضايا تحول لم يتم / عمرو حمزاوي.
- ط1.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.
456 ص؛ 21 سم.
تدمك: 4 - 891 - 427 - 977 - 978
1- الديمقراطية
أ- العنوان. 321.8
رقم الإيداع: 2999 / 2014

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى: ربيع أول 1435 هـ - يناير 2014م

مسارات
المرحلة
الانتقالية

من 25 يناير 2011
حتى 30 يونيو 2013

هامش للديمقراطية في مصر

محطات وقضايا تحول لم يتم

عمرو حمزاوي

الدار المصرية اللبنانية

المحتويات

لماذا هذه السلسلة؟

هذه السلسلة ترصد ما جرى في مصر منذ قيام ثورة 25 يناير، حتى ما قبل الثورة الشعبية الباهرة في 30 يونية، وهو ما اصطلح على تسميته بـ «المرحلة الانتقالية»، وإن كان البعض يرى أن هذه المرحلة انتهت بانتخابات مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 2011 - يناير 2012 وانتخاب رئيس للجمهورية في يونية 2012 جاء من التيار المهيمن على هذين المجلسين، فما اتضح بعد ذلك أظهر أن كل ما جرى كان مرحلة انتقالية، قبل أن يسترد الشعب قراره، ونفسه وبلده، ويوقف اندفاعها نحو المجهول.

و«**الدار المصرية اللبنانية**»، عندما قررت نشر هذه السلسلة، فعلت ذلك لعدة اعتبارات وطنية، منها:

أولًا: رصدٌ لأسباب فشل هذه المرحلة، في الوصول إلى الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، بعد ثورة عظيمة، ثورة 25 يناير، التي شهد لها القاصي والداني، وبقدر كبير من التحضُّر، لتكاتفها وسلميتها وانصهار المكوِّن الوطني المصري فيها دون تمييز أو ادعاء أو إقصاء، والوقوف على أسباب الفشل ودوافعه، عبر المجموعة المختارة والممثلة للتيارات

السياسية كافة، والتي تستعرض رؤاها في هذه السلسلة، للاستفادة من أية أخطاء وقعت، لتجنب تكرارها في أية عملية سياسية مقبلة.

ثانيًا: هذه السلسلة من الكتب التي ترصد فترة من أخطر فترات التاريخ المصري الحديث، تثبت، كما أثبتت أحداث التاريخ كافة، أن النخبة المصرية، لم تقصِّر في أداء دورها الثقافي و«التنويري»، وفي رصد مشكلات الوطن، والإشارة إلى مواطن الخلل، وتحديد الحلول، وهي حلول، رغم تنوِّعها، وانطلاقها من خلفيات فكرية متنوِّعة، فإنها تصب في النهاية في دعم فكرة «الوطنية المصرية» و«الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة» منذ تحدّد مفهوم الدولة الحديثة، حيث تتعدَّد المداخل وزوايا النظر وتتنوع الأنهار الفكرية الصغيرة، لتصب في النهر الكبير «مصر» كما نريدها، وكما ينبغي لها أن تكون في محيطها وإقليمها، وفي العالم كله.

و«**الدار المصرية اللبنانية**» تدرك ثراء النخبة المصرية ودورها الوطني، فلم تشأ أن تذهب جهودهم هباءً، أو تنسى في خضم تسارع الأحداث، فحاولت من جانبها توثيق هذه الجهود، نبراسًا للأجيال المقبلة، و«شعلة نور» لساسة الوطن تعينهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، المبنية على معرفة فكرية، تضع المستقبل نصب أعينها، وهي تستفيد من إخفاق الماضي، أو نجاحه على السواء ومن ناحية أخرى حتى لايدعي أحد مواقف لم تحدث أو يدعي أنه صاحب الثورة وحده، كما فعل فصيل سياسي معين يزعم أنه المدافع الوحيد عن ثورة شعب.

ثالثًا: تدرك «**الدار المصرية اللبنانية**» إدراكًا عميقًا، أن الصحافة المصرية بما حوته من آراء وتحليلات النخبة المصرية، لعبت الدور الأبرز في تصويب الأخطاء، وتصحيح المسار الثوري، في خضم الأحداث

التاريخية المتفاعلة والمتسارعة منذ 25 يناير 2011، وكانت تلك الصحافة السجل الأمين لكل ما جرى، وشاهدًا عليه، تابعته بالرصد والتحليل والاستقصاء والتقييم، وهو أمر ليس جديدًا على الصحافة المصرية، بل هو امتداد لدور تاريخي مشهود في تاريخ الفكر المصري والثقافة والأدب المصريين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن كتب أغلب مفكرينا وأدبائنا في العصر الحديث نشرت في الصحافة المصرية «منجمة» مثل كتب: محمد التابعي، وعباس محمود العقاد، ومحمد حسين هيكل، وزكي نجيب محمود، ونجيب محفوظ، ويوسف إدريس، ومحمد حسنين هيكل، وتوفيق الحكيم وغيرهم، بما شكل قوة مصر الناعمة، وريادتها للثقافة المصرية طوال القرن العشرين.

شكلت الصحافة - إذًا - الجناح الثاني لدور النشر في إشاعة الفكر والثقافة والأدب في مصر طوال تاريخها الحديث، وقد أردنا في **«الدار المصرية اللبنانية»** أن نواصل هذا الدور، في إطار مسؤوليتنا الوطنية وموقفنا الفكري الذي نؤمن به في كل ما نفعل.

رابعًا: قد يجد القارئ، في ثنايا هذه الكتب، حديثًا وتحليلًا لأحداث سابقة، جرت أثناء المرحلة الانتقالية، والكلام عنها بصيغة «ظرفية آنية»، يبدو أن الأحداث كوقائع مفردة، قد تجاوزتها، لكنها تُرِكَتْ في سياقها التاريخي بغرض «فحصها» زمنيًّا، وكيف أدت إلى ما بعدها، للاستفادة منها علميًّا، في عملية «التأريخ» لما جرى. وهذه «السلسلة» تمثل المادة الخام لعمل المؤرخين فيما بعد، كما ستظل سجلًّا وقائعيًّا لأحداث لم

يظهر الكثير من الأسرار التي وقفت وراءها، والتيارات السياسية التي دفعت لتجري على هذا النحو أو ذاك، وبهذه الصيغة أو تلك.

خامسًا: لا تأخذ «الدار المصرية اللبنانية» موقفًا مسبقًا من أي اتجاه فكري أو سياسي، أو رأي، ما دام ملتزمًا بالثوابت الوطنية، التي تعارفت عليها ورسختها الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار تنشر الدار للجميع، والتاريخ والقارئ وحدهما مَن يمنح الكاتب مشروعيته وشهرته، كما لم تمارس الدار أي نوع من الرقابة على الآراء الواردة في هذه السلسلة تاركة الفرصة لجميع الآراء لتتفاعل وتتلاقح، لتشكل اللوحة الكبيرة لخريطة الحياة الفكرية والسياسية والأدبية المصرية.

وتود **«الدار المصرية اللبنانية»** أن تلفت نظر القارئ إلى أنه لوحظ أن هناك تغيرًا في آراء ومواقف بعض الكتّاب بعد 30 يونية 2013، وهو ما يشير إلى مسئوليتهم المباشرة عن هذا التوجه المختلف عما سبق، وهو ليس بالضرورة مما يعبر عن قناعات الدار وفكرها الملتزم تمامًا بثوابت: **الدين والوطن والقومية..**

الدين الوسطي، وكامل التراب الوطني«مصر»، والانتماء العضوي إلى عروبتنا الأصيلة.

والله من وراء القصد.

الناشر

محمد رشاد

الإهداء

في الشأن العام .. إلى مصر، واحة الصحراء
الأجمل، أملا في غد ديمقراطي قريب
في الشأن الخاص .. إلى والدتي، محطة عشقي
الأولى، بعضا مما علمتني وحبا لن يقطع
الموت وصاله

مقدمة

مصر اليوم دفاعا عن الديمقراطية
وحق المواطن في الاختيار الحر

الكتاب الذي بين يديك، عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ، تتداخل به شهادتي الشخصية على تحولات السياسة والدولة والمجتمع في مصر قبيل ثورة يناير 2011 وفي أعقابها، وصولا إلى صيف وخريف 2013 مع مقاربة تحليلية لتحديات بناء الديمقراطية وسبل التعامل معها تستند إلى علوم السياسة وأدبيات التحول الديمقراطي.

وإذا كانت الشهادة الشخصية ترتبط عضويا بمشاركتي في الحياة العامة والسياسية من مساحات تقلبت وتنوعت كثيرا، من عضوية المجلس القومي لحقوق الإنسان في أعقاب ثورة يناير 2011 وعضوية مجلس شعب 2012 وعضوية جبهة الإنقاذ الوطني، إلى ابتعاد عن ترتيبات ما بعد 30 يونيو 2013 لرفضي تدخل الجيش في الحياة السياسية، وطغيان مكون الناشط على مكون السياسي في سعيي لمواجهة انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان، التي شهدها صيف وخريف 2013 وموجة فاشية الوطنية الزائفة والتخوين

والإقصاء، فإن السياق الإنساني الأوسع لشهادتي يتمثل في إيماني بحق المصريات والمصريين في الديمقراطية والحرية والمساواة والمواطنة والكرامة والعدالة الاجتماعية وباستعدادهم الكامل للوصول إلى هذه الأهداف التي من أجلها قاموا بثورة عظيمة في يناير 2011، ومن أجلها تواصلت موجاتهم الثورية إلى يونيو 2013، ومن أجلها تحملوا بجلد أكلافًا فردية وجماعية بالغة القسوة، ومن أجلها أيضا ينتفض نفر منهم اليوم؛ رفضا للانقلاب على الديمقراطية ولانتهاكات الحريات وحقوق الإنسان ورفضا لإعادة إنتاج الدولة الأمنية الفاسدة التي أهدرت طويلا الكرامة الإنسانية.

وإذا كان الخيط الناظم للمقاربة التحليلية لتحديات بناء الديمقراطية في مصر يربط بين قضايا كالدستور والانتخابات وأدوار المؤسسات التشريعية والتنفيذية المنتخبة، وحيادية الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية، وصولا إلى ديمقراطية العلاقات المدنية العسكرية وقيم الحرية وحقوق الإنسان والمساواة والمواطنة ورفض الخلط بين الدين والسياسة والانتصار لمدنية الأخيرة، فإن إيماني بأفضلية التنظيم الديمقراطي الليبرالي للدولة وللمجتمع، وبحق المواطن الفرد في الاختيار الحر في الحياة الخاصة والعامة، وبكارثية نظم الحكم المستبدة والسلطوية والفاشيات الدينية والعسكرية يشكل الإطار المبادئي والقيمي لمقاربتي التحليلية وللنتائج التي ترتبت عليها.

لا شك لدي في كوني أخطأت كما أصبت في سياق مشاركتي في الحياة العامة والسياسية، ولا شك لدي أيضا في أن انحيازاتي فرضت نفسها أحيانا على تحليلي لوقائع السياسة والدولة والمجتمع في مصر. وبالقطع، تناوبت علي موجات الأمل واليأس بارتباطها الوثيق بتقلبات «الحالة

المصرية»، وأثرت في عزيمتي حملاتُ التشويه ومحاولات الاغتيال المعنوي التي تعرضت لها كغيري من ممارسي العمل العام والسياسي، وتصاعدت وتيرتها مع رفضي لتدخل الجيش في السياسة، وموجة الفاشية المبررة لانتهاكات الحريات وحقوق الإنسان. إلا أنني أشعر اليوم بقليل من الامتنان لكوني اجتهدت للانتصار لإيماني بالديمقراطية والليبرالية وللدفاع عن مبادئي وقيمي وأفكاري دون مساومة بحثا عن مكاسب سياسية وانتخابية، أو خوفا من الوقوف في وجه موجات الفاشية العاتية والضجيج العالي لمدعي احتكار الحقيقة الخالصة زيفا باسم الدين أو باسم الوطنية، أو انحناءً للتوجهات الآنية للرأي العام أو للمصالح المسيطرة على وسائل وشبكات الإعلام.

ولإيماني بالديمقراطية والليبرالية وحق المواطن الفرد في الاختيار الحر، مرتكزات مجتمعية وسياسية تضاف إلى المرتكزات الإنسانية والأخلاقية التي تخترق الكثير من أسطر هذا الكتاب. ففي العالم اليوم دول ديمقراطية وأخرى تتبع نظم حكم مغايرة. وبينما لم تعد الديمقراطيات قاصرة على الغرب الأمريكي والأوربي وامتدت تدريجيا إلى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، لم يزل لنظم الحكم غير الديمقراطية بعض الحصون المنيعة في روسيا والصين ودول الخليج العربي وغيرها. وفي حين يرتبط نجاح الديمقراطيات بضمانات الحقوق والحريات وبدرجة معتبرة من الاستقرار والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي، تقدم بعض الدول غير الديمقراطية أيضًا تجارب اقتصادية واجتماعية ناجحة كما هو الحال في الصين صاحبة المعدلات التنموية الأعلى عالميا، وفي دول الخليج المعتمدة على ريع الموارد الطبيعية (النفط والغاز). وبالقطع هناك

ديمقراطيات فاشلة اقتصاديا ومأزومة اجتماعيا كاليونان والبرتغال وبعض دول أمريكا اللاتينية اليوم، كما أن عالمنا يحفل بنظم غير ديمقراطية عاجزة اقتصاديا واجتماعيا وبعضها في محيطنا الإقليمي المباشر. على الرغم من ذلك، تظل القاعدة العامة هي أن الديمقراطيات أكثر قدرة من غيرها- من نظم الحكم- على تحقيق الاستقرار والرخاء والعدالة والتوافق والحفاظ عليها لمراحل طويلة المدى.

كذلك تدلل دراسات العلوم السياسية وبوضوح على أن الديمقراطيات أكثر التزاما من النظم غير الديمقراطية بمبادئ وقيم السلم العالمي، وأقل نزوعا للتورط في أعمال عسكرية أو عدائية سواء في محيطها المباشر أو غير المباشر. هنا يقارن في بعض الدراسات السياسية بين معدلات الحروب والصراعات المسلحة والمواجهات الأهلية في أوربا الغربية قبل الحرب العالمية الثانية (قبل تحول معظم دولها إلى الديمقراطية) وبعدها (بعد التحول الديمقراطي)، في أمريكا اللاتينية التي سيطرت عليها الانقلابات العسكرية والنظم الديكتاتورية إلى ثمانينيات القرن الماضي وبعد بدء التحول الديمقراطي خلال العقود الماضية. وفي المقابل، يشير البحث السياسي إلى استمرار المعدل المرتفع للحروب وللصراعات المسلحة وللمواجهات الأهلية في العالم العربي دون تغير منذ استقلال معظم دوله في النصف الثاني من القرن العشرين وإلى اليوم، ويربط الباحثون والدارسون بين هذه الحقيقة وبين استمرار غياب الديمقراطية. بالقطع تمثل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل استثناءات صارخة على قاعدة «الديمقراطيات المحبة للسلام»، فالدول الثلاث تورطت ولم تزل في الكثير من الحروب والصراعات والمواجهات العدائية في محيطها

المباشر وعالميا. بل إن إسرائيل، شأنها شأن جنوب إفريقيا قبل إنهاء جريمة الفصل العنصري والنظام الذي استند إليها، تمارس ديمقراطيتها في إطار سياسات وممارسات عزل وفصل عنصري ضد الفلسطينيين وفي ظل احتلال واستيطان لم يتوقفا منذ 1948 إلى اليوم. وبالقطع هناك نظم غير ديمقراطية لم تدفع بشعوبها إلى حروب أو صراعات ولم تنزلق إلى سباق تسلح مميت أو حروب إقليمية بالوكالة؛ كالصين مثلا والتي تختلف هنا جذريا عن الاتحاد السوفييتي. على الرغم من ذلك، تظل القاعدة العامة هي أن الديمقراطيات أكثر قدرة من غيرها على الالتزام بقيم السلم العالمي وأشد مناعة من غيرها لجهة مقاومة خطر التورط في حروب أو صراعات أو مواجهات في المحيط المباشر أو غير المباشر.

لن يدفع إلا مثالي أو واهم بأن الديمقراطيات عموما تتعاون فقط مع بعضها البعض، وتبتعد عن النظم غير الديمقراطية. فالغرب الديمقراطي تربطه علاقات إستراتيجية واقتصادية وتجارية واسعة بروسيا والصين ودول الخليج العربي وغيرها، وتتكالب الحكومات المنتخبة في الغرب للحصول على عقود وصفقات ومعاملة تفضيلية من الحصون المنيعة للنظم غير الديمقراطية. والغرب الديمقراطي يتناسى الحقوق والحريات والانتخابات إزاء عالمنا العربي، وفي مناطق أخرى من العالم حين تتعارض مع مصالحه الحيوية. ولا يتوانى طويلا قبل التحالف مع نظم غير ديمقراطية، أو لا تلتزم بسيادة القانون، إن كانت ستضمن مصالحه من أمن إسرائيل إلى التنصت على الكرة الأرضية، ولتذهب الديمقراطية ونتائج الانتخابات إلى الجحيم. على الرغم من ذلك، تظل القاعدة العامة هي أن الديمقراطيات تنظر بريبة إلى النظم غير الديمقراطية، وتتحفظ

على الانفتاح طويل المدى عليها ما لم تجبرها المصالح الحيوية على غير ذلك. الديمقراطيات دوما ما تسعى لتهميش النظم غير الديمقراطية عالميا؛ بتحجيم دورها في المنظمات الدولية والإقليمية وفي المبادرات الأممية، وبالتعامل معها كشر لابد منه، وعرض لمرض عالمي اسمه «غياب الديمقراطية» ينبغي التخلص منه.

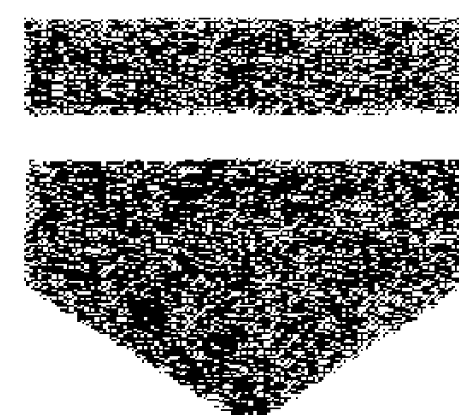
أما جهة الانتصار لحق المواطنات والمواطنين في الاختيار الحر، فإن التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع حين يستقر يمكّنهم من إدارة حياتهم الخاصة والإسهام في الشأن العام في ظل ضمانات للحريات ولحقوق الإنسان ولكرامته، ولتكافؤ الفرص، وبحث مشروع عن المبادرة الفردية. بالقطع وبالتحرر من المقاربة المثالية للديمقراطية، تتفاوت حظوظ المواطنات والمواطنين، وتؤثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في درجات شعورهم بالحريات وحقوق الإنسان والمبادرة الفردية وممارستهم لها في الحياة الخاصة والعامة. إلا أن تمكين قطاعات تتسع باطراد من المواطنات والمواطنين يمثل قاعدة أساس للديمقراطية ويقترن بها دوما التحرر من الخوف النابع سواء من قمع الحكام للمحكومين أو من تراكم المظالم المجتمعية. في الكثير من الحالات، توفر الحريات والحقوق والكرامة الإنسانية والمبادرة الفردية والتحرر من الخوف بيئة مساعدة على التميز الشخصي والإبداع، وتدفع بالدولة والمجتمع المعنيين إلى التنمية المستدامة والتقدم. وكمعايير أولية ذات دلالة وإن كانت غير كافية لإصدار الأحكام النهائية، يتعين مراجعة قوائم الفائزين بجوائز نوبل في التخصصات العلمية والأدب ومواطن حياتهم وعملهم (الأغلبية الساحقة تعيش في الديمقراطيات الغربية والبعض

في آسيا) ومطالعة التصنيفات العالمية بشأن التنمية المستدامة والتقدم وترتيب الدول المختلفة بها (تكاد الديمقراطيات الغربية تحتكر المقدمة، ولا يزاحمها إلا اليابان الديمقراطية والصين السلطوية).

حين تغيب الديمقراطية أو تتعثر مسارات التحول باتجاهها، تتراجع ضمانات الحريات وحقوق الإنسان وكرامته والمبادرة الفردية وتكافؤ الفرص. حين تغيب الديمقراطية، يمسك الخوف بتلابيب الناس فيغتال التميز الشخصي ويقتل الإبداع ويحد كثيرا من إمكانيات المبادرة الفردية والتنمية المستدامة، والتقدم في الدولة والمجتمع المعنيين. حين تغيب الديمقراطية، تهيمن جموع محدودي الكفاءة ومروجي خطاب الكراهية والإغلاق والإقصاء على المجال العام، وتبتعد طاقة نور الحرية وحقوق الإنسان التي يحتاجها الفرد لكي لا تنزع عنه إنسانيته وتحتاجها الدولة والمجتمع لكي تتوفر بيئة صحية للمواطنات وللمواطنين. حين تغيب الديمقراطية أو تتعثر مسارات التحول باتجاهها، ينسحب من المجال العام العالِم والمبدع والفنان والأديب ويتركونه فسيحا للباحثين عن المكاسب الشخصية (سياسية أو انتخابية أو اقتصادية أو غيرها) أو للمستعدين لركوب الموجات السائدة بتطويع القليل من المعرفة والقليل من العلم والمحدود من الرؤية التي يملكون. حين تغيب الديمقراطية، يتصاعد ضجيج اللامضمون في السياسة والإعلام تحت لافتة الحقيقة الواحدة والرأي الواحد، ويرتفع منسوب الكراهية والتشويه والتخوين لوضع الضمير الجمعي والنزعة الإنسانية إجباريا خارج الخدمة.

التمايزات بين حضور الديمقراطية وغيابها وبين احترام حق المواطن في الاختيار الحر وانتهاكه، جلية. وإذا كانت الديمقراطية والحق في

الاختيار الحر هما جوهر ووجهة ما نريده لمصر وللمصريات وللمصريين، فإن واجبنا هو ألّا نفقد الأمل في إنجاز التحول الديمقراطي وألّا نساوم على الدفاع عن الحريات والحقوق وألّا نتراجع لا إزاء الخلط بين الدين والسياسة ولا في مواجهة تدخل الجيش في السياسة، ولا تحت تهديد إعادة إنتاج الدولة الأمنية الفاشلة وخطر الفاشيات الدينية والعسكرية والبوليسية المرتبط بهم. ولهذا فقط كتبت هذا الكتاب والذي أتمنى أن تجدوا به أعزائي القراء، بعض ما يستحق المطالعة، ويدفع إلى التأمل والتفكير، ولهذا فقط أواصل الكتابة والمشاركة في العمل العام والسياسي أملا في مصر الديمقراطية.



الفصل الأول

رؤى المرحلة الانتقالية

المرحلة الانتقالية التي لا تريد الانتهاء

يتحمل «المجلس العسكري» وتتحمل جماعة الإخوان والتيارات السلفية، المسئولية الأكبر عن المسار الخطأ الذي سرنا عليه منذ استفتاء التعديلات الدستورية في مارس 2011. مسار الانتخابات أولًا، والذي عارضتُه حتى يوم الاستفتاء ثم احترمت رأي الأغلبية الذي أقرته والذي اقترحه المجلس العسكري، وروج له شعبيًّا بعنف وبتوظيف للدين في السياسة، الإخوان والسلفيون، رتّب أزمات متتالية أفسدت المرحلة الانتقالية ولم تمكِّن من بناء مؤسسات نظام ديمقراطي جديد. عدنا بحل مجلس الشعب إلى المربع رقم واحد وانتخبنا رئيسًا لعام دون صلاحيات محددة، وقبل الحل لم يكن لمجلس الشعب اختصاصات واضحة، وكان التضارب بينه كسلطة تشريعية وبين المجلس العسكري والحكومة سيد الموقف.

وعلى عاتق الإخوان تقع أيضًا مسئولية كبرى في تمكين المجلس العسكري من الاستمرار في الحياة السياسية بين عامي 2011-2012. فالجماعة، وقد كانت الفصيل الأكبر في الجماعة الوطنية، تعاملت في أكثر من محطة فاصلة مع القوى الليبرالية والثورية باستعلاء بالغ ورغبة في الهيمنة، وتجاهلت فرض التوافق الوطني، مدفوعة بمصالح الجماعة

وحزبها. لم يُبنَ توافق حقيقي قبل الانتخابات التشريعية ولا في تشكيل تأسيسية دستور 2012؛ الأول والثاني، ولا في إدارة العمل داخل مجلس الشعب2012. صمتت الجماعة أيضًا عن إجراءات قمعية وممارسات غير ديمقراطية تورط بها المجلس العسكري ودفعتها المواءمة السياسية إلى التخلي عن الدفاع الصريح عن حقوق الإنسان والمطالبة بنقل سريع للسلطة للمدنيين. لم يُعد الإخوان اكتشاف الثورة، لا في البالون ولا ماسبيرو ولا محمد محمود ولا مجلس الوزراء، فقط عندما بدأ التنازع بينهم وبين المجلس العسكري، بشأن الحكومة والترشح للرئاسة في 2012. ولم تكن التيارات السلفية في هذا الصدد مختلفة جذريًا عن الإخوان.

أما التيارات المدنية والأحزاب الليبرالية والمجموعات الكثيرة غير المنظمة من ائتلافات وشباب الثورة، فهي تتحمل كامل المسئولية عن وقوعها في أسر نمط من النشاط السياسي لم يخرج أبدًا من خانة رد الفعل، ولم يحسن تنظيميًا من قدراتهم على منافسة القوتين الأكبر في السياسة المصرية الجيش والإخوان. كوّن البعض، ولا أعفي نفسي من المسئولية، أحزابًا نافست بقدرات محدودة في الانتخابات التشريعية وظل البعض الآخر متمسكًا بالأدوات الاحتجاجية دون غيرها، والبعض الثالث دفع بأكثر من مرشح في الانتخابات الرئاسية 2012 ومن ثَم فتّت الأصوات على نحو أبعد مرشحيه عن الإعادة. كذلك قبلت بعض التيارات المدنية وبعض رموزها الدور المستمر لـ«العسكري» في السياسة، بل ولجأوا إليه أكثر من مرة في صراعهم مع الإسلام السياسي واستدعوا بهذا قوة غير منتخبة وغير سياسية للفصل بين المنتخبين والقوى السياسية، وهو تحديدًا ماحدث في 3 يوليو 2013.

والحقيقة أيضًا، أن أحدًا لم يتعامل بجدية وبرؤية استراتيجية واضحة مع تحديات تسلم السلطة من العسكري بين 2011 و2013 لا الإخوان والسلفيين، ولا التيارات المدنية، وغابت مائدة المفاوضات الجادة التي كان ينبغي أن تجمع الأطراف كلها للتباحث حول شروط التسلم ووضع الجيش في النظام السياسي بعده وغير ذلك من قضايا حاكمة. كذلك تعاملنا جميعًا باستهتار شديد مع الظروف المعيشية السيئة لأغلبية المصريات والمصريين، ووُظف هذا بالسلب ضد كل القوى السياسية وأفقدها مصداقيتها، أما «المجلس العسكري» فأدار المرحلة الانتقالية، إما بخطة محددة أو بتعامل ممنهج مع معطيات الفترة السابقة عليها (وأنا أقرب إلى القراءة الثانية)، على نحو أعادنا أيضًا إلى المربع واحد. لم يحقق بجدية في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت ولم يحاسب المسئولين عنها، واستمرت أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية على حالها دون تطهير أو إصلاح، ولم يستجب منذ اللحظة الأولى للمطالبة بالشراكة بينه وبين القوى السياسية لإدارة المرحلة الانتقالية وتم التعامل مع هذه القوى كلٌّ بمفرده، ووُظفت أجهزة الإعلام لتشويه الثورة والثوار والانقلاب عليهم، واتخذ إجراءات أقل ما توصف به أنها قمعية. وبعد حل مجلس الشعب في2012 ، ظللنا مع دور ممتد لـ«العسكري» في السياسة في ظل غياب يتجدد للمؤسسة التشريعية، ثم تدخل الجيش في 3 يوليو 2013 لعزل رئيس منتخب دون اعتبار للآليات الديمقراطية.

حلقة من صراع العسكر والإخوان في 2012

بوصول محمد مرسي للرئاسة في 2012 دخلت مصر في حلقة جديدة من صراع القوتين المسيطرتين على السياسة منذ 1954، الجيش وجماعة الإخوان. والأرجح أن ساحات الصراع كانت ممتدة من الرئاسة وصلاحياتها والدستور والجمعية التأسيسية إلى أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية والحراك العلني في الشارع. والمؤكد أيضًا أن الطرفين باستمرارهما على السلوك السياسي السلطوي الذي ميزهما منذ 11 فبراير 2011 ولم يغيرا منه؛ قد حملا مصر وفرص التحول الديمقراطي وتسليم السلطة للمدنيين، فاتورة باهظة التكلفة.

وأعني بالسلوك السلطوي للعسكر والإخوان نزوعهما للهيمنة على الدولة والسياسة وإلغاء الطرف الآخر، مع اختلاف الأدوات بالطبع. فالمجلس العسكري، وبعد مواءمة سياسية استمرت لفترة مع «الجماعة» وبدأت في الانهيار بعد الانتخابات البرلمانية، جرد بالإعلان الدستوري المكمل(صدر في يونيو 2012)الرئيس الإخواني من الصلاحيات الحقيقية وحال بينه وبين اتخاذ قرارات سيادية وجعله في وضعية رئيس وزراء يسمي الوزراء والمحافظين وله بعض السلطات التنفيذية. وبدلًا من

النص في الإعلان الدستوري المكمل على تشكيل مجلس مدني عسكري يضطلع بالاختصاص التشريعي في المرحلة الانتقالية الممتدة بعد حل مجلس الشعب، احتفظ «العسكري» لنفسه بهذا الاختصاص الذي لم يكن بالقطع مقبولًا تحميله على المحكمة الدستورية العليا أو منحه للرئيس المنتخب.

أما جماعة الإخوان فرتب نزوعها للهيمنة والاستئثار بعد الثورة وفي عـامي 2011 و2012، سلوكـا سلطويا أغضب وأبعد الكثيرين من حلفائها السابقين في الجماعة الوطنية المصرية. غيرت «الجماعة» مواقفها بشأن الترشح لانتخابات مجلسي الشعب والشوري، وتخلت عن الالتزام ذاتيًّا بوضع سقف أعلى للمقاعد المراد الحصول عليها، وغيرت «الجماعة» أيضًا من موقفها بشأن الانتخابات الرئاسية ودفعت بمرشح على عكس وعود سابقة قطعتها، وسعت للتغلغل بأجهزة الدولة التنفيذية والإدارية، وتسببت في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور مرتين على نحو صادم وبعيد عن التوافق الوطني.

وبعد أن انتهى زمن المواءمة السياسية بينها وبين «العسكري» الذي ابتعدت بسببه عن الميادين وهجرت من أجله خطاب الثورة والتغيير، عادت «الجماعة» قبل الانتخابات الرئاسية وخلالها للميادين محاولة احتكارها وتوظيفها وخطاب الثورة لمصالحها، هنا وقف الكثير من القوى الوطنية -وعن حق- موقفًا متشككًا في الإخوان وأهدافهم وخشي من أن يتحول لجزء في الصراع بينهم وبين العسكر. لم يملك وطني مؤمن بالديمقراطية إلا أن يرفض الإعلان الدستوري المكمل والمرحلة الانتقالية الممتدة التي دشنها بسلطوية واضحة، إلا أن رفض هيمنة الإخوان أيضًا كان واجبًا.

الطرفان، العسكر والإخوان، لا حلفاء حقيقيين لهما في السياسة المصرية، وذلك حصاد فعلهما خلال الفترة الماضية. فلم يكن في مقدور المجلس العسكري أن يستبدل توافقًا مع القوى الوطنية والشخصيات العامة المستقلة باعتماد على أطراف وشخصيات دومًا ما وصفوا بأنهم «رجالة العسكر». لم يكن باستطاعة الإخوان أن يعوضوا ابتعاد الكثير من أطراف الجماعة الوطنية الباحثة عن الديمقراطية عنهم باتهامات لهؤلاء بتحالف سري مع العسكر لم يحدث قط أو باستدعاء ديكور من التنوع الوهمي والواهي معولين على كيانات ضعيفة.

على الرغم من هذا الصراع الحاد والمستعر بين العسكر والإخوان ودخوله في مرحلة دموية بعد 3يوليو 2013 وابتعاد الكثيرين في الجماعة الوطنية عنهما، ثمة فرص في مصر لإدارة الصراع بصورة أخرى وبضمانات أساسية تقلل من خطره على التحول الديمقراطي.

حلقة أخرى من صراع العسكر والإخوان في 2012

تغيرت، وبصورة جذرية، البيئة السياسية المصرية بعد ثورة 25 يناير بفعل حل مجلس الشعب في 2012 وإصدار المجلس العسكري للإعلان الدستوري المكمل قبل أن يلغيه الدكتور محمد مرسي. دون مجادلة بشأن أحكام «الدستورية العليا»، رتب حل مجلس الشعب فراغا مؤسسيا وأطاح بهيئة جاءت بإرادة شعبية واضحة ومُثلت بها القوى السياسية بأوزان متفاوتة. ثم ركز الإعلان الدستوري المكمل السلطات بيد العسكري على نحو أخرجنا من مسار تحول ديمقراطي ووضعنا أمام خطر استمرار السلطوية العسكرية وغياب النقل الفعلي للسلطة للمدنيين المنتخبين. وقبل نتائج الانتخابات الرئاسية، كان واضحا أن الرئيس القادم رئيسا منقوص الصلاحيات ومقيدا في اتخاذ القرارات السيادية والسياسية.

أشير تحديدا إلى حقيقة أن حل مجلس الشعب والإعلان المكمل انضما، كساحتي صراع بين الطرفين، إلى الجمعية التأسيسية للدستور والدستور والتكالب على السيطرة على أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية. عندما كتبت عن خطر الصراع بين الطرفين، أشرت أيضا إلى حقيقة أخرى هي أن أهداف الثورة المصرية المتمثلة في إنهاء حكم العسكر

والقضاء على السلطوية وبناء نظام ديمقراطي ودولة مواطنة والقضاء على الفساد ضاعت في ثنايا هذا الصراع. وكنت قد أشرت إلى الضعف النسبي لبقية الجماعة الوطنية بتوجهاتها الليبرالية واليسارية وبحركاتها الثورية والاحتجاجية وقدرتها المحدودة على التدخل في الصراع الدائر على نحو ينقذ أهداف التحول الديمقراطي ونقل السلطة للمدنيين. وعن صراع العسكر والإخوان، أشرت إلى ضرورة أن توضح الجماعة الوطنية خارج سياقات قوى الإسلام السياسي الإخوانية والسلفية (التي لا يملك أحد ادعاء عزلها عن الجماعة الوطنية؛ فهي في صلب هذه الجماعة وتقتضي مصلحة الوطن عدم النظر إليها على نحو إقصائي) موقفها من الصراع الدائر والكيفية السياسية التي تريد بها الانتصار لأهداف الديمقراطية والمدنية.

وعلى الرغم من خطورة 2012 ونزوع بعض السياسيين والشخصيات العامة آنذاك للصمت تحسبا للتطورات اللاحقة، بدأت بنفسي وأعدت التأكيد على منطلقات مبدئية لن أتنازل عنها أبدا. أخرج الإعلان الدستوري المكمل مصر في المرحلة الانتقالية الممتدة من مسار تحول ديمقراطي بتركيز السلطات في يد العسكري ووضع بعض الإجراءات الديمقراطية الوليدة مع تحديات جسام وأفرغها من مضمونها. ولم يكن من سبيل أمام الجماعة الوطنية بإسلامها السياسي وتياراتها الليبرالية واليسارية والثورية في المرحلة الانتقالية الممتدة ، إن أرادت حقا التمكين للديمقراطية والمدنية، إلا بالتوافق على خريطة طريق محددة لمواجهة خطر انفراد العسكري بالسلطة وإطالة عمر هيمنته عليها. فرضت خريطة الطريق هذه مجموعة من الالتزامات على الإسلام السياسي، وفي الصدارة الإخوان.

أولا: كـان عليهـم التخلي عـن النـزوع للاستئثار بالسياسـة وتهميش غيرهم، وهو ما مارسوه قبل ذلك وكلفهم، ثمنا باهظا تمثل في انهيار التوافق بينهم وبين بقية الجماعة الوطنية. دعوت الإخوان في 2012 للعمل معنا على إعادة تشكيل جمعية تأسيسية متوازنة وإنجاز مشروع دستور لكل الوطن يضمن الديمقراطية والمدنية والمواطنة. دعوتهم للالتزام بنتائج الانتخابات الرئاسية حين تعلَن من قبل اللجنة العليا، ما دامت نزاهة الانتخابات وإجراءاتها ونتائجها ليست محل شكوك جوهرية.

ثانيًا: قلت بأن على الإخوان والسلفيين الشروع في حوار جاد مع بقية الجماعة الوطنية من أجل ترتيبات المرحلة الانتقالية الممتدة التي واجهنا بها خطر انفراد العسكري بالسلطة، ترتيبات تضمن أن يُكتب الدستور قبل الانتخابات التشريعية وأن نتوافق على قانون انتخابات متوازن ودستوري وأن نحترم حيادية أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية ونعمل على إصلاحها بجدية دون محاولات للتغلغل بداخلها والهيمنة عليها.

ثالثًا: نبهت إلى أن على الإسلاميين وبقية القوى الوطنية، بعد الوصول إلى التوافق، الدخول في تفاوض مع العسكري بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية ومواجهة خطر انفراده بهم وبنا.

رفضت تركيز السلطات في يد العسكري من خلال الإعلان الدستوري المكمل في يونيو 2012، كما رفضت حق الاعتراض على نصوص الدستور الجديد المخول للمجلس العسكري وانفراده بتشكيل الجمعية التأسيسية والإجراءات الاستثنائية المرتبطة بالضبطية القضائية لهيئات عسكرية تجاه المدنيين. لم أرد رئيسا منقوص الصلاحيات، بغض النظر عن هويته. إلا

أنني رفضت أيضًا بقاء الجمعية التأسيسية في 2012 وطلبت ضمانات واضحة من أطياف الإسلام السياسي بشأن الدستور ومدنية مصر والكف عن مشروع السيطرة على الدولة وأجهزتها.

دعوت الإسلاميين للعودة إلى بقية جسد الجماعة الوطنية وتمكين القوى الأخرى من العودة إليهم، دون مزايدات وتحميل أخطاء وادعاء نقاء؛ فرفض خطر السلطوية العسكرية كان ينبغي أن يجمعنا ومسار التحول الديمقراطي القادر على تحقيق أهداف الثورة لم يكن ليتحمل إخفاقًا يتجدد .

الثورة ومصر والرئيس الذي انتخب في 2012

لمن يسأل: وما الذي حققته ثورة 25 يناير لمصر؟

أجيب: لم يسبق للمصريات والمصريين وعلى مدار تاريخ طويل أن اختاروا رأس دولتهم، ولم يمكن الشعب لا في الدولة المصرية الحديثة التي أسسها محمد علي، ولا في جمهورية يوليو من ممارسة حقه في تحديد هوية من يرأس دولته وصلاحياته وكيفية تغييره بإرادته أو لتقلبات صراعات النخب أو لتدخل الخارج. أنهت ثورة يناير هذه الاستمرارية السلطوية، وجاءت بالمواطن إلى قلب الحدث السياسي وأعطته حق اختيار الرئيس في انتخابات تعددية وقصرت الحد الزمني الأقصى للرئيس المنتخب على فترتين رئاسيتين أي 8 سنوات. إن لم يتم النكوص الكامل على شرعية الثورة ولم يعد أحد عقارب الساعة إلى الوراء، لن تكون مصر مجددا، مع رئيس يحكم البلاد كما حكمها من قبل الفراعنة والولاة والملوك ورؤساء الجمهورية الأولى.

لمن يسأل: وما الذي حققته ثورة 25 يناير لمصر؟

أجيب: يترتب على اختيار الرئيس عبر انتخابات تعددية، وكذلك على تحديد مدة خدمته (نعم خدمته، فهو الخادم العام الأول في الدولة) بفترتين

رئاسيتين بينهما انتخابات يحق للمواطنات والمواطنين بها إما التمديد للرئيس أو تغييره، اعتماد مبدأ مساءلة ومحاسبة الرئيس قانونيا وشعبيا. والمقصود هو المساءلة والمحاسبة إن أخطأ أو قصر في أداء مهامه أو خالف القانون بالتورط في ممارسات استبدادية أو فاسدة أو غيرها، بالقانون وأمام صندوق الانتخابات وبالرقابة الشعبية المستمرة. إن لم يتم النكوص الكامل على شرعية الثورة ولم نسمح بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لن تكون مصر مع رئيس لا يحاسب ويفعل هو ومن حوله بالبلاد ما يشاءون بعد الآن. نعم لم تنجح الثورة في المحاسبة الجادة لمن أفسد واستبد خلال العقود الثلاثة الماضية ومازالت القوانين المصرية تحتاج لتعديلات جذرية لتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة. إلا أن خطوات البداية قد قطعت.

لمن يسأل: وما الذي حققته ثورة 25 يناير لمصر؟

أجيب: أرادت الثورة ومازالت التأسيس لدولة ديمقراطية ومدنية ولحكم القانون ولمجتمع العدالة الاجتماعية والقضاء على عسكرة السياسة واحتواء خطر هيمنة فصيل واحد عليها. ومع أن الكثير من هذه الأهداف لم يتحقق بعد، وبالرغم من أن العاملين المتمثلين في مسار الانتخابات قبل الدستور وإدارة المجلس العسكري في 2011و2012 دفعا البلاد إلى ابتعاد واضح عن التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات دولة ديمقراطية مدنية، إلا أن إيمان قطاع واسع من المصريات والمصريين بهذه الأهداف لم يتراجع ومازال يبحث عن القوى القادرة على ترجمته لفعل منظم ومستمر. انتخبت أغلبية المواطنين الثورة في الجولة الرئاسية الأولى ولم يتنازل العدد

الأكبر منهم عنها في جولة الإعادة، سواء بإبطال الصوت أو بالتصويت لمن اعتبره مرشح الثورة.

لمن يسأل: وما الذي حققته ثورة 25 يناير لمصر؟

أجيب: جاءت الثورة بالمواطن إلى صدارة المشهد السياسي وشجعته على التعبير الحر عن رأيه متظاهرا ومحتجا ومعتصما وجعلت السياسة هي قوت حياته اليومي. انتزع المصري هذه الحقوق وأصبحت الميادين والشوارع ساحات سياسية بالأساس، حتى لمن يرفض أو يتحفظ على الثورة وأهدافها. كذلك ارتفعت بوضوح نسب المشاركة بالانتخابات والاستفتاءات على تنوعها وكثرتها في 2011و2012. التواجد السياسي للمواطنات والمواطنين وبتوجهاتهم وتفضيلاتهم المتنوعة، وأكرر بما فيها تلك الرافضة للثورة، كان إنجاز ثورة يناير الأكبر وعنصر الطمأنة الذي انقلب عليه 3 يوليو 2013 وماتلاه.

عن وهم المجلس الرئاسي في 2011 - 2012

منذ فبراير 2011 وبعض القوى السياسية والشبابية تطالب بتشكيل مجلس رئاسي مدني، ومنذ فبراير 2011 وأنا أسجل رفضي له وتحفظي عليه. و ليس لرفضي للمجلس الرئاسي علاقة باعتراض على الشخصيات العامة التي كانت متداولة لعضوية المجلس، بل بالاعتراض على إنشاء كيان استثنائي لا شرعية ديمقراطية له.

منذ 11 فبراير 2011 وهدفي أن ننتهي من الإدارة الاستثنائية من خلال وضع الدستور وانتخاب مؤسسات تشريعية وتنفيذية تعبر عن الإرادة الشعبية (كما يحويها صندوق الانتخابات). وموقفي هنا مرتبط بقراءة لخبرات التحول الديمقراطي في العالم التي نجح معظمها ببناء المؤسسات الطبيعية للحياة السياسية، أي البرلمان والسلطة التنفيذية، في إطار ممارسة حرة وصلاحيات واضحة.

وإن كان للمطالبة بمجلس رئاسي مدني لإدارة شئون البلاد بدلا من المجلس العسكري بعض من المعنى والمصداقية في 2011، فهي بدت في 2012، وبعد أن قطعنا شوطًا في بناء المؤسسات الطبيعية بلا مغزى لها.

أدرك العثرات التي وقعنا بها في مسار لم يكن أوله وضع الدستور وعلامات الاستفهام الواردة على العمليات الانتخابية، إن التشريعية أو الرئاسية. إلا أن إلغاء الأمر بالكامل والعودة إلى المربع صفر كانا يضعان مصر في معية أخطار أقل ما ستنتجه هو إحباط فرص التحول الديمقراطي. كذلك عنت المطالبة بالمجلس الرئاسي، وأدرك نبل أهداف المطالبين به وخوفهم على ثورة كانت تضيع بعد أن وضعتنا الانتخابات الرئاسية في اختيار صعب بين ممثل النظام القديم وممثل الإسلاميين (دون مساواة بينهما)، إطالة الفترة الانتقالية على نحو يهدد مصر بغياب السياسة بمؤسساتها الطبيعية، وهو ما كان يفتح الباب على مصراعيه لتطورات مشابهة لتجارب التحول الديمقراطي الفاشلة في بلدان أخرى.

كان الأفضل لنا هو أن نتعامل مع طرح المجلس الرئاسي بصورة وظيفية، أي تحويله إلى فريق رئاسي بصلاحيات محددة وإلى حكومة ائتلافية واسعة وإلى جمعية تأسيسية متوازنة للدستور في 2012. وكان باستطاعة المرشحين للرئاسة، الذين خرجوا من الجولة الأولى، ومعهم الدكتور البرادعي، أن يتفاوضوا مع الدكتور مرسي على تشكيل فريق من النواب بصلاحيات محددة وعلى قصر صلاحيات الرئاسة على السياسة الخارجية والأمن القومي والدفاع، وعلى تشكيل حكومة ائتلافية رئيسها من خارج حزب «الحرية والعدالة»، وعلى الانتهاء من الجمعية التأسيسية دون مماطلة. وكان ينبغي أن يتم التفاوض علنًا وقبل جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية وإن نجح يمكنهم أن يدعوا مؤيديهم للتصويت لمرسي. فالإخوان مهما اختلفنا معهم في صلب الجماعة الوطنية المصرية ولا يملك أحد إلغاءهم. وكانوا يستطيعون أيضا الانتظار إلى ما بعد الإعادة ومطالبة مؤيديهم بالمقاطعة بإبطال الصوت، وكان ذلك موقفي.

عدالة انتقالية وليست انتقامية

ما إن طالبت في جلسة بمجلس الشعب2012 الذي كنت فيه بتمرير قانون ينشئ لجنة قضائية لإعادة التحقيق في قضية شهداء ومصابي الثورة وقضايا الفساد السياسي والمالي خلال العقود الثلاثة الماضية، حتى تعرضت الفكرة لرفض وهجوم مزدوجين، من جهة، رفض بعض البرلمانيين وممثلي قوى سياسية مختلفة، إنشاء لجنة قضائية وطالبوا بمحاكمات استثنائية أو خاصة وقوانين ثورية لإعادة محاكمة الرئيس الأسبق مبارك وأعوانه، ومن جهة أخرى، فسر البعض الآخر عملي مع فريق سياسي وقانوني من حزب مصر الحرية لإعداد القانون على أنه عمل انتقامي ومحاولة غير إنسانية لإعادة محاكمة الرئيس الأسبق مبارك بعد أن حكم عليه بالفعل بالسجن المؤبد.

وواقع الأمر أن العمل على إنشاء لجنة قضائية كان يفترض أن يشكلها مجلس الشعب من قانونيين وسياسيين غير حزبيين وممثلين عن المجتمع المدني وشخصيات عامة، ويكون لها صفة الضبطية القضائية هو أمر يتناقض مع المطالبة بقوانين ومحاكمات ثورية. كان المراد هو أن يكون لهذه اللجنة، وأسميناها لجنة الحق والعدالة والإنصاف، صلاحية إعادة

التحقيق القانوني في قتل وإصابة المصريين أيام ثورة يناير وما تلاها من أحداث من ماسبيرو إلى العباسية، وماسبق 25 يناير 2011 من انتهاكات لحقوق الإنسان وفساد سياسي وما إلى ذلك؛ بهدف تجاوز إتلاف الأدلة وطمسها أو غيابها كما ظهر في محاكمة الرئيس الأسبق مبارك وأعوانه، وانتهى بعدم الإجابة عن سؤال: من قتل المصريين؟ وبتبرئة مساعدي وزير الداخلية الأسبق.

لجنة كان في المفترض أن تشتمل صلاحياتها الإحالة للنيابة العامة بعد انتهاء التحقيق لرفع عريضة الدعوى أمام القاضي الطبيعي، ضد من سيثبت تورطهم وتحريك المساءلة القانونية ضدهم، لجنة كهذه لم تكن لجنة استثنائية أو تتعامل بقوانين خاصة، بل كانت ستعمل بصلاحيات قانونية طبيعية وستحيل إلى القاضي الطبيعي بعد التحقيق.

أما كون اللجنة التي دعوت لها هي لجنة للانتقام ولإعادة محاكمة الرئيس الأسبق مبارك فقط، فذلك أيضا ينافي الحقيقة والغرض تماما؛ لأن تشكيل لجنة الحق والعدالة والإنصاف استهدف إعادة التحقيق بصورة عامة في انتهاكات لحقوق الإنسان وفساد سياسي ومالي عانى منه الشعب المصري طويلا والمأمول كان هو أن نتمكن بذلك من طي صفحة الماضي كما فعلت الكثير من الدول الأخرى التي طبقت قواعد العدالة الانتقالية.

لم يكن المأمول هو إعادة محاكمة مبارك، بل إعادة محاكمة نظام استبد وأفسد بأدلة حقيقية وبمساءلة قانونية منضبطة تنتصر لدولة القانون ولحقوق الشهداء والمصابين ولحقوق المصريات والمصريين جميعا دون انتقام أو عنف أو تعسف.

ليست العدالة الانتقالية بعدالة انتقامية أو بعدالة المنتصر بعد حرب أو ثورة أو انتفاضة شعبية، بل عدالة توضح بشفافية حقائق الماضي الأليم وتتعامل معها بقوانين منضبطة بغية تجاوز الماضي وضمان عدم تكرار الانتهاكات والفساد.

المال والسياسة

من يمول من.. ولماذا؟

في هذا السؤال يكمن جوهر ثنائية المال والسياسة، ودون إجابة واضحة عليه قوامها القواعد القانونية والممارسات العملية لا تقم للديمقراطية الحقيقية قائمة أو تظل السياسة دوما عرضة لخطر سيطرة أصحاب الأموال وممثلي المصالح المالية الكبيرة والملتحقين بهم عليها؛ لذلك تعمل الكثير من الدول الديمقراطية، في معظم الأحوال عبر سلطاتها التشريعية والقضائية، على التطوير المستمر للقوانين المنظمة لثنائية المال والسياسة وتعمد لتشديد تطبيقها العملي وإلزام جميع أطراف الحياة السياسية باحترامها. وهناك ثلاث مساحات رئيسية وتقليدية تظهر بها مفاعيل ثنائية المال والسياسة، هي تمويل الأحزاب السياسية والإنفاق الانتخابي وتأثير جماعات الضغط المعبرة عن المصالح المالية على السياسات العامة.

وفي مصر وعلى الرغم من وجود قواعد قانونية تنظم تمويل الأحزاب والإنفاق الانتخابي، إلا أن السرية ومخالفة القانون وغياب العقوبات الرادعة تغلف- مجتمعة- ثنائية المال والسياسة بسياج خطير يتناقض بالكامل مع الجوهر الديمقراطي ويباعد، هنا أيضا، بين الحياة السياسية

وبين الشفافية والنزاهة الضروريتين لتمكين المواطنات والمواطنين من الثقة بها وبمن يشارك بها. فمن جهة، يشترط قانون الأحزاب علنية التمويل ويضع مجموعة من القيود على تلقي التبرعات من الشخصيات الاعتبارية (الشركات والمؤسسات وغيرها) ويحظر التمويل الخارجي. إلا أن القانون يصمت عن تحديد سقف مالي أعلى للتبرعات المقدمة من شخص بعينه أو مجموعة أشخاص بعينهم، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام سيطرة أصحاب رءووس الأموال الكبيرة على الأحزاب السياسية. وفي الممارسة العملية، لا يعلن العدد الأكبر من الأحزاب المصرية بشفافية عن مصادر تمويله وحجمها وأوجه إنفاقها، ويتهرب بعضهم دوما من التعامل بوضوح مع الشكوك المحيطة بتلقيهم تمويلات خارجية، ولم تقم إلى اليوم لجنة الأحزاب السياسية المخولة صلاحية مراقبة التزام الأحزاب بالقواعد القانونية، بجهد حقيقي للتخلص من سرية التمويل ومن الشكوك المتراكمة في وجود مخالفات لا يكشف عنها ولا يعاقب عليها بصورة رادعة.

من جهة ثانية، وأيضًا على الرغم من النص صراحة في قانون مباشرة الحقوق السياسية (في الشق المتعلق بالانتخابات) على حدود عليا للإنفاق الانتخابي من قبل الأحزاب السياسية والسياسيين غير الحزبيين وعلى ضرورة التزام الشفافية، إلا أن الإنفاق الانتخابي ظل طوال الفترة الممتدة من فبراير 2011 إلى يومنا هذا المسكوت عنه الأكبر في السياسة المصرية. من استفتاء التعديلات الدستورية وانتخابات مجلس الشعب في 2011 إلى الانتخابات الرئاسية واستفتاء الدستور في 2012 واستثناء الوثيقة الدستورية 2013، لم تعلن لا الأحزاب ولا الشخصيات المستقلة

عن مصادر تمويل إنفاقهم الانتخابي وحملاتهم الدعائية، ولا عن حجم التمويل الحقيقي ولم يُقدَّم للجنة الانتخابات كشف حساب ختامي واحد من حزب سياسي كبير بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية2011 (باستثناء أحزاب الثورة مستمرة)، ولم يقدم مرشح رئاسي واحد كشفًا مشابهًا بما في ذلك المرشح الذي صار رئيسا في 2012. ومازالت الكثير من البلاغات التي قدمت للجنة الانتخابات والنيابة العامة بشأن مخالفة الأحزاب لقواعد الإنفاق الانتخابي دون تحقيق، وكذلك البلاغات التي تطال مرشحي الانتخابات الرئاسية 2012.

من جهة ثالثة، يحيط غموض تام بدور جماعات الضغط المرتبطة بالمصالح المالية الكبيرة في تحديد طبيعة ومضامين السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية منه 2011 وإلى اليوم كما أحاط به قبل ثورة يناير.

في هذه المساحات الثلاثة الرئيسية، تمويل الأحزاب والإنفاق الانتخابي ودور المصالح المالية في صناعة السياسات العامة، تحتاج مصر لشفافية حقيقية وقواعد قانونية واضحة يتم الالتزام بها وتفرض عقوبات رادعة على المخالفين لها. دون ضبط لثنائية المال والسياسة لا ديمقراطية لنا، ولا ثقة حقيقية للمواطنات وللمواطنين في السياسة ومن يمارسها.

حملات مرشحي الرئاسة..البدايات في 2011

كان في مصر جدول سياسي ضاغط، ومحطته الكبرى الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 2011.

واستحقت الانتخابات البرلمانية أن نلتفت إليها كمجتمع وكرأي عام لما لها من أهمية قصوى ارتبطت بدور البرلمان الذي كان يفترض أن يختار أعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد، وبالمنافسة القوية المتوقعة بين القوى السياسية المختلفة، وبالكثير من تفاصيل تنظيمها وإدارتها والإشراف عليها ومراقبتها.

وبصراحة شديدة، شعرت بأن أهمية الانتخابات البرلمانية وما يستتبعها من ضرورة الالتفات المجتمعي العام لها كانت تحتم على المرشحين المحتملين للرئاسة التي كان من المقرر إجراء انتخاباتها في 2012 عمومًا أن يمتنعوا عن الإطلاق العلني لحملاتهم الرئاسية إما بجولات في المحافظات أو بأحاديث إعلامية إلى حين الانتهاء من الانتخابات البرلمانية. فجولات مرشح وأحاديث آخر ولقاءات ثالث صرفت الرأي العام عن النظر بدقة في برامج الأحزاب المختلفة التي تعتزم المنافسة على

مقاعد مجلس الشعب، وعن متابعة القضايا الكبرى التي كانت مطروحة فيما خص حدود العلاقة بين السياسي والديني وبين السياسي والمالي في الانتخابات ، بل وفي الدولة والمجتمع.

والحقيقة أنه كان لدى المواطنات والمواطنين في مصر وبعد العقود الطويلة من مركزية «الرئيس» في الحياة السياسية المصرية، من الاستعداد التلقائي للاهتمام بالمنصب الرئاسي على حساب البرلمان الشيء الكثير. من هنا عظم المسئولية التي كانت ملقاة على المرشحين المحتملين في مقاومة هذا الاستعداد التلقائي والتراجع عن صدارة المشهد السياسي المصري لصالح القوى والأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2011 إلى حين الانتهاء منها، فقد كان في هذا مصلحة الوطن.

الإدارة الأمريكية والتغيير في مصر

أخطأت إدارة الرئيس أوباما ثلاثة أخطاء كبرى في سياستها تجاه مصرفي 2011و2012.

أولا: بعد خلع الرئيس مبارك والذي نظرت إليه واشنطن طويلا باعتباره حليفها في مصر، بدت الإدارة الأمريكية مقبلة على استبدال جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة بمبارك. مكتب الإرشاد ورئاسة الحرية والعدالة حلّا محل الحليف الذي غاب، وبقية أطراف اللعبة السياسية المصرية من أحزاب مدنية ومنظمات أهلية وحركات احتجاجية تم تجاهلها. واشنطن غير قادرة فيما يبدو إلا على التعامل مع جهة واحدة أو عنوان واحد في مصر، وتعددية حياتنا السياسية تختزل إلى مبدأ ضع كل أوراقك مع حليف واحد واعتمد عليه. حلول جماعة الإخوان محل الرئيس مبارك المخلوع في التصور الأمريكي للعلاقة مع مصر في 2011و2012، فسر الزيارات المتتالية للوفود الأمريكية الرسمية سواء من الإدارة أو من الكونجرس لمكتب الإرشاد والإشادة المستمرة بالجماعة وحزبها.

ثانيا: دفعت أزمة المنظمات الأمريكية في مصر في2012 دوائر مختلفة في الإدارة والكونجرس والمراكز البحثية إلى التفكير بجدية في توظيف

المعونة العسكرية المقدمة سنويا لمصر (1.3 مليار دولار) كأداة للضغط السياسي. البعض أراد تحويل الشق الأكبر من المعونة العسكرية إلى معونة اقتصادية وفنية، والبعض الآخر أراد إلغاءَها تمامًا. الخطأ هنا هو أن واشنطن لم تدرك، أو تجاهلت أن المؤسسة العسكرية المصرية بدت مقبلة على تحولات كبرى كان يفترض أن تتخلى بموجبها عن دورها المباشر في الحياة السياسية وتضطر للجلوس مع القوى المدنية (حزبية وغير حزبية) للتفاوض على الإطار المنظِّم لنقل السلطة لرئيس مدني منتخب.

وبعين الديمقراطية التى تضغط لكي تكون ميزانية الجيش ومشاريعه الاقتصادية وأراضيه على مائدة المفاوضات، شأنها شأن وضع الجيش في السياسة، ولكي تكون مهمة الطرف المدني انتزاع الرقابة المدنية على ميزانية الجيش ومشاريعه الاقتصادية وإخضاعهما للرقابة البرلمانية، والحيلولة دون تمكين الجيش من اكتساب حق الاعتراض على قرارات الهيئات المدنية المنتخبة، كان الضغط على المؤسسة العسكرية من مدخل المعونة العسكرية الأمريكية يعقد ولا يسهل مهمة المدنيين في التفاوض من أجل إخراج الجيش من السياسة.

ثالثا: تعاملت إدارة أوباما مع تفاصيل دورها في مصر منذ 11 فبراير 2011 ودعمها من خلال منظمات أمريكية لمنظمات وهيئات مصرية بصورة شديدة الانتقائية. أعلم أن قضية المنظمات الأمريكية سُيِّسَت منذ اللحظة الأولى، وأن الطرف الرسمي المصري تعامل معها بشعبوية شديدة. إلا أن الحقيقة أيضًا أن الإدارة الأمريكية ضخت أموالا طائلة للمنظمات في مصر، وقبلت بغياب الشفافية عن بعض الأنشطة التي

مولتها المنظمات الأمريكية، ونفذتها منظمات مصرية. شرط الشفافية هو شرط ملزم للحكومة وللمنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة وكان غياب الالتزام به في السياق المصري خطأ كبير، لابد أن يُعترف به ويتم تجنبه في المستقبل.

أزمة العلاقات المصرية الأمريكية في 2012

لم تبدأ أزمة العلاقات المصرية الأمريكية بقضية المنظمات الأمريكية التي تفجرت (في فبراير من العام 2012) ولم تجد حلا سريعا بقرار تسفير المحتجزين الأمريكيين الذي أثار عاصفة من الاحتجاج المشروع في مجلس الشعب قبل حله وفي الرأي العام. فالخلفية الموضوعية للأزمة هي أن مصر والولايات المتحدة صاغتا علاقتهما الخاصة بمكوناتها كافة من تعاون عسكري واقتصادي واستراتيجي، في سياق سياسي تبدل على نحو جذري وأنتج ذلك من ثم اختلالات في العلاقة بين الدولتين لم تعالج قط.

هدفت واشنطن دوما من علاقتها الخاصة مع القاهرة إلى التحالف مع دولة قوية في محيطها الإقليمي تستطيع أن تساعد في ضمان المصالح الأمريكية المتمثلة في شبكة نفوذ واسعة وإمدادات النفط وأمن إسرائيل، بتشجيع معاهدات سلام بينها وبين الدول العربية. وفي هذا السياق برر للداخل الأمريكي تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وتطوير العلاقات التجارية، وبرر له أيضًا استمرار المعونة -خاصة العسكرية- كمكون ثابت للسياسة الخارجية لواشنطن والتي يندر أن تكون بها مكونات ثابتة. مرتكزات التحالف مع القاهرة منذ السبعينيات كانت

الرئيس السلطوي صديق واشنطن الأول والمؤسسة العسكرية، وبعض المصالح الاقتصادية المرتبطة بعلاقات التعاون التجاري والاقتصادي مع الولايات المتحدة.

والحقيقة أن واشنطن رأت هذه الأهداف والمبررات تتهاوى بالتدريج خلال السنوات الأخيرة. فقد تراجع الدور المصري في ضمان المصالح الأمريكية المتعلقة بالنفط منذ حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات واختفى تمامًا بعد غزو العراق. واستبدلت الولايات المتحدة محورية القاهرة في شبكة نفوذها الإقليمي بوجودها على الأرض لفترة في العراق وبأدوار متصاعدة لحلفاء جدد (دول الخليج). وانسحبت مصر تدريجيا من دور المفاوض العربي والمشجع على التفاوض مع إسرائيل مع تعثر مسار بناء السلام. ثم جاءت الثورة المصرية لتطيح بحليف واشنطن في مؤسسة الرئاسة وتضعها منذ 2011 مع اختيار حدِّي سواء بالتحالف مع اليمين الديني أو بالاعتماد فقط على التعاون مع الجيش. كل هذا أسفر عن اختلالات واضحة وتوترات مكتومة انفجرت مع قضية المنظمات الأمريكية وعبرت عن نفسها من جهة في صمت الإدارة الأمريكية بشأن مصر وشعور الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته السابقة (على ما قيل لي بواشنطن في 2012) باليأس إزاء مستقبل العلاقة مع القاهرة ومن جهة أخرى في مساعي البعض داخل الكونجرس لتغيير تركيبة المعونة السنوية دون دراسة متأنية.

أما مصر فالأطراف التي تدير علاقتها مع الولايات المتحدة بينها تباينات كثيرة ولا تمتلك سوى خبرة محدودة بشأن كيفية إدارة علاقة هيمن عليها القصر الرئاسي طويلا. فعلى الجانب الرسمي، للمؤسسة العسكرية خبرة متراكمة في إدارة ملف المعونة السنوية للجيش وشروطها. إلا أن الجوانب

الأخرى للعلاقة وإدراك تعقد معادلات الداخل الأمريكي السياسية غائب، كما أن الجيش دوما ما شعر بقلق شديد على مستقبل المعونة العسكرية. والخارجية المصرية لم تكن خلال العقود الماضية سوى منفذ لتوجيهات «الرئيس». أما الطرف السياسي الأساسي وقتها في العلاقة المصرية الأمريكية وهو جماعة الإخوان فلم يضبط أولوياته، وتحرك خطابه قربا وبعدا من واشنطن التي أرادته بالفعل بديلا جديدا للحليف الذي خلع. كما أن هذا الطرف كان غائبا عن مواقع السلطة التنفيذية في 2011 وبدايات 2012 وهو ما قلل من قدرته على إعادة صياغة العلاقة بفاعلية. مصر الرسمية والسياسية (أو بعض الأطياف على الأقل) كان لها أن تنظر بتوتر شديد لدور الإدارة الأمريكية في ضخ أموال للداخل المصري (اقترب من 50 مليون دولار) في الفترة التي تلت 11 فبراير 2011 وغياب الشفافية عن توظيف بعض هذه الأموال. والتوتر هنا لم يكن مبررا لتسييس قضية المنظمات الأمريكية بالصورة التي تمت بها، بل كان يستدعي معالجة موضوعية وهادئة تضمن الشفافية والمحاسبة.

اختلالات الحياة السياسية بعد ثورة 25 يناير.. نظرة بانورامية للعامين 2011-2012

بعد أن تمكنت الثورة المصرية من إجبار الرئيس الأسبق مبارك على التنحي وفتحت لفترة أبواب الانتقال الديمقراطي والتأسيس لدولة سيادة القانون، وحياتنا السياسية عانت في 2011و2012 من أربعة اختلالات رئيسية:

1ـ استقطاب متصاعد بين التيارات المدافعة عن دولة مدنية مرجعيتها النهائية هي دستور يضمن المساواة الكاملة بين كل المواطنين من جهة وتيارات الإسلام السياسي أو اليمين الديني الداعية تارة لدولة مدنية ذات مرجعية دينية وتارة لتطبيق الشريعة وبناء الدولة الإسلامية. وقد ارتبط تصاعد الاستقطاب المدني ـ الإسلامي بالمحطات السياسية البارزة خلال عام 2011 بدءًا من تشكيل وعمل لجنة التعديلات الدستورية مرورا بالاستفتاء على التعديلات الدستورية والجدل حول الدستور أولا وصولا إلى التنازع حول مسألة المبادئ الأساسية للدستور، وضوابط اختيار الجمعية التأسيسية والموقف من التوافق حولها قبل الانتخابات البرلمانية في خريف 2011.

2ـ غياب آليات ذات تكوين مؤسسي واضح وشرعية تمثيلية لإدارة حوار بين التيارات السياسية، وبينها وبين المجلس العسكري ومجلس

الوزراء، ومن ثم استمرار، العجز عن تجاوز الاستقطاب وإنجاز توافق واسع حول إدارة الانتقال الديمقراطي ومحطاته الكبرى المتمثلة في الانتخابات البرلمانية والدستور والانتخابات الرئاسية على نحو يتخطى ثنائية المدني - الإسلامي، ويطمئن المواطنين المصريين على مسار بناء دولة الديمقراطية وسيادة القانون.

3 - غياب خطط ذات توقيتات محددة لتطهير مؤسسات وأجهزة الدولة من بقايا استبداد وفساد نظام مبارك. بالقطع مثلت المحاكمة العلنية وأمام القاضي الطبيعي للرئيس الأسبق مبارك ونجليه ووزير داخليته ومعاونيه خطوة مهمة للتعامل مع استبداد العقود الماضية، إلا أن الثابت أن التعامل مع ملف «التطهير» ظل عاجزا عن طرح وحسم الكثير من القضايا الأساسية وكان أبرزها: كيفية إعادة هيكلة مؤسسات وأجهزة الدولة بما في ذلك الأجهزة الأمنية؛ لضمان احترام مبادئ حقوق الإنسان والشفافية، إعادة تأهيل موظفي مؤسسات وأجهزة الدولة لتمكينهم من احترام المبادئ المذكورة وبعد عزل منضبط بالقانون لمن تورط منهم في الاستبداد والفساد، الشروع في الإجراءات الكفيلة بتطوير بنية الدولة المصرية باتجاه استبدال مبدأ التعيين بالانتخاب والبحث جديا في قضية اللامركزية.

4ـ رتبت الاختلالات الثلاثة السابقة وجود بيئة سياسية تتناول القرارات والخطوات الرسمية، سواء من المجلس العسكري أو مجلس الوزراء، على نحو عكس حالة الاستقطاب وولد تنازعا مستمرا حول كل قرار وخطوة وحد- من ثم- من قدرة السلطات وحريتها في اتخاذ القرارات المطلوبة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضمان مشاركة حقيقية

للتيارات السياسية في التوافق حولها بصورة تحول دون شبهة الانفراد بالسلطة.

إزاء هذه الاختلالات المستمرة في 2011، ومع موعد الانتخابات البرلمانية الذي كان يقترب وبعد التصعيد الحاد في الخطاب والمضمون من قبل بعض تيارات اليمين الديني في جمعة 29 يوليو2011، والخوف على فرص بناء دولة الديمقراطية وسيادة القانون ومواطنة الحقوق المتساوية الذي بات قطاع واسع من المواطنين المصريين يشعر به، اقترحت أن يتبنى مجلس الوزراء وتحديدا نائب رئيس الوزراء لشئون التنمية السياسية والتحول الديمقراطي مبادرة لتجاوز الاستقطاب تتضمن الخطوات والإجراءات التالية:

1- الشروع الفوري في حوار على مرحلتين مع جميع التيارات والقوى السياسية حول تحديات المرحلة الانتقالية دون اختزالها إلى الموقف من المبادئ الأساسية للدستور الجديد، ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور: مرحلة أولى من المشاورات غير العلنية مع ممثلين عن جميع التيارات لتحديد أجندة الحوار، ومرحلة ثانية من الحوار العلني بين ممثلي التيارات وفقا للأجندة المتوافق عليها.

2- إن عبرت الأجندة التوافقية للحوار عن رغبة التيارات السياسية المتوقعة في مناقشة قضية المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية، قانون الانتخابات البرلمانية وشروط الإدارة المثلى للانتخابات، خطط تطهير مؤسسات وأجهزة الدولة، ميثاق شرف للتيارات السياسية يُلزمها بمعايير التعددية واحترام الرأي الآخر، والامتناع

عن التخوين والتخوين المضاد، ويحدد كيفية التعامل مع أعضاء الحزب الوطني المنحل، كان يتعين تشكيل لجان لمناقشة كل قضية من القضايا الأربع بعيدا عن الإعلام وبهدف إصدار أوراق توافقية ملزمة لأطراف الحوار.

3 - كان لابد من ضمان تمثيل حقيقي لجميع التيارات السياسية، بما في ذلك التيارات التي رفضت الطرح المتعلق بمبادئ الدستور، وتوسيع التمثيل ليشمل حضورا نوعيا للممثلين عن النقابات العمالية، والمهنية المستقلة واتحاد الفلاحين، ومنظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا التحول الديمقراطي.

4- كان المقترح أن تحدد الفترة الزمنية للمشاورات غير العلنية والعلنية بأسابيع أربعة، تنتهي بإعلان الأوراق التوافقية حول المبادئ الأساسية للدستور والانتخابات البرلمانية، وتعيين خطط التطهير وميثاق شرف التيارات والأحزاب السياسية.

المرحلة الانتقالية 2011 - 2012 الآليات والإجراءات قبل الأشخاص

لست من هواة اختزال أزمات السياسة والمجتمع الجوهرية إلى فعل أشخاص بعينهم، كما أنني أشعر بريبة شديدة عندما يروج لأشخاص آخرين للتغلب على تلك الأزمات.

كتبت هذا لأسجل اعتراضي على محاولات الكثيرين في مصر ربط أزمات السلطوية والفساد التي عانينا منها طوال العقود الماضية فقط بفعل الرئيس الأسبق مبارك وأفراد أسرته والمقربين منهم، وافتراض أن إخراجهم من الحياة السياسية والمجتمعية يكفي لبناء مصر الديمقراطية الشفافة المحاربة للفساد. فهؤلاء يتجاهلون أن مؤسسات السلطوية، من أجهزة أمنية إلى إعلام حكومي مرورا بهيئات إدارية اعتاد بعضها الخضوع لإرادة الحاكم، هي التي مكنت لاستمرار مبارك وأسرته منذ 1981 ويتناسون أيضا أن منظومة الفساد المتكاملة التي صنعها نظام مبارك ورطت امتداداتها قطاعا معتبرا من المواطنين بأشكال مختلفة.

لا يتأتى التخلص من السلطوية والفساد فقط بإبعاد «آل مبارك» والمقربين منهم، ولن نصيب الكثير من التقدم إن نحن قصرنا فعلنا على

الإصلاح الديمقراطي للسياقات الدستورية والقانونية وعلى التعقب القانوني لكبار الفاسدين.

فالديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد لا تستقر في الحياة السياسية والمجتمعية إلا عبر صناعة طويلة المدى جوهرها إعادة البناء والإصلاح المؤسسي على نحو يسمح بقيام حكم القانون ويضمن التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويطبق باتساق مبادئ الرقابة والمساءلة والمحاسبة القانونية والسياسية على المسئولين ويحمي حقوق المواطن وحرياته. كان يتعين علينا إذا، قوى وطنية ومجتمعًا مدنيًّا ونشطاء ومفكرين، أن نعي حقيقة أن السلطوية والفساد لم ينتهيا بإبعاد «آل مبارك»، وأن سجن بعض رموز القمع والفساد وعزل البعض الآخر عن مناصبهم العامة، على أهمية الأمرين، لا يغيران من ذلك شيئا. كان علينا أيضا أن نخبر المواطنين والرأي العام بأن الخروج من السلطوية والفساد يستدعي متابعتهم الجادة لآليات وإجراءات إعادة البناء والإصلاح المؤسسي والامتناع عن المبالغة في نشوة الانتصار بعد تنحي الرئيس الأسبق مبارك.

كتبت هذا أيضا لأسجل اعتراضا إضافيا طال بالأساس محاولات البعض في 2011و2012 اختزال النقاش المهم والمعقد حول المرحلة الانتقالية إلى تداول أسماء لمرشحين محتملين للرئاسة والعمد إلى خلق انطباعات لدى المصريين؛ مؤداها أن هذا المرشح أو ذاك هو القادر على العبور بالبلاد نحو الديمقراطية. وواقع الأمر أن الإشكالية التي أثارتها آنذاك أحاديث المرشحين المحتملين هي أنها دفعت بالاهتمام العام بعيدا عن استحقاقات المرحلة الانتقالية وتحديات البناء الديمقراطي في مصر.

وقد حاولت في عامي 2011و2012 تكثيف النقاش العام حول قضايا؛ مثل: المفاضلة بين الرئاسية والبرلمانية كنظام سياسي لمصر الديمقراطية، وتعديل دستور1971 في مقابل كتابة دستور جديد، ودور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية وما بعدها، وكيفية الإدارة المؤسسية لحوار وطني موسع حول المرحلة الانتقالية والديمقراطية، ودور المجتمع المدني، وتحديات إصلاح المؤسسات الحكومية والعامة، وغيرها.

جميع هذه القضايا كانت أكثر مركزية وأهمية لتحول مصر الديمقراطي من تداول أسماء المرشحين المحتملين للرئاسة، وجوهر التعامل الجاد معها كان يلزم بالتفكير المنظم والتفصيلي في الآليات والإجراءات والتدابير والتوقيتات وليس الحديث العام عن مقام وقدرات هذا المرشح أو ذاك.

وانحيازي هنا ونحن نسعى لإدارة تحول ناجح نحو الديمقراطية كان ومازال هو للجمهورية البرلمانية التي تضمن حياة حزبية متطورة وتحد من تغوُّل الرئاسة والسلطة التنفيذية في مقابل الجمهورية الرئاسية، التي تضع سلطات مطلقة بيد الرئيس ولا تسائله. وكان لابد من كتابة دستور جديد لمصر يؤسس للبرلمانية ويخلصنا من دستور 1971.

طالبت أيضـا في 2011و2012 بالشـروع في تشكيل مؤسسة للحـوار الوطني، تمثـل بداخلها جميع القوى الوطنية والنقابات العمالية والمهنية والحركات الشبابية والمجتمع المدني، وتدير بجانب المجلس العسكري والبرلمان المنتخب الذي كان يفترض أن يستمر مهام المرحلة الانتقالية وتحدد بدقة آليات وإجراءات وتوقيتات التحول الديمقراطي.

استحقت هذه القضايا جميعا اهتماما مستمرا من قِبَل الرأي العام، وكان لابد من تكثيف النقاش حولها؛ منعا لانفراد المجلس العسكري باتخاذ كل قرارات المرحلة الانتقالية وضمانا لمشاركة المواطنين في تحديد وجهة النظام السياسي الجديد.

نقل سريع ولكن منظم للسلطة.. فرص 2012 الضائعة

مَرَّ المصريات والمصريون، بعد مرور عام على ثورة 25 يناير 2011 والمسارات التي وضعتها باتجاه بناء مؤسسات النظام الجديد واستمرار الاحتجاج الشعبي السلمي، بلحظة خلاف حقيقية حول الجدول الزمني لنقل السلطة من المجلس العسكري.

طالب البعض في ميادين التحرير بنقل فوري للسلطة في 25 يناير 2012 وعلل ذلك بمرور عام على الثورة وبالأخطاء الكثيرة التي وقع بها العسكري وحالت دون تحقيق أهداف الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون. المأزق هنا تمثل في أن الإجابة عن السؤال المشروع: «ولمن ننقل السلطة؟» دارت في فلك طرح المجلس الرئاسي المدني المتداول منذ 11 فبراير 2011 والمرفوض منذ حينها من الكثيرين، وأنا من بينهم.

فمجلس رئاسي مدني معين وغير منتخب لم يكن ليملك لا الشرعية الديمقراطية التي يضمنها صندوق انتخابات نزيه، ولم يكن ليعني إلا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بعد ما كنا قد سرنا في مصر بعض خطوات للأمام بانتخاب البرلمان -قبل حله- والتوافق على آلية لوضع الدستور على الرغم من نواقصها ومخاطرها الكثيرة. الحال إذًا أن المطالبة بنقل

فوري للسلطة لمجلس رئاسي مدني، لم تكن تذهب بنا بعيدا ولا لتقدم سيناريو منظما ومؤسسيا لنقل السلطة يمنع الفراغ السياسي، قررت هذا على معارضتي أيضا لتجاوزنا الأشهر الستة التي تحدث عنها المجلس العسكري في فبراير 2011 وعلى رفضي للأخطاء التي وقع بها وأدخلتنا في أزمات كنا في غنى عنها ورتبت انتهاكات لحقوق الإنسان كنا نتمنى ألا تتكرر، وينبغي المحاسبة عليها.

كان المطلوب هو الإسراع بالنقل المنظم للسلطة الذي يربط بين إنهاء الدور الاستثنائي للمجلس العسكري وبين بناء مؤسسات ذات شرعية ديمقراطية. كان المطلوب هو وضع الدستور الجديد وانتخاب الرئيس الأول للجمهورية الثانية دون إضاعة لعام آخر أو للكثير من الأشهر. وكنا هنا أمام جدول زمني اقترحه العسكري بعد ضغط ناجح لميادين التحرير ينتهي في 30 يونيو 2012 ويعني تولي الرئيس المدني لمسئولياته في بداية يوليو 2012. جدول العسكري، وهو (لابد من الاعتراف بهذا) كان مقبولًا من قطاع واسع من المصريات والمصريين الذين يخشون على الدولة ومؤسساتها، ويتخوفون من الفوضى ويرون في العسكري ضمانًا للاستقرار وحماية البلاد من المؤامرات الخارجية، مأزقه تمثل في أن الأخطاء التي وقع بها العسكري ظهر خطر تكررها، خطر دفع مصر لأزمات سياسية وانتهاكات جديدة لحقوق الإنسان لم تكن لتحتملها. الممكن سياسيا ومؤسسيا في 2012 كان هو ضغط الجدول الزمني بالإسراع بوضع الدستور وتبكير انتخابات الرئاسة كي ننتهي من نقل السلطة .

وكنت أتمنى أن يدرك هذا القطاع الواسع من المواطنات والمواطنين ممن شـاركوا في الانتخـابـات البرلمانية 2011 وأرادوا لمصـر الاستقـرار والحفاظ على الدولة والقوات المسلحة، وأن ذلك لم يكن ليعني نقلا غير منظم للسلطة، ولم يكن ليفتح الباب للفوضى والفراغ إذا كنا سنحسن إدارة عمليات وضع الدستور وانتخاب الرئيس.

في ضرورة عودة السياسة إلى المدرسة والجامعة

الكثير من منظمات وهيئات المجتمع المدني والشبكات الأهلية تجتهد منذ2011، لتنفيذ برامج للتوعية تستهدف تمكين المواطنات والمواطنين من المشاركة الجادة في الحياة السياسية كناخبين في الاستفتاءات والانتخابات ومراقبين ومقيمين لأداء السلطات والأحزاب، معبرين عن مصالحهم وتفضيلاتهم بشأن هوية مصر دولة ومجتمعًا، إلا أن جهود المجتمع المدني والشبكات الأهلية ستظل دوما قاصرة ما لم تعد السياسة إلى المدارس والجامعات.

فالتعليم المدرسي والجامعي هو الأداة الأساسية لإعداد وتأهيل المواطنين في سن مناسبة؛ للقيام بواجباتهم وتوعيتهم بحقوقهم، ولابد من إعادة النظر في مناهج التعليم المدرسي والجامعي وإيجاد مساحة حقيقية للتناول النقدي لواجبات وحقوق المواطنين وللقضايا الوطنية والسياسية دون الوقوع في فخ التنميط، وخطأ الدعاية لنظام الحكم والحاكم، وهما صبغا المناهج المدرسية والجامعية خلال العقود الماضية (التربية القومية والتربية الوطنية وغيرهما).

عودة السياسة إلى المدرسة تعني أيضا تمكين الطلاب في المرحلتين الإعدادية والثانوية من تشكيل اتحاداتهم واختيار ممثليهم بحرية، وإعطائهم بعض المهام في إدارة الفصول والشئون التعليمية. في العديد من المجتمعات، تنفتح إدارات المدارس الإعدادية والثانوية على عمليات تفاوض حقيقية مع الطلاب وتحدد بالشراكة معهم أهداف المناهج وطرق التعليم والتعلم. أهمية هذه الممارسة هي أنها تنمي لدى المواطنين وفي سن مبكرة خبرات التعبير الجماعي عن المصالح المشتركة، والبحث عن توافق والتفاوض مع الإدارة وتحمل مسئولية الاختيار الجماعي والفردي. وجميعها خبرات وقيم تحتاجها المواطنة الواعية ويحتاجها المواطن الواعي للمشاركة في الحياة السياسية فيما بعد.

كذلك تعني عودة السياسة إلى الجامعة تعميم الممارسات الانتخابية لتصبح القاعدة في اختيار شاغلي المناصب الإدارية من الأساتذة الأكاديميين (رؤساء الجامعات والعمداء والوكلاء وغيرهم) وأساس اختيار اتحادات الطلاب وربما اتحادات العاملين بالجامعات. لن تعود السياسة إلى الجامعة بمجرد مناقشة حقوق وواجبات المواطنين وقضايا الساعة، بل لابد من أن تتحول الانتخابات إلى ظاهرة اعتيادية في الجامعات شأنها في ذلك شأن تغيير شاغلي المناصب الإدارية وممثلي الطلاب أو إبقائهم في مواقعهم وفقا للأداء ومستويات النجاح والفشل.

علينا أيضا أن نسمح للأحزاب والتيارات السياسية المختلفة بالتواجد العلني في الجامعة ووضع قواعد ضابطة. يمكن على سبيل المثال عقد منتديات دورية لمختلف الأحزاب السياسية دون تمييز بينها لعرض رؤاهم

على الطلاب، أو تنظيم مؤتمرات سنوية لقيادات الأحزاب وبرلمانييها بهدف الاستماع إلى قضايا الطلاب وهمومهم، والتواصل معهم حول ما يتصورنه من حلول للقضايا الوطنية وقضايا الجامعة. فمرحلة التعليم الجامعي هي الأكثر إبداعا وحيوية في مسيرة الإنسان المهنية والشخصية ولابد من الإفادة من ذلك للصالح العام.

السياسة كممارسة نزيهة .. غياب شبه كامل في مصر

السياسة الديمقراطية هي ممارسة نزيهة تبتغي الصالح العام للمجتمع، وإشراك المواطنات والمواطنين على نحو دوري في تحديد مضامين الصالح العام والرقابة على تحقيقها. أطراف الممارسة السياسية هنا هم بالأساس الأحزاب ونخب الفكر والإعلام والتنظيمات الوسيطة كالمجتمع المدني والنقابات بجانب مؤسسات الدولة الأساسية كالرئاسة والبرلمان أو من يقوم مقامهما. إن أخذنا هذا التعريف وقيمنا من خلاله ما حدث فى بر مصر في محطات كثيرة في 2011و2012، لوجدنا اختلالا رهيبا باعد بيننا وبين سياسة نزيهة تحترم إرادة المصريين وتشركهم في تحقيق الصالح العام.

ولنبدأ بالأحزاب السياسية التي أصر بعضها على تعميق أزمة الثقة بينه وبين المواطنات والمواطنين بممارسات أبعد ما تكون عن النزاهة والشفافية.وقد رفضت المزايدة على مواقف الأحزاب التي وقعت في ربيع 2012 على البيان المشترك مع المجلس العسكري، وإن اختلفت معها برفضي المماطلة التي تضمنها البيان فيما خص مطلب نقل السلطة إلى المدنيين. توقعت أن تخرج الأحزاب الموقعة على الرأي العام

بتفسير لمواقفها وللأسباب التي دفعتها آنذاك للموافقة على تمديد للفترة الانتقالية إلى 2013. وبنيت توقعي على أن هذه الأحزاب ذهبت للقاء المجلس العسكري بعد مظاهرات واسعة للمصريين، وأنها حتما ستشعر بمسئولية مخاطبتهم بصورة نزيهة وشفافة. إلا أن ما حدث أننا لم نَرَ إلا صمتا مطبقا من بعض من وقع وحركات بهلوانية من آخرين وقعوا ثم سحبوا توقيعاتهم، أو تنصلوا من الموافقة على البيان بحجج واهية.

نفس الغياب شبه الكامل للنزاهة طغى على أداء الكثير من الإعلاميين والمعلقين السياسيين حين التعرض للقضايا الراهنة، وكأن إعلام فترة الرئيس الأسبق مبارك عاد ليكون معنا أو كأن عدم التزام المهنية والموضوعية واحترام الاختلاف في الرأي بات عدوى مصرية بامتياز تنتشر من مواقع التواصل الاجتماعي إلى الإعلام التقليدي. الإعلام الرسمي عاد للدفاع الأعمى عن سياسات من يمتلك زمام السلطة، المجلس العسكري في 2011 ونصف 2012 الأول، ولم يجد المسئولون عن القنوات الأرضية والصحافة الرسمية حرجا في تبرير تفعيل قانون الطوارئ، ولا في تمديد الفترة الانتقالية.

أما الأصوات التي عادت لاحتراف الدفاع عن صاحب السلطة أو بدأت في امتهان هذه المهمة بعد 2011، من صحفيين ومعلقين ومستشارين وناصحين، فلم تجد غضاضة في إعادة إنتاج خطاب فترة مبارك للدفاع عن المجلس العسكري-آنذاك- بمقولات تؤكد على سلامة نية المجلس ورغبته في تسليم السلطة ووقوفه على مسافة واحدة من جميع القوى

السياسية، وكأن السياسة تقيم بالنوايا وليس بالنتائج المتوقعة وكأن قضايا جوهرية كالنظام الانتخابى يمكن التعامل معها إيجابا أو سلبا وفقا لحسابات النوايا.

أما مواقع التواصل الاجتماعي فبدأت فى الكثير من الحالات تحيد عن دورها النزيه الذي لعبته أثناء الثورة، وانقلبت إلى مواقع لتداول الشائعات والمزايدة والتجريح الشخصي بهدف الإقصاء لضحايا كثر، وذوي خلفيات ومواقف متباينة.

والحصيلة هي مناخ مريض أعاد للأسف إنتاج حملات التشويه الوضيعة لنظام الرئيس الأسبق مبارك لمعارضيه الذين كيلت لهم جميع الاتهامات الشخصية والمهنية والسياسية، فقط أدت المهمة بأيادي بعض السفهاء من محترفي المزايدة ونشر المعلومات الكاذبة عن مواقف سابقة أو راهنة وغير المحترمين لحرمة الحياة الشخصية والحق في الاختيار. الحصيلة كانت هي مناخ مريض وغير نزيه سحب من الطاقة الإيجابية لخدمة الوطن، وعمم أزمة الثقة بين المصريين والمشاركين في العمل السياسي الذين باتوا موقع اتهامات وهمية كل صباح ومساء.

لم نكن هكذا على الطريق الصحيح، ولم تكن لا انتخابات ولا نقل السلطة للمدنيين لتعوض غياب السياسة النزيهة وانعدام أخلاقية الكثير من ممارسيها.

مناجاة ضمير المصريين الجماعي..محطة الانتخابات البرلمانية في 2011 و 2012

أومن أن هناك ضميرًا جماعيًّا لنا كمصريات ومصريين، وأنه حين يستيقظ يصنع المعجزات ويغير أوضاعًا ظالمة ظننا طويلا ألَّا خلاص منها. ضميرنا الجماعي استيقظ وانتفض في يناير 2011 وصنع ثورة عظيمة أطاحت بحاكم مستبد ووضعت مصر على أعتاب تحول ديمقراطي حقيقي. إلا أن أمل التحول هذا أحبط في ظل تخبط في الإدارة السياسية وأزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية طاحنة.

لم نكن لنسمح بأن يعيد لنا تقسيم الدوائر الانتخابية للبرلمان قيادات وبرلمانيي الحزب الوطني المنحل إلى مجلسي الشعب والشورى. ولا أن نصبح مع برلمان يسيطر هؤلاء عليه مع جماعة الإخوان المسلمين ومن يتحالف معها. كنا في احتياج لإعادة النظر في تقسيم الدوائر وكان على القوى السياسية والوطنية أن تتكتل في قائمة انتخابية موحدة وتتجاوز حواجز الأيديولوجيا والخلافات السياسية الضيقة، وأن تطالب باستبعاد قيادات الوطني التي تورطت في جرائم انتخابية أو في استغلال للنفوذ.

لم يكن لضميرنا الجماعي أن يقبل بعد ثورة ديمقراطية بعودة القمع وانتهاك حقوق الإنسان والتضييق على الحريات، تحت مسميات تختلف عن مسميات نظام مبارك. إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، اعتقال عدد من المدنيين (غير معلوم على وجه التحديد) في السجون العسكرية، خطف المدنيين والتحقيق معهم، التضييق على منظمات المجتمع المدني والحركات الشبابية دون أسباب معلومة أومقنعة، جميعها ظواهر سلبية عادت تماما كالتمسك بقانون تجريم التظاهر والاعتصام الذي دوما ما وصفته بالخطوة الأولى لإعادة السيطرة الأمنية على الشارع والقضاء على حريته التي انتزعها المواطن في يناير 2011.

لم يكن لضمير المصريين الجماعي أن يرى خطاب التكفير والتخوين واتهامات العمالة تعود لتملأ المساحة العامة والسياسية في مصر ولا يطالب جميع القوى السياسية والوطنية بأن تدرك بأن الوطن للجميع، وأن احترام الحريات والحقوق وضمان العدالة وقبول التعددية فرض أساسي للحياة والعيش المشترك في مصر، بين المسلمين والأقباط وغيرهم، بين الإسلاميين والليبراليين، بين الأغنياء ومتوسطي الدخل ومحدوديه.

كان يتعين علينا الرفض الجماعي الصريح لفصائل ولقيادات التشدد داخل كل تيار، والمطالبة بتدخل السلطات بالقانون لحظر خطاب التكفير المحرض على العنف وتجريم تداوله مكتوبا ومرئيا ومسموعا. وللوضوح التام واحتراما للكثير من الأنصار المسالمين للتيارات السلفية ممن يدعون إلى قبول الرأي الآخر ونبذ التكفير والعنف، أكدت على أن ليس كل سلفي محرضًا على العنف، وليس كل محرض على العنف سلفيَّ الهوى. الأمر

أعقد من ذلك بكثير ولم أكن أبدًا مع فرض وتعميم صورة سلبية عن تيار أو فصيل بالكامل أو مع اختزال مشكلة مجتمعية كبرى إلى فعل فصيل وحيد.

لم يكن لنا في 2011و2012 أن نستكين ونطمئن لمسار تحول ديمقراطي لم يتضح بعد ومازالت معالمه وتواريخه الأساسية غير معلومة. بل إننا لم نخطُ خطوة واحدة على مسار التحول، ونحن مقتنعون بجداوها وبدون شعور بخطر عظيم قد يترتب عليها.

كان لابد من خريطة طريق حقيقية ومن شراكة فعلية بين المجلس العسكري للقوات المسلحة، وبين القوى السياسية والوطنية لإدارة المرحلة الانتقالية.

لهذه الأسباب جميعا ولإيماني بأن ضميرنا الجماعي مازال مستيقظا ومنتفضا، ولقناعتي بأننا نستطيع تصحيح المسار وتحقيق أهداف الحرية والديمقراطية والعدالة، تضامنت بالكامل مع الدعوة للتظاهر السلمي في يناير 2012.

أحلم بمصر ديمقراطية تديرها سلطات مدنية مسئولة تأتي بها انتخابات حرة، وتخضع بها المؤسسات العسكرية والأمنية لرقابة السلطات المدنية المنتخبة، وبها حكومة فعالة قادرة على الإنجاز وتجاوز أزمات غياب العدالة والفقر والتمييز والظلم.

عزوف الفئات المظلومة عن السياسة!

وظيفة السياسة هي العمل على تحقيق الصالح العام وتمكين المواطنات والمواطنين من الحياة الكريمة، ومن التمتع بحرياتهم وحقوقهم الأساسية. وفي هذا السياق، وعادة ما يقاس توازن السياسة ونزعتها الإنسانية بقدرتها على تمكين الفئات السكانية المظلومة، كمحدودي الدخل وكبار السن والمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة وذوي الاحتياجات الخاصة، من الحياة الكريمة دون تهميش.

هنا، لا تزال السياسة في مصر بعيدة كل البعد عن تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات التي استمر تجاهلها من قبل السلطات، ولم تهتم بها الأحزاب السياسية. ومن غير المقبول التحجج بالصراع بين الحكم والمعارضة أو بالأزمات المستمرة لتبرير تجاهل هذه الفئات وإسقاطها من الحسابات.كان في مقدور الحكومات المتعاقبة منذ 2011 التقدم ببعض مقترحات القوانين لتحسين الظروف المعيشية لمحدودي الدخل من كبار السن، عبر رفع حقيقي للمعاشات وضمان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك متابعة تطبيق التأمين الصحي للمرأة المعيلة

ومناقشة المطلوب للمرأة الأرملة والمطلقة مع المنظمات العاملة على التعبير عن حقوقهن.

حين أنظر لحالة محدودي الدخل من كبار السن في مصر، أشعر بفداحة الظلم الذي يمارسه المجتمع تجاههم. وحين أقارنهم بحالة كبار السن في المجتمعات المتقدمة التي تضمن لهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة (مسكن ومأكل وملبس ورعاية صحية)، بغض النظر عن مستويات الدخل وفوارق المعاشات، أدرك مدى بعدنا جميعًا عن التوازن والإنسانية. وينطبق ذات الأمر على ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يرهقهم مجتمعنا وهم يبحثون عن فرص للتعليم والعمل والدمج الاجتماعي والحياة الكريمة.

ما أحوج السياسة إلى أن تخرج على الرأي العام في مصر بمقترحات محددة لمعالجة النواقص التي ترد على الحياة الكريمة لهذه الفئات وأن تكف قليلا عن صراعات الحكم والمعارضة. وإن لم تفعل، فعلى الساسة ألَّا يتعجبوا من عزوف الناس عنهم والنظر إليهم وبغض النظر عن أين يقفون وعن طبيعة توجهاتهم كأصحاب مصالح شخصية، فقط مصالح شخصية.

ليست سياسة رشيدة، بل تكسير عظام!

حين يتحول الخلاف بين الأحزاب والقوى السياسية إلى معارك تكسير عظام وحروب إلغاء متبادلة، وتلصق الاتهامات الجزافية بممارسي السياسة، تنهار الشراكة الوطنية والصالح العام وسيادة القانون في الدولة والمجتمع. ومصر، بجانب أزمات خطيرة أخرى، شهدت منذ 2011 الكثير من تكسير العظام وحروب الإلغاء والاتهامات هذه.

حين يفقد ممارسو السياسة القدرة على التواصل والحوار والتفاوض وبناء التوافق في إطار الالتزامات المبدئية والاحترام المتبادل، ويوظفون طاقاتهم فقط للتنكيل بالمنافسين واغتيالهم معنويا، تستحيل الحياة السياسية إلى مساحة عاجزة وظالمة وفاسدة وينزع عنها كل ارتباط إيجابي بالصالح العام وهموم المواطنات والمواطنين. ومصر، وبجانب أزمات خطيرة أخرى، بها حياة سياسية بلا حوار جاد أو تفاوض يفضي للتوافق أو مقاربات موضوعية تطرح على المجتمع حلولا حقيقية.

حين تتعاطى دوائر مختلفة في الرأي العام، مدفوعة بمواقف الأحزاب والقوى السياسية وحروب الإلغاء المتبادلة بينها، مع السياسة كمعادلة صفرية بها فوز كامل وخسارة كاملة وصواب كامل وخطيئة كاملة، يجرد

المجتمع من القدرة على مناقشة أهم ما في السياسة ومصدر الكثير من اختياراتها الرشيدة، التفاصيل. ومصر بجانب أزمات خطيرة أخرى، تتسع بها الدوائر الإعلامية والقطاعات الشعبية التي لا ترى في السياسة إلا المعادلات الصفرية واختيارات الأبيض والأسود غير العقلانية وغير العادلة.

حين يُتَّهمُ ممارسون للسياسة بالتحريض على العنف أو بالعمل على قلب نظام الحكم أو يُتَّهَمون في نزاهتهم المالية واستقامتهم الشخصية، وكل هذا دون دليل وبجزافية فاضحة، ولا يرفض ذلك من قبل من يختلف معهم لدواعي الصراع السياسي والمنافسة الحزبية، يطغى على السياسة أسوأ ما فيها والسبب النهائي لفك الارتباط بينها وبين الصالح العام، غياب الأخلاق. ومصر بجانب أزمات خطيرة أخرى، تتواتر بها الاتهامات الجزافية للسياسيين ويخيم عليها صمت منافسيهم؛ لعل التنكيل والاغتيال المعنوي يحدان من بعض صعوبات إدارة العلاقة بين الحكم والمعارضة أو يقللان عبر استبعاد المنافسين من احتمالات الخسارة في صناديق الاستفتاء والانتخابات حين تأتي أو يضمنان الهيمنة الانفرادية على الدولة والمجتمع.

محاكمة المدنيين عسكرياً..لاتغيير منذ 2011

هي ممارسة مرفوضة آن أوان الامتناع عنها. والأمر هنا لا يتعلق فقط بتحقيق النيابة العسكرية مع نشطاء سياسيين أو إعلاميين وغيرهم، بل بعدد كبير من المدنيين تم اعتقالهم من قبل الشرطة العسكرية وبعضهم صدرت بحقه أحكام سريعة من قِبَلِ القضاء العسكري ويقضون الآن مدة العقوبة في السجون العسكرية.

والمطلوب منذ 2011 هو إعادة إجراءات محاكمة هؤلاء أمام القاضي الطبيعي أو التحقيق معهم أمام القاضي الطبيعي وإيقاف محاكمة المدنيين عسكريًا.

سلطات البلاد، على تنوعها منذ 2011، تدافع عن المحاكمات العسكرية للمدنيين، بالإشارة إلى حالة الانفلات الأمني في مصر وشيوع ظواهر البلطجة وممارسة العنف وحاجة المجتمع إلى وضع الخارجين على القانون وبسرعة وراء القضبان. المشكلة الأولى هنا هي افتراض غير صائب بغياب قدرة القضاء الطبيعي (المدني) على تطبيق العدالة بفاعلية والعمل بسرعة تتواكب مع إيقاع أزمات المجتمع. والثابت أن القضاء

الطبيعي دوما ما تعامل مع ظواهر كالبلطجة والعنف بفاعلية ولديه من القوانين الاعتيادية ما يكفي لمحاكمات فعالة وعادلة.

المشكلة الثانية، وبصراحة شديدة، هي أن مصر تحتاج، وعلى الرغم من الانفلات الأمني المؤلم، أن يتم الالتزام بمحاكمها بضمانات التقاضي العادل والنزيه. بالقوانين المصرية، وعلى الرغم من تطورات سلبية في 2013، الكثير من الضمانات لحماية حقوق من هم قيد التحقيق والمساءلة القانونية وللقضاء الطبيعي خبرة طويلة في وضعها موضع التطبيق. لا نريد محاكمات سريعة وأحكاما تصدر بعد جلسة واحدة، بل محاكمات منضبطة تحمي حقوق الجميع بما في ذلك من يمارس البلطجة والعنف؛ ففي هذا السبيل الوحيد لاحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

المشكلة الثالثة هي أن المدنيين الذين تمت محاكمتهم عسكريا أو حققت أو تحقق معهم النيابات العسكرية، ليسوا جميعا من البلطجية والمجرمين. الكثير من تقارير منظمات حقوق الإنسان تتحدث عن نشطاء سياسيين وإعلاميين شباب أدخلوا في زمرة البلطجية وبعضهم صدرت بحقهم أحكام من القضاء العسكري. مجددا، يستطيع القضاء الطبيعي أن يقوم بكل هذا مع ضمانات كافية للمحاكمات العادلة والأفضل أن يحيل القضاء العسكري جميع المدنيين إلى القضاء الطبيعي كي نضمن عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

المشكلة الرابعة هي أن التحقيق مع المدنيين أمام النيابات العسكرية بدأ يأخذ منحنى خطيرا يتعلق بقضايا الرأي والمواقف السياسية. إن كنا نريد بناء الدولة الديمقراطية ودولة سيادة القانون فلا بديل عن تمكين

القضاء الطبيعي من النظر في كل قضايا المدنيين بما في ذلك القضايا الأمنية وقضايا الأمن القومي وفي ظل نظم وشروط تحمي صالح الوطن بجانب حقوق الإنسان وفي ظل نصوص دستورية تمنع محاكمة المدنيين عسكريا وهو ما لم يحدث إلى اليوم.

إجراءات ممكنة لاستعادة الثقة المفقودة..
فرص 2013 الضائعة

لماذا لا تجلسون معًا وتتوافقون على خريطة طريق لإخراج مصر من أزماتها الحالية؟ هكذا خاطب رجال أعمال مصريون ومشاركون أمريكيون ممثلي حزب الحرية والعدالة وأحزاب ليبرالية ويسارية في مؤتمر «تحديات مصر بعد ثورة يناير» الذي عقده في بدايات 2013 في فيرجينيا وواشنطن المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية والدولية.

وفي مواجهة سؤال مباشر ومشروع كهذا ومع ملاحظات سلبية كثيرة سجلها مشاركون في المؤتمر بشأن الأداء السياسي حكما ومعارضة، طرح ممثلو الأحزاب بدايات مختلفة وأفكارا متنوعة.

وأسوق منها هنا، نظرا لعدم الاعتماد الصريح لمبدأ علنية النقاشات آنذاك ونظرا لمرور الوقت والتغير الجذري للظروف، ما بلورته كإجراءات فورية لإعادة بناء الثقة بين الحكم والمعارضة والوصول إلى توافق وطني كان ممكنا في 2013:

الإجراء الأول: كان أن يعيد رئيس الجمهورية تشكيل الحكومة بتسمية رئيس وزراء جديد وتعيين وزراء محايدين للعدل وللشباب وللإعلام

وللتنمية المحلية، وتغيير وزير الداخلية، ورفع كفاءة الوزارات المسئولة عن الملفات الاقتصادية والاجتماعية.إن تمت على هذا النحو، كانت إعادة تشكيل الحكومة ستخرج لتجمع بين مقتضيات استجابة الرئيس لمطالب المعارضة، والتعاطي بجدية مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة.

الإجراء الثاني: كان تجاوز أزمة القضاء من خلال توقف مجلس الشورى السابق عن النظر في قانون السلطة القضائية، وترك الأمر برمته لمجلس النواب المنتخب ولنقاش مجتمعي وسياسي واسع بعد الانتخابات البرلمانية التي كان في المقرر إجراؤها في 2013 ويرتبط بذلك حل مسألة النائب العام بإقناع النائب الذي عينه الدكتور محمد مرسي بالاستقالة وتمكين المجلس الأعلى للقضاء، ووفقا للمعايير الموضوعية المنصوص عليها في دستور 2012 من اقتراح ثلاثة قضاة لشغل المنصب على أن يعين أحدهم.

الإجراء الثالث: كان هو التوافق بين الأحزاب والتيارات السياسية على تحديد دقيق للدور التشريعي لمجلس الشورى السابق. فهذا المجلس كان مطعونًا في شرعيته الدستورية والقانونية، وتركيبته المنتخبة والمعينة لم تكن متوازنة ولم يكن مؤهلا لأن يصدر تشريعات ذات تداعيات طويلة المدى. لذلك، وكما طالبت الدكتور محمد مرسي وجماعته وحزبها في بدايات نقل الاختصاص التشريعي لمجلس الشورى في 2012، كان ينبغي قصر دور المجلس على القوانين المنظمة للانتخابات البرلمانية،والالتزام

بصياغة هذه القوانين بمضامين ديمقراطية ونزيهة وبتفعيل كامل لقاعدتي تكافؤ الفرص والمساواة.

الإجراء الرابع: كان التوصل إلى إطار توافقي أولي لتعديل دستور 2012 عبر تشكيل لجنة محايدة لدراسة المواد الواجب تعديلها، وإعلان جميع الأحزاب والتيارات السياسية التزامها بنتائج عمل اللجنة وعزمها تمرير التعديلات الدستورية المقترحة في البرلمان حين يكتمل بناؤه.

الإجراء الخامس: كان اتفاق الأحزاب والتيارات السياسية على تفعيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي المشار إليه في دستور 2012 وتشكيله وفقا للمعايير الموضوعية المنصوص عليها وتوظيفه لصياغة خريطة طريق واقعية؛ لإنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار، والمباعدة بينه وبين جحيم المزايدات الشعبوية والخلافات الحزبية.

الإجراء السادس: كان إنهاء الإفلات من العقاب فيما خص انتهاكات حقوق الإنسان والشروع الفوري في مناقشة برنامج للعدالة الانتقالية يعالج الانتهاكات الممتدة من 25 يناير 2011 إلى 2013، ويُحاسَب المتورطون بها دون تمييز بين مدني وعسكري.

بعد عام واحد.. سبعة أوجه متشابهة لاستبداد الإخوان واستبداد مبارك

أعادت جماعة الإخوان، أثناء حكمها، تفعيل أدوات نظام مبارك، وجددت وعلى مستويات متعددة دماء الاستبداد في مصر.

أولا: تقييد حرية التعبير عن الرأي والحق في التظاهر السلمي، وقمع المعارضين والنشطاء، عبر التوظيف المشبوه للأدوات وللإجراءات القانونية.

ثانيا: إدارة شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أطر غير رسمية، ومع تغييب كامل للشفافية بحيث لا يتمكن مجتمع المواطنات والمواطنين من معرفة الحقائق ومحاسبة المسئولين. ولم تختلف هنا المصالحات مع بعض رجال الأعمال غير معلومة التفاصيل عن المفاوضات واللقاءات السرية لرجال ظل جماعة الإخوان في الجوار الإقليمي، أو الخارج الغربي.

ثالثا: الاستعلاء على القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لجماعة الإخوان والتعاطي بانفرادية و«مغالبة» شبه مطلقة مع شئون البلاد والتشدق اللفظي والفارغ من المضمون بالتوافق والشراكة الوطنية. ولم

يختلف هنا في 2013 تمرير قانون الصكوك الإسلامية عن احتكار وضع قانون الانتخابات البرلمانية والتلاعب بجدولها الزمني.

رابعا: العصف بقاعدة حيادية الخدمة العامة، أي حيادية أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية، وبقاعدة تكافؤ الفرص وتغليب معايير الانتماء الأيديولوجي والولاء للجماعة والانتماء للأهل والعشيرة في شغل المناصب العامة. ولم تختلف هنا اختيارات الإخوان في 2012 لمعظم الأعضاء المعينين في مجلس الشورى عن اختياراتهم لأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للصحافة وغيرهما.

خامسا: توظيف أداة التشريع لفرض السيطرة الاستبدادية على مجتمع المواطنات والمواطنين، وكذلك على المجتمع المدني المنوط به حماية حقوقهم وحرياتهم إزاء قمع الحكم. ولم يختلف هنا مقترح قانون التظاهر (منع وتجريم التظاهر) عن مقترح قانون الجمعيات الأهلية، وفي المقترحين حضر جوهر استبدادي خالص.

سادسا: السعي لمنع المعارضين والنشطاء من التواصل مع العالم عبر اتهامهم بالاستقواء أو التدويل أو العمالة، واستثمار موارد الدولة (المالية والمؤسسية والبشرية) لجعل صوت الحكم هو الصوت الوحيد المسموع والمعتد به خارج الحدود المصرية. ولم يختلف هنا التشويه المنظم للمعارضين بمقولات الاستقواء والتدويل المستهلكة والزائفة عن استخدام المال العام لتكليف شركات محترفة في الولايات المتحدة وأوروبا؛ لتحسين صورة الإخوان والترويج لسياساتهم وقراراتهم.

سابعا: ضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في مقابل تحالف واشنطن مع الحكم وتأمينها له إقليميا ودوليا، ومن ثم تجاهل القضايا العربية حين تتعارض مع ثنائية المصالح والتحالف، وإيهام المجتمع المصري بعكس هذا عبر إنتاج خطاب شعبوي ومزايد بلا مضمون ولا فاعلية. ولم يختلف هنا تظاهر الإخوان لنصرة فلسطين والقدس وكأنهم جماعة معارضة، بينما رئيسهم كان يتجاهل تماما الأعمال الإجرامية الإسرائيلية ويتورط في التوسط بين حماس وإسرائيل لتوقيع اتفاقية أمنية تضمن أمن الأخيرة ولا ترفع الحصار الظالم المفروض على الأولى.

الدولة المحايدة

يتعجب البعض من تأكيدي المتكرر على أن الدولة ككيان يدير شئون المجتمع والمواطنين ويبتغي تحقيق الصالح العام؛ هي دوما دولة محايدة. هؤلاء يرون في صفة الحيادية تعارضا مع ما أكدته دومًا الدساتير المصرية من أن دين الدولة هو الإسلام. والحقيقة أن صفة الحيادية تعني بصورة مبدئية أن الدولة لا تميز بين مواطنيها على أساس انتماءات دينية أو اجتماعية أو مناطقية، و تقف في سياساتها وممارساتها على مسافة واحدة من جميع المواطنين.

الدولة المحايدة تُشغَل بها المناصب العامة والخاصة وفقا لقواعد غير تمييزية كالكفاءة في حال التعيين أو القبول الشعبي في حال الانتخابات. ولا يتم احتكار المناصب العامة أو الخاصة من قِبل المنتمين لديانة واحدة أو لخلفية اجتماعية واحدة، و إنما تتيح وتضمن الدولة المحايدة المساواة وتكافؤ الفرص للجميع.

بهذا المعنى لا تتناقض حيادية الدولة مع تأكيد الدساتير المصرية على أن دين الدولة هو الإسلام. فالمقصود هنا هو أن أغلبية المواطنين المصريين يدينون بالدين الإسلامي؛ أي أن الإسلام هو دين الأغلبية

في الدولة المصرية. المقصود أيضا هو أن الدولة المصرية لا تُميز ضد المواطنين المنتمين لديانات غير دين الأغلبية، ولا تُهمش دياناتهم و لا شرائعهم السماوية لا رمزيا و لا قانونيا؛ ففي هذا يكمن جوهر الالتزام الكامل للدولة بالمساواة بين كل المواطنين بغض النظر عن كونهم من الواقعين فى خانة الأغلبية أو الأقلية.

إن كون دين الدولة هو الإسلام لا يعني أن المواطنين المسلمين يعاملون معاملة تفضيلية مقارنة بنظائرهم المسيحيين أو أن الدولة في العطلات الرسمية، تحتفي فقط بالأعياد الإسلامية وتتجاهل الأعياد المسيحية لكون الأخيرة هي دين الأقلية في البلاد. إن كون دين الدولة هو الإسلام لا يعني أن الإشارة في الدستور والقوانين المصرية للأهمية الرمزية والمجتمعية للشرائع السماوية الأخرى غير مقبولة، و هذا هو سبب دعوتي المتكررة منذ 2011 للتفكير في إضافة عبارة «ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم السماوية في معاملاتهم الخاصة» إلى نص المادة الثانية من دستور 1971.

حيادية الدولة هي إذًا الضمان الحقيقي للمساواة الرمزية والقانونية بين جميع المواطنين، وللحيلولة دون أن تُحتكر الدولة في سياساتها وممارساتها من قِبل منتمين لدين واحد. إن فُهمت عبارة الإسلام دين الدولة في هذا السياق فلا اعتراض لمصرية أو مصري عليها. أما أن تُفهم هذه العبارة على أنها ترتب للمصريين المسلمين حقوقا رمزية وقانونية وسياسية أكبر من بقية المواطنين، و هو ما تروج له بعض الجماعات والشخصيات في الحيـاة العامة في مصر، فذلك أمر يخالف شرط حيادية

الدولة ويتناقض معه و يصبح من ثَم مرادفا لبناء مجتمع عنصري تمييزي يقسم فيه المواطنون إلى مواطنين درجة أولى و مواطنين درجة ثانية.

و هو ما لا أقبله و ما لا أريد لمصر بخبراتها الطويلة في العيش المشترك والتسامح أن تنكفئ باتجاهه.

الدين والسياسة..نقاشات حول الليبرالية

يندر في مصر أن يثار نقاش عام حول الأفكار الليبرالية، أو أن تُعقد مقارنات بينها وبين الأفكار المستلهمة للمرجعية الدينية دون أن تستدعي قضية موقف الليبراليين من الدين ودور الدين في السياسة.

واللافت للنظر أن هذا الاستدعاء عادة ما يكون بصيغ سلبية واتهامية تنطلق من خرافة أن الليبرالية في المجمل تعادي الدين، وذلك على الرغم من الحضور اللافت للدين في الحياة العامة، ودوره في السياسة في الكثير من الدول والمجتمعات التي تطبق الليبرالية شرقا وغربا، جنوبا وشمالا.

والحقيقة أن ما استقر من أفكار ليبرالية، وعلى الرغم من كل ما كيل لها في مصر خلال العقود والسنوات الماضية من اتهامات زائفة تعلقت بوصمها برفض الدين ومحاربتها لدوره، تماما كاتهامها بسطحية شديدة بتعظيمها للحريات الفردية دون أدنى اعتبار للصالح العام، لا تنطلق من حتمية الفصل بين الدين والدولة ولا ترى في حضور الدين في الحياة العامة عاملا معيقا للحرية وللديمقراطية لا بد من إزالته.

بل المؤكد أن الليبرالية تستبدل التساؤل عن كيفية الفصل بين الدين والدولة بسؤال آخر هو كيف ينبغي تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة،

وليس الدولة فقط، على نحو يضمن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة في مصر يعني -**أولا**- أن يستند الدستور، وهو الخيط القانوني الناظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطنين والوثيقة الأساس المعبرة عن هويتنا، إلى المبادئ والقيم والأخلاق المستمدة من المرجعيات الدينية بشرط ألا يقتصر هذا الاستناد على مرجعية دينية واحدة دون غيرها، وعلى ألَّا يحول دون الانفتاح على مرجعيات قانونية وضعية. فمصر ليست بلد المرجعية الدينية الواحدة، بل يتعايش ويتداخل بها وفي حضارتها وثقافتها وأعرافها الإسلام والمسيحية واليهودية. لمصر أيضا تراث طويل من الانفتاح على المرجعيات القانونية الوضعية وتوظيفها للدفاع عن ذات المبادئ والقيم السامية التي تقدسها الشرائع السماوية، كالخير والحرية والعدالة والمساواة والجمال.

تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة في مصر يعني -**ثانيا**-، ومع التسليم بدور المرجعيات الدينية في الدستور والقوانين، أن المرجعية النهائية للحياة العامة والسياسة ومناط تحديد حقوق وواجبات المواطنين هي المرجعية المنصوص عليها في الدستور. فإن نص الدستور على حق كل مواطنة مصرية ومواطن مصري وبعد استيفاء شروط معينة في الترشح للمناصب العامة بما فيها رئاسة الجمهورية، فلا يجوز على الإطلاق باسم مرجعية دينية ما، أو باسم اجتهاد ديني ما، أن ينتقص من هذا الحق أو يخضع لشروط إضافية غير منصوص عليها في الدستور.

للوضوح التام، الالتزام بالمرجعية الدستورية كمرجعية نهائية يعني أن من حق المصري غير المسلم والمصرية غير المسلمة أن يترشحا لرئاسة

الجمهورية ولرئاسة الوزراء، ولغير ذلك من المناصب العامة دون انتقاص من حقوقهما ودون شروط إضافية.

تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة- **ثالثا**- يعني أن الدولة بسلطاتها ومؤسساتها وأجهزتها وفي قوانينها وممارساتها، هي كيان حيادي يضمن مواطنة الحقوق والحريات المتساوية، ولا يميز بين المواطنين وفقا لانتماءاتهم الدينية. حضور المرجعيات الدينية في الدستور والقوانين وإمكانية استلهامها في السياسات والممارسات، ليس لهما أن يتحولا إلى مصدر للتمييز بين المصرية المسلمة والمصرية المسيحية، بين المصري المسلم والمصري غير المسلم. أو إلى مصدر لمناهضة قيم المواطنة.

تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة -رابعا- يعني أن التعبير العلني والمنظم عن أفكار ورؤى وبرامج سياسية، تستلهم المرجعية الدينية، مسموح به شريطة ألا يسمح لشخص أو جماعة أو حزب بادعاء حق احتكار الحديث باسم الدين في السياسة، وعلى أن تتحول السياسة بصراعاتها وتداولها وتنافسها وتقلباتها إلى ساحة المقدس-أي أنه لا تديين للسياسة-.

تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة- خامسا- يعني أن على الأشخاص والجماعات والأحزاب المستلهمة للمرجعية الدينية في السياسة أن يلتزموا بقبول حضور آخرين ينطلقون في عملهم السياسي من مرجعيات وضعية غير دينية.

فلا إقصاء باسم الدين، ولا أفضلية لسياسات وممارسات تستلهم المرجعية الدينية على غيرها، إلا بمعيار تحقيقها للصالح العام ورضاء

المواطنين عنها. لا أفضلية للافتة الاقتصاد الإسلامي على لافتة اقتصاد السوق الليبرالية إلا بمعايير التنمية والرخاء والتقدم والعدالة التوزيعية والحياة الكريمة لكل المواطنين، ولا أفضلية لمبادئ دستورية مستمدة من شرائع سماوية على مبادئ وضعية، إلا بما تضمنه من حقوق وحريات المواطنين دون تمييز وبما لا يتعارض مع الصالح المجتمعي العام.

امنحوا الأفكار الليبرالية فرصة للخروج من مصيدة اتهامها بمعاداة الدين تارة وتارة أخرى بإطلاقها الحريات دون ضوابط، وامنحوها فرصة للخروج من أزمة غياب المصداقية بعد أن ساوم عليها الكثير من مدعيها وقبلوا في 2013 تدخل الجيش في الحياة السياسية.

حزب الحرية والعدالة.. بعض أوجه القصور منذ 2011

لم أكن مع توصيف إعلان حزب الحرية والعدالة في 2011 عزمه المنافسة علي نصف مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات البرلمانية، على أنه مفاجأة كبرى أو مصدر خطر عظيم على مصر وآنذاك تجربتها الديمقراطية الوليدة.

فجماعة الإخوان بدت من جهة موقنة بأنها القوة السياسية الأفضل تنظيما وحضورا جماهيريا -آنذاك-. الجماعة أدركت من جهة أخرى الأهمية القصوى لمجلس الشعب الذي كان سيضطلع (مع الأعضاء المنتخبين بمجلس الشورى) بانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الجديد وبسن تشريعات وقوانين ستصنع مستقبل مصر السياسي والاقتصادي.

كان تمثيل القوى السياسية المختلفة بمجلس الشعب وأوزانها الفعلية سيترجمان أيضا إلى حضور في أو غياب عن دوائر السلطة التنفيذية من رئاسة الوزراء والوزارات إلى المحافظين والمواقع القيادية الأخرى. لكل هذه الأسباب كان من الطبيعي أن يسعى الإخوان إلى المنافسة على مقاعد وفيرة في مجلس الشعب، ولم يكن يحق للرأي العام أن يتهمهم بتهديد الديمقراطية الوليدة لرغبتهم، وهي مشروعة، في الحضور والتأثير القوي.

إلا أن الجماعة وحزبها كان عليهما، وبعد أن حددا العنوان الاستراتيجي العريض للانتخابات البرلمانية في 2011، وبجانب تحدي الالتزام الفعلي بمدنية السياسة والانتخابات في مصر، التفكير بروية واتزان في التساؤلات التالية:

1- هل كان الفصل تنظيميا بين الجماعة كهيئة دعوية تمارس العمل الاجتماعي، والحزب ككيان سياسي مدني ممكنًا؟ والأمر لم يكن يتعلق هنا فقط باستقالة رئيس حزب الحرية والعدالة ونائبه والأمين العام-آنذاك- من مناصبهم في مكتب الإرشاد، بل بمدى الاستقلالية الفعلية لعمليات اتخاذ القرار داخل الحزب عن الجماعة ومستوياتها القيادية (مجلس الشورى ومكتب الإرشاد والمرشد العام) ومدى التزام الحزب بإجراءات الديمقراطية والشفافية ومشاركة الأعضاء في هذا الصدد. والحقيقة أن اختيار رئيس الحرية والعدالة ونائبه والأمين العام من قبل مجلس شورى الجماعة ودون اعتبار لتفضيلات أعضاء الحزب (من المنضمين بالفعل) من خلال آلية انتخابية ما، شكل في 2011 بداية محبطة.

2 - هل كان حزب الحرية والعدالة مستعدًا سياسيا وبرنامجيا للمسئوليات التشريعية والتنفيذية المرتبطة بفوز محتمل بنصف مقاعد مجلس الشعب؟كان لا بد لحزب يجعل من نصف المجلس عنوانا لمنافسته في الانتخابات أن يملك من وضوح الرؤية السياسية، وتفصيلية برنامج السياسات العامة ما يكفي لمباشرة العمل التشريعي، وربما التنفيذي، فور انتهاء الانتخابات وفق أولويات محددة وجدول زمني دقيق. وزاد من صعوبة هذه المهمة في ظروف مصر في2011و 2012 لأننا كنا نمر بمرحلة انتقال سياسي واقتصادي صعبة ذات تحديات عظيمة. والحقيقة

أن مطالعة برنامج حزب الحرية والعدالة قبل الانتخابات البرلمانية، وبه الكثير من البرامج الانتخابية السابقة للجماعة، لم تؤشر على أن الجماعة والحزب قد بلغا بعد هذه المنزلة من الوضوح والتفصيلية. بل شعرت حينها بقلق من احتمالية أن يتكرر في مصر بعد الانتخابات البرلمانية في 2011 سيناريو حركة حماس في فلسطين حين فازت بأغلبية في انتخابات 2006 التشريعية، ولم تكن علي الإطلاق جاهزة للمسئوليات التشريعية والتنفيذية المرتبطة بذلك الفوز الكبير.

3 - كيف نظرت الجماعة وحزبها إلى العلاقة مع القوى السياسية والحزبية الأخرى وهل، وبعد الإعلان عن الترشح لنصف مقاعد المجلس، من مضامين حقيقية لتشديد الجماعة على ضرورة التعاون مع الآخرين؟ فقد كان واضحًا أن من يرد الفوز بنصف مقاعد المجلس، يصعب عليه في ذات الوقت الدعوة إلى قائمة وطنية موحدة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية وكان عليه ربما أن يترك ذلك لمطالبة أضيق نطاقا بشيء من التنسيق الانتخابي.لذلك تعين على من أراد الفوز بنصف المقاعد التمسك بشعار المشاركة لا المغالبة، وإقناع الرأي العام بجدية انتفاء رغبته في الاستئثار بمفرده بالحياة السياسية.

في تشريح ساحة الإسلام السياسي

أحترم الكثيرين من ممارسي العمل العام والسياسي ذوي المرجعية الإسلامية، ولا يدفعني أبدا الاختلاف مع أحزابهم وتياراتهم واتجاهاتهم إلى تجاهل أو نسيان كونهم وطنيين مصريين يريدون خير الوطن. إلا أن ساحة الإسلام السياسي مازالت تعاني، وتعاني الساحة العامة كلها نظرا لوزن اليمين الديني الكبير، من هيمنة ثلاثة مجموعات لا تملك بعد القدرة على ممارسة العمل العام والسياسي في إطار من التعددية والتنوع.

المجموعة الأولى تتمثل في التنظيميين داخل جماعات الإسلام السياسي، وفي المقدمة منها جماعة الإخوان. هؤلاء، ووصفتهم من قبل بالحرس الحديدي، تعلموا ممارسة العمل العام والسياسي في سياق مواجهات وصراعات مستمرة مع الأنظمة المتعاقبة لجمهورية يوليو 1952 وشكوك قوية ومتبادلة بين جماعاتهم والقوى الوطنية الأخرى، ليبرالية ويسارية. هؤلاء يرون جماعاتهم دوما على حق ويوظفون المرجعية الإسلامية لدعم الادعاء بكونهم أصحاب الحقيقة الكاملة ويخفقون في إدراك الخطوط الفاصلة بين مصلحة الجماعة والمصلحة الوطنية. هؤلاء يرون في ممارسي العمل العام والسياسي خارج دوائرهم، إما سائرين

في الركب يستعان بهم إن لم يعارضوا الجماعة، أو عناصر مارقة تستحق الهجوم والتهميش والتشويه إن لم يسيروا في الركب. يسيطر التنظيميون على الكثير من مفاصل صناعة القرار داخل ساحة الإسلام السياسي ويدفعون بها لمواجهات مستمرة مع المجتمع والقوى الأخرى، والنماذج خلال الأعوام الثلاثة الماضية كثيرة.

المجموعة الثانية يمكن توصيفها بالإشارة إلى دورها وهو التحريض السياسي.

هؤلاء هم أصوات جماعاتهم وأحزابهم في الساحة العامة، يدافعون بعنف عن اختيارات وقرارات مكاتب الإرشاد وهيئات الدعوة، ويصنعون صورة مثالية ومتجردة، هي للخيال أقرب، وفي إطار توظيف مستمر للمرجعية الإسلامية وللرأسمال الاجتماعي لجماعاتهم والذي جاء عبر عقود من العمل على الأرض وبين الفئات الشعبية (بالقطع لا يلامون عليه). المحرضون لا يقفون في الكثير من الأحيان عند حدود أخلاقية لدى الاختلاف السياسي، بل يرون اصطياد المواقف والتعريض بالمنافسين جزءا مشروعا من دورهم. أزمة هؤلاء هي أن تفاعلات السياسة، بما في ذلك الصراعات داخل جماعات وأحزاب الإسلام السياسي، أظهرت للرأي العام الصورة الحقيقية بكل ما تحمله أحيانا من انتهازية وتلاعب وتوظيف غير شريف للمرجعية الإسلامية. أزمة هؤلاء هي أن قطاعات واسعة بين المصريات والمصريين تتخوف من هيمنة أحادية على الحياة السياسية، وترفض الخلط المستمر بين الديني والسياسي من جهة وبين الدعوي والحزبي من جهة أخرى.

أما المجموعة الثالثة فبها شيوخ ودعاة فضائيات التطرف، وبعضهم غير منضوٍ تنظيميا داخل جماعات أو أحزاب الإسلام السياسي، وإن حسب على ساحة الإسلام السياسي بالمعنى الواسع. هؤلاء هم المتسببون في فوضى الفتاوى من تكفير لليبراليين وللعلمانيين، من جواز تزويج القاصرات، من ازدراء للأديان الأخرى غير الإسلام. هؤلاء، وقناعتي أن أُفُقَهُم الإنساني وإدراكهم السياسي والمجتمعي شديد المحدودية، يملئون الدنيا صخبا بخطابهم المتطرف ويجيِّشون على هذه الأرضية الكثير من الفئات الشعبية لتأييد جماعات وأحزاب الإسلام السياسي ولرفض منافسيها من ليبراليين ويساريين بإدعاء باطل هو بعد أولئك عن الدين.

المجموعات الثلاثة، التنظيميون والمحرضون وشيوخ الفضائيات، ألحقت بساحة الإسلام السياسي الكثير من الضرر خلال الأعوام الثلاثة الماضية حالت دون تقبلها لممارسة السياسة في إطار من التعددية والتنوع. والأخطر أنها ألحقت بمصر بالغ الأذى بإبعاد الحياة السياسية عن نزاهة مطلوبة وإغراقها في دوامات العنف اللفظي واللامضمون.

الجماعة غير الشرعية..تقرير مفوضي الدولة في 2013

جاء تقرير هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الإدارية العليا في قضية الوضعية القانونية لجماعة الإخوان المسلمين في 2012؛ ليدلل مجددا على خروج الجماعة على سيادة القانون والأطر الشرعية.

فالتقرير، الذي أكد أن جماعة الإخوان المسلمين ليس لها وجود أو كيان قانوني، وعلى صحة رفض المحكمة الإدارية في 1992 للطعن الذي أقامه الراحل عمر التلمساني (المرشد العام الأسبق للإخوان) في 1977 ضد قرار حل الجماعة الصادر في 1954 (من مجلس قيادة ثورة يوليو)، أظهر تهافت حديث الإخوان عن عدم قانونية قرار الحل وعن كون جماعتهم قد أشهرت، ووفقت أوضاعها وتنتظر قانون الجمعيات الأهلية الجديد للتسجيل والترخيص على نحو يناسبها طبيعتها المتفردة (كهيئة أهلية جامعة).أعاد تقرير هيئة مفوضي الدولة التذكير بأن مصر حكمها في 2012 ونصف 2013 رئيس منتخب انتمى لجماعة غير شرعية وأن هذه الجماعة، وكما مارست الاستعلاء والخروج على القانون بانتهاك حقوق الإنسان أمام مقرها العام، خرجت على القانون بممارسة العمل الأهلي والدعوي والسياسي دون سند شرعي أو ترخيص رسمي.

أعاد التقرير أيضا التذكير بأن جماعة الإخوان غير الشرعية انتزعت دورا لها في السياسة، والشأن العام المصري تجاوز حدود المسموح به لجمعيات أو منظمات أو هيئات أهلية، لا تتداخل في السياسة التي يحق فقط للأحزاب السياسية وللأفراد المشاركة بها.

التقرير، أخيرا، أشار إلى الأهمية القصوى لإنهاء الوضع الاستثنائي لجماعة غير شرعية خرجت على القانون ومارست العمل الأهلي والدعوي دون رقابة، أو مساءلة أو محاسبة وتدخلت في العمل السياسي والأخير محظور عليها.لم نكن نعرف عن جماعة الإخوان شيئا، لا عن أعضائها ولا مصادر تمويلها ولا أوجه إنفاقها ولا إطارها التنظيمي ولا موقفها الضريبي.

رهان واشنطن غير الديمقراطي على الإخوان.. السياسات الأمريكية في 2012 و 2013

بعد زيارة لواشنطن في ربيع 2012 ولقاءات متعددة مع سياسيين وباحثين أمريكيين، ثبت لي أن الإدارة الأمريكية وهي تبني سياستها تجاه مصر بعد الثورة راهنت استراتيجيا على جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، ونظرت لهما باعتبارهما ركيزة الحياة السياسية وطرفًا في معادلة «حكم مصر» التي تشغل في القراءة الأمريكية المؤسسة العسكرية طرفها الآخر. آنذاك، أكدت أن واشنطن وهي تنظر لمصر بعد الثورة وضعت مكتب الإرشاد وقيادات حزب الحرية والعدالة في ذات المكان الذي شغلته نخبة حكم الرئيس الأسبق مبارك (قبل أن تتوتر علاقة هذه النخبة بالإدارات الأمريكية في السنوات الأخيرة قبل يناير 2011) وتوقعت من الإخوان «الإسهام الإيجابي» في حماية مصالحها المتمثلة في أمن إسرائيل وإمدادات النفط وتأمين قناة السويس ومواجهة الإرهاب والعلاقات الاقتصادية والتجارية الجيدة. أكدت أيضا أن توقعات واشنطن بشأن «فاعلية» الإخوان مرتفعة للغاية وتجاوزت سقف توقعاتها في مجمل زمن الرئيس الأسبق مبارك، وأن الرهان الاستراتيجي على الإخوان امتد خارج

الحدود المصرية وتحول إلى رهان أمريكي على وصول أحزاب وتيارات اليمين الديني إلى سدة الحكم في الدول العربية، باستثناء الخليج، وقدرتهم على قيادة العرب باتجاه مشابه لتجربة العدالة والتنمية التركي ودون تهديد للمصالح الأمريكية.

وبالفعل، وبعد انتخاب الدكتور محمد مرسي رئيسًا ودون التورط في التفسيرات التآمرية للدور الأمريكي في الانتخابات الرئاسية2012 والتي تجافي الموضوعية، وتهين إرادة الناخبات والناخبين الذين جاءت أغلبيتهم عبر صندوق الانتخاب بمرسي رئيسا للجمهورية، بدأت «فاعلية» الإخوان في حماية المصالح الأمريكية تترجم إلى سياسات وإجراءات. نجح الرئيس السابق مرسي ومعه أجهزة سيادية في التوسط بين الفصائل الفلسطينية وحكومة اليمين الإسرائيلية لإنهاء عدوان الأخيرة على قطاع غزة والتوصل إلى اتفاق أمني للتهدئة نفذ بضمانات مصرية وبرضاء أمريكي. أعاد محمد مرسي صياغة الموقف المصري تجاه سوريا على نحو اتسق مع خط واشنطن وحلفائها في تركيا والخليج والساعي لإسقاط نظام الديكتاتور الأسد، ولم يحل آنذاك الانفتاح الرسمي المصري على إيران وهي الحليف الرئيس للأسد دون ذلك. وثق الرئيس السابق مرسي، ومعه جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، علاقات التعاون الاستراتيجي بتركيا وقطر وشرعت مصر في التحرك إقليميا في الدائرة التركية القطرية المتحالفة مع واشنطن.

كان ذلك هو دافع الإدارة الأمريكية الرئيسي للاستمرار في الرهان الاستراتيجي على الإخوان وتوثيق العلاقة بهم إلى 2013. وكذلك كانت هناك دوافع أخرى، وإن غابت عنها الموضوعية.

فالكثير من الأصوات التي تؤثر في صناعة سياسة الإدارة الأمريكية تجاه مصر، وفي مقدمتها السفارة في القاهرة، روجت بكثافة منذ 2011 لادعاء مؤداه أن الإخوان لديهم من القدرات التنظيمية والجماهيرية والمالية ما لا يتوفر لمنافسيهم ويمكنهم من السيطرة على السياسة المصرية والهيمنة على أحداثها الكبرى متمثلة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتشكيل الائتلافات الحاكمة. روجت السفارة أيضا لإدعاء آخر محدود القيمة الموضوعية هو أن الإخوان، مقارنة ببقية أحزاب وتيارات الإسلام السياسي في الخانات السلفية، يتسمون بالاعتدال ويلتزمون بالإجراءات الديمقراطية. أخيرا، صنعت السفارة الأمريكية في القاهرة ومعها أصوات مهمة في واشنطن انطباعا زائفا مكملا ارتبط بضعف وتهافت معارضي الإخوان ومحدودية ووجودهم الشعبي وانقساماتهم المستمرة واستحالة التعامل معهم في إطار ديمقراطي، وهو ما ترتب عليه الدفع بضرورة الرهان على الإخوان بمفردهم، ومن ورائهم بالقطع الطرف الآخر في معادلة حكم مصر كما فهمتها واشنطن، القوات المسلحة ودون توقع الصراع بينهما.

عدمت مجموعة الادعاءات والانطباعات هذه الكثير من الموضوعية ودفعت واشنطن لحسابات غير دقيقة، لا تختلف عن حساباتها مجمل زمن الرئيس الأسبق مبارك. فقدرات الإخوان التنظيمية والجماهيرية والمالية أهلتهم للفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2011و 2012، إلا أنها لم تكفِ لحكم مصر بكفاءة وفاعلية وتحقيق مصالح القطاعات الشعبية الواسعة. والتزام الإخوان بالإجراءات الديمقراطية، والتي اختزلتها واشنطن في مجرد المشاركة في الانتخابات، لا يختلف عن التزام السلفيين وحزب الجماعة الإسلامية (البناء والتنمية) والأخطر أن

الإخوان حينما كانوا يشاركون في الانتخابات ويفوزون بها كانوا يعصفون بمرتكزات أساسية للديمقراطية، كسيادة القانون وحيادية أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية والتوافق الوطني حول الدستور والقوانين الرئيسية لمرحلة الانتقال الديمقراطي وحقوق الإنسان. فالرئيس المنتخب في 2012و2013 والذي احترمت كونه منتخبا وشرعية الصندوق التي اكتسبها قد عصف باستقلال السلطة القضائية، وجماعته وحزبها طبقوا خطة متكاملة للسيطرة على أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية (والإشارة ليست للمناصب السياسية) واستبدال هيمنة الحزب الحاكم القديم على الدولة بهيمنتهم هم. وتم تجاهل التوافق على الدستور في 2012 بالكامل ودُفِعت مصر إلى استفتاء شعبي في ظروف مجتمعية قاسية جوهرها الاستقطاب. وانتهاكات حقوق الإنسان وإهدار كرامة المواطن تكررت تماما كما تكرر الإفلات من العقاب واستمر غياب الإجراءات الحقيقية لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ودفعها لاحترام الحقوق والحريات.

والادعاء بكون المعارضة المصرية ضعيفة وغائبة عن الشارع لم يتسم بالدقه، وكذلك غابت المصداقية عن الزعم الأمريكي بأن المعارضة لم ترد الديمقراطية ولم تقدر عليها. فالدعوة لتغيير قواعد العملية السياسية الدستورية والقانونية والتنفيذية غير العادلة ولوقف انتهاكات حقوق الإنسان ولضمان نزاهة الانتخابات كشروط للمشاركة في 2013 كان لها جوهر ديمقراطي واضح ورفضت في التحليل الأخير اختزال الديمقراطية في صندوق انتخابات دون ضمانات وفي برلمان بمعارضة ديكورية.

إلا أن الفاعلية الإخوانية في حماية المصالح الأمريكية ومعها مجموعة الادعاءات والانطباعات الزائفة السابقة دفعت واشنطن للرهان الاستراتيجي على الجماعة وحزبها، ووسمت من ثم السياسة الأمريكية تجاه مصر بين2011و 2013 بذات السمات غير الديمقراطية التي اتسمت بها مجمل زمن الرئيس الأسبق مبارك. التغير الوحيد الحقيقي كان في استبدال مكتب الإرشاد بنخبة حكم الرئيس الأسبق مبارك، وفي احتفاء واشنطن بالانتخابات في مصر كدليل تحول ديمقراطي (وواشنطن لم تكن قادرة على توصيف سياسات نظام مبارك بمفردات الديمقراطية).

و كما في مجمل زمن الرئيس الأسبق مبارك، صمتت واشنطن عن القواعد غير العادلة للعملية السياسية، فلم تعترض على دستور2012 الذي ظل مشوها بعد الاستفتاء الشعبي عليه لعصفه بالحقوق والحريات، ولم تعلن رفضها لتهميش النساء المستمر ولا لانتهاكات حقوق الإنسان المتكررة. كما في مجمل زمن الرئيس مبارك، روجت واشنطن لضعف المعارضة واستبعدتها من حساباتها ولم ترد منها إلا المشاركة في الانتخابات حتى وإن لم تتوفر ضمانات النزاهة السياسية والإجرائية. كما في مجمل زمن الرئيس الأسبق مبارك، دفعت واشنطن إلى الواجهة بقناعة مؤداها أن الطرف الإخواني الحاكم فقط هو القادر على إدارة السياسة والبلاد، وأن البدائل غائبة وصمتت عن حكومة غير فعالة وسياسات إصلاحية غائبة وأوضاع اقتصادية ومعيشية كارثية. بين 2011و2013 تحولت الدفة الأمريكية إلى مكتب الإرشاد وقيادات الحرية والعدالة الذين احتفت واشنطن برغبتهم الدائمة في إجراء الانتخابات

كجوهر التحول الديمقراطي في مصر وصمتت عن سيادة قانون تنتهك وسلطة قضائية يعصف باستقلالها وأجهزة دولة غير محايدة وكل هذه أمور نزعت عنا القدرة على التحول الديمقراطي الحقيقي.

بين 2011 و2013 كانت واشنطن هي حليف الإخوان الاستراتيجي ورهانها عليهم وأسهمت السفارة الأمريكية في القاهرة، في صناعة الرهان على الإخوان، والترويج له بانطباعات زائفة، والإخوان من جانبهم عملوا على حماية المصالح الأمريكية بفاعلية ووظفوا صمت واشنطن عن نواقص التحول الديمقراطي والقواعد غير العادلة للعملية السياسية؛ للمزيد من الضغط على المعارضة في 2013 والمضي قدما في السيطرة على الدولة. انحازت واشنطن للإخوان واستخفت بالمعارضة وبالقطاعات الشعبية الرافضة للأوضاع المتردية تحت حكم الرئيس السابق محمد مرسي وجماعته، وتجاهلت حين روجت لديمقراطية الإخوان قيم الديمقراطية الأمريكية التي تستند إلى سيادة القانون والحرية وحقوق الإنسان وتداول السلطة. مجددا وقعت الإدارة الأمريكية في مصيدة القراءة الخاطئة والحسابات غير الدقيقة للواقع المصري بين 2011و2013، مجددا بحثت واشنطن مدفوعة بالفاعلية في حماية مصالحها عن الشريك السياسي الوحيد وعن المزاوجة بين دوره ودور المؤسسة العسكرية. وهي هنا أيضا، وفضلا عن أنها لم تحسب احتمالية الصراع بين الطرفين، انقلبت على خطابها فاقد المصداقية عن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر. فرهان الولايات المتحدة الاستراتيجي على الإخوان كان غير ديمقراطي أو اختزل الديمقراطية في انتخابات في أفضل الأحوال.

إدارة أوباما والإخوان.. إعادة تقييم في الوقت الضائع

أعادت الإدارة الأمريكية تقييم توجهاتها ومواقفها بشأن الدكتور محمد مرسي وحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين في الأشهر القليلة السابقة على 30 يونيو 2013، كانت هذه هي النتيجة الأبرز لسلسلة من اللقاءات العلنية التي شاركت بها في ربيع 2013 في العاصمة واشنطن.

ودوافع إدارة أوباما لإعادة التقييم كانت متنوعة:

فمن جهة أولى، رتب الأداء المتواضع للدكتور مرسي ولفريقه الحكومي في الملفات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المصرية تراجعا واضحا في «الثقة الأولية» التي بدأت إدارة أوباما بها تفاعلاتها مع الرئيس الإخواني في 2012.

من جهة ثانية، فقدت الإدارة ممثلة في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع اقتناعها بوجود رؤية واضحة لدى الرئيس السابق والحزب والجماعة لأولويات مصر الداخلية والخارجية. فاستيعاب المعارضة الليبرالية واليسارية والقومية، والذي رأت به إدارة أوباما محطة ضرورية لبناء التوافق الوطني، غاب شأنه شأن النقاش السياسي الجاد حول القرض الذي كان آنذاك معروضًا من صندوق

النقد الدولي والمساعدات الدولية للاقتصاد المصري وحزمة السياسات المرتبطة بها.

وفسرت أمريكا العلاقة المصرية القطرية الخاصة في 2012 و 2013 بأنها بحث إخواني عن أموال دون شروط ودون إدخال إصلاحات اقتصادية جادة، وبحث قطري عن نفوذ إقليمي أهدافه النهائية غير معلومة على الرغم من تحالف قطر مع الولايات المتحدة. أما مجمل الفعل المصري في الشرق الأوسط (فلسطين وسوريا وإيران والخليج) وفي العلاقات الدولية، فخلفياته وأولوياته الاستراتيجية والسياسية لم تكن واضحة لإدارة أوباما في 2012 و2013 وإن لم يضر المصالح الأمريكية.

من جهة ثالثة، تراكمت خلال الأشهر الأخيرة قبل 30 يونيو 2013 شكوك متصاعدة لدى الإدارة الأمريكية بشأن مدى التزام الإخوان بالقيم والإجراءات الديمقراطية. فحين يصدر رئيس منتخب جاء به صندوق انتخابات غير مزور إعلانا «دستوريا» يعصف به باستقلال السلطة القضائية ويضع نفسه فوق السلطات، تصبح مبررات الشك في نوايا الرئيس حاضرة. وحين يعد الرئيس المنتخب بتوافق وطني حول الدستور ثم يتجاهله وحين يعد حزبه بشراكة وطنية في العمل الحكومي والتنفيذي ويتجاهلها، تتصاعد مبررات الشك. وحين بدأت الكتلة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة آنذاك في مجلس الشورى سابقًا في تمرير مناقشة قوانين غير ديمقراطية وأبرزها قانون الجمعيات الأهلية وقانون السلطة القضائية وقانون الانتخابات، تحولت مبررات الشك في نظر كثيرين داخل إدارة

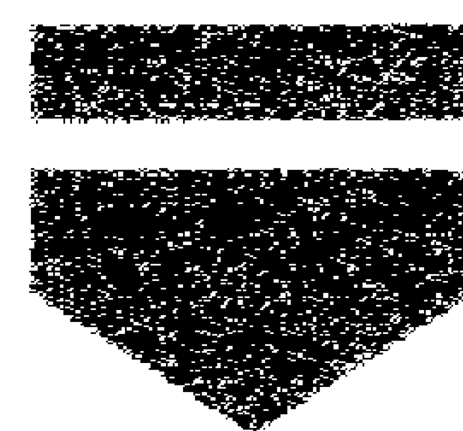
أوباما إلى دلائل حقيقية على اختزال الإخوان للديمقراطية في مجرد صندوق الانتخابات، واستعدادهم لتجاهل سيادة القانون، والعصف باستقلالية السلطات العامة وإعادة بناء الاستبداد بقمع المجتمع المدني، وإهدار مبادئ تكافؤ الفرص ونزاهة الانتخابات.

من جهة رابعة، لم تخفَ ثنائية خطاب الإخوان والمعايير المزدوجة طويلًا على إدارة أوباما، بل أضحت مدعاة للمزيد من علامات الاستفهام والمزيد من عدم الثقة. فقد كان هناك خطاب للداخل بشأن العنف الطائفي في مصر يستخف به، وخطاب للخارج يشدد على ضرورة المواجهة الجادة وضمان حقوق المواطنة المتساوية للأقباط. كان هناك خطاب للداخل عن الإعلام يتهمه بالتآمر والتضليل والإفساد، وخطاب للخارج يدعي احترام الحريات الإعلامية. كان هناك خطاب للداخل عن الولايات المتحدة ينتقد سياساتها ويبرر على نحو غير مباشر الهجمات الإرهابية ضد مواطنيها، وخطاب للخارج يتعاطف مع الشعب الأمريكي ويعده بصداقة أبدية. لم تكن هذه الثنائية هذه بخافية على أحد في إدارة أوباما، التي يجيد المتخصصون في الشأن المصري بها قراءة اللغة العربية، ولم تنتج إلا الريبة والقلق في نوايا وأهداف الإخوان (على الرغم من دفاع السفارة الأمريكية المستميت عنهم).

من جهة خامسة، ارتفع أصوات المصريات والمصريين من المتمتعين بالجنسية الأمريكية مطالبة إدارة أوباما (عبر الكونجرس) باحترام حق الشعب المصري في بناء ديمقراطية فعالة، وفي ضمان مواطنة دون تمييز وفي مواجهة العنف الطائفي، ومن ثم بالتزام الدفاع عن الديمقراطية في تفاعلاتها مع الإخوان.

شكلت الجاليات المصرية في الولايات المتحدة بهذا، عاملا إضافيا لإعادة إدارة أوباما تقييم مواقفها تجاه الدكتور مرسي وحزبه وجماعته في الأشهر التي سبقت 30 يونيو 2013، وطالبت أصواتهم أيضا بوقف الانتقاص من حقوقهم هم السياسية حيث منهم دستور 2012 من الترشح حتى للمناصب التنفيذية العليا، وإن تنازلوا عن الجنسية الأمريكية التي اكتسبها معظمهم.

لكل هذه الدوافع والأسباب أعادت إدارة أوباما تقييم توجهاتها ومواقفها بشأن الحكم الإخواني في مصر. ومع تغيير بوصلة الإدارة أعادت أيضا مجموعة من الباحثين الأمريكيين والمصريين العاملين في واشنطن، ممن يتبنون من الرؤى والأفكار إما ما هو في رواج إعلامي أو ما هو مقبول لدى الإدارة، صياغة مواقفهم باتجاه التعبير عن رفض لإعلان 21 نوفمبر 2012 غير الدستوري بعد أن دافعت عنه ودافعت عن استقلال القضاء بعد أن اتهمته بالفساد والاستبداد وانتقدت محدودية التزام الإخوان بالديمقراطية بعد أن كان مجرد الشك في نواياهم من المحرمات!



الفصل الثاني

الطريق إلى قصر الاتحادية والخروج منه

مصر تحتاج للرئيس الرجل .. حقا؟

هذه العبارة «مصر تحتاج لرئيس رجل» تناقلتها ألسنة بعض المرشحين للرئاسةفي 2012؛ ظنا منهم أنها قد تقنع الناخب بقدرتهم على التصرف بحزم واتخاذ القرارات دون خوف، وأملا منهم في تلبس صورة الرئيس القوي الذي لا يهاب الصراع ولا يخشى المعارضين (بل يلزمهم حدودهم ويحدد لهم أحجامهم!). وحقيقة الأمر أن المنطق الذكوري الكامن وراء هذه العبارة كان أقل ما تحتاجه مصر، ودليل قاطع على عدم إدراك هؤلاء المرشحين لمطالب ورغبات المواطنات والمواطنين.

عانت مصر طويلا ومنذ 1954 من «الرئيس الرجل» مطلق الصلاحيات والمنفرد باتخاذ القرارات دون مساءلة أو محاسبة. فهل كنا نريد العودة إلى الحاكم الفرد والرئيس الملهم مجددا؟ بالقطع لا. وقد دللت استطلاعات رأي أجريت بين المصريات والمصريين في 2011و2012 على أن أغلبيتنا تبحث عن صفات أخرى في الرئيس المرتقب، العدل والحلم والإيمان بالديمقراطية وقبول المحاسبة من الشعب والعمل كفرد في فريق وغيرها.

عانت مصر طويلا ومنذ 1954 من «الرئيس الرجل» الذي اعتاد النظر لذاته ولدوره على أنهما لا يعوضان إن غابا، وأن مصر جاءت به ولم

ولن تأتي بغيره. فهل أردنا العودة إلى رئيس كهذا تدفعه قناعاته إلى البقاء الأبدي على رأس السلطة لكونه الرئيس الضرورة ولغياب البديل؟ بالقطع لا. مصر أرادت رئيسا ينظر لذاته كأعلى موظف عام في الدولة ويترجم دوره لأهداف سياسية ومجتمعية يسعى لتحقيقها مع مؤسسات الدولة الأخرى وبإشراك فعاليات المجتمع ومع فرق تنفيذية هو فقط لاعب بها في فترة رئاسية أو فترتين، ثم يترك موقعه لبديل قد يكون أفضل منه.

عانت مصر طويلا ومنذ 1954 من «الرئيس الرجل» الذي فسر في ظل هيمنة العسكريين على الرئاسة والسياسة مقومات الرجولة بالأمر والنهي، وطلب الطاعة العمياء ممن هم أدنى منه ترتيبا. المؤسسات العسكرية والأمنية ليس لها إلا أن تعمل بهذه الكيفية، إلا أن الشأن العام والسياسي حين يدار هكذا فإنه ينقلب إلى ممارسة استبدادية يتحول بها الرئيس إلى ديكتاتور، ويختزل كل الوطن إلى متلقي ومنفذي أوامر لا تناقش ولا ترد.

مصر لم تكن في احتياج لهذا الرئيس الرجل، لا بانفراديته ولا بصلفه ولا باستبداده ولا بنظرته لذاته كخير من جاد به الزمن على بلادنا. وإن كانت صفات المرأة في العالم الذكوري الذي عاش به بعض المرشحين للرئاسة في 2012 هي عكس تعريفهم للرئيس الرجل، أي التشاور والعمل الجماعي وقبول المحاسبة والتصويب وقبول تداول السلطة، فقد كانت مصر ومازالت تحتاج لمثل هذه الصفات أكثر من أي شيء آخر.

البرادعي والشاطر وأبو إسماعيل .. لمن ذهبت أصوات مؤيديهم؟

لم يكن تراجع الدكتور البرادعي عن الترشح للرئاسة ولا استبعاد اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية للمهندس الشاطر والشيخ حازم أبو إسماعيل في 2012، مجرد تحولات مهمة في السباق الرئاسي غيرت من خريطة المتنافسين وانتهى أثرها سريعا. فالمواطنات والمواطنون الذين كانوا سيذهبون لتأييد المتراجع أو أحد المستبعدين ظلوا يبحثون عن مرشح بديل ويتعثرون في بحثهم هذا، ويتأرجحون بوضوح بين أكثر من بديل محتمل. نعم قلّل تراجع البرادعي واستبعاد الشاطر وأبو إسماعيل من تعقد خريطة المتنافسين على الرئاسة، إلا أن خريطة الناخبين ازدادت صعوبة بإضافة كتل تصويتية ليست بالصغيرة إلى خانة الناخبين المتأرجحين، الذين لم يتضح مسبقًا لمن سيصوتون.

الدكتور البرادعي كان المرشح المحتمل الأكثر قربا من كتلتين تصويتيتين مؤثرتين، الليبراليين، وشباب الثورة المتأثر بالفكرة الليبرالية. قدم البرادعي في 2012 التعبير السياسي الأفضل عن تمازج الليبرالية مع الديمقراطية في السياسة واقتصاد السوق الملتزم بالعدالة الاجتماعية

في المجتمع والمساواة الكاملة في المواطنة. واتسم مجمل مواقفه من عثرات عامي 2011 و2012 بالوضوح في عدم المساومة على أمل التحول الديمقراطي بمهادنة المجلس العسكري وبالاتساق مع الفكرة الليبرالية. كل هذا جعل البرادعي هو الأقرب لليبراليين ولدعاة الدولة المدنية، تمامًا كما كان دوره قبل الثورة سببا في التفاف الكثير من الشباب حوله، وقناعته بأنه هو الأقدر على قيادة مصر. وحين بحث الليبراليون وشباب الثورة عن مرشح بديل، فإنهم وقفوا بتردد لا يخفى على أحد إزاء مرشحين يعبرون عن الثورة وهدفَي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، دون التزام صريح بالليبرالية كفكرة لبناء مجتمع متقدم ودولة عصرية. وقفوا أيضًا بتردد شديد إزاء مرشحين آخرين التزامهم بالدولة المدنية والمساواة بين المسيحيين والمسلمين ليس محل شك، إلا أن إيمانهم بالديمقراطية وردت عليه بعض الشكوك.

جسد المهندس الشاطر في المساحة السياسية المرتبطة باليمين الديني خصائص المرشح المثالي القادر على مخاطبة جماعة الإخوان ومناصريها والسلفيين وأتباعهم. دور الشاطر التنظيمي داخل الجماعة وقربه فكريا من السلفية، مكناه من هذا ودفعا الجماعة لتسميته مرشحا، على الرغم من رفض قطاعات واسعة بين المصريين لتسمية الجماعة مرشحا لها في الانتخابات الرئاسية وتحذير الكثيرين - وكنت من بينهم- من هيمنة الجماعة على الحياة السياسية وانفرادها بمواقع النفوذ. ترشيح الشاطر خاطب أيضًا المصالح الاقتصادية الكبيرة بلغة مطمئنة، خلفيتها قرب المرشح من هذه المصالح وصلاته القوية بأطراف فاعلة بداخلها.

سبَّب استبعاد الشاطر في 2012 قلقلة واضحة في دوائر اليمين الديني وناخبيها وانقسامات كانت واضحة بين من يعتزمون التمسك بمرشح الجماعة البديل الدكتور محمد مرسي ومن كانوا في طور الانحياز لتأييد الدكتور أبو الفتوح، والأخطر هو أن بعض من كان سيصوت لشاطر قرر عدم الذهاب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية.

وانطبق ذات الأمر، قلقلة بين كتل تصويتية كبيرة، على استبعاد الشيخ أبو إسماعيل. صحيح أن الحركات السلفية كانت بين مؤيد لأبو الفتوح ومناصر لمرسي، إلا أن الشباب الذي تفاعل مع المرشح المستبعد ظل بعيدا عن كليهما، ومنقطع الصلة بالمشهد الرئاسي بعد استبعاد من نظروا إليه كبطل ملهم. هنا أيضًا حضر التأرجح واحتمال عزوف عن المشاركة.

المرشحون الرئاسيون والإعلام في 2012

في دنيا السياسة وتنازعاتها ومصالحها المتشابكة الكثير من الأمور والمواقف الكاشفة لانحيازات السياسيين وتوجهاتهم. فحين يقسم سياسي أمام الرأي العام على احترام الحرية والتعددية والشفافية وقبول الرأي الآخر، ثم نكتشف أنه يتعامل مع الإعلام بمنطق مغاير، نصبح فورًا مع نتيجة مؤداها الوحيد هو غياب المصداقية عن قَسَم هذا السياسي وتهافت إيمانه بالمبادئ التي يتشدق بها.

أمَا وقد عرفت أجندة مصر السياسية وللمرة الأولى منذ الخمسينات انتخابات رئاسية تنافسية في 2012، كان يتعين أن يسعى الإعلام، بعيدًا عن توجيه العام منه وتسييس الإعلام الخاص، لتغطية الحدث والمتنافسين به بهدف تقريب المواطن الناخب معرفيًّا ومعلوماتيًّا من وضع كان سيتمكن معه من المشاركة بوعي في الانتخابات وممارسة حقه في الاختيار الحر. مثل هذا الهدف لم يكن له أن يتحقق إلا بانفتاح المرشحين وحملاتهم على الإعلام واحترام مبادئ التعددية والشفافية، طبعًا في حدود واقعية جوهرها هو عدم الإضرار بفرص المرشح المعنيِّ في المنافسة.

إلا أن ما رأيناه من كثير من السادة المرشحين ضرب عرض الحائط بهذا، وانطوى على منطق وممارسات باتجاه الإعلام تحوله إلى مجرد آلة دعائية. التعتيم على الكثير من التفاصيل المهمة في سباق الرئاسة مثل مصادر تمويل الحملات وأوجه الإنفاق، رفض الحديث إعلاميًّا عن قضايا بعينها ذات صلة بالمواقف السياسية، تغييب المنافسين عن الإعلام باشتراط عدم مشاركتهم في حوارات وبرامج لمشاركة المرشح «البريمو» بها، كل هذه كانت أمثلة واضحة على التعامل مع الإعلام بمنطق التضييق والتوظيف الدعائي ليس إلا. ومن ثم وجد هؤلاء المرشحون صعوبة بالغة في جعل الرأي العام يصدق وعودهم بالحرية واحترام التعددية والشفافية، وهم تورطوا في تجريد الإعلام من أدواته، المعلومة والمعرفة والمقارنة.

والحقيقة أن بعض المرشحين بلغ في تغليب منطق التضييق على التغطية الإعلامية والتدخل بتفاصيلها حدًّا أقصى، نزع المصداقية بالكامل وبدون هوادة عن ادعاء احترام التعددية والشفافية. فتدخل بعضهم في تشكيل فرق الحوار والتحليل التي تواجههم في البرامج التليفزيونية بطلب استبعاد المخالفين لهم في الرأي السياسي، واشترط البعض الآخر عدم التطرق لموضوعات بعينها، أو عدم التعليق المطول عليها في الحوارات الصحفية. وتساوى هنا أصحاب الأيديولوجيات الدينية مع مدعي الوسطية والمحسوبين على نظام الرئيس الأسبق مبارك. وقبلت إدارات القنوات والصحف، رغبةً في المنافسة والوجود في العرس الانتخابي وتمكين المواطنات والمواطنين من المتابعة ولو بقيود.

الشك كان مبررًا في حقيقة التزام مرشح رئاسي يقصي المختلفين معه في الرأي بالحرية والتعددية، الشك كان مبررًا في مدى مصداقية الحديث عن الشفافية الكاملة وقبول الرقابة والمحاسبة والهدف الوحيد لبعض المرشحين لم يكن إلا التعتيم الإعلامي على مصادر التمويل وعدم تناول موضوعات وقضايا بذاتها.

البحث عن رئيس لمصر

على الرغم من إعلاني التزام الحياد بشأن مرشحي الرئاسة في 2012 وتمسكي آنذاك بعدم الإفصاح عمّن سأنتخب، طالبني العديد من المواطنات والمواطنين بتسجيل رأيي بوضوح في المطلوب من الرئيس القادم والكيفية التي يمكن بها تحديد معايير موضوعية للمفاضلة بين المرشحين. واحترامًا لهذا؛ بدأت في تدوين مجموعة من الملاحظات حول انتخاب الرئيس للجمهورية الجديدة التي كنا نحلم بها.

كانت مصر في أمس احتياج، وبعد معاناتنا الطويلة مع الرئيس الحاكم الفرد مطلق الصلاحيات الذي أخضع الدولة وسيطر عليها، لرئيس قادر على الالتزام بالآليات الديمقراطية وبدولة المؤسسات وبالشفافية وحكم القانون. عنيت الآليات الديمقراطية أن ينظر الرئيس لنفسه كموظف عمومي منتخب ومسئول أمام الناخبين، وأن يقبل بمبدأ المحاسبة، وأن يضطلع بدوره ومهامه كلاعب أول في فريق تنفيذي (الحكومة) يشترك معه، وأن يتعامل مع السلطتين التشريعية والقضائية انطلاقًا من احترام استقلاليتهما وقبول اختصاصهما في الرقابة عليه. أما دولة المؤسسات والشفافية وحكم القانون فأشارت معًا لاحتياجنا لرئيس لا ينفرد بالقرار

ولا يعمل في الخفاء دون أن نعلم عنه الكثير ولا يتجاهل القوانين المعمول بها في الدولة. أرادت مصر رئيسًا يعتمد على الجماعية في صناعة القرار (وليس فقط مع دائرة صغيرة من المستشارين والمحاسيب) ويمارس الشفافية ويكون في عمله وحياته الخاصة مثالًا يحتذى في إعلاء شأن حكم القانون وإعادة الجوانب الإنسانية والأخلاقية للسياسة.

كانت مصر في أمس احتياج لرئيس يمتلك القدرة على ترجمة الرؤية والشعارات والمبادئ التي يعلن عنها لبرامج سياسات عامة وخطط تنفيذية، وأن يتحدث مع الناخبات والناخبين بشفافية حول احتمالات النجاح والفشل. أسهب المرشحون للرئاسة، وهو أمر متوقع، في الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والعوز والبطالة. أما المسكوت عنه في أغلب برامج المرشحين الانتخابية، فتمثل في حزمة السياسات العامة المطلوبة للتنفيذ ومصادر التمويل والثمن المجتمعي الذي يتعين علينا تحمله، والفترة الزمنية المتوقعة. كان من غير الرشيد انتخاب مرشح للرئاسة يكتفي بعموميات الشعارات والمبادئ ولا يطلعنا على برنامج الـ100 يوم بعد الانتخاب وبرامج الفترة الرئاسية من عامها الأول إلى الرابع.

كانت مصر في أمس احتياج لرئيس يستطيع الحوار مع الأطراف والقوى السياسية والمجتمعية كافة، ويستند في حواراته حول القانون والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات إلى ضرورة دفع مصر لبناء دولة عصرية ديمقراطية ومجتمع حر ومتوازن. لم نكن في حاجة لرئيس يعادي الإسلاميين أو ناقم علي الليبراليين، بل أردنا رئيسًا قادرًا على إيجاد تفاهمات وتوافقات دون حواجز أيديولوجية أو سياسية.

كانت مصر في 2012 في أمس احتياج لرئيس يستطيع بالتعاون مع البرلمان إدارة العلاقة مع المؤسسة العسكرية، على نحو يخرجها تدريجيًّا من معادلة السياسة التي هيمنت عليها منذ1952.

كنا في احتياج لرئيس يثق المواطن في أنه سيُغلِّب اعتبارات المصلحة الوطنية على كل ما عداها.نعيش في محيط إقليمي إفريقي وعربي وشرق أوسطي واجهنا بتحديات خطيرة، وعرض علينا بعض الفرص. ولم تكن مصر لتحتمل رئيسًا يقارب المحيط الإقليمي باعتبارات أيديولوجية أو يغلب قناعاته الشخصية والسياسية على مقتضيات المصلحة المصرية.

وإن كانت مصر في 2012 في احتياج لرئيس يلتزم بالآليات الديمقراطية ودولة القانون والشفافية، ويعلي من شأن المصلحة الوطنية، ويمتلك القدرة على ترجمة رؤيته لسياسات عامة محددة، فأوضاعها السياسية كانت تستدعي رئيسا ذا مواصفات إضافية.

ودون معاداة غير مطلوبة للتيارات الإسلامية وقياداتها ومع التسليم بكون اليمين الديني في صلب الحركة الوطنية، احتاجت مصر لرئيس من خارج هذه الدائرة.فلحظات التحول الديمقراطي تتطلب التنوع السياسي في مراكز صنع القرار التشريعية والتنفيذية، و هذا التنوع هو الضمانة الأساسية لعدم احتكار السلطة ولتفعيل مبادئ الرقابة المتبادلة والمحاسبة. بعبارة أدق وفي ظل سيطرة اليمين الديني على البرلمان في 2012 وضعف حضور التيارات الأخرى، كنا نحتاج لرئيس يتبنى أجندة مدنية وفقا للأولويات السياسية والمجتمعية.

كنا نحتاج لرئيس يعترض على الانتقاص من الحريات والحقوق الشخصية ومن المساواة بين النساء والرجال وحريات الرأي والفكر والإبداع إن شرع البرلمان في تمرير قوانين تذهب بهذه بالاتجاهات.

كنا نحتاج لرئيس يراقب هو وحكومته من البرلمان، وينتبه في الوقت ذاته لمنع تغول البرلمان على السلطة القضائية، أو على الأجهزة التنفيذية بالتدخل السافر في أعمالها.كنا نحتاج لرئيس يقاوم نزوع البرلمان نحو تمرير قوانين اقتصادية واجتماعية تغازل القطاعات الفقيرة والمحافظة دون أفق تنموي، ويقف في وجه محاولات اليمين الديني الاستئثار بالحياة السياسية وبالدولة ومؤسساتها وأجهزتها.

احتاجت مصر في تحولها الديمقراطي المتعثر لتنوع في مراكز صنع القرار، ولرئيس يجتهد ليضبط إيقاع السياسة، والمجتمع أيضًا.لم نكن نحتمل إعادة هندسة الحياة المجتمعية على نحو ينتقص من الحريات الشخصية والمدنية، ويفرض المحافظة نمطا لا فكاك منه ويهمش المختلفين والمجددين ويمنعهم تدريجيا من الوجود في المساحة العامة. المزيد من هيمنة التوجه المحافظ على المجتمع شكلت كارثة محققة ستودي بقيم الحرية والمساواة، وحصيلتها السياسية لم تكن لتعني إلا اتساع سيطرة اليمين الديني وانجرافه نحو مواقع متشددة.

إن كانت مصر قد احتاجت إلى رئيس من خارج دائرة الإسلام السياسي؛ لإيجاد التوازن الضروري بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في 2012، فهي أيضًا كانت في أمسِّ احتياج لرئيس قادر على مواجهة

تراث الاستبداد والفساد الطويل، وعلى المساعدة في وضع مجموعة من السياسات والإجراءات محل التنفيذ لتطهير وإصلاح أجهزة الدولة.

كنا في أمس احتياج لرئيس يمتلك إرادة إصلاح الأجهزة الأمنية، وهي الخطوة التي تأخرت كثيرا منذ 11 فبراير 2011. كشأن غيرها من الدول التي حُكمت سلطويا ووُظف بها الأمن لقمع الحريات وتعقب المعارضين، لم تكن لمصر أن تنفتح على مستقبل تغيب عنه انتهاكات حقوق الإنسان ويحاسب عليها من يتجاوز ويقمع إلا بتغيير عقيدة الأجهزة الأمنية وقصر مهامها على تأمين الوطن والمواطنين، وتنفيذ أحكام القانون. احتجنا في 2012 لرئيس له إرادة حديدية وخطة محددة لتحقيق هذا الهدف، وعلى نحو يتقبله المجتمع.

احتجنا في 2012 لرئيس يريد تطهير أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية والمحلية من الفساد الذي تراكم لعقود، ومن ثقافة الخروج على القانون التي تحولت لآلية عمل يومي لا فكاك منها.لم يكن كافيا أن يتحدث المرشحون للرئاسة عن تحديث الإدارة الحكومية وتطويرها، فالمهمة الكبرى كانت التطهير وإعادة التأسيس استنادا لقيم الشفافية ومكافحة الفساد والمساواة الكاملة بين المواطنات والمواطنين. وأظن أن هذا ما كان له أن يتحقق إلا باعتماد اللامركزية نظاما لأجهزة الدولة وتمكين المواطن والمجتمع المدني من مراقبة ممارساتها وأفعالها، على نحو علني ومنظم.

احتجنا في 2012 لرئيس يقاوم نزوع بعض القوى والأحزاب السياسية لغزو أجهزة الدولة والسيطرة عليها، تمامًا كما كانت تسيطر عليها نخبة حكم الرئيس الأسبق مبارك. فالسيطرة على الأجهزة والإخلال بشرط

حيادية الدولة والخدمة العامة سياسيا هما دوما مقدمة للاستبداد والفساد. الموظفون العموميون، كما تشير إليهم القوانين المصرية، لا ينبغي قبول تبعيتهم لقوى سياسية، حتى وإن كانت منتخبة. كان على الرئيس المنتخب القادم عبء ضمان حيادية الأجهزة وتمرير ذلك في قانون سريع (كالقوانين البريطانية والألمانية والكندية على سبيل المثال) قبل أن تتجدد محاولات غزو الدولة من قبل البعض.

احتجنا في 2012 لرئيس يواجه الاستبداد والفساد الذي أحدثته روابط نظام مبارك، بقطاعات بعينها من نخب الأعمال والمستثمرين التي حولت اقتصاد السوق إلى اقتصاد المنتفعين والمحاسيب والأصدقاء. احتجنا لرئيس لا يعادي القطاع الخاص، ولكن يرفض فساد الاحتكار، لرئيس لم يتورط في الفساد والتربح من قبل، لرئيس يعلن عن عناصر ذمته المالية ما إن يؤدي اليمين الدستورية بشفافية، لرئيس يدرك أن الكثير من منتفعي العقود الماضية ظلموا الوطن والدولة وأضروا بالحق العام، ولا بد من محاسبتهم بالقانون.

إذا كانت مصر قد احتاجت إلى لرئيس مدني منتخب يلتزم بالآليات الديمقراطية، ويمتلك الإرادة السياسية لتطهير أجهزة الدولة وإصلاح المنظومة الأمنية ومكافحة الفساد ويحدث التوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهي تطلعت أيضًا لرئيس، يشجع المصريات والمصريين على النظر للمستقبل، ويستعيد لهم الشعور بالانتماء الوطني والتفاؤل.

مصر كانت بالفعل في أمس احتياج لرئيس يقاوم استنفاد طاقاتنا الجماعية في صراعات الماضي وقضاياه، نعم أردنا مساءلة ومحاسبة

المتورطين في استبداد وفساد العقود السابقة على يناير 2011. ونعم أردنا كشف الحقيقة ومساءلة ومحاسبة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان بعده، ونعم أردنا السعي لاستعادة الأموال المصرية المهربة واسترداد الحق العام الذي أهدر في بيع أراضي الدولة وبعض قرارات الخصخصة. لم أشك أبدًا في أن مصر احتاجت للتعامل بشفافية وبجرءة مع الماضي، وجزء أصيل من هذا تمثل في المصالحة وإعادة بناء التوازن المجتمعي بعد كشف الحقيقة والمساءلة والمحاسبة.إلا أن مصر أرادت تجاوز الماضي سريعًا كي تقوى على تحديات الحاضر والمستقبل.

مصر تطلعت إلى لرئيس يعمل، بتواضع، ويدرك حقيقة أنه ليس الفاعل الوحيد؛ ليعيد للأغلبية الشعور الجارف بالانتماء الوطني الذي تملكها بعد ثورة 25 يناير وأوصلنا إلى عنان السماء. رفعنا رؤوسنا بعد الثورة، في الداخل والخارج، ورغبنا في المشاركة الفعالة في بناء مصر الجديدة. إلا أن تعثر المرحلة الانتقالية والأخطاء العديدة التي ارتكبت وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت بين 2011و2012، كل هذا أضاع الكثير من إيجابية الشعور بالانتماء الوطني وأعاد ظاهرة المواطن العازف عن الشأن العام إلى الواجهة. كان بمقدور الرئيس المنتخب أن يساعد في تغيير هذا بتجديد الاعتزاز بمصريتنا وبتبني مشروع وطني للتنمية المستدامة (محو الأمية، أو القضاء على الفقر، أو التخلص من العشوائيات، أو تطوير الصناعة أو غيرها). كان بمقدور الرئيس المنتخب مقاومة العزوف بين المصريات والمصريين بإدراكه لأهمية مصر الإقليمية والعالمية وبتعبيره المتوازن عن مصلحتنا الوطنية دون مبالغة أو تفريط.

مصر تمنت رئيسًا يعيد شيئا من التفاؤل بالمستقبل والثقة في مسار الأحداث القادمة، ويحد من مخاوف الأغلبية وسيناريوهات نهاية التاريخ. مصر كانت في احتياج لطمأنة مواطنيها المسيحيين وبعض المسلمين الذين طرقوا أبواب الارتحال والهجرة. مصر التي حلم بالعودة لها الكثير من المغتربين بعد الثورة عادت في 2012 لتكون بيئة غير مشجعة على عودتهم. القلق كان سمة بارزة في مجتمعنا في 2012، ومتجاوزة لحواجز الغنى والفقر، وكان بمقدور الرئيس المنتخب الإسهام في استعادة التفاؤل برسم ملامح مصر المستقبل التي يحلم بها ووضع الحلم سريعًا موضع التنفيذ بسياسات عامة وخطوات عملية. مصر في 2012، احتاجت لإنجازات حقيقية على الأرض ومسارات تطور مستقبلية واضحة قدر الإمكان لإعادة التفاؤل لضميرنا الجماعي.

ما كان مطلوبا من الرئيس المنتخب..الذي كان!

أولا: امتلاك رؤية واضحة للمساعدة مع السلطتين التشريعية والقضائية ومجتمع المواطنين في إدارة تحول ديمقراطي تعثَّر بوضوح منذ 2011. وهذه الرؤية كان لابد أن تكون تفصيلية ومحددة في سياقاتها الزمنية بحيث تطرح على المصريات والمصريين السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها لتحقيق التحول المنشود.

ثانيا: الإعلان بوضوح عن أهدافه الاقتصادية والاجتماعية لمصر والسياسات التي ستتبع لتفعيلها لإخراج مصر من أزماتها التنموية المستمرة. في 2012 كان نصف مجتمعنا يعيش تحت خط الفقر وثلثه يعاني من الأمية ومعدلات البطالة وسوء التغذية وانتشار الأمراض كانت كارثية. والرئيس المنتخب، مع السلطة التشريعية والقوى الشعبية، كان في أمس احتياج لخريطة طريق لإدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي وكان على المرشحين للرئاسة إظهار هوية خريطة الطريق وتوطينها في علاقتها بحدود دور الدولة ودور القطاع الخاص وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية والموقف من قضايا شائكة؛ كالدعم والحدود الدنيا والقصوى

للدخل. مصر استحقت مرشحين للرئاسة يتمايزون بين أقرب لليمين وأقرب لليسار وكان علينا نحن المفاضلة بينهم وتحديد أولوياتنا وتذكر أن العدالة الاجتماعية كانت ومازالت عنوانا عريضا للمطالب الشعبية.

ثالثا: تقديم برنامج للأيام المئة الأولى في عمر إدارته وأن يفعل بهذا البرنامج حزمة من السياسات العامة المراد منها مواجهة التحديات الكبرى، وفي مقدمتها الأمن والاقتصاد وملف العدالة الانتقالية لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان والمفسدين وإدارة وعلاقات مصر الاقليمية والدولية.

رابعا: امتلاك استقلالية حقيقية سواء باتجاه المؤسسة العسكرية أو الأحزاب والقوى السياسية أو المصالح الاقتصادية الكبيرة في المجتمع. فقد كان لازمًا على الرئيس المنتخب أن يعول في مساعيه لدفع التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية على استقلالية تمكنه من إعادة تعريف وضع الجيش في السياسة المصرية لإخراجه منها ومن الابتعاد عن التحزب حتى وإن كان مرشحا حزبيا كي ينفتح على القوى والتجمعات السياسية كافة. ذات الاستقلالية بدت في 2012 ضرورية بالنظر للمصالح الاقتصادية، فقد عانت مصر طويلا من هيمنة مجتمع من يحكمون ويملكون، وتهميش من لا يملك ولا يحكم.

موجتان متعاقبتان لمقاومة صناعة الاستبداد الرئاسي .. في 2012

خلال الأشهر القليلة التي أعقبت انتخابات الدكتور محمد مرسي رئيسًا لمصر في 2012، كانت اصطدمت صناعة الاستبداد في مصر بموجتي مقاومة متعاقبتين،كانت تداعياتهما على درجة عالية من الأهمية، وأعادت توزيع الكثير من الأوراق في حياتنا السياسية وبشأن العلاقة بين الحكم والمعارضة.

اختزل رئيس الجمهورية السابق، كارثة العدالة الغائبة منذ ثورة يناير وحقوق الشهداء المهدرة وحق المجتمع العام في محاسبة المتورطين في القتل والعنف إلى مكون وحيد هو عزل النائب العام السابق. وتورط رأس السلطة التنفيذية، ومعه بعض أعضاء الفريق الرئاسي والحكومي وبينهم -آنذاك- قضاة تزعَّموا تيار الاستقلال، في العبث باستقلالية السلطة القضائية وفي مخالفة قاعدة دستورية مستقرة تقضي بعدم جواز عزل القضاة والتي تنطبق أيضا على منصب النائب العام. لم يصدر الرئيس السابق في البداية قرارا بإقالة النائب العام، لأن القانون لا يُمكِّنه من ذلك، بل تحايل على القانون بتعيين النائب العام السابق سفيرا بالفاتيكان والضغط عليه للرضوخ

للأمر. ولم يكن الرئيس السابق هنا إلا متحايلا على القانون، ومتجاوزا لقاعدة دستورية مستقرة، وممارسا لجور السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. ومع أن الرئيس السابق كانت له من الصلاحيات ما يتيح له التعامل الجاد مع كارثة العدالة الغائبة بتشكيل هيئة للعدالة الانتقالية (بفريق قضائي وفريق فني) وتمكينها من إعادة التحقيق وإعادة جمع الأدلة في قضايا قتل المصريات والمصريين وأحداث العنف، إلا أنه وبأفق سياسي ضيق استسهل ممارسة الاستبداد، وتجاوز القانون واختزل الأمر إلى إقالة النائب العام.

كان واجب الرئيس السابق هو ترجمة الرفض الشعبي المشروع لمسلسل «الأدلة غير كافية» في قضايا قتل المصريات والمصريين إلى عمل سياسي مسئول يقتضي تشكيل هيئة للعدالة الانتقالية، وليس مجرد الضغط على النائب العام السابق وتهديده.

إزاء ممارسة الاستبداد الرئاسية انتفضت السلطة القضائية في2012 في موجة مقاومة ومواجهة، وانتفضت بكامل أطيافها وتياراتها. تضامن القضاة، وبغض النظر عن المواقف السياسية والشخصية، مع النائب العام السابق ووصفوا محاولة عزله بالتدخل السافر للسلطة التنفيذية. لم يختلف هنا قضاة الاستقلال عن غيرهم، الجميع أطاح بالسياسة جانبا وانتفض للدفاع عن السلطة القضائية والقواعد الدستورية المستقرة. ولم يكن أمام الرئاسة السابقة من خيارات إلا التراجع وممارسة التجميل السياسي.

الموجة الثانية لمقاومة الاستبداد ارتبطت بجمعة الدستور التي تنادت القوى الوطنية والديمقراطية في خريف 2012 للمشاركة بها دفاعا عن

دستور يضمن الحقوق والحريات، وعن عدالة اجتماعية وتحميلا للرئيس لمسئوليته بعد إخفاق برنامج الـ100 يوم. مسيرات جمعة الدستور، والتي اتسمت بسلمية كاملة، واجهتها جماعة الإخوان وذراعها السياسي قبل أن تبدأ بمحاولة لتهميشها بالدعوة لمسيرات لإقالة النائب العام السابق في نفس اليوم ونفس المكان. انتهازية الإخوان السياسية زينت لهم أنهم يستطيعون السيطرة على الشارع ومنع المسيرات المحتجة من خلال مسيرات مناوئة. وحين أخفقت معـادلـة المزايدة - التهميش ولم تمنع مسيرات جمعة الدستور من الوصول إلى الميادين، أظهرت الجماعة قابليتها للاستبداد وقمع معارضيها بعنف مادي ولفظي وعجزها عن احترام قواعد الديمقراطية.

وفي جمعة الدستور في خريف 2012 قاوم استبداد وعنف الجماعة متظاهرون بينهم المواطنة غير المنتمية سياسيا وبينهم المواطن المنظم حزبيا، ولم يتنازلوا عن رفع مطالبهم الواضحة ولم يتراجعوا عن ممارسة حقهم في التظاهر والاحتجاج السلمي. المشاركون في مسيرات جمعة الدستور لقنوا الجماعة في 2012 درسا أولًا في أن الشارع ليس حكرا عليها وعلى أتباعها فقط، وثانيًا في أن ممارسة الاستبداد والعنف وقمع المعارضين لن تحول دون الاحتجاج على الجماعة وحزبها ورئيسها، وثالثًا في أن إدارة التنوع والتعدد في حياتنا السياسية كانت تقتضي احترام حرية التعبير عن الرأي، والبحث عن قواسم مشتركة حقيقة وليس ادعاء وجودها وفرضها على الشركاء في الجماعة الوطنية كما فعلت الجماعة في 2012 و 2013.

خطر اعتياد الفشل..الرئاسة والسياسة

في 2012 و2013 كان الفشل حقيقة مجتمعية طاغية واجهت وأرهقت المصريات والمصريين. فشل رئاسي وحكومي في تحسين الظروف المعيشية، فشل لمؤسسات ومرافق الدولة في القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها من ضمان الأمن إلى إدارة مرفق السكك الحديدية بحد أدنى من الكفاءة، فشل للنخب السياسية في تجاوز حالة الاستقطاب والتوافق حول خريطة طريق للوطن تدفع التحول الديمقراطي إلى الأمام، فشل مجتمعي في التعامل مع ملفات جوهرية كدور الشباب وحقوق المرأة، فشل في تنشيط القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري من السياحة إلى الزراعات التصديرية، فشل في إدارة نقاش عام محترم لا تتورط أطرافه باستمرار في الحروب الكلامية والإقصاء المتبادل.

هذا هو ما واجهه المواطن في حياته اليومية في 2012و 2013 وما فرض عليه أن يراه اعتياديا ويتوقع استمراره في المستقبل. أما تجارب النجاح وبَوارق الأمل، فلم يكن هناك وجود لها وإن وجدت (بعيدا عن الحكم والسياسة)، فلا إدراك مجتمعيًا حقيقيًا لها، ومتاهات الفشل ومسارات الإخفاق استوعبتنا فلم يكن بالكامل.

خطر اعتياد الفشل تمثل في فقدان القدرة الفردية (المواطن) والجماعية (المجتمع) على صناعة النجاح وإمساك حالة من العجز واللافاعلية وتوقع البلاء والمحن بالرأي العام. خطر اعتياد الفشل تمثل في تحول البيئة المجتمعية إلى بيئة طاردة للبشر وللأفكار الإيجابية وللحلم بواقع ومستقبل أفضل لمصر.

خطر اعتياد الفشل كان المزيد من انخراط النخب السياسية في صراعاتها وحروبها الكلامية دون طرح بدائل حقيقية على المجتمع للتنمية والتحول الديمقراطي، فهذه النُّخب كانت في 2012 و2013 أشبه بركاب سفينة تغرق وهم يتصارعون على المقطوعة الموسيقية التي يتعين على أوركسترا السفينة عزفها.

خطر اعتياد الفشل كان انسحاب القادرات والقادرين على المبادرة الذاتية في القطاع الخاص والمجتمع المدني من العمل العام وتحولهم إلى مجموعة باحثة عن الحلول الفردية (بما في ذلك الهجرة والعمل بعيدا عن مصر).

خطر اعتياد الفشل تمثل في عزوف المواطنات والمواطنين عن الشأن العام وانقلابهم على السياسة ونخبها التي لم تنتج إلا الإخفاق، والكثير في حياتنا اليومية دلل على هذا العزوف.

خطر اعتياد الفشل كان انصراف اهتمام العالم القريب والبعيد عنا، فلم يرد أحد الارتباط بدولة فاشلة ومجتمع مأزوم على الدوام.

الرئيس المنتخب وحكومته والانتخابات المبكرة.. تداعيات الفرص الضائعة

تحمـــل رئيس الجمهـورية المنتخب في 2012 المسئولية السيـاسيـة الكاملة عن عجز حكومته.

كلف الرئيس السابق محمد مرسي حكومة الدكتور هشام قنديل بعد انتخابه وأدخل عليها بعض التغيير بعد استفتاء الدستور في نهاية 2012 وقرر في 2013 استمرارها إلى حين إجـراء الانتخـابـات البرلمـانيـة التى كـانـت مقـررة خـريـف 2013.ولـم يـدفـع الرئيس السـابـق إلى تغيير الحكـومـة لا عجـزهـا عـن التعامـل مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، ولا تخلفها عن طرح خطة متكاملة (مجموعة من السياسات العامة) لتحسين هذه الأوضاع، ولا وقوفها مكتوفة الأيدي أمام تكرار كوارث مرفق النقل وانهيار المباني السكانية وغيرها. هذه، إذن، كانت حكومة أراد لها الرئيس المنتخب أن تبقى على الرغم من عجزها وتحمل المسئولية السياسية عن الرفض الشعبي المتصاعد لها.

هذه كانت حكومة الرئيس المنتخب، الذي حق للمصريات وللمصريين أن يحاسبوه ديمقراطيا على عجزها وفشلها في تحسين ظروفهم المعيشية وأوضاع المجتمع.

حَقٌّ لنا أن نحتج سلميا على الحكومة وأن نطالب بإقالتها. حَقٌّ لنا أن نسائل ونحاسب رئيس الجمهورية السابق عن أسباب تمسكه بالحكومة، وإن كان لهذا علاقة بكونها حكومة غير حزبية (الادعاء آنذاك بحيادية حكومة الدكتور هشام قنديل) سيطرت جماعة الإخوان بها على المواقع الوزارية المعنية بإدارة الانتخابات البرلمانية التى كان من المزمع إجراؤها (واقع السيطرة الإخوانية على وزارات التنمية المحلية والشباب والإعلام). حقٌّ لنا أن نحاسب الرئيس السابق وحكومته، تأسيسا على البرنامج والوعود المتتالية بالنهضة والتنمية وتحسين الأوضاع، عن غياب كل هذا. كان لنا في 2013 أن نطالب بإقالة الحكومة، بل وبانتخابات رئاسية مبكرة لتغيير الرئيس المنتخب بديمقراطية نظرًا لاستمرار العجز والفشل والإخفاق.

في 2012 لم ينتخب الشعب المصري (بأغلبيته) حكومة الدكتور قنديل، بل انتخب الرئيس الدكتور مرسي. والبرنامج الانتخابي والوعود الرئاسية مثلت شروط العقد الطوعي المبرم بين الرئيس والمواطن، وفي الترتيبات الديمقراطية يحق للأخير المطالبة بتغيير الأول قبل انقضاء الفترة الرئاسية حال الإخلال بشروط العقد وآلية التغيير هنا هي الانتخابات المبكرة. سجلت هذا في بدايات 2013 وحقٌّ لنا أن ندعو لانتخابات رئاسية مبكرة نظرا لعدم إنجاز الرئيس السابق وحكومته ما وعدونا به وامتناعهم عن تقديم تفسير واضح وشفاف ومقنع لأسباب الإخفاق. وواقع الأمر أن الكثير من الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية بعد حقب استبداد، أجريت بها انتخابات رئاسية مبكرة (أو برلمانية في الجمهوريات البرلمانية) وتغير بها الرؤساء على خلفية العجز عن إدارة الشأن العام وتحسين أوضاع المجتمع والمواطن (الأرجنتين على سبيل المثال في التسعينيات).

في بدايات 2013 خاطبت الرئيس السابق مشددًا على أنه أخلف بوعوده في المسألة الدستورية ولم يقنع قطاعات واسعة من المصريات والمصريين بكونه رئيسًا للجميع.أكدت أن استمرار عجز حكومته وإخفاقها في تنفيذ البرنامج المقترح وتحقيق الوعود الاقتصادية والاجتماعية، كان لابد أن يعرضه حتما وبديمقراطية لمطالب شعبية متصاعدة بإجراء انتخابات مبكرة. وكان في مطالب 25 يناير 2011 وماتلاها في حراك شعبي وصولًا إلى 30 يونيو 2013، لا للدستور الباطل ولقرارات الغلاء ولجمهورية الإخوان، إشارات جلية إلى أن بعض قطاعات المواطنات والمواطنين لم تكن بعيدة عن الحراك والضغط بسلمية من أجل انتخابات رئاسية مبكرة، إلا أنها لم تكن مع تدخل الجيش والانقلاب على الإجراءات الديمقراطية كما حدث في 3 يوليو 2013.

كتائب الرئيس مرسي..مجموعات مبرري القمع في 2012 و 2013

لا يقل تبرير جرائم القمع والعنف خطورة عن التورط في ارتكابها. وعادة ما يرتبط وجود النظم القمعية بتشكل كتائب من مبرري جرائمها ينتشرون في المساحات السياسية والإعلامية ويعتاشون على إنتاج وترويج خطابات التبرير والتنكيل المستمر بالمعارضين. وقد كان لنظام الرئيس الأسبق مبارك هذه الكتائب السياسية والإعلامية التي ارتبطت به عضويا واختفت بسقوطه، ثم عادت إلى الواجهة منذ 3 يوليو 2013.وتشكلت حول الدكتور مرسي كتائب سياسية وإعلامية جديدة بررت لجرائم القمع والعنف ضد مواطنات ومواطنين تظاهروا واحتجوا وعارضوا بسلمية في 2013 فوجدوا عنف الأمن المفرط وانتهاكات حقوق الإنسان في مواجهتهم.

تنوعت المقولات التي وظفتها كتائب الدكتور مرسي لإنتاج خطاب تبرير القمع والعنف والترويج له، من ادعاء الضرورة الثورية إلى النفي الكامل لوجود قمع وعنف وتوصيف الأحداث المختلفة في 2013 من بورسعيد والغربية إلى أمام قصر الاتحادية كدفاع شرعي عن الممتلكات

العامة والخاصة. السياسيون والإعلاميون أصحاب مقولة «الضرورة الثورية» اعتبروا معارضة الرئيس السابق وسياساته ورفض ممارسات جماعته «ثورة مضادة» ومحاولة لقلب نظام الحكم تقف وراءها مصالح خارجية وداخلية «لا تريد لمصر الخير».

لم يكن لدى هؤلاء، إذن، لا قمع ولا عنف، بل مواجهة مشروعة لقوى «الشر» التي أرادت إعادة مصر إلى الوراء. لم يكن لدى هؤلاء، وهم خرجوا من حين إلى آخر على الرأي العام متباهين بتواصلهم مع الرئيس السابق، اعتبار لمحاولة دفع الرئيس السابق للتراجع عن السياسات والإجراءات الاستبدادية ومنع «الجماعة» من السيطرة على مفاصل الدولة، فقط خطط شريرة لإسقاط رئيس منتخب والقفز على السلطة.

كتائب سياسية وإعلامية أخرى روجت لدفاع كامل عن القمع والعنف في عام الدكتور مرسي عبر مقولات تعميمية لا تقل رداءة عن ما اعتادت كتائب النظام الأسبق ترويجه لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان. فلدى كتائب الدكتور مرسي لم يكن المواطن المسحول إلا مدعيًا ومتورطًا في مؤامرة تشويه نظام الحكم الصالح للرئيس المنتخب، وضحايا عنف الأمن مجموعة من محترفي العنف ومن متلقي الأموال من الخارج والداخل لزعزعة الاستقرار. ودعونا نتذكر أن الشهيد خالد سعيد كان لدى كتائب نظام الرئيس الأسبق مبارك متعاطيا للمخدرات أو متاجرا بها، ولم يرتكب الأمن جرما بتعذيبه ثم قتله. ودعونا نتذكر أن ضحايا أمن مبارك لم يوصفوا إلا بكونهم خارجين على القانون وأصحاب أجندات خارجية وداخلية تريد قلب نظام الحكم.

ما كان ينبغي أن يتعامل رئيس منتخب هكذا مع القمع والعنف إن كان قد بحث بالفعل عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولم نكن هكذا على درب تحقيق أهداف الثورة التي لم يدُع باسمها وباسم ضروراتها منذ 2011 إلا إلى ما يندى له الجبين.

انتهازية السياسة وفرديتها..كارثة 2013

بين 2011 و 2013 مرت السياسة في بلدنا بأزمات متتالية، من هيمنة فصيل واحد على صندوق الانتخابات وغياب شروط نزاهة الصندوق من جراء الخلط بين الديني والسياسي إلى ضعف حيادية مؤسسات الدولة وأجهزة الخدمة العامة، وعملية كتابة دستور، قامت عليها جمعية تأسيسية غير متوازنة وخرجت منها تحت ضغط أحزاب وتيارات الإسلام السياسي صياغات تنتقص من الحقوق والحريات.

إلا أن السياسة في بلدنا عانت من أزمتين إضافيتين، وهما أولا غياب الممارسة السياسية الموضوعية الهادفة؛ لتطوير حلول حقيقية لأزمات المجتمع والمواطن، وثانيا ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية التي كان من المفترض أن يجري بينها نهر السياسة ويحدث بها تفاعلاته.

فمن جهة، عني غياب الموضوعية أن الكثير مما أنتجته السياسة، في دوائر الحكم والمعارضة على حد سواء، اتصف إما بالجزئية أو الشعبوية أو بالنزوع لتحقيق أهداف ضيقة دون اعتبار للمصلحة العامة. الجزئية هي عين ما فعلته حكومة الدكتور محمد مرسي التي لم نر منها لا رؤية متكاملة ولا خطة حقيقية للتعامل مع الأزمات المعيشية والاحتجاجات المتصاعدة

والتغيرات اللازمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فقط إجراءات جزئية وإدارة للعمل الحكومي بصيغة «اليوم بيومه». الشعبوية تعني ممالأة الجماهير وتوظيف تفضيلاتهم ومخاوفهم لخدمة أهداف سياسية وحزبية. الشعبوية كانت هي جوهر فعل أحزاب الإسلام السياسي التي انتقصت من الحقوق والحريات في دستور 2012 وبررت هذا عبر إخافة المصريات والمصريين من مخالفة الشريعة، واستغلت التوافق المجتمعي حول مركزية مبادئ الشريعة في التشريع والقوانين المصرية لفرض نظرتها الرجعية على المجتمع، خاصة في ما ارتبط بالحريات الشخصية والاجتماعية والثقافية وحرية الإبداع. الشعبوية أو ممالأة الجماهير كانت أيضا عين ما قامت به بعض أحزاب وتيارات المعارضة حين أعلنت رفضها لقرض صندوق النقد الدولي، دون دراسة جادة ودون طرح لبدائل حقيقية. الجزئية والشعبوية رتبا هيمنة فئة من الحزبيين والتنفيذيين على السياسة كانت أقرب ما تكون إلى الانتهازية وفي أحيان أخرى نضجت بمحدودية المعرفة وقصور الفكر (تزويج القاصرات والتعامل باستعلاء مع الاحتجاجات العمالية والمهنية). والنتيجة كانت سياسة حققت أو سعت فقط لتحقيق مصالح ضيقة، شخصية أو حزبية.

من جهة أخرى، عانت السياسة في بلدنا من ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تتكون ممارسة السياسة بداخلها وإدارة تفاعلاتها بها وبينها. أحزاب كثيرة تكونت أغلبها ضعيف، والقوي بينها اعتمد على وزن جماعات دعوية ودينية أسسته. تحالفات وتكتلات وتجمعات ظلت أطرها التنظيمية غامضة ومن ثم تهددها التسخير لخدمة مصالح شخصية. جماعات ضغط ومصالح لم تظهر على السطح ومارست عملها من وراء

ستار كمجموعات أصحاب الأعمال التي تحالف بعضها مع الإدارة الإخوانية للدولة تماما كما تحالف في السابق مع نخبة مبارك.أما العمل الجماعي بين السياسيين والحزبيين فظل فقيرًا للغاية، بل وضحى به عادة عند «الأزمة الأولى» تغليبا للمصلحة الشخصية وللزعامة المراد الوصول إليها. والنتيجة كانت هي أحزاب وتحالفات وجماعات مصالح لا تطرح على المصريات والمصريين حلولا حقيقية ولم تمارس عملا جماهيريا وسياسيا منظما، فقط مؤتمرات صحفية ثم مؤتمرات صحفية وفردية شبه كاملة في العمل.

لم تقل خطورة أزمة انتهازية السياسة والسياسيين وغياب الموضوعية وكذلك أزمة ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية عن الأزمات الأخرى التي واجهتنا. لم يكن لنا أن نخرج وليس لنا أن نخرج من الأزمتين إلا بجيل جديد من ممارسي السياسة والعمل التنفيذي يأتي من المجتمع المدني ومراكز دراسة صنع القرار والبدائل السياسية، ومن الفاعليات الصادقة في الحياة الفكرية والثقافية التي قد تصنع نموذجا مضادا لانتهازية السياسة.

رغبة الاستحواذ حين تفسد مجالس ومؤسسات..
نموذج مجلس الشورى السابق

لم تكن قرارات مجلس الشورى السابق في 2012، الخاصة بتعيين أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للصحافة ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية المملوكة للشعب (القومية)، قراراته الأولى الصادمة لقطاع واسع بالرأي العام. فقد سبقها قرار تعيين رؤساء تحرير الصحف القومية والذي عصف به بالكثير من معايير الموضوعية والمهنية وغلب به منطق الهيمنة الحزبية لصالح منتمين ومناصرين للإسلام السياسي.

أدخلتنا هذه القرارات في دائرة خطيرة للغاية جوهرها تجاهل الشورى للأهداف الأساسية للمجالس التي عين أعضاءَها، بل ومناقضتها على نحو صارخ.

وكل هذا، مجددا، كان لدواعي الهيمنة الحزبية لليمين الديني واستحواذه على مجالس كان ينبغي أن تكون مستقلة. فالمجلس القومي لحقوق الإنسان، وكان بين أعضائه بالقطع شخصيات محترمة ومقدرة ولها تاريخ مشهود في الدفاع عن الحقوق والحريات، عُين به في 2012

أعضاء لهم مواقف معلنة تنتقص من حرية التعبير عن الرأي وحرية الإبداع وروجت لفكر تمييزي لا يحترم حقوق المواطنة. أضيف إلى المجلس في 2012، أعضاء تقدموا كمحامين ببلاغات ضد صحفيين بتهمة إهانة الرئيس السابق محمد مرسي ودافعوا في أكثر من موقف عن تقييد حرية الرأي والحريات الإعلامية. أضيف إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان، أعضاء مارسوا في خطابهم الديني والسياسي التمييز ضد المرأة وضد المصريات والمصريين من المسيحيين.

ولم يكن به إلا ثلاث نساء فقط، وكعادتنا ولدواعي (الكوتا المزدوجة) كان بينهن سيدتان مسيحيتان، وعين به قلة من الحقوقين المستقلين المدافعين عن حقوق الإنسان وكانوا هم أحق بالعضوية من المختارين بدافع الهيمنة الحزبية.

أما تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وتشكيله لموضوعية الطرح قانونا به الكثير من الاشتراطات الوظيفية التي تحدد هوية الأعضاء وتضمن لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للشعب وبعض المؤسسات الحزبية عضوية تلقائية بالمجلس، فكان به في2012 الكثير مما يصدم ويحزن بشأن المدى الذي يمكن أن تصل إليه رغبة الهيمنة من قبل اليمين الديني وتهميشها للاعتبارات المهنية.

اختير، على سبيل المثال، الأستاذ نادر بكار من حزب النور للعضوية واعتذر- آنذاك- عن قبولها بتجرد واحترام؛ لقناعته بأن الأعلى للصحافة كان سيستفيد من آخرين لهم خبرة مهنية ليست له. وإن حسب هذا له فإنه طعن في معايير اختيار الشورى لأعضاء المجلس الآخرين. اختير

نادر واعتذر، فماذا عن آخرين اختيروا تنفيذا للهيمنة الحزبية لم تكن لهم علاقة بمهنة الصحافة، مع كامل الاحترام لشخوصهم؟ ولماذا غاب شباب الصحفيين عن العضوية وكان يمكن أن يُختاروا كشخصيات عامة بعيدا عن الاشتراطات الوظيفية؟

وانطبق ذات الأمر على تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية المملوكة للشعب في 2012، وبه كنا على درب العودة لعصر التوحد في شخص رئيس مجلس إدارة الأهرام ونقيب الصحفيين.

مصـر ومؤسسـاتها تعرضت في 2012 و2013 لخطر بالغ بفعل غلبة منطق الهيمنة الحزبية والمدى الذي وصل له مغيبًا اعتبارات المهنية والموضوعية ومتناقضًا مع أهداف أصيلة لمؤسسات، استقلالها شرط لدورها، والمطلوب كان أن تتغير دماؤها بأعضاء جدد يجتهدون لإصلاحها.

تملق الرئيس السابق وجماعته وحزبه

قول الحق واجب كل صاحب كلمة وسياسي مهتم بالصالح العام، وليس بالمصالح الضيقة والحسابات الحزبية. وفي لحظات القلق على الوطن، يتحول قول الحق إلى فرض عين.

مصر تجددت بها دماء السلطوية في 2012 و 2013 عبر استحواذ وهيمنة اليمين الديني على مجالس ومؤسسات وأجهزة ومواقع رئيسية في الدولة والمجتمع. مصر تجددت بها دماء السلطوية عبر تغليب لون حزبي وسياسي، هو لون الإخوان ومن التحق بهم على نحو عصف على الأقل جزئيا بمعايير المهنية والكفاءة في شغل المناصب العامة وبمعايير الديمقراطية الحقة القائمة على الحفاظ على استقلالية أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية وحيادية المجالس النوعية والمتخصصة.

مصر تجددت بها دماء السلطوية في 2012و2013 عبر الترويج لخطاب سياسي خطير مفاده أن لجماعة الإخوان، وللمتحالفين معها من جماعات اليمين الديني الأخرى الحق في الاستحواذ والسيطرة باسم الديمقراطية. فصندوق الانتخاب الذي جاء بالدكتور مرسي وبأغلبية الحرية والعدالة في مجلس الشورى ومن قبله في مجلس الشعب، هكذا دفع مروجو خطاب

«الاستحواذ حق ديمقراطي»، كان يمكّنهم من اختيار وتعيين من يشاءون، في المناصب والمواقع التي يشاءون، وكان على من خسر في صندوق الانتخاب القبول صامتا. تمثلت خطورة مثل هذا الخطاب في الوعي الزائف الذي أنتجه، فالفوز بصندوق الانتخاب لم يكن يعني الاستحواذ والعصف بالمهنية والموضوعية. والدول الديمقراطية تميز دوما في مؤسساتها وأجهزتها بين مستويات ومناصب سياسية معدودة، للحزب أو للفريق الفائز في الانتخابات أن يختار شاغليها، وبين العدد الأكبر من المستويات والمناصب التي يتعين عدم تسييسها ومنع السيطرة الحزبية عليها.

مصر تجددت بها دماء السلطوية عبر نزوع واضح لدى الإعلام المملوك للمجتمع والإعلام الخاص لتملق الرئيس السابق وجماعته وحزبه. تهليل فاضح بعد كل خطاب ألقاه الدكتور مرسي أو زيارة قام بها، مبالغة في كلمات وعبارات التأييد بحيث أصبح الرئيس السابق وبعد أسابيع معدودة محنكا وملهما وقويا وعظيما، ثم انقلب الكثير من هؤلاء المهللين إلى تهليل للمؤسسة العسكرية وبطلها المغوار بعد 3 يوليو 2013.

قنوات تليفزيونية أتت بين 2012و2013 بممثلي الإخوان والحرية والعدالة للحديث فيما يعلمون، وأيضا فيما لا يعلمون. وصحف خاصة أصبح همها نشر حوارات مع قيادات الجماعة والحزب لكشف الأسرار ومعرفة دقائق خطط الرئيس السابق «الرائعة» للشعب المصري الذي طلب منه الاصطفاف صفا واحدا خلف الرئيس «الملهم»، بعد أن كانت هذه الصحف تقود الدفاع عن الديمقراطية كل الديمقراطية. أما إدارة نقاش منظم

أو نقدي على هذه القنوات، أو بهذه الصحف حول الاستحواذ أو حول مصادرة الحريات أو بشأن الهجمة الإعلامية البشعة على حرية الإبداع والفن في 2012 و2013 أو عن غياب الإصلاح المؤسسي فلم يكن لها مكان .

جرى تجديد لدماء السلطوية في عروق مؤسسات الدولة والمجتمع في 2012 و2013، ورئيس منتخب تركه يحدث بلا تدخل، أو شارك به معتمدا على من يتملق ومن يبرر، حتى انقلب عليه وعلى الديمقراطية الجيش وأخرجه من قصر الاتحادية بدون انتخابات رئاسية مبكرة.

في مبدأ حيادية مؤسسات وأجهزة الدولة

عكفت في 2012 و2013 على قراءة القوانين البريطانية والكندية والألمانية، المتعلقة بالفصل داخل مؤسسات وأجهزة الدولة بين المناصب والمواقع السياسية من جهة والمناصب التنفيذية والإدارية من جهة أخرى.

ونقطة انطلاقي الأولى هنا تمثلت في الاقتناع بكون الديمقراطية كنظام للحكم ليست مجرد انتخابات دورية ونزيهة، بل أيضا تفعيل كامل للمساواة أمام القانون ولتكافؤ الفرص بين المواطنات والمواطنين ليس له أن يتحقق إلا بحيادية الدولة ومؤسساتها وأجهزتها القائمة على الخدمة العامة. نقطة انطلاق ثانية كانت هي حقيقة أن الديمقراطية تهدف لتداول السلطة بين سياسيين منتخبين يتنافسون على تحقيق صالح المجتمع العام وكون التداول هذا يستدعي حيادية الدولة كي لا تضطرب مؤسساتها وأجهزتها كلما تغير رئيس أو تبدلت أغلبية برلمانية.

نقطة انطلاق ثالثة تمثلت في البحث في 2012 و2013 عن مخرج لنا في مصر من خطر هيمنة جماعة الإخوان وحزبها على الدولة، ذلك الخطر الذي تبدت ملامحه بوضوح عبر تعيينات بعض المحافظين ورؤساء مجالس إدارات وتحرير المؤسسات الصحفية المملوكة للشعب وعضوية

بعض المجالس النوعية كالقومي لحقوق الإنسان والأعلى للصحافة وبعض السياسات الأخرى للرئيس السابق محمد مرسي.

تقصر القوانين البريطانية والكندية والألمانية الخاصة بحيادية الدولة وحيادية الخدمة العامة المناصب والمواقع السياسية على المسئولين المنتخبين والمرتبطين بهم بصورة مباشرة.لرئيس الوزراء في بريطانيا وكندا وللمستشار في ألمانيا، والدول الثلاثة تعتمد النظام البرلماني، أن يختار فريقه الحكومي من حزبه والأحزاب المتحالفة معه، وله وللفريق الحكومي أن يختاروا مجموعات من المساعدين والمستشارين السياسيين من بين أعضاء أحزابهم والمناصرين لهم. ويشار لمناصب ومواقع المساعدين والمستشارين، وهم غير منتخبين، بعبارة التعيينات السياسية أو المعينين السياسيين. هؤلاء، شأنهم شأن رئيس الوزراء والوزراء، يأتون لمؤسسات الدولة وأجهزتها وفقا للأغلبيات الحاكمة ويرحلون بتغيرها مع الانتخابات الدورية.

أما العدد الأكبر من المناصب والمواقع بالدولة فيشغل قليل منها بالانتخاب المباشر، كالمحافظين في بريطانيا أو حكام الأقاليم والولايات في كندا والمانيا. بينما تطبق قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص والحيادية إزاء الانتماء السياسي والولاء الحزبي في ما خص جميع المناصب والمواقع الأخرى.

ولإحكام الرقابة على المسئولين المنتخبين ومساعديهم ومستشاريهم والأحزاب السياسية القابعة خلفهم، أضاف المشرع في الدول الثلاثة وفي قوانين تفصيلية قواعد وضمانات كثيرة للحفاظ على حيادية الدولة وابتدع

أجهزة رقابية مهمتها التأكد من عدم تسييس المناصب التنفيذية والإدارية العليا (الموازية مثلا لوكلاء الوزارات ومديري المديريات والمسئولين المحليين في الحالة المصرية) ومحاسبة المنتخبين والمعينين سياسيًا إن أخلوا بالقواعد والضمانات. ويسري ذات النهج على المجالس النوعية المستقلة، المشابهة في حالتنا للقومي لحقوق الإنسان وللأعلى للصحافة وغيرهما.

ليست الديمقراطية مجرد صندوق انتخابات، وليست الدولة بمناصبها ومواقعها بتركة تتخاطف أو يتكالب عليها، وهذه قاعدة لم يحترمها الاخوان في 2012 و2013.

وواجبنا، نحن الأصوات المدافعة عن الديمقراطية، كان أن نضغط لإنجاز حزمة قوانين تضمن التمييز بين السياسي والإداري في جسد الدولة وتحمي حيادية المؤسسات والأجهزة. ونتمسك بالآليات والإجراءات الديمقراطية لا أن نتخلى عنها ونقبل تدخل الجيش في السياسة.

حرس الإخوان الحديدي

كنت قبل ثورة يناير 2011 وفي أبحاث متعددة أميز داخل قيادة جماعة الإخوان المسلمين بين الحرس الحديدي الممثل بقوة داخل مكتب الإرشاد والراغب في الوصول إلى السلطة عبر صندوق الانتخابات؛ للسيطرة على الدولة والمجتمع والمتحفظ على الكثير من قيم الديمقراطية، كقبول التعددية والحوار مع الآخر، وبين السياسيين الباحثين عن شراكة مع القوى الوطنية كلها والمؤمنين بالتعددية وضرورة بناء توافق متجاوز لحدود الجماعة.

ثم خلال الفترة الممتدة من إسقاط الثورة للرئيس الأسبق مبارك وإلى ما بعد انتخاب الدكتور مرسي رئيسا للجمهورية في 2012 مرورا بانتخابات البرلمان وتشكيل الجمعية التأسيسية لدستور 2012، حاولت كممارس للسياسة أن أرصد التحولات داخل الجماعة وذراعها الحزبي وحدود أدوار الحرس الحديدي والسياسيين ووصلت لقناعة مؤداها أن وزن الحرس الحديدي حول نائب المرشد العام وأعضاء آخرين بالإرشاد حين اتخاذ القرارات المفصلية، كان أهم وأعمق من تأثير السياسيين.

الانتخابات البرلمانية قبل الدستور في 2011، التحالف انتخابيا وبرلمانيا مع أحزاب اليمين الديني الأخرى، تشكيل الجمعية التأسيسية لدستور 2012 بهيمنة واضحة للإسلاميين، المنافسة في الانتخابات الرئاسية 2012 بعد سابق إطلاق وعود بعدم المنافسة وباعتماد مبدأ المشاركة لا المغالبة مع القوى الوطنية؛ بكل هذه القرارات المفصلية كان دور الحرس الحديدي واختياراته هي الحاسمة.

وقد ثبت الدكتور محمود غزلان عضو مكتب الإرشاد، قناعتي بشأن سطوة الحرس الحديدي على الجماعة وحزبها في سياق حوار تليفزيوني دار بيننا في نهاية 2012،حيث قدمت رؤية الدكتور غزلان نموذجا حيا لممارسة الاستعلاء على رؤى وطنية أخرى، وهواجس مشروعة بشأن جمعية تأسيسية كانت غير متوازنة غاب عنها الحوار المجتمعي بصيغة قريبة للغاية من «خليهم يتسلوا» التي أطلقها الرئيس الأسبق مبارك بعد انتخابات 2010 البرلمانية وقلل بها من شأن المعارضة. تمارسون الجدل للجدل وبلا فائدة، هكذا تحدث موجها كلماته للأستاذ جورج إسحاق ولي، وقدم بذلك دليلا عمليًا على صعوبات الحرس الحديدي في الحوار واحترام تعددية المواقف والآراء دون اتهامات ودون عجرفة لغوية وأيضا في المضمون. لم أكن راغبا في حديث بلا فائدة مع هؤلاء، هكذا أيضا تحدث وقدم نموذجا للدفاع عن رؤية رجعية بشأن حقوق المرأة وحرياتها في مصر التى كان دستور 2012 ينتقص منها. ثم برر هذا بإخافة الناس من أن حقوق المرأة والمواثيق الدولية التي تضمنها ووقعت عليها مصر تتناقض مع الشريعة الإسلامية، وأن من يدافعون عنها يخالفون الشريعة، علما بأن مصر تحفظت على كل ما قد يخالف الشريعة بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، إلا أنها لم

تتحفظ على منع الإتجار بالنساء وغيره من الجرائم ضد الإنسانية. وبالطبع ألحق بهذا اتهاما زائفًا لي، بصيغة «أحد الحضور» ودون الإشارة لاسمي، بأنني أدعو لمخالفة الشريعة باستدعاء موضوع أوضحته مئات المرات حول الزواج المدني. وختم الدكتور غزلان-آنذاك- أدلة الاستعلاء ورفض الحوار والتعددية بدفاع عن ديمقراطية اختزلها في صندوق انتخابات. اختزل الدكتور غزلان الديمقراطية إلى صندوق انتخاب وهمَّش شروط نزاهة الصندوق ومن بينها الفصل بين الديني والسياسي وكف يد جماعته وحلفائها في اليمين الديني عن استغلال الدين في السياسة، ثم أنهى الحوار منفردا (بإنهاء الاتصال الهاتفي) .

قدم الدكتور غزلان-آنذاك- نموذجًا حيًا لسطوة الحرس الحديدي وجمود فكره وصعوباته مع الممارسة الديمقراطية وقيمها. وسجلت أنا أن حال مصر ما كان لينصلح إلا بالفصل بين جماعته الدعوية وحزبها، وبالتوقف عن خلط الديني بالسياسي وابتعاده هو وبقية الحرس الحديدي عن حزب «الحرية والعدالة» كي يتحول إلى حزب يفهم الديمقراطية ويمارسها. سجلت أنا أن صندوق الانتخابات النزيه كان يقتضي هذا، وأن الشراكة في الوطن اقتضت قبول التعددية والامتناع عن الاستعلاء وبناء التوافق الفعلي وليس الادعاء بوجوده. سجلت أنا أن الحرس الحديدي الذي ينتمي له أراد السيطرة على الدولة والمجتمع وكان مستعدًا في سبيل هذا للتحالف مع البيروقراطية الفاسدة دون إصلاحها وتطعيمها ببعض العناصر الإخوانية.

سجلت أنا أن عليه أن يترك السياسة لأصحابها المنتمين لحزب جماعته «الحرية والعدالة»، وأن عليه هو أن يتفرغ للعمل المجتمعي والدعوي

في سياق جماعته التي كان يتعين عليها أن تحترم سيادة القانون وتقنن أوضاعها مع قانون جديد للجمعيات الأهلية يضمن الحرية.

سجلت أنا أن كيل الاتهامات ولي ذراع الحقيقة وإخافة الناس عبر بوابة خطر مخالفة الشريعة والانتقاص من الحرية بخطاب رجعي (نصف سيدات مصر من العانسات، هكذا تحدث، وكأنه كان يبرر بهذا تزويج القاصرات وعدم مكافحة الإتجار بالنساء) لم يكن ليذهب به بعيدًا في مصر التي حتما ستظل دوما متنوعة وساعية لمجتمع عصري ودولة حديثة. سجلت أنا أن السبيل الديمقراطي لذلك هو تمكن القوى الأخرى من منافسة الإخوان بقوة في التنظيم والانتخابات والمنافسة الديمقراطية وليس الخروج عنها.

كمواطن، شعرت بهمٍّ شديد من جراء دور حرس الإخوان الحديدي بالسياسة وخطابهم بشأنها وكان جليًا أننا بدون، تحجيم هذا الحرس، سنتعثر طويلا في مسار التحول وبناء الديمقراطية والمجتمع التعددي وهو ما حدث.

صناعة الديكتاتور

حذرت، في 2012 وقبل تأزم العلاقة بين الحكم والمعارضة، من إحياء صناعة مصرية عريقة هي صناعة الديكتاتور. وذكَّرت رئيس الجمهورية المنتخب في 2012 محمد مرسي أن الإرادة الشعبية الحرة التي جاءت به لم تكن لتقبل بالارتداد إلى عصور الزعيم الأوحد والقائد الملهم وأن عليه أن يخشى غضبة المصريات والمصريين إزاء بعض ممارساته الراهنة. ودعوت رئيس الجمهورية السابق ألَّا يغتر بالحشود الإخوانية وبالسائرين في ركاب الجماعة، فمصر مجتمعًا ودولة لم تكن هؤلاء فقط وأبدا لن تكون. أكدت أن الدكتور مرسي انتخب رئيسا انطلاقا من رؤية سياسية هي مشروع النهضة ومن وعود انتخابية وبرنامج لـ100 يوم الأولى وأن التقييم الموضوعي كان حتما سيرتبط بما تحقق وما لم يتحقق في هذا الإطار. وكان على الرئيس السابق وفريقه أن يحترموا القواعد الديمقراطية ويمتنعوا عن ممارسة سلطوية تمثلت في التشكيك في وطنية أحزاب وقوى سياسية كثيرة قيمت أداء الدكتور محمد مرسي على نحو سلبي.

ثم توالت مشاهد صناعة الديكتاتور وتجديد دماء السلطوية، فقد دَلَّ مشهد استاد القاهرة في 6 أكتوبر2012 على سلطوية تجددت دماؤها،

وصناعة للديكتاتور لم تختلف في تفاصيلها عن عصور الزعيم الأوحد في مصر ودول أخرى كثيرة. الحدود التي كانت ذائبة بين الدولة والرئاسة وبين جماعة الإخوان، الحشد الجماهيري الإخواني المجهز سلفا للتأييد وللهتاف، مصادرة مناسبة وطنية لنا جميعا لصالح الجماعة وحزبها، جميعها كانت ذات مضامين سلطوية واضحة. الرئيس السابق وسيارته المكشوفة، الرئيس الذي تلبس أثناء خطابه عباءة الزعيم، الرئيس الزعيم الذي تعامل مع الحشد الجماهيري باستثارة شعوره الديني ونوازعه الإخوانية، طلبا للتأييد وصولا إلى حد التماهي، جميعها مشاهد اثبتت بما لا يدع مجالا للشك إحياء صناعة الديكتاتور وبأدوات لا تختلف عن الرئيس جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات والرئيس السادات في السبعينات ومبارك خلال العقود التي سبقت ثورة يناير 2011، بل ولا تختلف عن هتلر في الثلاثينيات (كانت المقارنة بين الرئيس السابق في استاد القاهرة 2012 وبين هتلر في استاد برلين 1938 مفتتحا آنذاك الألعاب الأوليمبية أكثر من مشروعة) أو ستالين في الأربعينيات (احتفالات النصر السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية) أو القذافي وصدام حسين في الثمانينيات. المشهد الذي أنتجته دولة ورئاسة ذابت الحدود بينهما وبين الجماعة كان مشهدًا مرضيًا بامتياز، ومخيف نظرًا لسلطويته الفاضحة، تماما كصورة الرئيس السابق كفارس على غلاف مجلة أسبوعية وكمقالات الرأي المبالغة في ممالأتها له وتشبيهه بالأنبياء الذي تورطت بعض المواقع الإخوانية في توظيفه.

اغتر الرئيس المنتخب بالحشود الإخوانية وبالملتحقين بركب الإخوان ممن التحقوا دوما بركب المنتصر / الرئيس / الحكومة / حزب الحكومة، وخطب في الحشد الجماهيري كرئيس سابق لحزب الحرية والعدالة

ومرشح الجماعة الذي صار رئيسا، وليس كرئيس لكل المصريات والمصريين وفي مناسبة وطنية هي ملك لمصر كلها. اغتر الرئيس السابق ومارس الاستعلاء على المعارضين وشكك في التزامهم الديني، وهو الذي كان ينبغي أن يُنتَقَدَ لتوظيفه المستمر دور العبادة للخطابة السياسية. اغتر الرئيس السابق بالحشود المجهزة سلفا للتأييد والهتاف، وتناسى أن مصر ليست الجماعة فقط وأن المناسبة الوطنية كانت تقتضي منه مخاطبة مصر كرئيس لكل مواطنيها والانفتاح على المعارضة باحترام دون استعلاء أو تسفيه. اغتر الرئيس السابق وكان عليه أن يحذر من غضبة المصريات والمصريين الذين لم يريدوا رئيسا يغتر بجماعته فقط، ويذهب لدور عبادة الأغلبية ولا يزور دور عبادة الأقلية، ولم يريدوا رئيسا يسفه من معارضيه عبر التشكيك بهم ويعرض نفسه عليهم زعيمًا أوحد وقائدًا ملهمًا.

أخفق برنامج الـ100 يوم الأولى للرئيس السابق وكان الأجدر به، بدلا من التورط في حديث النسب والأرقام التي لا يملك أحد التأكد من موضوعيتها، أن يعترف في 6 أكتوبر 2012 بالإخفاق ويحدد مسبباته والدروس المستخلصة منه. منذ اللحظة الأولى، وأنا وغيري أكدنا أن وعود البرنامج غير واقعية وأن الرئيس السابق كان يستطيع في الـ100 يوم الأولى أن يدرس المشكلات والأزمات الكبرى وقدرات ومعضلات الجهاز التنفيذي والإداري للدولة ثم يعمل على صياغة خطة متكاملة يعرضها على الرأي العام.

منذ اللحظة الأولى، وأنا أكدت على أن الأجدر بالرئيس السابق كان مخاطبة المصريات والمصريين بصراحة وشفافية ودون مبالغات رقمية

ومطالبتهم بالعمل ثم العمل لإخراج مصر من أزمتها. منذ اللحظة الأولى والجميع، باستثناء الجماعة وحزبها، طالب الرئيس السابق وفريقه للتفاوض بواقعية مع المضربين والمعتصمين والمحتجين والبحث عن حلول فعلية حتى وإن طال مداها الزمني. في السياسة، أنجز الرئيس السابق سريعا بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل (أصدره المجلس العسكري في يونيو 2012 خطوة بالغة الأهمية وأخرج الجيش من إدارة الدولة إلى حين. إلا أنه لم يف بوعده المتعلق بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لدستور 2012 ولا بالإفراج عن المدنيين المحاكمين عسكريا ولا بتجاوز الاستقطاب بين الأحزاب السياسية وجر خطوطٍ فاصلة بينه وبين الجماعة وحزبها ومن ثم التحول إلى رئيس لكل المصريات والمصريين. بشأن كل هذه الأمور حَقٌّ لنا في 2012و2013 أن نمارس النقد الموضوعي وكان على الدكتور مرسي ومن معه ومن حوله ألَّا يتجاهلوا النقد وألّا يقللوا من شأنه بالاستعلاء على المعارضة وجموع غير الراضين. الأجدر بالرئيس السابق كان احترام القواعد الديمقراطية والاعتراف بإخفاق برنامج الـ100 يوم الأولى وتطوير خطة متماسكة لفترته الرئاسية المتبقية التي لم تكتمل. إلا أن ماكينة السلطوية وصناعة الديكتاتور والاغترار بالحشود الإخوانية، التي تمكنت مجتمعة من الرئيس السابق، حالت بالقطع دون ذلك.

دور العبادة والسياسة..تجاوز الدكتور مرسي للخطوط الفاصلة

ليست دور العبـادة بأماكن لحديث السياسة أو للخطب السياسية، لا لرئيس ولا لمسئولين حكوميين ولا لمعارضيهم. وكان خطيرًا جدا أن وظف رئيس الجمهورية المنتخب، المسئول العام الأول في الدولة، المساجد في 2012و2013 لشرح قراراته للمواطن ولإقناعه بصحتها وضرورة تأييدها.

لست أبدًا برافض لأن نتنادى في دور العبادة بحب الوطن والاضطلاع بواجباتنا تجاهه، والعمل على رفعته وتقدمه. لست أبدًا برافض لأن يأتي على ذكر المصلحة الوطنية والتوعية بمركزيتها أئمة المساجد وكهنة الكنائس. بل أرفض أن تستخدم دور العبادة لحديث السياسة بمضامينه المرتبطة بالتنافس بين الحكم والمعارضة والشد والجذب بين الأحزاب في مواسم الانتخابات وخارجها وفي لحظات الصراع السياسي وبعيدًا عنها. فقد كان من غير المقبول أن توصف من على منابر المساجد خلال الفترة الممتدة منذ 2011 أحزاب وتيارات بعينها بالصلاح وتوصم أخرى

بالكفر والإلحاد أو أن يطالب المواطن بتأييد أحزاب سياسية بعينها أو مرشحين بعينهم في الانتخابات، فقد كان ذلك صنو تلاعب بوعي المواطنات والمواطنين يمرر عبر الشرعية الدينية لدور العبادة وأحيانا عبرها وعبر شرعية رجال الدين.

كذلك لم يكن ممكنا قبول استخدام المسئول المنتخب- كرئيس الجمهورية السابق، أو السياسي المنتمي لدوائر الحكم أو المعارضة - دور العبادة كأماكن لصياغة الخطاب السياسي والدفاع عن القرارات وحشد التأييد الشعبي لها. فعندما خطب الرئيس السابق بالمساجد، فهو كان يستدعي على نحو خطير شرعية المكان الدينية، ويحصن بها شخصه وقراراته من النقد والمساءلة والرفض. وهو هنا تجاوز قواعد الديمقراطية وتحول تدريجيًا، في إدراك قطاعات شعبية واسعة، من السيد الرئيس إلى فضيلة الدكتور الرئيس.كان خطيرًا جدًا أن يصنع الرئيس السابق لنفسه شرعية دينية يستمدها من المكان، دار العبادة، وأن يوظفها للاستعلاء على معارضيه والإفلات من الجوهر الديمقراطي الذي لا يعترف إلا بشرعية صندوق الانتخابات وشرعية القبول الشعبي المرتبطة بإنجازات ونجاحات وشرعيه سيادة القانون. وانطبق ذات الأمر على السياسيين، حكومة ومعارضة، الذين حشدوا التأييد بالمساجد والكنائس ولم يخجلوا من استدعاء الدين، خطابا ورمزية، للحصول على نجاحات سياسية أو انتخابية منذ 2011.

لم يكن لحال مصر أن ينصلح إلا بالتأسيس لدولة مدنية حديثة، ولا مكان بهذه الدولة لحديث سياسة ذي مضامين حزبية بدور العبادة، ولا مكان بها لسياسيين يستدعون شرعية المساجد والكنائس الدينية

لتمرير قراراتهم وحشد التأييد الشعبي لها. كان لرئيس الجمهورية السابق، كما لكل مصرية ومصري، مطلق الحق والحرية في ممارسة الشعائر الدينية. إلا أن واجبه كان ألّا يزج بالسياسة إلى دور العبادة عبر خطب متكررة، وأن يمتنع عن هذا ويترك للمساجد التنادي لحب الوطن والعمل على رفعته وتقدمه. كنا نريد السيد الرئيس المنتخب، ولم نرد فضيلة الدكتور الرئيس!

البضاعة الفاسدة

بعض ممارسي العمل السياسي والعام روَّجوا في 2012 و2013 لبضاعة فاسدة، كان لها مسمى مزدوج هو الاستعلاء والإقصاء، وجوهرها هو صناعة الاستبداد وتبريره، والمسمى والجوهر تواصلا عبر ممارسين آخرين بعد 3 يوليو 2013.

كنا للأسف مع قضاة دافعوا طويلا، وبعزيمة مبهرة، عن استقلال السلطة القضائية، ووقفوا سدا منيعا في مواجهة التدخلات السافرة للسلطة التنفيذية المستبدة قبل ثورة يناير 2011. ومع تقلدهم لمناصب تنفيذية بعد انتخاب الدكتور محمد مرسي في 2012، تحولوا لأدوات لتمرير تدخله السافر في السلطة القضائية، وبرروا العصف بقواعد دستورية وقانونية مستقرة والاستعلاء عليها بهدف إقصاء النائب العام السابق المستشار عبد المجيد محمود. المؤلم هنا تمثل في الإساءة التي ألحقتها بضاعة الاستعلاء والإقصاء ذات الجوهر الاستبدادي بتاريخ نضالي لقضاة أجلهم الرأي العام المصري، وكانت قطاعات واسعة منه (بما فيها تلك المختلفة سياسيًّا مع رئيس الجمهورية السابق) تشعر بارتياح لوجودهم في مواقعهم التنفيذية في 2012 و 2013.

مسئولون تنفيذيون ومستشارون لرئيس الجمهورية السابق أداروا أزمة النائب العام في 2012 بعيدا عن قواعد الديمقراطية وعندما اضطروا للتراجع استمروا في ممارسة الاستعلاء والإقصاء باتجاه وسائل الإعلام التي حملت المسئولية عن «سوء فهم» بين الرئاسة السابقة والنائب العام السابق تحول إلى «أزمة». هنا أيضا جوهر استبدادي واضح تمثل في تنصل الرئاسة السابقة من المسئولية بدلا من الاعتذار وتحميلها سياسيا على الإعلام.

حزبيون وسياسيون روجوا لتدخل رئاسة الدكتور محمد مرسي السافر في السلطة القضائية وتحولوا لأبواق تبريرية، وعندما اضطر الرئيس السابق للتراجع وأبقى على النائب العام في 2012 وقبل أن يصدر إعلان الاستبداد الرئاسي لم يجد هؤلاء - بعد أن انكشف زيفهم - إلا الاستعلاء على معارضي استبداد الرئاسة باتهامهم بالتنازل عن حقوق الشهداء - بتبجح شديد ومن ثم إقصاؤهم كأعداء للوطن والثورة. هؤلاء لم ينطلي استعلاؤهم على أحد ولم تكن افتراءاتهم وزجهم المجرد من الصدق بأسماء معارضي استبداد الرئيس السابق في أمور مشبوهة قادرة على إثارة زوابع إعلامية أو المساعدة في تصدير أزمتهم لمعارضيه.

ولأن هؤلاء السياسيين والحزبيين لم يدركوا معنى السياسة النزيهة ولم يقدروا على الاعتذار الصادق عند ارتكاب خطأ جسيم، فقد استمروا آنذاك في هجومهم علينا كمعارضين واتهامنا بمخالفة الشريعة الإسلامية لمعارضتنا لفعل ذي جوهر استبدادي جاء من فضيلة الدكتور الرئيس السابق!

ثم كان هناك السائرون في ركب الرئاسة السابقة والجماعة وحزبها من شخصيات عامة ونشطاء كان التزامهم بالديمقراطية واضحا في لحظات ثم تحولوا أيضا في 2012و 2013 لمروجي استبداد الدكتور مرسي ومارسوا الاستعلاء والإقصاء والتشكيك في وطنية المختلفين معهم. حقوق الشهداء لم يكن ليضمنها تغيير النائب العام السابق، بل إجراء قانوني وسياسي متكامل اسمه العدالة الانتقالية امتنع عن إقراره الدكتور مرسي وجماعته وحزبها. وتبرير عنف الجماعة وحزبها في جمعة الدستور في خريف 2012 لم يكن يليق بمن دافع عن المطالب الديمقراطية للثورة، ومن بينها الحق في التعبير الحر عن الرأي. هنا أيضا كنا مع بضاعة فاسدة ألحقت بالغ الضرر بمن روج لها، وضررًا أبلغ بحياتنا السياسية وبالعمل العام.

هتلر والخوميني ومرسي

لصناعة وترسيخ الاستبداد في تاريخ البشرية بدايات ومسارات محددة، ولم يكن بعضها منقطع الصلة بصناديق الانتخابات وبالثورات الديمقراطية.

في ثلاثينيات القرن العشرين، جاءت صناديق انتخابات غير مزورة في الجمهورية الألمانية (كانت تسمى آنذاك جمهورية فيمار نسبة إلى مدينة فيمار الواقعة في شرق ألمانيا والتي منها أعلنت الجمهورية بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918) بالنازي أدولف هتلر مستشارا للجمهورية ومن ثم مسئولا سياسيا أول بها. خلال فترة زمنية قصيرة، انقلب هتلر بالإلغاء والتعطيل على الإجراءات الديمقراطية التي جاءت به، ورسخ لنظام استبداد مرعب قاد ألمانيا والعالم إلى كارثة إنسانية تمثلت في محارق اليهود والحرب العالمية الثانية.

انقلب هتلر على الديمقراطية مستغلا أزمة اقتصادية ومجتمعية حادة ارتبطت بالكساد العالمي في الثلاثينيات. انقلب هتلر على الديمقراطية موظفا القبول الشعبي في ألمانيا آنذاك لمعاداته للسامية ولعنفه ضد أتباع الديانة اليهودية. انقلب هتلر على الديمقراطية مستندا إلى عنف ميليشيات

حزبه النازي وضعف الأحزاب السياسية المناوئة له وكانت بالأساس الأحزاب الشيوعية واليسارية.

انقلب هتلر على الديمقراطية واضعا ذاته فوق الدولة، ومستتبعا جميع السلطات وفي مقدمتها القضائية التي عصف باستقلالها التاريخي ووظفها لقمع معارضيه ولتصفية اليهود، ولنشر لثقافة خوف وصمت في المجتمع. «قضاء هتلر» و«عدالة هتلر» و«عدالة المنتصر» و«قانون القوة»، بهذه المفاهيم تشير أبحاث المؤرخين والقانونيين إلى الحقبة المظلمة في تاريخ القضاء الألماني بين1933 و1945 (سجل التاريخ الأخير هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وانتحار هتلر) والتي تحول بها إلى سلطة خادمة للديكتاتور.

في سبعينيات القرن العشرين، وبعد ثورة شعبية في إيران ضد استبداد الشاه محمد رضا بهلوي تمكنت في 1979 من الإطاحة به، انقضَّت التيارات الدينية على مجتمع ودولة ونظام ما بعد الثورة وأسست لجمهورية استبداد ديني مازالت قائمة إلى اليوم. انقض الخوميني وآيات الله على المجتمع بالسيطرة على قطاعاته الحية كالجامعات والمجتمع المدني والإعلام، وجميعها كانت مواطن للثورة ضد الشاه وللمطالب الديمقراطية. انقض اليمين الديني على الدولة باختراق الجيش والأمن والقضاء واستتباعهم لخدمة أهداف الثورة التي تحولت إلى ثورة إسلامية وبدأت في تصفية خصومها وقمع الانتفاضات الشعبية المتكررة (آخرها في 2007 و2008). انقض الخوميني وأعوانه على النظام السياسي الذي اتسم بعد إسقاط الشاه

في 1979 ولمدة ثلاثة سنوات تقريبا بالتنوع وبتمثيل تيارات مختلفة، فأخرج منه تدريجيا اليسار والليبراليين والمحافظين الرافضين للاستبداد الديني.

في إيران هيمنت التيارات الدينية على المجتمع والدولة والنظام، وتحول آيات الله إلى أصحاب الأمر والنهي في إيران وتحولت ميليشياتهم ومجموعاتهم إلى حرس ثوري للجمهورية الإسلامية وأمن للدولة وأجهزة للمخابرات قضت على الحرية (الشخصية والمدنية) وأوغلت في انتهاك حقوق الإنسان. في إيران وضع آيات الله ذواتهم فوق الدولة وأنهوا استقلالية سلطاتها واستتبعوا بهيئاتهم الدينية القضاء ووظفوه، ولايزالون، للهيمنة والقمع بذات مضامين خبرات الاستبداد الأخرى، عدالة المنتصر وقانون القوة.

في 2012 و2013 كتبت وتحدثت مرارا عن صناعة الرئيس الفرعون التي تجددت بعد انتخاب محمد مرسي. وحذرت من سلطات الرئيس السابق الواسعة ومن إعادة إنتاج علاقة القائد والجماهير الديكتاتورية عبر المجموعات الإخوانية وأتباع اليمين الديني في 2012 و 2013، أكدت مرارا أن تقييد الحريات الإعلامية والتدخل في السلطة القضائية والتهديد المستمر بإجراءات استثنائية يصنع الاستبداد ويقضي على فرص التحول الديمقراطي.

بعد إعلان الاستبداد الرئاسي -إعلان نوفمبر 2012-، لم يكن لا التحذير ولا التنبيه ولا الحديث عن بدايات بكاف أو مناسب. فمحمد مرسي كان قد أصبح بالفعل فوق السلطات وبدأ في بناء ديكتاتورية انتهكت الحقوق والحريات واستباحت القضاء وهددت المجتمع في كل قطاعاته

الحية والحيوية التي رفعت مطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لم يكـن أمام كـل مواطنة وكل مـواطن أرادوا الديمقراطية والحرية لمصر، إلا مواجهة إعـلان الاستبداد الرئاسي بكل الطرق السلميـة حتـى يسقط.

وهم الاستبداد للاستقرار ورداءة حديث الاستبداد المؤقت..إعلان نوفمبر 2012

رداءة شديدة اتسم بها خطاب الدكتور مرسي وجماعته وحزبه المبرر لإعلان الاستبداد الرئاسي في نوفمبر 2012 والذي كان عاملا رئيسيًا في تصاعد الرفض الشعبي له. فمن جهة أولى، دفع الإخوان بحماية الثورة وتحقيق أهدافها لتبرير الصلاحيات الرئاسية المطلقة ولتمرير إلغاء استقلال السلطة القضائية بالاستتباع، وبغل يدها عن ممارسة الرقابة على القوانين والقرارات والإجراءات التي كان الرئيس السابق يصدرها أو يتخذها. استند الإخوان هنا إلى المادة الأولى في إعلان الاستبداد الرئاسي، والتي قضت بإعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل وإصابة المصريات والمصريين من قبل نظام مبارك، اعتبروها ترجمة مباشرة للثورة وأهدافها.

وواقع الأمر أن المطالبة الشعبية والسياسية بإعادة التحقيقات ومن ثم المحاكمات (حال توفر أدلة جديدة) لم تقتصر قط على جرائم النظام الأسبق، بل دوما ما امتدت إلى كل جرائم القتل والإصابة وانتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبت بين 11 فبراير 2011 وبين اضطلاع رئيس الجمهورية المنتخب بمهام منصبه في 30 يونيو 2012 ثم آنذاك إلى الانتهاكات التي

تورط بها حكم الرئيس السابق مرسي. كذلك لم تذهب الكثير من القوى والأحزاب والأصوات المنادية -آنذاك- بإعادة التحقيقات والمحاكمات باتجاه المطالبة بنيابة ثورة، ودوائر خاصة يشكلها وزير العدل (المسئول التنفيذي عن القضاء وليس الممثل الأعلى للسلطة القضائية، فهذه المهمة منوطة بمجلس القضاء الأعلى) كما نص في إعلان الاستبداد الرئاسي وفي القانون المسمى بـ «حماية الثورة»، بل ركزت ومازالت على تشكيل هيئة للعدالة الانتقالية كان أن يفترض أن تتولى جمع الأدلة وإعادة التحقيقات والمحاكمات وفقا لإجراءات قانونية عادلة ومنضبطة. وبعيدا عن تجاهل الجرائم بعد إسقاط مبارك وغياب هيئة العدالة الانتقالية، لم يكن رئيس الجمهورية السابق محمد مرسي في حاجة لإعلان «دستوري» لإعادة التحقيقات والمحاكمات، فقانون يصدره باختصاصه التشريعي كان له أن يفي بالغرض. إلا أنه الإتجار بالثورة وأهدافها لتبرير وتمرير بناء الاستبداد وإلغاء سلطات الدولة وجعل الرئيس السابق صاحب الإرادة الوحيدة الذي تورط به الإخوان وحلفائهم، وكان من بينهم حزب النور السلفي الذي عاد وانقلب عليهم بعد 3 يوليو 2013.

من جهة ثانية، زعم الدكتور مرسي ومن حوله أن الهدف من إعلان الاستبداد الرئاسي هو تحقيق الاستقرار لمصر بتحصين (طبعا) الرئيس (الملهم) وتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية لدستور2012 (المسيطر عليهما آنذاك من قبل جماعته وحزبه) وعدم السماح لأحكام مسيسة من قبل القضاء بهدم السلطة والمؤسسات.

مثل هذا الزعم كان مردودًا عليه بالإشارة إلى أن تحصين جهات تنفيذية وتشريعية منتخبة وغل يد القضاء عن ممارسة الرقابة عليهم هو الذي يرتب هدم السلطة والمؤسسات في مصر بتجريد السلطة التنفيذية والتشريعية من الشرعية المستندة إلى سيادة القانون. هذا الزعم كان مردودًا عليه أيضا بالتأكيد على أن تغول الرئيس السابق علـى السلطة القضـائية وكـذلك تحصينه بحيـث لا يمكن مراقبته ومن ثم محاسبته كان هما الأدوات الحقيقية لتسييس القضاء واستتباعه لإرادة الرئيس المتحول إلى مستبد (عدالة الديكتاتور). كان مردودا عليه بحقيقة ظهرت لنا جميعا وهي أن إعلان الاستبداد الرئاسي لم يرتب إلا حالة مجتمعية وسياسية حادة من الاستقطاب والانقسام، ولم يكن في هذا لا بدايات استقرار ولا مقدمات بيئة مجتمعية تمكن السلطة ومؤسسات الدولة من العمل لتحقيق الصالح العام، بل بدايات انهيار شرعية الرئيس السابق.

من جهة ثالثة، دفع الدكتور مرسي ومن حوله في معرض تبرير إعلان الاستبداد بكون أجله الزمني كان محدودًا أي مؤقتًا ولم يكن ليتجاوز بضعة أشهر. لذا طالب الرئيس السابق (ولسان حاله، يا شعب مصر، لن أستبد بك طويلا) المصريات والمصريين بالصبر على الاستبداد المؤقت وأكد مع حلفائه السلفيين آنذاك حسن نواياه ورغبته في معارضة حقيقية وابتعاده عن الانفراد بالسلطة.

هذا الخط التبريري الثالث، ولم أستمع حينها إلى ما يجاوزه سوءا، كان من السهل تفنيد وتبيان تهافته بتذكر أن بناء الاستبداد في مصر الخمسينيات والكثير من الخبرات العالمية بدأ بحديث معسول عن لحظة استثنائية وفترة

مؤقتة وأجل زمني محدود وضرورة وطنية تعود الأمور بعده إلى الاعتيادية ومن ثم الديمقراطية. وأبدا لم تعد الأمور بعدها إلى اعتياديتها، بل طال أمد الاستبداد واستشرى كما في مصر خلال العقود الستة الممتدة من 1952 إلى 2011 وكما حدث خلال حكم الدكتور مرسي وكما يحدث مجددا بتبرير عودة الدولة الأمنية وترشح البطل العسكري للرئاسة المصرية. لا يوجد في تاريخ البشرية استبداد مؤقت، كما لا يوجد في تاريخها استبداد جزئي.

مقاومة الاستبداد بالديمقراطية..أولوية 2012 و 2013

عـاند الرئيس السابق مرسي وتحول تدريجيا إلى رئيس لجماعته وأنصارها فقط، ولم يدرك أن شرعيته بالمعنيين القانوني والسياسي كانت تتهاوى.

وكأن هذا الوضع البائس لم يكن صادما بما يكفي، أنتجت لنا تأسيسية دستور 2012 مشهدا بالغ العبثية. فقد مُرِّرَتْ في ظلام الليل مسوَّدة الدستور، على الرغم من الانسحابات المتتالية والشكوك المختلفة في شرعية الجمعية والطبيعة الكارثية لمواد الحقوق والحريات والسلطات العامة ونظام الحكم. وكأن هذا الوضع البائس لم يكن صادما بما يكفي، خرجت علينا أحزاب اليمين الديني بدعوتها المتكررة للتظاهر والاحتشاد في الميادين المختلفة. وكأن هذا الوضع البائس لم يكن صادما بما يكفي، رفعت أحزاب اليمين الديني في تظاهراتها وتجمعاتها شعارات الشريعة والشرعية، ولم يكن للشريعة أو للشرعية علاقة بالأمر من قريب أو بعيد.

وطن تلاعب اليمين الديني بحاضره ومستقبله، وطن كان في محنة كبرى مخارجها لم تكن غائبة في 2012 و2013 إلا أن الرئيس السابق والجماعة والأنصار رفضوا، وطن هدد إما بقبول إعلان استبداد أو بقبول

دستور مشوه أنتجته جمعية باطلة عملت بهزلية. لم يكن أمام أولئك المصريات والمصريين الباحثين عن ديمقراطية ومجتمع عصري، إلا المقاومة السلمية ومواصلة الرفض بهدف إسقاط الاستبداد، وأنه لمن المحزن أن كفاحهم وظف بعد 3 يوليو 2013 لتمرير الخروج الكامل عن الديمقراطية وإعادة إنتاج هيمنة المكون العسكري- الأمني على مصر.

جريمة الديكتاتورية

وقفت مصر في 2012 و2013 أمام جريمة متكاملة الأركان ارتكبها رئيس منتخب وجماعة ظلامية وطائفة مبرري الاستبداد. وقفت مصر أمام اختيار حاسم بين الاستسلام للظلامية وللاستبداد وبين مقاومتهما وردهما عن دولة أردناها ديمقراطية ومجتمع أردناه عصريا وعادلا.

وقفت مصر أمام هذا الاختيار ودفعت إلى الإخفاق المؤقت بعد 3 يوليو 2013 لأن كفاح شعبها من أجل الديمقراطية تحايل عليه من أراد إعادة السلطوية وممارسات الدولة الأمنية.

تمثلت جريمة الرئيس المنتخب، في انقلابه على الشرعية الديمقراطية، التي كانت تلزمه بأن يكون رئيسا لكل المصريات والمصريين وليس لجماعته وحدها.

كان لانقلاب محمد مرسي على الشرعية ملامح واضحة، من منا تناسي وعده إبان الانتخابات الرئاسية بإعادة تشكيل تأسيسية دستور 2012 الذي تجاهله ثم تمكين جماعته تدريجيا من السيطرة على مفاصل الدولة إلى إعلان الاستبداد الرئاسي في 22 نوفمبر2012 ودفع مشروع دستور

غير توافقي للاستفتاء الشعبي.كان لانقلاب محمد مرسي على الشرعية الديمقراطية التي اكتسبها عبر صندوق الانتخابات تداعيات كارثية، فمصر عانت من انقسام مجتمعي واستقطاب سياسي رتبا حالة من الشلل التام وقابلية للعنف غير مسبوقة. كان لانقلاب محمد مرسي على الشرعية نتائج خطيرة بشأن وضع مصر الدولي، فالحديث الدائر عالميا في 2012و2013 كان عن «ديكتاتور النيل الجديد»، عن رئيس منتخب تحول بسرعة إلى مستبد حكم باسم جماعة واحدة ولمصلحتها.

أما جريمة جماعة الإخوان، وبعيدا عن غوغائيتها الدائمة هي وحلفائها، فكانت اختطاف مصر واحتكارها لصالحها ومحاولة بناء ديكتاتورية جديدة بعد ثورة ديمقراطية مبهرة. استعدت الجماعة، التي ساومت منذ اللحظة الأولى على أهداف ثورة يناير وبحثت عن توافقات مع العسكر وتحالف مع القوى الفاعلة في نظام مبارك، جميع قطاعات الشعب المصري خارج مساحتها ومساحات أحزاب الإسلام السياسي الأخرى التى انقلب بعضها عليها بعد 3 يوليو 2013 بنفعية بالغة. تحولت مؤسسات الدولة في 2012و2013 إلى مجال لنفوذ الإخوان، وصارت تأسيسية دستور2012 ملعب ينفردون به مع حلفائهم، وأصبح مشروع الدستور الذي يعصف بالحقوق والحريات وثيقة فصلت لخدمة مصالحهم وإقصاء معارضيهم. سعت جماعة الإخوان إلى اختطاف مصر بكل الوسائل والأدوات غير المشروعة في الجوهر، حتى وإن كانت قد اكتسبت شكلا ديمقراطيا زائفا.

ثم جاءت جريمة الطائفة الأكثر قدما في الحياة السياسية المصرية، طائفة مبرري الاستبداد وصناع الديكتاتور. جريمة هذه الطائفة،

وأعضائها من غير المنتمين لليمين الديني توزعوا بين الجمعية التأسيسية والهيئة الاستشارية لرئيس الجمهورية وأحزاب ادعت الوسطية، تمثلت في الترويج للاستبداد الرئاسي ولاختطاف مصر من قبل الإخوان في 2012و2013 عبر محاولة إضفاء شرعية توافق وطني زائف عليهما. هؤلاء حتمًا سيحاسبهم المجتمع والتاريخ ولن يتمكنوا مهما حاولوا (بعد فترات قصرت أم طالت) بتقلباتهم المعهودة التي شرعوا بها سريعًا بعد 3 يوليو 2013 من تغيير نظرة الرأي العام لهم؛ كمروجي بضاعة الاستبداد الفاسدة. وفي المجتمعات البشرية وتواريخها المختلفة كثيرا ما حوسب مروجو الاستبداد بذات الكيفية التي حوسب بها المستبدون أنفسهم.

الكتاب الأسود للتساؤلات..إلى الرئيس السابق محمد مرسي

لماذا يا من كنت رئيسًا منتخبًا للجمهورية؟ لماذا وافقت على أن ترسل جماعتك ميليشياتها لقتل وسحل المعتصمين أمام الاتحادية في ديسمبر 2012؟ لماذا لم تعصم دماء مواطنيك وأنت كنت مسئولًا سياسيا وجنائيا عن منع القتل والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بل وحروب الشوارع التي دفعت بوطننا نحو سيناريوهات بالغة الخطورة؟ لماذا قررت أن تكون رئيسا لجماعتك ومناصريها فقط، وابتعدت عن الشعب الذي انتخبتك أغلبيته في 2012 وانتظر منك عمومه في 2012 و 2013 أن تصبح رئيسا لكل المصريات والمصريين؟ لماذا حنثت بوعودك بإعادة تشكيل تأسيسية الدستور في 2012 إلى الامتناع عن طرح دستور غير توافقي للاستفتاء الشعبي؟ لماذا لم تنصت لمقترحات بعض مستشاريك من خارج الجماعة الذين طالبوك، بعد حوارات مع القوى الوطنية، بتجميد إعلان الاستبداد الذي أصدرته في نوفمبر 2012 وتشكيل لجنة من الفقهاء الدستوريين لتعديل مشروع دستور التأسيسية والشروع في حوار وطني يهدف لحماية الوطن ومؤسساته وإنهاء حالة الاحتقان والاستقطاب؟ لماذا تحدثت إلى

مناصريك فقط حين تجمعوا أمام القصر الرئاسي في خريف 2012 ثم اختفيت وهربت من الباب الخلفي حين أحاطت بالقصر جماهير رفضت- بسلمية- قراراتك الديكتاتورية؟ لماذا لم تستمع لهم وتخاطبهم؟ لماذا لم تدرك أن القابلية للعنف تمكن جميع الأطراف ذات المصالح الضيقة وربما الإجرامية من النفاذ بقوة للمشهد السياسي والمجتمعي؟ لماذا أدرت الأزمة التي عصفت بوطننا في 2012و2013 بكل هذا القدر من الصلف والاستعلاء والأحادية ومن ثم الإخفاق؟

وقبل أزمة إعلان الاستبداد الرئاسي ومشروع الدستور الإخواني، لماذا لم تخاطب الخائفات والخائفين من حكمك ومن جماعتك بين مواطنيك مطمئنا إلى أن مصر وطن الجميع وأنك ستكون رئيسا للجميع؟ لماذا لم تخاطب المسيحيات والمسيحيين وتؤكد حمايتك لحقوق المواطنة الكاملة؟ لماذا قبلت أن يصنع من حولك مشهد صريح الديكتاتورية حين أردت الاحتفال بذكرى نصر أكتوبر في 2012 وانقلب الأمر إلى احتفال من جماعتك ومنك بديكتاتورية يعاد بناؤها في مصر؟ لماذا لم توقف الإجراءات التقييدية التي فرضتها بعض أجهزة الدولة بضغط من جماعتك على الحريات الإعلامية؟ لماذا لم تمنع استحواذها وحلفاءَها على المؤسسات الصحفية القومية وهيئات مستقلة كالمجلس القومي لحقوق الإنسان؟ لماذا أفسحت لجماعتك أن تتغلغل في مؤسسات وبيروقراطية الدولة وتعصف بقاعدة حيادية الخدمة العامة التي لم يكن للديمقراطية أن تقوم إلا بها؟ لماذا قبلت أن تتحالف مع بقايا نظام مبارك في تشكيلك لحكومتك وداخل مؤسسات مختلفة؟ لماذا لم تخرج علينا مرة واحدة بخطاب صريح ينتصر للمواطنة وللمدنية وللحرية، وفي المقابل خاطبتنا

أكثر من مرة كمسئول أمني يتنصت على مواطنيه ويؤسس لثقافة انتقام؟ لماذا ابتعدت عن توظيف سلطاتك وأدواتك للانتصار لحقوق الشهداء والمصابين ولإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية قبل إعلان الاستبداد الرئاسي في 2012 .

كانت أن الإجابة الصحيحة الواحدة عن كل هذه التساؤلات هي أنك وبإرادتك، كما سجلت كتابة في 2012و2013، قررت أن تكون رئيسا للإخوان ولحلفائهم، وتجاهلت مصر الواسعة الباحثة عن الحرية والديمقراطية والحق والعدل. كانت الإجابة الصحيحة هي أنك غلبت النزوع للديكتاتورية والانفرادية على الشراكة الوطنية مع القوى خارج جماعتك وحلفائها الذين كانوا الأسرع في القفز من مركبك بعد 3 يوليو 2013. واستخففت بدماء مواطنيك ولم تدرك حرمة الدم عند شعبك والتداعيات الكارثية للقتل وللعنف. لكل هذا، ومع أن شرعيتك جاءت عبر صندوق انتخابات، سقطت في الهوة التي سقط بها سلفك غير المنتخب، هوة اللاشرعية والرفض الشعبي والمطالبة بالرحيل.

يقول الناس وأقول لهم !

في 2012 و2013 انتقد الناس، وتعريفهم هنا كان هو أنهم من غير المنتمين لأهل وعشيرة الدكتور مرسي، المعارضة لغياب فاعليتها ومحدودية قدرتها على تغيير الأوضاع المأزومة.

وللناس قلت: نعم عانت المعـارضة من أوجه قصور كثيرة في 2012 و2013 أبرزها ضعف تواجدها على الأرض وافتقادها لمشروع بديل لإدارة الشأن العام في مصر، إلا أن أحزاب وتيارات وجبهات المعارضة لم تملك زرا سحريا لتغيير الأوضاع بإلزام الرئيس السابق وجماعته وحزبها بالديمقراطية وحقوق الإنسان والشراكة الوطنية أو بانتزاع انتخابات رئاسية مبكرة. الطلب الشعبي السلمي على التغيير كان هو الأساس ومعه كان يفترض أن تتصاعد قدرات المعارضة لانتزاع انتخابات رئاسية مبكرة أو إجراءات ديمقراطية حقيقية.

انتقد الناس تخبط المعارضة وتضارب مواقفها، بشأن قضايا مصر الكبرى آنذاك من الدستور والانتخابات البرلمانية إلى الحكومة وقرض صندوق النقد الدولي.

وللناس قلت: إن الأصل في السياسة هو دوما الاختلاف والتنوع والتنافس على الرضاء الشعبي، ومن ثم لم يخرج تعدد مواقف المعارضة عن السياق الطبيعي في السياسة.

للناس قلت أيضا: إن بناء الموقف والرأي بشأن بعض القضايا في 2012 و2013 لم يكن أبدًا بالأمر الهين، فمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في 2013 لغياب القواعد العادلة مثل قرارا صعبا على كل حزب سياسي هدفه الأصلي هو المشاركة والمنافسة والوصول إلى السلطة، وكذلك على كل سياسي يرغب بحكم التكوين في الحضور والتأثير ويدرك صعوبتهما مع قرار المقاطعة. لا عجب، مثلا، في مطالبتي آنذاك مع آخرين داخل «جبهة الإنقاذ الوطني» بالالتزام بقرار مقاطعة الانتخابات البرلمانية ما لم يحدث تغيير في القواعد غير العادلة وأن تتواتر مطالبات البعض الآخر بتعديل القرار والمشاركة.

فالجبهات السياسية تنشأ حين التقاء أطرافها على مواقف ورؤى وقرارات موحدة، وهو ما لمحه الناس من قبل جبهة الإنقاذ في 2012و 2013 فيما خص الدفاع عن القضاء إزاء هجمة اليمين الديني الشرسة، وتنفض الجبهات حين تتضارب المواقف وتصل إلى التناقض الصريح، وهو ما لمحه الناس في مسألة الانتخابات البرلمانية، ثم في الموقف من 3 يوليو 2013 الذي أيده الجميع باستثنائي حيث اعتبرته انقلابًا على الآليات والاجراءات الديمقراطية وانسحبت على إثر ذلك من الجبهة.

انتقد في 2012 و2013 الناس عجز المعارضة عن تجاوز مجرد الحضور الإعلامي وتبيان أخطاء الإخوان المسلمين على شاشات التليفزيون

وفي البرامج الحوارية، وهي كثيرة.انصب الانتقاد هنا على غياب العمل الجماهيري والتنموي للمعارضة؛ لتوعية الناس بصورة مباشرة بفساد الإتجار بالدين في السياسة، وللإسهام في تغيير ظروفهم المتردية، ولو بقدر يسير وفي مساحات محدودة. والانتقاد هذا كان مشروعًا للغاية لم يكن من المقبول تفنيده بمجرد الحديث عن كون الحكم السابق هو المسئول وهو الذي احتكر أدوات الدولة التشريعية والتنفيذية. فحتى ولو كانت القيود على الحركة الجماهيرية والتعبير عن الرأي في تصاعد، كما حدث في الجامعات ومع الحريات المختلفة في 2012و 2013، فقد كان واجب المعارضة المدافعة عن الحرية والديمقراطية هو التحرك وكشف القيود ومقاومتها، وهو ذات واجبنا بعد 3 يوليو 2013 وفي مواجهة قيود أشد وقمع صريح كان واجب المعارض هو عدم التردد أو التراجع حين يواجه العنف اللفظي أو الجسدي للمتطرفين داخل مساحة اليمين الديني وأن يظل متمسكا بسلميه فعله وبحثه عن الحوار مع المتطرفين لتفنيد حججهم، وهي دومًا واهية.

الحرية والعدالة طائرا !

في 2012 و2013 سافرت مرات كثيرة إلى وجهات داخلية وخارجية مختلفة، على متن طائرات مصر للطيران. وقد رصدت-آنذاك- في عشرة أسفار على الأقل أن الصحيفة الحزبية الوحيدة المتوفرة باستراحات المطارات المصرية، والتي تعرضها أطقم الضيافة الجوية على المسافرات والمسافرين للقراءة هي صحيفة الحرية والعدالة. نعم توفرت الصحف الحكومية (كالأهرام والأخبار والجمهورية) وكذلك الصحف اليومية المستقلة كالمصري اليوم والشروق وغيرهما، إلا أن الصحيفة الحزبية الوحيدة التي كانت حاضرة كانت الحرية والعدالة. وبسؤال مجموعة من العاملين في الاستراحات وأعضاء أطقم الضيافة الجوية تيقنت من عمومية هذه الممارسة، أي من تجاوزها لحدود الأسفار العشرة التي قمت بها، ومن انتظامها منذ تولي الدكتور مرسي لمهام رئيس الجمهورية في 2012.

والحقيقة أن اقتصار المعروض من الصحف الحزبية في المطارات، وعلى طائرات مصر للطيران على صحيفة الحزب الذي انتمى إليه الرئيس السابق، كان وبدون مبالغة دليلٌ على العصف بالحيادية السياسية التي تعين أن تلتزم بها جميع مؤسسات وأجهزة الدولة وشركات الخدمات العامة.

فإن كانت إدارة شركة الطيران الوطنية، مصر للطيران، قد أرادت عرض الصحافة الحزبية على مرتادي استراحاتها والمسافرات والمسافرين على طائراتها، كان لزاما عليها آنذاك بجانب عرض صحيفة حزب رئيس الجمهورية السابق عرض صحف أحزاب أخرى، وبغض النظر عن توجهاتها ومدى تأييدها أو معارضتها للرئيس السابق وحزبه والجماعة التي تقف من ورائهما.

أما اقتصار إدارة شركة مصر للطيران على عرض صحيفة الحرية والعدالة وجعلها «الصحيفة الطائرة» الوحيدة، فكان رمزيًا صنو أخونة مؤسسات وأجهزة الدولة، وشركات الخدمة العامة المملوكة للشعب كمصر للطيران، في ممارسة لم تقف عند حدود العصف بقاعدة تكافؤ الفرص، وقاعدة حيادية الدولة من خلال تعيين أعضاء الجماعة وحزبها والمؤيدين لها بالمؤسسات والأجهزة وهذه الشركات بهدف السيطرة والتمكين.كان الاقتصار على عرض صحيفة الحرية والعدالة، بمثابة محاولة لبناء شبكات الولاء والتأييد للجماعة وحزبها بين المصريات والمصريين عبر توظيف أدوات الدولة الإدارية والخدمية والمالية.

نموذج صحيفة الحرية والعدالة ومصر الطيران دلل على أن الأخونة في 2012 و2013 اختلطت بتجديد دماء السلطوية وإعادة إنتاج تقاليدها التي تجعل في مصر من حزب الرئيس حزب الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وشركتها العامة.

كانت مواجهة الأخونة ومواجهة امتزاجها بالتقاليد السلطوية، ضرورة وطنية في 2012 و2013 لتحقيق الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة المحايدة والضامنة للحقوق وللحريات ولتكافؤ الفرص، تماما كمواجهة عودة الدولة الأمنية وهيمنة المكون العسكري- الأمني علي الدولة ومؤسساتها وأجهزتها بعد 3 يوليو 2013.

حدود المقبول والمرفوض ديمقراطيا..
الدرس الغائب في 2012 و 2013

ديمقراطيا، كان من المقبول أن يعين الدكتور محمد مرسي مساعديه ومستشاريه وحكومته وفقا لمعايير سياسية وحزبية ومهنية يحددها هو، ودون التزام إجباري بمعايير وتفضيلات معارضيه أو البعيدين عن دائرة الحكم. وكان للرئيس السابق هنا الحق في أن يطلب من المواطن إعطاء فريقه فرصة للعمل، وكان على المعارضة واجب القبول المبدئي لممارسة الرئيس لصلاحياته مع الاحتفاظ بحق الرفض الموضوعي لكل- أو بعض- سياسات وإجراءات الفريق الرئاسي وطرح بدائل لها.

ديمقراطيا، كان من المرفوض أن يعد رئيس الجمهورية السابق مؤيديه ومعارضيه بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لدستور 2012 ويعلن هذا على الرأي العام المصري؛ كعنوان توافق وطني واسع ثم يتنصل من وعده ولا يعمل على ترجمته لإجراءات محددة.

ديمقراطيا، كان مقبولًا بل وصائبًا أن يقضي الرئيس السابق على ازدواجية الحكم لجناح مدني وآخر عسكري؛ بإلغاء الإعلان الدستوري

المكمل الذي كان المجلس العسكري قد أصدره في يونيو 2012 قبل انتخاب الدكتور مرسي وينتزع جميع صلاحياته التنفيذية.

ديمقراطيا، كان مرفوضا أن تنتقل سلطة التشريع للرئيس السابق، وكان مرفوضا أن يمتنع هو وفريقه عن إيجاد مخرج لهذا بتكليف جهة أخرى بسلطة التشريع في 2012 إلى حين انتخاب البرلمان. كان مرفوضا أن يكون جل ما طرحه الرئيس السابق هو أنه سيمارس التشريع في أضيق الحدود وعند الضرورة، فتلك كانت إشارات مطاطية لا معايير موضوعية لها.

ديمقراطيا، كان مقبولا أن يغير الرئيس قيادات القوات المسلحة والمحافظين ورؤساء هيئات تنفيذية كالرقابة الإدارية وكان له أن يتشاور هنا مع حزبه، علما بأن حزب الرئيس السابق كانت من ورائه جماعة الإخوان التي كان إنضاج السياسة المصرية يقتضي أن تخرج منها.

ديمقراطيا، كان من المرفوض أن تتحول المواقع المهمة كافة في مصر من رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية ورؤساء تحريرها إلى المجلس الأعلى للصحافة وغيره، إلى كعكة كبيرة يتم تقاسمها بمعرفة جماعة وحزب الرئيس السابق وحلفائهما وينفذ التقاسم عبر أغلبية الحرية والعدالة والنور السلفي بمجلس الشورى السابق. ففي هذا حضر بوضوح تجاوز خطير لمبدأ الشراكة الجوهري لبناء الديمقراطية، وكنا هنا مع ممارسة لم تختلف كثيرا عن ممارسات نظام مبارك وفتحت الباب على مصراعيه لفرض لون سياسي واحد على الدولة ومؤسساتها الرئيسية.

ديمقراطيا، كان مقبولًا أن يتغير وعلى نحو دوري تشكيل مجالس كالمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة، وغيرهما

وأن تكون هناك مساحة واسعة من تجديد الدماء عبر أعضاء جدد. وكان على من شارك في عضوية مثل هذه المجالس لدورة أو أكثر، لفترة طالت أو قصرت، أن يقبل التغيير بديمقراطية ويتمنى للأعضاء الجدد التوفيق وإتمام المهام الموكولة للمجلس المعنيِّ.

ديمقراطيا، كان من المرفوض أن يصبح التشكيل الجديد للمجلس القومي لحقوق الإنسان عنوانا لسيطرة جماعة وحزب الرئيس السابق وحلفائهما، وتصفية المعارضين لهما؛ ففي هذا كان هناك عصف واضح بضرورات الشراكة الوطنية وبمعايير دولية محددة لمثل هذه المجالس (معايير باريس في حالة المجلس القومي لحقوق الإنسان) والتي تلزم الحكومات بتمثيل الطيف السياسي والفكري والديني والثقافي والمهني المتنوع وترجمته عبر أعضاء ذوي توجهات مختلفة، بل ومتضاربة وإن جمعها الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبحقوق المرأة.

البون كان شاسعًا بين المقبول والمرفوض ديمقراطيا، والحدود الفاصلة بينهما في السياسة المصرية كانت جلية في 2012 و 2013، كما هي جلية بعدها.

شهادة عن صخب المزايدة ورداءة السياسة

هذه شهادة سجلتها أمام الرأي العام في 2013، وكنت أعلم أنها ستغضب دوائر قريبة مني وأخرى بعيدة عني. شهادة سجلتها من واقع حوارات دارت بالفعل بين عدد من السياسيين والحزبيين والنشطاء، أحترمهم جميعا وبيني، بعد أن أعلنت مشاركتي في اجتماع مع الدكتور محمد مرسي بشأن سد النهضة الإثيوبي وسبل التعامل معها. شهادة سجلتها عن النزوع المريض آنذاك للمزايدة السياسية والحزبية على حساب مصالح الوطن وعن الاستعداد لدى بعض المنتمين للتيارات الليبرالية واليسارية المعارضة للتشكيك في الوطنية وللتخوين عند الاختلاف في الرأي والموقف بحيث تماهت هذه المجموعة من الليبراليين وممثلي اليسار مع بعض فصائل اليمين الديني التي داومت أيضا على التخوين عند الاختلاف وأضافت إليه الاستدعاء الزائف للدين.

شهادة عن الخطيئة الكبرى التي وقع بها هذا البعض المزايد بين الليبراليين وفي صفوف اليسار بالخلط بين أولوية الدفاع عن مصالح الوطن، والإسهام في ذلك مع الإدارة الرئاسية السابقة شريطة توفر الشفافية والجدية وبين المطالبة بجميع الوسائل السلمية والديمقراطية في

2013 بانتخابات رئاسية مبكرة لتغيير رئيس منتخب فقدالشرعية الأخلاقية والسياسية. وكأن ملف السد الإثيوبي بنتائجه السلبية على مصر كان عليه أن ينتظر حتى تنتهي صراعاتنا السياسية في الداخل، وكأن المعارضة الوطنية كان يتعين أن يكون هدفها الوحيد هو الانتخابات الرئاسية المبكرة ولتذهب مصالح الوطن إلى الجحيم.

شهادة عن رداءة السياسة حين غابت عنها معايير النظر والتقييم الموضوعي، فامتنعت أحزاب ترفع لافتات مصلحة الوطن والديمقراطية والمواطنة والتعددية والتقدم والعدالة -ولأسباب واهية- عن المشاركة في اجتماع بالرئاسة السابقة بشأن ملف أمن قومي ومع توفر عناصر الشفافية والجدية. حين رفضت في ربيع 2013 المشاركة في حوار مع الدكتور مرسي بشأن أزمة الجنود المختطفين في سيناء، كان السبب الرئيسي لرفضي هو غياب الشفافية عن جميع ملفات سيناء في 2012 و2013 ومن ثم عدم جدية الرئيس السابق في التعامل مع المعارضة كشريك حقيقي. لذا، أخلاقيا ووطنيا وسياسيا، لم يكن لي أن أرفض الدعوة لاجتماع السد الإثيوبي كان يفترض أن تعرض به التقارير المعلوماتية الضرورية ويلتزم به بالشفافية.

شهادة عن السياسة المسئولة التي توارت في الكثير من الأحيان في 2012 و2013 إزاء الصخب اللفظي للمزايدين وللمزايدات وهيستريا التخوين، فغيرت أحزاب موقفها بعدما قررت في البداية المشاركة في حوار السد الإثيوبي، واختفت قيادات سياسية وحزبية دون تفسير. لم يكن واردًا أن أتورط في سياسة غير مسئولة تتجاهل مصالح الوطن خوفا من صخب لفظي، أو التخلي عن قناعاتي ومبادئي وتقديري لمصلحة

مصر حتى وإن كان ذلك سيكلفني عضوية حزب أو جبهة أو رضاء بعض قطاعات الرأي العام.

شهادة عن خطيئة كبرى أخرى دفع لها صخب المزايدة تمثلت في قدرة بعض المعارضين على الإسهام الفعال في حماية مصالح الوطن، بأفكار واقتراحات وخبرات وامتناعهم عن تقديمها لكي لا يستفيد منها رئيس منتخب أردنا تغييره عبر انتخابات رئاسية مبكرة بعد انهيار شرعيته. كان في هذا سقوط كامل تمنيت ألا أنزلق إليه أبدا، فأنا وككل مصرية ومصري كنت رهن إشارة الوطن ورفعته التي كانت وستظل أسمى ما أسعى إليه. بمشاركتي في اجتماع السد الإثيوبي، لم أقدم فروض الولاء أو الطاعة لرئيس طالبت بوضوح بتغييره ديمقراطيا. فقط قدمت فروض الولاء والطاعة لوطني واجتهدت قدر استطاعتي وعلمي وخبرتي لحماية مصالحه.

شهادة عن تهافت المزايدة على صخبها وعن رداءة السياسة، وعن استعدادي آنذاك للانسحاب منها بسبب هيستريا التخوين وتراجع إمكانية ممارسة السياسة المسئولة.

سؤال وجواب عن اجتماع السد الإثيوبي والسياسة المسئولة كمعارض .. في 2013

س: ما الذي حققته مشاركتك في اجتماع الدكتور مرسي بشأن ملف السد الإثيوبي؟

ج: شاركت في الاجتماع وعرضت مجموعة من الأفكار ارتبطت بتكوين مجموعة لإدارة الأزمة ومجموعة للعمل الدبلوماسي والتفاوضي الرسمي والشعبي. كما سجلت رفضي للتلويح بعمل عسكري، وكذلك لخطاب الاستعلاء المصري الذي لا يرى لا الحقوق المشروعة ولا المصالح التنموية لدول حوض النيل الأخرى. وكان هدفي هو اختبار مدى جدية الرئاسة السابقة في تفعيل هذه الأفكار وفي التعامل بشفافية مع ملف السد الإثيوبي أمام الرأي العام.

س: تقول جدية الرئاسة؟ هل شعرت بالجدية في اجتماع تحدث به بعض الحضور عن خطط عسكرية ومخابراتية والبعض الآخر عن توظيف الصراعات داخل المجتمع الإثيوبي؟ هل شعرت بجدية في اجتماع لم يعلم من شارك به بأنه منقول تليفزيونيا على الهواء مباشرة؟

ج: للتوضيح، أخبرتني د. باكينام الشرقاوي، مساعد الرئيس السابق، بنقل الاجتماع على الهواء وكنت قد طالبتها بهذا الأمر حين وجهت إليّ الدعوة. فقد كان من حق الرأي العام المصري أن يعرف تفاصيل ملف السد وأن يتابع عرض ملخص تقرير الخبراء المصريين وأن يبني تقييما موضوعيا لأداء الرئاسة السابقة وحكومتها وأداء بعض المشاركين آنذاك في الحياة السياسية والعامة من مواقع أخرى. أما حديث بعض المشاركين أمام كاميرات التليفزيون عن عمليات عسكرية ومخابراتية ونشاط سري للأجهزة المصرية في إثيوبيا ودول أخرى في حوض النيل، وبعيدا عن كونه قدم مادة رائعة للبرامج الساخرة، فجاء كارثيا ومحبطا بالفعل. وقد كان واجب الرئاسة إبلاغ جميع المشاركين بعلنية الاجتماع لكي لا يندفع البعض إلى تناول الجوانب العسكرية والأمنية لإدارة ملف السد الإثيوبي. إلا أن واجب حضور من السياسيين والشخصيات العامة، لم يكن بينهم لا جيمس بوند مصري ولا جنرال أركان حرب، كان الاقتصار على تقديم معالجة سياسية لملف السد وكيفية إدارته دفاعا عن الحقوق والمصالح المصرية العادلة.

س: كتبت تغريدات بعض الاجتماع فسرت كهجوم لاذع على رموز المعارضة الذين امتنعوا عن المشاركة ووصفت موقفهم بمساومة على المصالح الوطنية خوفا من صخب المزايدة أو ترددا في اتخاذ القرار. لماذا؟

ج: تعرضت بعد الإعلان عن مشاركتي في اجتماع الرئاسة لجميع صنوف المزايدة والتخوين المعتادة والتي صنعت في 2012 و2013 بيئة من الهيستريا الجماعية لم تمكن من التعامل الرشيد مع قضايا الوطن.

وفي التغريدات هذه، تحديدا في واحدة فقط، تجاوزت رفض المزايدة والتخوين إلى توصيف سلبي لمواقف الأطراف التي امتنعت عن الحضور وما كان ينبغي علي أن أقع في خطأ المزايدة العكسية وقد اعتذرت عنه. كنت على ثقة في صلابة وصحة موقفي بالمشاركة انتصارا للمصلحة الوطنية وكان ينبغي أن يكون هذا كافيا لي.

س: هل رتب حضور اجتماع السد تغير موقفك آنذاك بشأن الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة؟

ج: بالقطع لا، فقد ظل موقفي كما هو. كنت من أوائل من طالبوا بانتخابات رئاسية مبكرة، وبعض عشاق المزايدة ومدعي الثورية رفضوا طرحي وقتها كمهادنة للحكم وهم كانوا يريدون إسقاطه بوسائل غير ديمقراطية كما حدث في 3 يوليو 2013 بالفعل. في جميع الأحوال ظلت قناعاتي الديمقراطية راسخة ولم يتغير موقفي أبدا وسجلت دعوتي إلى الانتخابات المبكرة علنا أمام الرئيس السابق في اجتماع السد.

ممارسات استبدادية تعين مقاومتها

المجموعة الأولى من هذه الممارسات الاستبدادية خلال حكم الدكتور مرسي وجماعته وحزبها تمثلت في موجات متلاحقة من انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات الشخصية والعامة. فقد توالت عمليات التعقب والاعتقال الانتقائي لنشطاء معارضين للحكم وأحالتهم النيابة العامة سريعا إلى المحاكم- حينها كان أحمد دومة وعلاء عبد الفتاح بين النشطاء المتعقبين تماما كما كانا بين النشطاء الذين اعتقلوا وواجهوا محاكمات بعد 3 يوليو 2013، كذلك تكررت شواهد تورط الأجهزة الأمنية في تعذيب مواطنين واستمر مسلسل الإفلات من المحاسبة والعقاب.

أما المجموعة الثانية فتمثلت في أخونة الدولة ومؤسساتها وجاءت على أنقاض مبادئ حيادية الخدمة العامة وتكافؤ الفرص وقضت على فرص التطهير والإصلاح التي كانت ضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، تورط الإخوان في عام رئاسة الدكتور مرسي في تدمير منظم لوزارة الثقافة وهيئاتها الرئيسية - كدار الأوبرا المصرية والهيئة العامة للكتاب - عبر إقالة القائمين عليها من قبل وزير حمله إلى المنصب فقط الانتماء للإخوان. كذلك تصاعد الدفاع الأحادي عبر أدوات وزارة

الإعلام عن سياسات وممارسات الحكم في 2012 و2013 وهمشت أصوات المعارضين وتجاهل الوزير الإخواني بالكامل ضرورات الإصلاح الديموقراطي وتطبيق الشفافية والمحاسبة تمهيدا لإلغاء وزارة لا وجود لها في دولة ومجتمع ديمقراطيين.

تمثلت المجموعة الثالثة من الممارسات الاستبدادية في نزوع بعض وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة المصرية إلى التحرك وفقا لأجندة اليمين الديني المجتمعية والسياسية متجاوزة حدود الفعل المسئول وشرط التوافق المجتمعي. فوفقا لتقرير نشرته في صيف 2013 صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، أوقفت وزارة الصحة المصرية توريد وسائل منع الحمل للمستشفيات وللمستوصفات وللوحدات العلاجية الحكومية. ودفعت وزارة التعليم بسرعة بالغة باتجاه الترويج لحكم الإخوان وتبرير سياسات الرئيس السابق عبر مرافقها الكثيرة، فتواترت الأسئلة المسَفِّهة للمعارضة في اختبارات صفوف دراسية مختلفة، وممارسات عقابية ضد طالبات وطلاب كانت جريمتهم الوحيدة هي «نقل فكر المعارضين للرئيس محمد مرسي إلى ساحات المدارس»، والحصيلة كانت المزيد من التأزم في وزارة بدت فاقدة القدرة على بناء عقول وصقل ضمائر أطفال وشباب مصر.

كانت هذه ثلاثة مجموعات أو ثلاثة صنوف لممارسات استبدادية تعين مقاومتها شعبيا وسياسيا في 2012 و2013.

في 2013 .. السياسة المصرية حين تستنسخ فاشية بوش

بعد إرهاب 11 سبتمبر 2001 دفع جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2008، العالم إلى حروب كارثية في أفغانستان والعراق وحرب غير إقليمية ضد الإرهاب لم ترتب إلى اليوم لا القضاء عليه ولا تجفيف منابعه. صنعت حروب جورج بوش عالما به المزيد من أعمال العنف والدمار وقتل المدنيين وقسمته بمعادلة صفرية بالغة السطحية إلى فريقين لا رابطة بينهما إلا النفي والإلغاء والإقصاء، إما مع الحروب الأمريكية ومن ثم ضد الإرهاب أو ضد الحروب المدمرة هذه ومن ثم مع الإرهاب. معادلة «إما معنا أو ضدنا» البوشية، والتي لم يتعافَ منها العالم إلى يومنا هذا، استنسخت في 2013 وبذات السطحية البالغة في السياسة المصرية من قبل بعض تيارات ورموز اليمين الديني وكذلك بعض تيارات ورموز الليبراليين واليسار.

كان هناك في مساحة اليمين الديني، متشددون ومتطرفون وفاشيون روجوا للعنف وقسموا السياسة إلى فسطاطين، فسطاط الأخيار أي فسطاطهم وفسطاط الأشرار الذي كان لليبراليين وقوى اليسار والمواطنين

«المغرر بهم من قبل إعلام مغرض» وكل من تنادى في 2013 إلى الانتخابات الرئاسية المبكرة.هؤلاء المتشددون والمتطرفون في مساحة اليمين الديني لم يروا في «فسطاط الأشرار» إلا ما كان يستدعي الإلغاء والإقصاء عنفا وقمعا وترهيبا، ونفوا بالكامل إمكانية العيش المشترك وتوافق الحد الأدنى لمصلحة الوطن.

كان هناك في مساحة التيارات الليبرالية واليسارية، ويا لبؤسي آنذاك، معاناة قاتلة من فئات أربع. عانت السياسة المصرية من حملة أختام ثورية زائفة روج لها عبر بعض الأحزاب وبعض وسائل الإعلام، ومن دعاة تشدد إما لم يفكروا في الغايةالسياسية أو المجتمعية النهائية لتشددهم أو وظفوا التشدد علنا لتجاوز مثالب فعلهم السياسي خلف الأبواب الموصدة، ومن هواة ممارسة السياسة بالرفض والشجب والإدانة وتوجيه النقد للآخرين دون صياغة رؤى فعالة، ومن مترددين لم يقدروا على التبني العلني للعقلاني والرشيد من المواقف إزاء صخب المزايدة مدعية الثورية.

هذه الفئات الأربعة داخل مساحة التيارات الليبرالية واليسارية نظرت في 2013 للسياسة استنادا إلى المعادلة البوشية الفاشية، إما معنا أو ضدنا، إما نحن أو هم، مصر إما لنا أو لهم، وهنا انحرف مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة من كونه الإجراء الديمقراطي لتغيير رئيس منتخب فقد شرعيته إلى آلية نفي وإقصاء مجتمعي وسياسي ولو على ظهر دبابة. أما المشار إليهم بـ «هم»، فانقسموا من جهة إلى جميع تيارات اليمين الديني التي تعين نفيها وإخراجها من المجتمع، وكأن الأخير ملكية خاصة لليبراليين واليسار، ومن جهة أخرى إلى جموع مؤيدي اليمين الديني من مواطنات ومواطنين افتُرض أن اليمين الديني غرر بهم إن بسكر وزيت أو

بدعاية دينية وكان ينبغي إخضاعهم لإرادة «المستنيرين» و«الواعين» عبر إقصائهم بعيدا عن صندوق الانتخابات وعبر عمليات توعية وإعادة تأهيل كان يفترض أن تديرها الطبقة الوسطى والفئات الميسورة المستنيرة.

كنا هنا أيضا مع فسطاطين، فسطاط الأخيار مدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستنارة من ممارسي الإلغاء والإقصاء والاستعلاء تجاه اليمين الديني ومؤيديه، وفسطاط اليمين الديني والمغرر بهم من «الفقراء» و«الأميين» وغيرهم من الفئات المظلومة مجتمعيا والتي ظلمتها المجموعات مدعية الثورية والاستنارة من الليبراليين واليسار مرتين، مرة بقبول الظلم المجتمعي ومرة بترتيب الإقصاء السياسي تأسيسا عليه.

جاءت حصيلة استنساخ بوش ومعادلته الصفرية في السياسة المصرية كارثية، بيئة استقطاب وتصعيد وتصيد وقابلية للعنف أرهقتنا في 2013 وأفضت إلى 30 يونيو ثم إلى تدخل الجيش في 3 يوليو. تمثلت حصيلة استنساخ فاشية بوش في إخراج الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية المبكرة من سياقها الديمقراطي وإعادة صياغتها عبر «قفز» اليمين الديني وكذلك التيارات الليبرالية واليسارية عليها وتوظيفها كآلية نفي وإلغاء وإقصاء مجتمعي خطيرة. تمثلت حصيلة استنساخ فاشية بوش في تحول ممارسي السياسة وبعض الشخصيات العامة إلى جنرالات حرب رفعوا يافطات «إما معنا أو ضدنا» ووضعوا خططا للقمع وللترهيب وأعدوا العدة لتقويض السلم المجتمعي بالكامل ودفع مصر إلى الاحتراب الأهلي.

عن مصادر إفساد 30 يونيو!

تمثل مصدر الإفساد أولا في الابتعاد عن الجوهر الديمقراطي والسلمي للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة بسبب انهيار الشرعية الأخلاقية للرئيس السابق واستمرار غياب شرعية الإنجاز والانزلاق إلى مطالب فاشية بالإقصاء المجتمعي والسياسي للإخوان ومؤيديهم وبقية تيارات اليمين الديني والترويج لقمعهم و«إعادتهم» إلى السجون، وكأن الوطن ليس وطنهم هم أيضا وكأن سبيل الانتصار للديمقراطية كان نزع المواطنية عن الإخوان وليس حملهم على احترام حقوق وحريات الآخرين.

ومصدر الإفساد تمثل ثانيا في تورط بعض السياسيين والشخصيات العامة من مدعي الثورية أو محدثيها في إنتاج مقولات «إما نحن أو هم» الفاشية والترويج لها عبر استغلال المطالبة الشعبية بانتخابات رئاسية مبكرة والقفز على حملة تمرد. هذه المجموعة من السياسيين والشخصيات العامة كانت هي ذاتها التي لم ترد للجيش خروجا من السياسة ولم تكف عن تجديد التوسل للعسكر لكي يعودوا إلى الحكم منذ 1 يوليو 2012. هذه المجموعة، والتي كانت تتحمل بجانب أخطاء المجلس العسكري وانفرادية الإخوان وضيق أفقهم مسئولية تعثر مسارات التحول الديمقراطي

منذ 2011، عادت في 2013 لتنتج ذات البحث عن الجيش كملاذ أخير في بيانات للأحزاب وللجبهات ولتطل بذات الوجوه عبر شاشات الفضائيات داعية الجيش لحماية البلاد من الفوضى في 30 يونيو.

ومصدر الإفساد تمثل ثالثا في عسكرة 30 يونيو في المخيلة الجماعية للمصريات وللمصريين، وحدث ذلك عبر الحديث المتواتر لبعض السياسيين والإعلاميين المؤيدين للتظاهرات عن «مواجهات محتملة مع ميليشيات الإخوان»،وعن «استعداد الشباب لصد الهجمات كافة»، وعن المشاركة في التظاهرات «فإما يرتفع الصوت أو ينزل الموت»، وغيرها من الصياغات الفاشية التي استدعت احتمالية العنف وصنعت بطولات استشهاد زائفة. وبالقطع تورط حينها في العسكرة أيضا المتشددون والمتطرفون ومتقمصو أدوار جنرالات الحرب في مساحة اليمين الديني وكتاب بيانات التهديد والوعيد لمتظاهري 30 يونيو.

ومصدر الإفساد تمثل رابعا في طرح بعض الأحزاب والجبهات المؤيدة لـ30 يونيو لتصورات «لليوم التالي» تناقضت بوضوح مع الجوهر الديموقراطي للانتخابات الرئاسية المبكرة. فقد كانت إعادة تدوير مطلب المجلس الرئاسي المدني، والدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين، وبكل تأكيد حث الجيش على التدخل «للحماية وليس للحكم» تشكل جميعا خروجا على الديمقراطية وقع للأسف في 3 يوليو 2013. وفي التحليل الأخير، مثلت هذه المطالب انقلابا على الحياة السياسية الطبيعية التي كنت أسعى للانتصار لها عبر صندوق الانتخابات الرئاسية المبكرة، ومقدمات فشل حتمي بالمعايير الديمقراطية.

ومصدر الإفساد تمثل خامسا في غياب رؤية واضحة لإدارة مرحلة «ما بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة» بافتراض نجاح الضغط الشعبي في الفوز بها. كان الأجدر بأحزاب وجبهات المعارضة، عوضا عن إنتاج مقولات فاشية والانقلاب على الجوهر الديمقراطي وعسكرة 30 يونيو في المخيلة الجماعية، العمل على صياغة رؤية محددة بإجراءات مجتمعية واقتصادية وسياسية لمباشرة إنقاذ مصر بعد الانتخابات المبكرة. وكنا بدون صياغة هذه الرؤية وإعلانها على الرأي العام نعرض بلادنا لمخاطر عظيمة ونزج بها بعيدا عن الثورة وأهدافها الديموقراطية.

تجديد التبرؤ من مرض عضال

في شتاء 2012، وبعد أن خرج الدكتور مرسي على المصريات والمصريين بإعلان الاستبداد الرئاسي ومررت جماعته وحلفاؤها دستور 2012 غير التوافقي، طالبت بالضغط الشعبي السلمي من أجل إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وإنقاذ مسار التحول الديموقراطي. وقتها سجلت كتابة وقولا في منتديات علنية تبرؤي الكامل من تورط بعض المنتسبين للفكرة الديموقراطية من ممارسي السياسة والشخصيات العامة في استدعاء الجيش للتدخل في السياسة ومطالبته بعزل الرئيس المنتخب وحكم البلاد في مرحلة انتقالية جديدة. سجلت تبرؤي الكامل من استدعاء الجيش للسياسة لكونه، أولا: تناقض جذريا مع الديموقراطية والدولة المدنية اللتين أدافع عنهما وبهما يخضع الجيش وجميع الأجهزة العسكرية والأمنية لرقابة السلطات المدنية المنتخبة. ولكونه، ثانيا: شكل انقلابا على الإجراءات الانتخابية التي لم يكن هناك بديل للالتزام بها لإنجاز التحول الديموقراطي طبقا لقاعدة من جاء للحكم بصندوق الانتخابات يرحل عنه بالصندوق أيضا. ولكونه، ثالثا: جدد نشاط خلايا مرض «الجيش هو ملاذنا الأخير» العضال الذي عاناه دوما بعض المنتسبين للفكرة الديموقراطية

وكثيرا ما دفعهم للاستنجاد بالجيش كمنقذ ومخلص، ورتب إعادة إنتاج مقولات استبدادية واستعلائية تجاه مجتمعنا «غير القادر على ممارسة الديموقراطية» وتجاه المصريات والمصريين من الأميين ومحدودي الدخل «المغرر بهم من قبل تجار الدين» وتجاه مؤسسات الدولة التي يتعين «تحريرها من سيطرة تجار الدين» عبر تدخل الجنرالات.

ثم دارت دوائر السياسة المصرية في 2013 وتحول مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة، على وقع استمرار فشل إدارة الرئيس السابق وحكومته وتنامي خطر ثنائية الإدارة الرسمية المرتبطة بالدكتور مرسي، وغير الرسمية المرتبطة بجماعة الإخوان وغزو الأخيرة للأجهزة التنفيذية والإدارية وغياب التوافق بشأن الدستور وقانون الانتخابات البرلمانية ومسألة النائب العام غير الشرعي، إلى مطلب المعارضة الرئيسي وعبر عنه بفاعلية شديدة وبديموقراطية الحراك الشعبي السلمي.

إلا أن ديموقراطية مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة هددها مرض «الجيش هو ملاذنا الأخير» العضال الذي نشطت خلايه ودفعت بعض ممارسي السياسة والشخصيات العامة وفاعلين في حركات شبابية إلى تجديد الطرح غير الديموقراطي والانقلابي باستدعاء الجيش للسياسة وتوليه إدارة شئون البلاد في مرحلة انتقالية بعد 30 يونيو 2013. بين حديث عن إدارة مباشرة للجيش، وحديث عن تشكيل مجلس رئاسي عسكري ومدني، وحديث عن الجيش الحامي أفرغ أولئك المرضى بالجيش الانتخابات الرئاسية المبكرة من الجوهر الديموقراطي المرتبط بالإرادة الشعبية وصندوق الانتخابات، وزجوا بها إلى غياهب مرحلة انتقالية غير

محددة المعالم باستثناء تهميشها لأصوات المواطنات والمواطنين الذين كان محتمًا أن يطبق عليهم الصمت مجددا.

المرضى بالجيش، والذين حين كنت أستمع إلى بعضهم وهم يستغيثون بالجيش للتدخل لحماية دار الوثائق المصرية أو يفرضون الطفولة السياسية على المجتمع بمقولات «الجيش القادر والحامي» شككت بالفعل في إمكانية شفائهم من مرضهم العضال هذا، أفسدوا الضغط الشعبي السلمي من أجل انتخابات رئاسية مبكرة تماما كما هدده خطاب الإقصاء والمعادلات الصفرية الذي أنتجته بعض القوى الليبرالية واليسارية. لم يكن بالحديث عن إدارة الجيش وعن مرحلة انتقالية جديدة، ومجلس رئاسي إلا إلغاء كامل لديموقراطية الانتخابات الرئاسية المبكرة. فالأخيرة كانت تعني نجاح الضغط الشعبي السلمي في الدفع إلى الاحتكام إلى الصندوق، إن بقبول رئيس الجمهورية السابق إجراء استفتاء على استكماله لفترته الرئاسية أو استفتاء على انتخابات مبكرة وإجراء الأخيرة حين موافقة أغلبية شعبية، ودستور 2012 (مادة 150) كان يسمح بهذا. ارتبط الجوهر الديموقراطي للانتخابات الرئاسية المبكرة بالاحتكام إلى الإرادة الشعبية والصندوق في إطار الترتيبات الدستورية القائمة وليس الانقلاب عليها بالطرح الفاسد باستدعاء الجيش للسياسة وتوليه شئون البلاد.

فيا أصحاب مرض «الجيش هو ملاذنا الأخير» العضال هنيئا لكم الانقلاب على الآليات والإجراءات الديموقراطية في 3 يوليو 2013، وهنيئا لكم انتهاكات حقوق الإنسان التي تغولت عندما عاد تغول المكون العسكري-الأمني على الدولة والمجتمع.

قبل 30 يونيو .. حوار حول الديموقراطية مع مهاويس

مهووس 1: هدفنا يوم 30 يونيو هو القضاء على الإخوان وإسقاط حكمهم وتطهير البلاد منهم.

الرد: الهدف يوم 30 يونيو ينبغي أن يكون تصعيد الضغط الشعبي السلمي وصولا إلى انتخابات رئاسية مبكرة. فالرئيس المنتخب خذل المصريات والمصريين وفقد شرعيته الأخلاقية والسياسية على وقع انتهاكات لحقوق الإنسان وأخونة لأجهزة الدولة وعصف بسيادة القانون وإخفاق ذريع في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتمرير لدستور غير توافقي. الانتخابات الرئاسية المبكرة هي فرصة ديموقراطية وعبر صندوق الانتخابات لتصحيح المسار والبدء في عملية سياسية للإحلال والتبديل والتغيير بعد عثراتنا الكثيرة خلال العامين الماضيين. إلا أن الانتخابات المبكرة لا يمكن أن تهدف إلى القضاء على الإخوان، وليس من بين مضامينها تمرير النظرة الفاشية للإخوان أو غيرهم من قوى اليمين الديني باعتبارهم طاعونا مجتمعيا يتعين مواجهته بالنفي والإلغاء والإقصاء. اليمين الديني، مهما اختلفنا معه إنسانيا وفكريا وسياسيا، هو مكون أصيل في مجتمعنا وله كامل الحق في الوجود والمشاركة في الشأن

العام بآليات الديمقراطية والمنافسة الانتخابية وفي إطار التزام بسيادة القانون.

مهووس 2: الانتخابات الرئاسية المبكرة بكل تأكيد غير كافية. فنحن مع دستور مشوه، ومجلس تشريعي مطعون في دستوريته، وقوانين للانتخابات غير عادلة، وحكومة غير محايدة. الهدف، إذن، هو إسقاط الدكتور محمد مرسي والدخول في مرحلة انتقالية جديدة نضع بها دستورا ديموقراطيًّا لمصر ثم ننتخب الرئيس والبرلمان.

الرد: نعم الدستور مشوه، لأنه لا يضمن الحقوق والحريات، ولهذا سعيت مع غيري بكل السبل السلمية لمنع اعتماده في الاستفتاء الشعبي. نعم مجلس الشورى مطعون في دستوريته والكثير من ترتيبات الانتخابات القانونية الراهنة ترد عليها علامات استفهام حقيقية، ولهذا كنت قد قررت مع غيري مقاطعة الانتخابات البرلمانية إن أجريت كي لا نضفي عليها شرعية ديمقراطية زائفة. إلا أن الوصول إلى دستور ديموقراطي وقوانين عادلة، وبعد عامين حدث بهما الكثير من العثرات وبعد انتخابات واستفتاءات أعطت بعض الشرعية الشعبية للترتيبات القائمة، لن يتأتى إلا عبر عملية تدرجية للإحلال والتبديل والتغيير يمكن أن تبدأ 30 يونيو بمطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة. تحميل الضغط الشعبي السلمي مطلب «دستور ديموقراطي جديد» بجانب مطلب الانتخابات المبكرة سيثقل كاهل جموع المواطنات والمواطنين المشاركين ويضيع بوصلتهم الواضحة، وسيباعد بين قطاعات شعبية وسياسية تعارض حكم الرئيس المنتخب ولا تريد «هدم المعبد» بالكامل بإثارة مسألة الدستور، وسيدخلنا جميعا في لحظة من الغموض والتنازع بشأن الشرعية الديموقراطية

للإطاحة بدستور وافقت عليه أغلبية شعبية على الرغم من تشوهاته. المتسق مع الجوهر الديموقراطي هو المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة وتأجيل مسألة الدستور وبقية الترتيبات القانونية إلى ما بعد النجاح في الدفع باتجاه انتخابات مبكرة.

مهووس 3: ديموقراطية وجوهر ديموقراطي وانتخابات وضغط سلمي، كل هذا رطانة لا طائل من ورائها. ألم تدافع أنت وغيرك عن ذات القيم من قبل ولم نحصد إلا حكما إخوانيا صريح الاستبدادية وعبر محطات كارثية من إعلان 21 نوفمبر 2012 والدستور غير التوافقي والعصف بسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية وتلاعب مستمر بالقوانين؟ رطانة لا طائل من ورائها، والمخرج الوحيد هو دفع الضغط الشعبي في 30 يونيو باتجاه إسقاط الرئيس والإخوان ومطالبة الجيش بإدارة مرحلة انتقالية جديدة أو تشكيل مجلس رئاسي لإدارتها. ولو وقعت أعمال العنف، سيكون في هذا ما يدعو الجيش للتدخل على نحو أسرع وينهي من ثم حكم الإخوان.

الرد: الديموقراطية، معرفة كسيادة القانون ومواطنة المساواة الكاملة وتداول السلطة وقبول التعددية وضمانات حقوق الإنسان، لا تقوم لها قائمة في سياق عنف مجتمعي، ونزوع لإلغاء وإقصاء قطاعات شعبية واسعة، واستعداد لتجاهل نتائج صناديق الانتخابات والاستفتاءات والانقلاب عليها. لا ديموقراطية في طلب تدخل الجيش في السياسة، ولا ديموقراطية أو إمكانية لتهدئة المجتمع لو طلب من الجيش التدخل للانتصار «لنا عليهم» والوقوف «معنا ضدهم»، فنحن وهم نكون مجتمعنا وهذا الانقسام الصفري فاشٍ وخطير. لا ديموقراطية أيضا في استبدال مجلس رئاسي معين برئيس منتخب، فالأخير وإن فقد شرعيته الأخلاقية والسياسية إلا أنه

مازال الرئيس المنتخب. لا فرصة لتطور ديمقراطي أو لتجاوز بعض عثرات العامين الماضيين بالتورط في أعمال عنف أو الدفع باتجاه سيناريو فوضى يرتب تدخل الجيش، بل ليس للعنف وللفوضى إلا أن يفتحا أبواب جحيم الاقتتال الأهلي وانهيار الدولة وضياع مصر إلى الأبد.

الحل، إذن، هو المطالبة باستبدال رئيس منتخب برئيس منتخب عبر صندوق انتخابات مبكرة، وتوظيف المواد المنصوص عليها في دستور 2012 لترتيب الانتخابات المبكرة ونقل السلطة المحتمل في إطار نظامي.

ولأنهم كانوا ومازالوا أصدقاء وصفتهم آنذاك بالمهاويس، وإن كان التوصيف الدقيق لأطروحاتهم هو الفاشية.

رئيس التكفيريين المنتخب!

قبل 30 يونيو 2013، نبهت أكثر من مرة إلى خطورة انزلاق المعارضة الشعبية للرئيس السابق إلى خانات فاشية بالترويج لمقولات وجهتها النهائية هي إقصاء الإخوان وقوى اليمين الديني مجتمعيا وسياسيا. نبهت أكثر من مرة إلى ضرورة أن يكون هدف المعارضة الشعبية هو الانتخابات الرئاسية المبكرة ومن بعدها تعديل القواعد الدستورية والقانونية للعملية السياسية لكي نضمن بناء الدولة الديمقراطية المدنية التي يحق لجميع القوى والفصائل المشاركة بها والتنافس انتخابيا على مواقع إدارة الشأن العام التنفيذية والتشريعية نظير الالتزام الكامل بالقيم والإجراءات الديموقراطية والابتعاد عن النزوع الاحتكاري (الأخونة أو ما يشابهها) وعن إلغاء التعددية. نبهت أكثر من مرة إلى محورية اعتراف «الكل بالكل» مجتمعيا وسياسيا والامتناع عن استعداء القطاعات الشعبية المؤيدة للإخوان ولليمين الديني عبر طمأنتها إلى أن المعارضة الشعبية لها مطلب واضح هو الانتخابات المبكرة وتعديل قواعد العملية السياسية ولن تتورط لا في إقصاء أو عنف ولا في تأييد تدخل الجيش في السياسة والانقلاب على الديموقراطية.

نبهت إلى هذا أكثر من مرة سعيا لترشيد طرح المعارضة الشعبية قبل 30 يونيو 2013 وبهدف الابتعاد عن دوائر الإقصاء والإقصاء المضاد التي كانت تهدد بالزج بمصر إلى كارثة الاقتتال الأهلي، ونحافظ على جاذبية المطلب الواحد الديموقراطي المتمثل في الانتخابات المبكرة، ونتخلص سريعا من مطالب لا جوهر ديمقراطي لها كاستدعاء الجيش إلى السياسة أو تشكيل مجلس رئاسي معين أو الشروع في مرحلة انتقالية جديدة غير واضحة المعالم. نبهت كتابة وقولا، ولم تتوقف للحظة حواراتي الإيجابية مع الكثير من المجموعات الشبابية والسياسية المؤثرة في الحراك الراهن للمعارضة الشعبية سعيا للتوافق الجماعي على طرح رشيد وديموقراطي.

في المقابل، تواصل حينها الخروج على رشادة الفعل والقيم والإجراءات الديموقراطية من جانب الرئيس السابق وجماعته وقوى اليمين الديني المؤيدة لهما. وقد كان الحشد المذهبي والتكفيري المقيت فيما سمي بمؤتمر «نصرة سوريا» (يونيو 2013) مرآة كاشفة قدمت للرأي العام المصري أدلة إضافية على حتمية المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. أنتج الرئيس السابق خطابا مذهبيا باتجاه سوريا، وخطابا ديكتاتوريا بامتياز باتجاه معارضيه في الداخل الذين عمد إلى تجريدهم من الانتماء الوطني وساق لهم الاتهامات الزائفة بالعمالة وزعزعة الاستقرار لحساب مصالح مرتبطة بالنظام القديم وقوى خارجية متجاهلا حقيقة ارتباطه هو وجماعته بهذا القديم والدعم الإقليمي والدولي الواضح الذي حصلوا عليه.

ديكتاتورية الرئيس السابق مكنت بعض ممثلي قوى اليمين الديني المحتشدة، تحديدا التيارات السلفية والمجموعات التي تورطت في العنف سابقا كالجماعة الإسلامية، من مواصلة نزع شرعية الوجود عن

المعارضة الشعبية له ولجماعته عبر مقولات التكفير الرديئة التي صاغها على الهواء مباشرة بعض تجار الدين وشيوخ التطرف. واكتملت مكونات هذا الخليط القاتل، الانتصار للمذهبية وليس للمبادئ الديموقراطية في سوريا والديكتاتورية في الداخل وتكفير معارضيها، بالشحن الطائفي الفاسد والزائف (محاولة توصيف 30 يونيو 2013 كيوم مواجهة بين أنصار الإسلام وأعدائه) وبهتافات الجهاد من قبل جموع المذهبيين والتكفيريين والطائفيين التي تصاعدت حينها مهددة الداخل المصري قبل أن تحمل رسائل إلى نظام بشار الأسد في سوريا.

الخليط القاتل للمذهبية والديكتاتورية والتكفير والشحن الطائفي، والذي تورط به على نحو مباشر وغير مباشر الرئيس السابق، قضى آنذاك على البقية الباقية من شرعية رئاسته الأخلاقية ودلل بما لا يدع مجالا للشك على أن القيم والإجراءات الديموقراطية غريبة عنه وعن جماعته كغربة مؤيديه من تجار الدين وشيوخ التطرف والعنف عن النزعة الإنسانية. بذلك تحول الرئيس السابق إلى رئيس منتخب للمذهبيين وللتكفيريين ولتجار الدين، وخرج بهذه الوضعية بالكامل عن الديموقراطية التي جاءت به في 2012 إلى الرئاسة بعد صندوق انتخابات.

قبل 30 يونيو 2013 .. حوار بين الذات المدافعة والناقدة والباحثة عن التصالح

الذات المدافعة: على الرغم من حالة الغضب التي سادت بين بعض القريبين والبعيدين منذ مشاركتي في اجتماع السد الإثيوبي مع الرئيس السابق، سأظل دوما على اقتناع بأن المصالح الوطنية لمصر لم تكن لتقبل الاختزال في تنازع سياسي أو صراع بين أحزاب، سأظل دوما على اقتناع بأن حماية المصالح الوطنية، كالأمن المائي وأمن سيناء ومنع الاقتتال الأهلي وبناء الديمقراطية، كانت تحتم تجاوز الحاد من الخلافات بين السياسيين في الحكم والمعارضة والسعي إلى بناء التوافق.

سأظل دوما على اقتناع بأن الطلب المشروع لإنهاء رئاسة منتخبة فاشلة عبر الضغط الشعبي السلمي والآلية الديمقراطية للانتخابات الرئاسية المبكرة لم يتناقض حينها مع المشاركة في اجتماع بالرئاسة بشأن مصلحة وطنية طالما تم الحفاظ على إتساق الموقف السياسي ولم تقدم فروض الولاء أو الطاعة أو النفاق للرئيس السابق. سأظل دوما على اقتناع بأن طلب إنهاء الرئاسة الفاشلة وتعديل قواعد السياسة في مصر باتجاه ديمقراطي كان يختلف جذريا عن مقولات الإلغاء والإقصاء والجهوزية

للعنف التي أنتجها بعض معارضي الإخوان وكارهي اليمين الديني، وكان يختلف كذلك جذريا عن الترويج لاستدعاء الجيش للتدخل في السياسة وفرض الطفولة السياسية مجددا على المصريات والمصريين.

سأظل دوما على اقتناع بأن مواقفي في معارضة الرئاسة الفاشلة في 2012 و2013 ومنذ تكررت انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعدت الأخونة وعصف بسيادة القانون والديمقراطية لم يغب عنها الوضوح أو الحسم، ولا غابا عن مواجهتي لليمين الديني التكفيري والمتطرف والتي خضت بها حين صمت كثيرون من المحسوبين على الفكرة الديمقراطية والدولة المدنية جولات كثيرة من مسألة الزواج المدني وضرورة فصل الدين عن الدولة وتنظيم علاقته بالمجتمع إلى البيئة الدولية للدستور ورفض الفاشية المكفرة للمعارضين. سأظل دوما على اقتناع أن الوضوح والحسم هذين كانا ينبغي أن يدفعا كل من ساورته الشكوك بشأن تموضعي بعد المشاركة في اجتماع السد الإثيوبي أو راودته هواجس «الشاي بالياسمين» إلى إعادة التفكير في الأمر وربما التيقن من أن دفاعي عن حق مصر في دولة ديمقراطية وسيادة القانون ورئاسة منتخبة مسئولة ومنع احتكار الإخوان واليمين الديني للوطن لا مساومة عليه.

الذات الناقدة: تدافع وتدافع وتدافع، ورفضت دوما الاعتراف بأن المشاركة كمعارض في اجتماع السد الإثيوبي أعطت بعض الشرعية لرئاسة فاشلة ومستبدة وأن الصواب جانبك في تقدير تداعيات ما بعد الاجتماع. تدافع وتدافع وتدافع، وترفض الاعتراف بأن الاجتماع الهزلي، وبغض النظر عن مداخلتك ومداخلات أخرى، لم يلحق إلا بالغ الضرر بالمصلحة الوطنية بعد إدارة كارثية ومداخلات كارثية لبعض المشاركين

ولم ينتج عنه تشكيل اللجنة القومية لحماية حقوق مصر في مياه النيل التي اقترحتها في مداخلتك.

تدافع وتدافع، وغضبك من التشكيك في موقفك السياسي جرك جزئيا إلى خانة التشكيك العكسي والمزايدة العكسية باتجاه معارضين رفضوا المشاركة، وهنا سقطت وحق عليك الاعتذار بشجاعة. ثم ورطك الغضب ذاته في ممارسة غير أخلاقية دوما ما حاولت الابتعاد عنها مهما تورط بها آخرون وهي توجيه أسهم النقد العلني لسياسي في لحظة ضعف، من جراء تكالب هجوم دوائر الرأي العام عليه، وكان ذلك في حينها هو الجوهر السلبي لتعليقك (عبر تويتر) على لقاء السيد عمرو موسى مع نائب مرشد جماعة الإخوان. وهنا سقطت أيضا وحق عليك الاعتذار مجددا.

تدافع وتدافع، ويصعب في كثير من الأحيان تفسير مواقفك المركبة لرأي عام مستقطب يبحث به الجميع عن الخطوط الفاصلة بين الخير الخالص والشر الكامل. تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة وتؤيد تظاهرات 30 يونيو، وتتخوف من الشحن الفاشي لبعض الداعين لها واستعدادهم للعنف المضاد في مواجهة عنف اليمين الديني. تقول إن قطع العلاقات مع نظام المجرم بشار الأسد جاء في ظل مساومة رخيصة بين مذهبية الإخوان والنزوع للتكفير بين السلفيين المتطرفين ومعها تحول الرئيس المنتخب السابق إلى رئيس منتخب للتكفيريين وللمذهبيين، ثم تؤكد أن قطع العلاقات مع نظام الأسد كان سيتسم بالصواب لو جاء اتساقا مع المبادئ الإنسانية التي ترفض جرائم الإبادة والحرب والقتل ضد الشعوب والمدنيين.

الذات الباحثة عن التصالح: بالفعل كان لا بديل عن الاعتذار عن خطأ التشكيك العكسي وعن توجيه أسهم النقد لسياسي في لحظة ضعفه، واعتذرت علنا عن المزايدة العكسية و اعتذرت من السيد عمرو موسى عن توجيه النقد العلني له حين تكالبت عليه بعض دوائر الرأي العام.

بالفعل، أيضا، كان لا بديل عن الاعتراف بخطأ تقدير بعض تداعيات المشاركة في اجتماع السد الإثيوبي. دوافعي وأهدافي الوطنية، الإسهام في حماية حقوق مصر في مياه النيل، جردت من الفاعلية مع الإدارة الكارثية للاجتماع وكارثية وهزلية بعض المداخلات وغياب تطبيق مقترحاتي (اللجنة القومية) أو مقترحات جيدة أخرى. التجريد من الفاعلية، بجانب الهزلية التي اتسم بها الاجتماع مع عدم معرفة البعض ببثه المباشر تليفزيونيا، رتب لدى دوائر واسعة في الرأي العام انطباعا شديد السلبية.

إلا أن الاعتذار عن المزايدة العكسية والاعتراف بخطأ تقدير بعض تداعيات ما بعد اجتماع السد الإثيوبي فصلهما الكثير والكثير من المساحات عن التخاذل للدفاع عن المصالح الوطنية المصرية لاعتبارات سياسية وحزبية ضيقة، فصلهما الكثير والكثير من المساحات عن التشكيك في انحيازي للديمقراطية والمدنية ومواجهتي للاستبداد ولمحاولة اليمين الديني احتكار الوطن ولمقولات التكفير والتطرف. وصدمتي في مروجي حملات التشكيك وحرق الساحر الشرير، وبعد سنوات من الكتابة دفاعا عن الديمقراطية سبقت 2011 بكثير وبعد عامين من العمل السياسي المباشر ومواجهات متكررة خضتها أحيانا وحيدا انتصارا للدولة المدنية، ودون خوف من تهديدات متتالية من دعاة التكفير والتطرف، كانت لا

حدود لها وأقتربت حينها من قناعة استحالة الممارسة العقلانية والرشيدة للسياسة في مصر.

نفس المساحات الفاصلة كانت تقع أيضا في 2013 بين المطالبة السلمية بإنهاء رئاسة فاشلة وتعديل قواعد العملية السياسية وبين التورط في الترويج لمقولات إقصائية وفاشية تداعياتها الوحيدة هي العنف والاقتتال الأهلي وخراب مصر. وكان لزاما علي هنا التمسك بمواقفي المركبة التي طالبت بالانتخابات الرئاسية المبكرة وحذرت من استعداد اليمين الديني للعنف ولتوظيف مقولات التكفير والشحن الطائفي الرديئة، ورفضت كذلك تحويل 30 يونيو إلى يوم للإقصاء الفاشي للإخوان ولليمين الديني من المجتمع، ومن ثم إلى التناقض مع الجوهر الديمقراطي المتمثل في ضرورة اعتراف الكل بالكل مع تعديل قواعد السياسة بإسقاط الرئاسة الفاشلة. وتمسكت كذلك بمواقفي المركَّبة، الباحثة عن تحول ديموقراطي ومقاومة احتكار اليمين الديني للوطن بعد عامين على الثورة دون استدعاء الجيش للسياسة مجددا كملاذ أخير ودون استخفاف بكارثية دوائر العنف والعنف المضاد التي كانت مقدماتها تطل علينا-آنذاك- في بعض المحافظات المصرية.

كما تمسكت بمواقفي المركَّبة تجاه سوريا التي كنت أتمنى بصددها قطع العلاقات مع نظام الأسد المجرم، دون مساومة بين المذهبية والتكفير ودون معادلة سياسية رخيصة تمثلت في محاولة الإخوان استرضاء السلفيين الذين كانوا يختزلون الصراع في سوريا زيفا في صراع بين السنة والشيعة وذلك بهدف الحصول على تأييدهم للرئيس السابق وتكفيرهم

لمعارضيه، بل بدافع الانتصار للمبادئ الإنسانية والديموقراطية في مواجهة جرائم مرعبة ارتكبها نظام الأسد.

كل هذا وضعني قبل 30 يونيو 2013 أمام اختيار صعب بين بديلين أشرت إليهما من قبل، فإما الاعتراف بالأخطاء والاعتذار عنها حين التورط بها والصبر على حملات التشكيك وحرق الساحر الشرير والثقة في أن صلابة الموقف المنحاز للديمقراطية كانت ستمكنني من مواصلة العمل السياسي بعقلانية في بيئة شديدة الاستقطاب، وإما الانسحاب من العمل السياسي ومواصلة السعي إلى نشر ثقافة وقيم وممارسات الديموقراطية والمدنية في مساحات مجتمعية أخرى. وقد صرت تدريجيا بعد الخروج الكبير على الديمقراطية في 3 يوليو 2013 إلى البديل الثاني أقرب.

الأسباب الستة لديموقراطية الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية المبكرة .. يونيو 2013

1- لأن الشعب المصري عندما انتخب بأغلبيته الدكتور محمد مرسي رئيسا للجمهورية لم يوقع حينها على صك تنازل عن الوطن لمدة أربعة سنوات أو تقدم ببيان استقالة من الشأن العام، وحق من ثم لقطاعاته التي كانت غير راضية عن أداء الرئيس السابق والمقتنعة بفشله المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة بحثا عن التغيير.

2- لأن الشعب المصري في مجموعه حق له ديموقراطيا المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد أن عصف الرئيس السابق بالقواعد الدستورية والقانونية المحددة لصلاحياته (قبل تمرير دستور 2012) بإعلان الاستبداد الرئاسي في نوفمبر 2012 وتحوله بذلك إلى رئيس خارج على القانون وسيادته أي إلى ديكتاتور منتخب.

3- لأن الشعب المصري في مجموعه حق له ديموقراطيا المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد أن تكررت انتهاكات حقوق الإنسان في 2012 و2013 وتكرر الإفلات من العقاب على قتل وتعذيب وإهانة وتعقب المصريات والمصريين. حرمة دماء المصريات والمصريين وحماية

كرامتهم كانتا دوما مصدر الشرعية الأخلاقية لأي رئيس وحين ينهارا تنهار الشرعية الأخلاقية هذه ويصبح من حق الشعب المطالبة بالتغيير. وقد كان ذلك هو حال الشعب المصري الذي طالب بتغيير الرئيس السابق.

4- لأن القطاعات الشعبية التي كانت مقتنعة بفشل الرئاسة السابقة استطاعت أن تقدم أدلة موضوعية ومتنوعة على هذا الفشل، بدأت من شق المجتمع واستعداء اليمين الديني على معارضي الدكتور محمد مرسي وتواصلت مع الإخفاق في تفعيل الوعد بالدستور التوافقي والعدالة الانتقالية ومكافحة الفساد وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتهت عند فرض الأخونة على أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية. وأدلة الفشل هذه، وفرت شرعية ديمقراطية للمطالبة بالانتخابات المبكرة على أرضية التغيير في الرئاسة لحضور الإخفاق وغياب الإنجاز.

5- لأن القطاعات الشعبية التي كانت مقتنعة بفشل الرئاسة السابقة، شريطة التزامها بالسلمية وعدم تورطها في فاشية عكسية لمواجهة الفاشية المقيتة التي تصدر عن جماعات وقوى اليمين الديني وشريطة ابتعادها عن مقولات إقصائية باتجاه الإخوان وحلفائهم والتأكيد المستمر على الاعتراف بوجودهم المجتمعي والسياسي في إطار احترام الديموقراطية، امتلكت نظريا القدرة على مخاطبة الضمير الجماعي للمصريات وللمصريين من موقع أخلاقي وقيمي متماسك في ذاته وحريص على المصلحة الوطنية. كان المنشود هو التغيير الديمقراطي عبر انتخابات مبكرة وتعديل قواعد السياسة، كان المنشود هو سيادة القانون وحقوق الإنسان، كان المنشود هو مواجهة التكفير والطائفية السياسية والمجتمعية والأخونة. ولأن المنشود ظهر متماسكا أخلاقيا وقيميا ولم تثبت عليه

قبل 3 يوليو 2013 لا الفاشية ولا تمرير عودة الجيش إلى السياسة، حق للقطاعات الشعبية الباحثة عن التغيير في 30 يونيو الإصرار على مطالبها والعمل على التعبئة المستمرة للضغط الشعبي.

6- لأن القطاعات الشعبية التي كانت مقتنعة بفشل الرئاسة السابقة حق لها ومن موقع ديموقراطي المطالبة برحيل الدكتور محمد مرسي بعد أن اختزل رئاسته في السعي للحصول على تأييد "الأهل والعشيرة" وتورط في تمرير تكفير معارضيه ولم يواجه الشحن المذهبي والطائفية برمزية وسياسة وممارسة تنتصر لمواطنة الحقوق المتساوية. كان أوان الرحيل الديموقراطي للرئيس المنتخب قد آن بعد أن صار رئيسا منتخبا للتكفيريين وللمذهبيين ولدعاة التطرف والطائفية والتحريض وبعد عام كارثي على الوطن وهدد كيان دولته ومجتمعه، الرحيل الديمقراطي وليس عبر تدخل الجيش وعودة هيمنة المكون العسكري- الأمني.

قبل 30 يونيو 2013 .. بيان لمصر وللأمل في الديموقراطية

لمصر وللأمل في بناء دولة ديموقراطية مدنية، سجلت قبل 30 يونيو 2013 أن الضغط الشعبي لإنهاء رئاسة الدكتور محمد مرسي الفاشلة وإنقاذ مجتمعنا من انهيار محقق، كان لابد أن يلتزم بالوجهة الديموقراطية عبر المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة تتسم بالنزاهة والشفافية. صندوق الانتخابات هو الذي جاء بالدكتور مرسي رئيسا، وكان ينبغي أن يناط به وبآلياته تمكين المصريات والمصريين من اختيار رئيس آخر.

لمصر وللأمل في بناء دولة ديموقراطية مدنية، سجلت أن إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة كان يتعين أن ينظم دون توريط لمصر في إدارة انتقالية عسكرية أو إدارة مدنية عسكرية. للجيش دور دستوري في حماية أمن البلاد وتأمين المنشآت العامة والخاصة وضمان أمن المواطنات والمواطنين، ومسئوليته الوطنية كانت تحتم عليه الاضطلاع بهذا الدور حين تعجز هيئة الشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى دون انحياز لفئة على حساب فئة أخرى ودون تدخل في الحياة السياسية أو انقلاب على الديمقراطية. وافتقد كذلك للجوهر الديموقراطي كل طرح بتشكيل

مجلس رئاسي معين أو بتعيين رئيس ووضعه في موقع الرئيس السابق، بوضوح لأن شرعية المسئول المنتخب حتى حين الفشل والإخفاق تقدمت ديمقراطيا على الهيئات المعينة ولأن تغيير المسئول المنتخب لم يكن له أن يتم إلا عبر انتخابات جديدة أو عبر مساءلة قضائية. سجلت رفضي الواضح، وطالبت المواطنات والمواطنين قبل 30 يونيو بالإنهاء الديموقراطي لرئاسة الدكتور مرسي الفاشلة وإجراء الانتخابات المبكرة.

لمصر وللأمل في بناء دولة ديموقراطية مدنية، سجلت أن إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، كان لابد أن ينظم دون إغراق البلاد في حالة استثنائية طويلة المدى بتعطيل دستور 2012 والعودة إلى المربع رقم صفر بعد مضي عامين على ثورة يناير 2011. رفضت دستور 2012 وكنت أطمح إلى تغييره، إلا أن دستور اليمين الديني المشوه كان الشعب قد استفتي عليه وتغييره أو تعطيله استدعى استفتاء الشعب مسبقا. رفضت دستور 2012 وكنت أطمح إلى تغييره، إلا أن السبيل الوحيد للتغيير في إطار التزام بالجوهر الديمقراطي كان أن نذهب أولا باتجاه انتخابات رئاسية مبكرة ثم أن يدعو الرئيس المنتخب الجديد إلى استفتاء شعبي (وفقا للمادة 150 من دستور 2012) على إنهاء العمل به والشروع في وضع دستور جديد، لا أن نعصف بكل هذا وبجميع الآليات والإجراءات الديمقراطية كما حدث في 3 يوليو 2013. إلغاء الدستور أو تعطيله دون العودة أولا إلى الشعب الذي استفتي عليه كان صنو خروج صريح على الديموقراطية، ودليل تناقض صارخ مع الشرعية الديموقراطية والإرادة الشعبية التي تعين الالتزام بهما لأحداث التغيير المأمول في مصر.

لمصر وللأمل في بناء دولة ديموقراطية مدنية، سجلت أن الفاشية والطائفية والمذهبية والاستعداد للعنف التي واجه بها اليمين الديني مجتمعنا حينها لم يكن ينبغي على الإطلاق الاستجابة لها أو الرد عليها بفاشية مضادة أو باستخفاف بخطر العنف والفوضى وإراقة الدماء ودفع مصر إلى الاقتتال الأهلي. العمل على إنهاء رئاسة الدكتور مرسي الفاشلة لم يكن يعني إلغاء اليمين الديني من المجتمع أو إقصاءه سياسيا، بل كان يهدف إلى إلزامهم بالمشاركة والمنافسة عبر احترام قواعد الديموقراطية والتعددية وإلى حماية حقوقهم وحرياتهم دون استعلاء أو قمع فاشي مضاد. طلب التغيير الديمقراطي تناقض مع المقولات الفاشية «سنخلص الوطن منكم» و«سنعيدكم يا إخوان إلى السجون» و«مصر إما لنا أو لكم» التي زجت بمصر إلى تدخل الجيش في السياسة والخروج الكبير على الديموقراطية في لحظة كان العنف في مجتمعنا قد أصبح بها ظاهرة اعتيادية. طلب إنقاذ الوطن من التكفيريين والطائفيين وصناع التطرف، تعين أن يكون برفض التكفير والإلغاء والعنف وبالالتزام الكامل بالسلمية وبالابتعاد عن التطرف المضاد وبمواجهة سحل وقتل مواطنين بالانتصار لحقوق المواطنة المتساوية دون تمييز. حماية حقوق وحريات المصريات والمصريين جميعا مثلت أولوية كبرى، وعصمة الدماء المصرية أولوية كبرى أخرى، والاستخفاف بالعنف وإراقة الدماء والترويج لمقولات «سنعيدكم إلى السجون» الفاشية لم يختلفا كثيرا عن الاعتداءات على معتصمي الاتحادية في ديسمبر 2012 ولا عن التهديد بسحل معارضي الدكتور محمد مرسي وتكفيرهم من على منصة استاد القاهرة ورابعة العدوية.

إلى المصريات والمصريين، رجوتكم ألَّا تجعلوا من 30 يونيو بداية لاختفاء صندوق الانتخابات من المشهد السياسي ولا لعودة الجيش إلى السياسة ولا لهيمنة المسئولين المعينين على واقعنا ولا للتمهيد لمرحلة انتقالية غائمة المعالم ولا للتناقض مع الجوهر الديمقراطي بتعطيل دستور استفتي عليه الناس (على رفضي له) ولا بمواجهة فاشية اليمين الديني بفاشية مضادة وباستخفاف بالدماء. رجوتكم أن تكونوا دعاة تغيير ديمقراطي وسلمي وقبول للتعددية، فهذا ما كانت مصر تستحقه لإنجاز التنوير والتقدم والتأسيس لمواطنة الحقوق والحريات المتساوية. رجوتكم، وكنت ولم أزل في موقع الأقلية الصغيرة.

قبل الخروج من الاتحادية .. بعض من فنون الخطابة الاستبدادية للرئاسة المرسية

1- الجميع، خارج حدود الجماعة وحلفائها وبعيدا عن الأهل والعشيرة، تآمروا على الرئيس السابق وسعوا لإفشاله بتوظيف المال والبلطجة وشبكات الفساد. وهذه كان الرئيس السابق يعرف أطرافها بالاسم ولكنه، ويا للعجب، لم يوقف لا تآمرها ولا إجرامها.

2- الجميع، خارج حدود الجماعة وحلفائها وبعيدا عن الأهل والعشيرة، كانوا من أتباع النظام الأسبق وانساقوا وراء قيادات الفلول التي تتآمر داخليا وخارجيا ضد الثورة.

3- تأسيسا على هذا، انقسم مجتمع المواطنين في عالم الرئاسة المرسية إلى «فصيل صالح» رأى الإنجازات العظيمة التي تحققت والعدالة الاجتماعية التي نفذت برامجها بسرعة، و«فصيل طالح» تكون من المتآمرين والمجرمين وكبار الفاسدين وصغارهم والمواطن العاجز عن رؤية الإنجازات العظيمة إما لحالة نفسية أو لتزييف وعيه عبر الإعلام الفاسد.

4- قد تكون الرئاسة قد ارتكبت بعض الأخطاء خلال عامها المنصرم، كعدم دمج الشباب في الحياة السياسية والتهاون مع المتآمرين والفاسدين. إلا أن هذه الأخطاء في عالم الرئيس السابق أبدا لم تتضمن الانقلاب على الوعد بدستور توافقي ولا انتهاكات حقوق الإنسان ولا العبث بسيادة القانون ولا الأخونة ولا تكفير المعارضين عبر صناع التطرف والمذهبية والطائفية ولا الكفاءة الغائبة للدكتور مرسي.

5- «الفصيل الصالح» في مجتمع المواطنين أيد الرئيس السابق وتضامن معه، وهو لهذا لم يكن في احتياج للاستجابة لزيف «الفصيل الطالح» الذي لم يسع إلا للاستبداد بالرأي واحتكار الدولة والسياسة بالإصرار على الانتخابات المبكرة والانقلاب على الشرعية الدستورية. ومع ذلك، فالرئيس السابق «الكريم والعطوف» لم يمانع في أن يتظاهر «الفصيل الطالح» بسلمية وأن يعبر عن مطالبه حتى وإن كانت زائفة.

6- المعارضة في عالم الرئاسة المرسية كانت معارضة غير بناءة ورافضة دوما للتعاون وباحثة بكل الأدوات والوسائل للانقلاب على شرعية الرئيس السابق وإفشاله. ومع ذلك، فالرئيس «الكريم والعطوف» عرض عليها حينها لجنة للمصالحة الوطنية ولجنة لتعديل الدستور. وضمنيا إن لم تكن المعارضة ستقبل أو يكف المتآمرون عن التآمر، كان الرئيس «الكريم والعطوف» سيضرب بيد من حديد ويلقي بهم جميعا إلى السجون وغياهبها.

7- أما «الإخوة الأقباط» فهم في عالم الرئاسة المرسية «فاترون تجاه» و«خائفون من كل ما هو إسلامي»، ذلك الخوف الذي أورثهم إياه نظام

الفساد الأسبق. أما كون الأقباط أصحاب حقوق ضائعة وأناسًا كانوا يشعرون بخشية على الهوية المدنية للدولة وقبول الآخر في المجتمع في لحظة مجتمعية تصاعدت بها مؤتمرات ومنصات التكفير والشحن الطائفي والمذهبي، فتلك أمور كانت غير واقعية ولم يكن للرئيس السابق أو للرئاسة السابقة علاقة بها.

تلك كانت سبعة فنون للخطابة الاستبدادية عرضها علينا وببؤس شديد الرئيس السابق في خطاباته الأخيرة، وبها توعد المتآمرين بالسجون وغياهبها وهدد «الفصيل الطالح» في الشعب بالتجاهل الكامل إن لم يقبل رؤية الإنجازات العظيمة وطالب الأقباط عملا بالتخلي عن مخاوفهم المشروعة دون طمأنة وامتنع عن الاعتراف بالأخطاء. والنتيجة المنطقية الوحيدة تمثلت في ضرورة السعي بكل عزم وسلمية إلى إنهاء هذه الرئاسة الفاشلة عبر انتخابات رئاسية مبكرة.

قبل الخروج من الاتحادية .. أسباب ومحظورات مشاركتي في 30 يونيو

السبب الأول لمشاركتي السلمية في فعاليات 30 يونيو كان كمواطن له حق أصيل لا ينازع في التعبير العلني عن الرأي تمثل في العمل على إنهاء الرئاسة الفاشلة للدكتور محمد مرسي التي عمقت خلال عام من انقسامات وصراعات المجتمع واتسمت باستبداد صريح وبانعدام الكفاءة ولم تتجاوز أبدا حدود جماعة الإخوان وحلفائها لكي تصبح رئاسة لكل المصريات والمصريين. مصر استحقت رئاسة منتخبة أفضل بكثير، وكلفة استمرار الرئاسة السابقة كانت انهيار الدولة وتفكك المجتمع.

السبب الثاني كان قناعتي بضرورة وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تكررت خلال عام رئاسة الدكتور مرسي وتكرر بصددها الإفلات من العقاب واستمر غياب إصلاح الأجهزة الأمنية، شاركت لكي تنتهي ممارسات السحل والتعذيب والقبض الانتقائي، لكي يختفي التعقب الانتقائي لمواطنات ومواطنين كانت جريمتهم هي معارضة الرئيس المنتخب ورفض سياساته والتعبير عن رأيهم بصورة علنية.

السبب الثالث كان رفضي لجر مصر إلى موجات إضافية من الشحن الطائفي والمذهبي ومقولات التكفير الزائفة في ظل رئاسة قبلت بتكفير معارضيها، وساومت بأوراق الطائفية والمذهبية لإحداث المزيد من الانقسام في المجتمع، وخالفت بهذا جميع القيم الديمقراطية. شاركت بسلمية لكي لا يتكرر تكفير المعارضين في حضور رئيس الجمهورية، لكي لا يتكرر القتل على المذهب كما حدث في 2013 مع مواطنين شيعة في قرية أبو النمرس، لكي لا يتكرر الإفلات من العقاب بعد الاعتداء على دور عبادة الأقباط أو يتهموا من قبل رئيس «بالخشية من كل ما هو إسلامي». فمصر استحقت أفضل من هذا بكثير، استحقت رئاسة تؤمن بمواطنة الحقوق المتساوية وتحترمها.

السبب الرابع كان رغبتي في المقاومة الديموقراطية لتغول رئاسة فاشلة ورئيس تصرف كديكتاتور صغير وضع نفسه فوق جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعبث باستقلال الأخيرة، ونصب نفسه حكما على المجتمع الذي ظنه خارج حدود الجماعة وحلفائها يتآمر ضده لإفشاله، وهدد في خطب علنية مواطنات ومواطنين بعينهم وفتح أبواب الدولة والمجتمع على مصراعيها لشخصنة الخلافات ولهيمنة الصراعات الثأرية.

أما السبب الخامس فتمثل في تصميمي على الإسهام في تجنب وقوع فعاليات 30 يونيو في محظورات كانت ستباعد حتما بينها وبين الجوهر الديموقراطي إن حدثت.

محظور أول تمثل في التخلي عن السلمية أو قبول العنف والتورط من ثم في دوائر العنف والعنف المضاد.

محظور ثانٍ ارتبط بمقابلة فاشية اليمين الديني الذي كفر معارضي الرئيس السابق وجماعة الإخوان بفاشية مضادة أرادت إقصاء الإخوان واليمين الديني من المجتمع وبررت الاعتداء على منشآتهم، وربما وقعت في جرم استحلال دماء مناصريهم.

محظور ثالث كان يتعين تجنب الوقوع في شركه ومقاومته وهو المساومة على المطالبة الديموقراطية بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بنزوع غير ديموقراطي وخطير لاستدعاء الجيش مجددا إلى الحياة السياسية.

محظور رابع كان الانقلاب على الإرادة الشعبية التي أقرت دستور 2012 بتعطيله دون استفتاء شعبي مسبق وإدخال البلاد في مرحلة انتقالية غائمة المعالم. وللأسف، وقع 30 يونيو 2013 في هذه المحظورات جميعا ولم يرتب فقط خروج الدكتور مرسي من الاتحادية، بل خروجنا على الديمقراطية وعودة هيمنة المكون العسكري-الأمني على البلاد.

قبل الخروج من الاتحادية .. الميادين في 30 يونيو

في 30 يونيو 2013 شهدت الميادين المصرية استفتاءًا شعبيًّا حقيقيًّا على الرئيس السابق الدكتور محمد مرسي. ونتيجته الواضحة كانت رفض استمراره وتأييد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة كممارسة ديمقراطية.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على سياسات وممارسات الرئيس السابق وجماعته وحزبها. ونتيجته الواضحة كانت هي طلب تغيير جذري في هذه السياسات والممارسات عبر رئيس جديد وبعد عام من الإخفاقات الداخلية والخارجية والفشل المتكرر اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وسياسيا.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على محاولة جماعة الإخوان وحلفائها في اليمين الديني تهديد المجتمع زيفا باسم الإسلام، واحتكار الدولة عبر العصف بسيادة القانون وإجراءات الأخونة. ونتيجته الواضحة كانت مقاومة صريحة للسيطرة الأحادية على مصر ورفض كاسح للأخونة.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على فاشية اليمين الديني المكفرة للمعارضين والمتورطة في الشحن الطائفي والمذهبي والمهمشة

لحقوق المواطنة المتساوية. ونتيجته الواضحة كانت انتفاض المصريات والمصريين ضد الانقلاب على مدنية الدولة وقيم المواطنة وقاعدة اعتراف الكل بالكل، ورغبتهم العارمة في الانتصار للحقوق المتساوية دون تمييز بين مسلم ومسيحي، بين سنية وشيعية، بين إخواني وليبرالي.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على الإتجار بالدين في السياسة والخلط بينه وبين الدولة لأهداف ضيقة ومتطرفة، وعلى تشويه الوعي السياسي والانتخابي للمصريات وللمصريين بتوظيف زائف لمقولات الحلال والحرام طوال العامين الماضيين. ونتيجته الواضحة كانت أن مصر لم تكن لتقبل استمرار هذا الإتجار بالدين ولا الاستبداد المدعي زورا وبهتانا الشرعية الدينية، نتيجته الواضحة كانت أن مصر تريد دولة مدنية وسياسة ديموقراطية ومجتمع تعددي وعادل كما طالب الشعب في يناير 2011.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على "حملة الأختام" في اليمين الديني وحلفائهم الذين جابوا مجتمعنا موزعين التصنيفات ميمنة وميسرة، فهذا صالح وهذه طالحة، وهذا إسلامي وذاك علماني ليبرالي، وهذه مع الإخوان والآخر مع الجيش والثالث مع الثورة المضادة. ونتيجته الواضحة كانت رغبة صريحة في تجاوز مثل هذه الأختام والتصنيفات، والالتفات إلى الصالح العام وأهداف الحرية والعدالة والكرامة واحترام حقوق الإنسان.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على صناع الفاشية والتطرف المذهبي والطائفي في مساحة اليمين الديني، وعلى صناع الفاشية المضادة التي تريد إما الفوضى أو إقصاء كل القطاعات الشعبية

المؤيدة لليمين الإخواني والسلفي. ونتيجته الواضحة - ومهما حاولت حينها تجميل الواقع تفاؤلا - لم تكن حضور القناعة الجماعية بأن سيادة القانون والديموقراطية وتداول السلطة هم الحل والسبيل لكي ينزوي صناع الفاشية الدينية دون عنف ولكي لا تتورط قوى المعارضة في فاشية مضادة بالترويج للفوضى أو لإقصاء اليمين الديني بدلا من دمجهم في إطار ديموقراطي وتعددي وبشروط محددة من بينها الكف عن الخلط بين الدين والدولة.

شهدت الميادين المصرية استفتاء شعبيا حقيقيا على رئاسة الدكتور محمد مرسي، وكل ما وقفت معبرة عنه بعد عام كامل. ونتيجته الواضحة كانت طلب إنهائها، إلا أن طلب رحيل الرئيس المنتخب بديموقراطية عبر آلية الانتخابات المبكرة تنازلت عنه الميادين سريعا لمصلحة فاشية وإقصاء وعقاب جماعي وبطل عسكري متوهم.

بعد الخروج .. دفاعا عن الحرية والديموقراطية والمدنية وسيادة القانون

دفاعا عن هذه المبادئ الثلاثة التي أؤمن أن خلاص مصر وتقدمها مرتبطان بالانتصار لهم، وللرأي العام، وللتاريخ الذي دونته دوما الإرادة الشعبية للمصريات وللمصريين، سجلت في أعقاب 3 يوليو 2013 مباشرة النقاط التالية:

1- كنت أتمنى أن تصل الإرادة الشعبية التي طلبت إنهاء رئاسة الدكتور محمد مرسي إلى غايتها المشروعة متمثلة في انتخابات رئاسية مبكرة باستقالته دون تدخل الجيش وبقبول اليمين الديني تعديل القواعد الدستورية والقانونية في إطار من الإجراءات الديمقراطية. إلا أن صلف قيادة الإخوان واستعلاءها على الإرادة الشعبية وإصرارها على الشرعية الانتخابية للدكتور محمد مرسي دون إدراك لسقوطها الشعبي في استفتاء الميادين المصرية ولسقوطها الأخلاقي بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات حال دون ذلك.

2- كنت أتمنى أن نتوافق جميعا في مصر على ترتيبات ما بعد الدكتور محمد مرسي دون غياب الإخوان وحلفائهم في اليمين الديني،

ومع إلزامهم الكامل باحترام سيادة القانون والعمل السياسي السلمي وبالامتناع عن توظيف الدين لإقصاء معارضيهم وبناء الفاشية والاستبداد. إلا أن صلف قياداتهم واستعلاءهم على الإرادة الشعبية التي طالبت بإنهاء احتكار الإخوان للدولة وللمجتمع وللسياسة حال دون ذلك، بل وأغراهم بالفعلة الإجرامية المتمثلة في تهديد المجتمع بالعنف وبالتحريض على ممارسته باسم شرعية سقطت، وبالشحن الطائفي والمذهبي.

3- سجلت رفضي الصريح لجميع الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لتوقيف قيادات الإخوان كالدكتور سعد الكتاتني وآخرين وحلفائهم أو منعهم من السفر دون اتهامات محددة أو سند واضح من القانون. سجلت أن الاستثناء وتجاوز سيادة القانون يقتلان الحرية، وإسكات صوت فصيل مجتمعي بدلا من دمجه واستيعابه في إطار الالتزام بسيادة القانون والعمل السلمي ليس له أبدا أن يبني الديموقراطية.

4- تفهمت الدوافع المرتبطة بالحفاظ على السلم الأهلي ونبذ العنف والتحريض عليه زيفا باسم الدين التي رتبت إغلاق المحطات الفضائية الناطقة باسم اليمين الديني. إلا أنني سجلت تحفظي على تنفيذ الإغلاق كإجراء استثنائي اقترن أيضا باعتقال عاملين بها دون سند قانوني واضح، وطالبت بأن تعود هذه المحطات إلى البث مع إلزامها بالامتناع عن التحريض على العنف والكراهية والشحن الطائفي والمذهبي، ومحاسبتها قانونا حال مخالفة هذا.

5- سجلت رفضي الصريح لخطابات التشفي والكراهية ومقولات الثأر والانتقام بحق جماعة الإخوان وحلفائهم في اليمين الديني، والتي روج

لها من قبل مجموعات وأصوات دوما ما ردت على فاشية اليمين الديني بفاشية مضادة وعلى إقصائه بإقصاء بديل. سجلت هذا، أنا الذي حاربني اليمين الديني بقسوة منذ 2011 وبلغ الأمر حد اتهامي بتحمل مسئولية العنف والدماء؛ لأنه لم يكن لخطابات الكراهية ولا لمقولات الانتقام إلا أن تعمق انقسامات المجتمع والسياسة، ولأن المتسق مع الديموقراطية هو «مد اليد» دمجا واستيعابا وفي إطار الالتزام بسيادة القانون والعمل السلمي والامتناع عن توظيف الدين زيفا لإقصاء المعارضين وبناء الفاشية والاستبداد.

6- كان مد اليد ورفض الإقصاء والدمج في إطار القانون والسلمية والامتناع عن التوظيف الزائف للدين هي مجموعة المضامين التي ربما مكنتنا من الدعوة إلى مصالحة وطنية حقيقية، وهي فقط التي كانت ستجنب مصر أخطار العنف والمزيد من التعثر والتعرج في مسارات بناء الديموقراطية التي خرجنا عليها بعد 3 يوليو 2013.

7- خلال الفترة الماضية ومنذ ثورة 25 يناير المجيدة، أسهمت مع نخبة العمل السياسي في إدارة الشأن العام من مواقع المعارضة إن للمجلس العسكري أو لجماعة الإخوان والدكتور محمد مرسي. خلال هذه الفترة دافعت عن مبادئ الحرية والديموقراطية والمدنية وسيادة القانون أملا في مصر أفضل لنا جميعا. فأجدت أحيانا، وأخطأت أحيانا ودوما ما اعترفت بالأخطاء وسعيت إلى تصويبها كما في حالة قانون العزل السياسي الذي اتسم بعدم الدستورية وغياب الجوهر الديمقراطي، وتمسكت أحيانا بمواقفي التي أثارت جدلا لاقتناعي بها كما في حضوري لاجتماع السد

الإثيوبي مع الدكتور محمد مرسي حرصا على المصلحة الوطنية المصرية ودون علم مسبق بالتداعيات الكارثية للاجتماع.

8- بعد عزل إجباري للدكتور محمد مرسي كنت أتمنى أن لا يحدث بامتناع الجيش عن التدخل في الحياة السياسية وباحترام جماعة الإخوان للجوهر الحقيقي للديمقراطية، وجدت لزاما على الاعتذار للمصريات وللمصريين عن سوء إدارة الشأن العام خلال الفترة الماضية والذي كنت كمعارض أتحمل شقا من المسئولية عنه، وأكدت التزامي الكامل الاستمرار في الدفاع عن مبادئ الحرية والديمقراطية والمدنية وسيادة القانون والعمل المسترشد بالتعلم من الأخطاء لجعلها مجتمعة وجهة مصر وشعبها العظيم.

بعد الخروج .. فاشيتنا فاشيتنا حماها الله .. نماذج للتأمل

نموذج 1 - المطالبون بالإقصاء الجماعي لليمين الديني من المجتمع والسياسة في مصر:

وهؤلاء تصاعدت أصواتهم بجمل وسكبت أقلامهم كلمات جوهرها ضرورة إنزال العقاب الجماعي بالإخوان واليمين الديني عبر لفظهم مجتمعيا، وإبعادهم عن السياسة وتكميم أفواههم ولم تمانع في العصف بحقوقهم وحرياتهم في إطار ممارسات استثنائية لم تختلف كثيرا عن ما كان سائدا قبل ثورة يناير المجيدة. هؤلاء، وبتهافت شديد، لم يميزوا بين فاشيين محرضين على العنف وممارسين له بين صفوف قيادات وأعضاء اليمين الديني تعين محاسبتهم القانونية بصرامة وشفافية وبين آخرين في جماعات وأحزاب اليمين الديني وعموم مؤيديهم الذين لم يتورطوا في العنف لا تحريضا ولا ممارسة.

هؤلاء، وبجهل فاضح، لم يفكروا في أن السلم الأهلي والمصلحة الوطنية اقتضيا مواجهة العنف بصرامة واقتضيا أيضا دمج اليمين الديني شريطة إلزامهم سلمية العمل العام والسياسي والحزبي والكف عن الزج

بالإسلام إلى أتون الصراع المجتمعي. هؤلاء، وبتدوير ذات الجمل والكلمات التي أطلقها الفاشيون بين صفوف اليمين الديني باتجاه القوى المدنية فقط مع استبدال التخوين بالتكفير، خونوا اليمين الديني ونزعوا عنه الوطنية دون تمييز بين دعاة العنف والاستقواء بالخارج وبين عموم الأعضاء والمؤيدين الذين لم يكن مقبولا تخوينهم دون سبب ولم يكن لديموقراطي قبول إهدار حقوقهم وحرياتهم.

نموذج 2 - الأصوات التي اتهمت رافضي إقصاء عموم اليمين الديني والمنددين بالإجراءات الاستثنائية التي تطول الحقوق والحريات إما بالسذاجة والمثالية، أو بالعمالة لليمين الديني، أو بالعمالة لهم وللغرب:

هؤلاء، من أصحاب الجمل والكلمات التي كانت من فرط تهافتها لا تستحق لا القراءة ولا الرد، أعادوا إنتاج ذات المقولات التي كانت سائدة قبل ثورة يناير المجيدة من شاكلة «أنتم لا تعرفون حقيقة الإخوان الخونة»، «أنتم تجلسون في الغرف المكيفة وترفضون إقصاء مجرمين»، «هم أولياء نعمتكم ولذلك تدافعون عنهم باسم الديموقراطية»، «تقدمون أنفسكم للغرب كديموقراطيين ومن هنا يأتي اعتراضكم على تدخل الجيش وحديثكم عن الإقصاء»، إلى نهاية مثل هذه المقولات الفاسدة والمتهافتة التي أصابني منها الكثير بعد 3 يوليو 2013 لرفضي المساومة على الحقوق والحريات.

ومصدر فساد وتهافت هذه المقولات كان متعدد المضامين. فمن جهة، ارتبط رفضي للإقصاء وللإجراءات الاستثنائية بوضع شروط للمشاركة في العمل العام والسياسي لليمين الديني وجميع القوى الأخرى، جوهرها

احترام السلمية والامتناع عن توظيف الدين زيفا للتحريض على العنف أو للشحن الطائفي والمذهبي والتطبيق الناجز والشفاف للقانون على كل محرض وممارس للعنف. فلم تكن هناك لا مدينة فاضلة، ولا مثالية، ولا غرف مكيفة.

من جهة أخرى، وهذا هو ما عجزت عن فهمه العقول المريضة المستعدة دوما للمساومة على المبادئ الديموقراطية لمصالح سياسية مؤقتة، كنت من بين أكثر من شوهوا زورا وبهتانا من فاشيي اليمين الديني وحرض عليهم على شاشات الفضائيات الدينية ودخلت في معارك عديدة مع سياسيي اليمين الديني من مدنية الدولة إلى البيئة الدولية للدستور وديموقراطية المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. وبينما لاذ الدعاة الجدد للإقصاء وللفاشية آنذاك بالصمت لحسابات يعلمونها هم ثم تبجحوا بعد 3 يوليو 2013 بحديث زائف عن مصالحي الشخصية هدفه التشويه تماما كالتشويه السابق من قبل فاشيي اليمين الديني، واجهت أنا وتعرضت لأخطار عدة وظللت متمسكا بالمبدأ الديموقراطي.

وذات المبدأ الديموقراطي هو الذي ألزمني بالتشديد على ضرورة النقل السريع للسلطة في مصر إلى حكومة مدنية منتخبة وإنهاء تدخل الجيش في السياسة بعد 3 يوليو 2013، وبالدفاع عن الحقوق والحريات لكل المصريات والمصريين، وبالدعوة إلى دمج اليمين الديني بشروط محددة بعد خروجه من الحكم. لم أكن من المثاليين الحالمين، ولا من أصحاب المصالح الشخصية، ولا من المساومين على المبادئ، وأبدا لم أكن لأتنازل إزاء هجمة فاشية عن انحيازاتي الليبرالية التي ألزمتني

المطالبة بتطبيق القانون لمحاسبة المتورطين في العنف والدفاع عن حقوق وحريات المختلفين معي قبل المتفقين والدعوة إلى المصالحة الوطنية.

الفاشيون يمتنعون، وكذلك جموع الصامتين سابقا وجموع المتحولين والمتلونين لاحقا.

بعد الخروج ..مقدمات ونقاط ارتكاز للمصالحة الوطنية

مقدمة 1: كان على القطاعات الشعبية والقوى المختلفة التي شاركت في الموجة الثورية 30 يونيو إدراك أن إنهاء الرئاسة المنتخبة للدكتور محمد مرسي وتدخل الجيش لتنفيذ العزل الجبري للرئيس السابق مثلا خسارة فادحة لجماعة الإخوان وحلفائها، وأعادا إنتاج مخاوف اليمين الديني التقليدية من التعرض للقمع وللتعقب وللإقصاء والتي عمقها الترويج الإعلامي والمجتمعي لخطاب التشفي ولمقولات الثأر والانتقام من الإخوان بعد 3 يوليو 2013.

مقدمة 2: كان على القطاعات الشعبية المؤيدة للإخوان ولليمين الديني إدراك أن تورط قيادات الإخوان في محاولة احتكار الدولة والمجتمع والسياسة وإخفاقاتهم المتكررة خلال عام رئاسة الدكتور محمد مرسي كلفهم رفضًا واسعًا بين المصريات والمصريين. وكان عليهم أيضا إدراك أن تورط قياداتهم وبعض مناصريهم في التحريض على العنف أو ممارسته للتعبير عن رفضهم لعزل الدكتور محمد مرسي كان حتما سيكلفهم ثمنا مجتمعيا باهظا يتمثل في قطع شعرة القبول والتواصل الأخيرة.

مقدمة 3: كان علينا جميعا أن ندرك أن تدخل الجيش في السياسة بتنفيذ العزل الجبري للرئيس السابق سيواجه مصر بتحديات كبرى وطويلة المدى لجهة ديموقراطية العلاقات المدنية - العسكرية، تماما كما واجهنا تعطيل دستور2012 وغياب المؤسسات المنتخبة بتحديات عظيمة تتعلق ببناء نظام سياسي ديموقراطي.

تأسيسا على هذه المقدمات الثلاثة، رأيت في صيف 2013 أن مصالحة وطنية في مصر لم يكن لها إلا أن ترتكز إلى النقاط الأولية التالية:

1- التمسك بحق كل القوى والجماعات والأحزاب والتيارات في المشاركة في إدارة الشأن العام والمنافسة السياسية، في إطار احترام القوانين المصرية والسلمية وقاعدة اعتراف الكل بالكل كبديل عن الإقصاء المتبادل، وفي إطار التزام عام بإخراج الجيش في الحياة السياسية.

2- الانفتاح على حوار مع جماعة الإخوان وحلفائها في اليمين الديني هدفه تثبيت قيم الشراكة الوطنية في إطار الاعتراف بتغيرات ما بعد 30 يونيو، وصياغة ضمانات حقيقية لعدم تعرضهم للقمع أو للتعقب أو للإقصاء شريطة الوقف الفوري للتحريض على العنف وممارسته وشريطة الكف عن توظيف الدين في السياسة لبناء الاستبداد والاحتكار أو لإقصاء المنافسين.

3- الإفراج الفوري عن قيادات الإخوان واليمين الديني المحتجزين في السجون أو في أماكن أخرى حال عدم وجود سند قانوني، أو شبهة تورط في مخالفة القانون. ويسري هذا على الدكتور محمد مرسي ومساعديه ومستشاريه وقيادات الإخوان والحرية والعدالة وغيرهم، ويتعين ضمان

معاملتهم الكريمة في أماكن احتجازهم إلى حين البت بعدالة ناجزة وبشفافية في وضعهم.

4- إنهاء إغلاق الفضائيات الدينية، وإعادة بثها، مع إلزامها بالامتناع الكامل عن التحريض على العنف والشحن الطائفي والمذهبي ونشر خطاب الكراهية واضطهاد معارضي اليمين الديني، ومحاسبتها بالقانون إن هي خالفت القواعد هذه.

5- التوافق حول برنامج متكامل للعدالة الانتقالية يتضمن المساءلة والمحاسبة القانونية الناجزة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وممارسات العنف (تحريضا وفعلا) التي وقعت خلال الفترة الممتدة من 25 يناير 2011 وإلى الحاضر، ودون تمييز بين ماسبيرو والاتحادية والتحرير والنهضة ورابعة العدوية.

6- بناء التوافق بين القوى والتيارات المجتمعية والسياسية المختلفة حول جدول زمني قصير؛ لتغيير القواعد الدستورية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ لنقل السلطة إلى إدارة مدنية منتخبة دون تدخل الجيش، وفي إطار ضمانات للنزاهة وللشفافية.

7- بناء توافق وطني واسع حول حكومة الكفاءات التي ستدير الشأن التنفيذي خلال الأشهر القادمة، وتحتاج لكل الجهود المخلصة لإنقاذ الملفات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وللإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

كانت هذه في صيف 2013 نقاط ارتكاز أولية للمصالحة الوطنية، خيطها الناظم سيادة القانون، والسلمية وعدم الإقصاء وقاعدة اعتراف الكل بالكل، للأسف لم ينصت إليها أحد!

بعد الخروج .. طيور ظلام المرحلة

بعيدا عن خفافيش الفاشية الدينية والتحريض على العنف وخفافيش فاشية الإقصاء باسم ديموقراطية وليبرالية زائفتين، خرجت علينا في مصر في أعقاب 3 يوليو 2013 أسراب من «طيور الظلام» التي كانت حتما ستتوحش وتغرق مجتمعنا في سواد ليل لا فجر له إن تركت دون مواجهة.

طيور ظلام المرحلة كانوا سياسيين وحقوقيين تنصلوا من كلمة الحق، وهادنوا سواء بالصمت أم بميوعة الموقف حين وقعت أحداث عنف وسقط ضحايا، وسالت دماء أمام دار الحرس الجمهوري، خوفا من صراخ الفاشيين ومن التأييد الكاسح للجيش بين قطاعات شعبية واسعة.

طيور ظلام المرحلة كانوا إعلاميين ونشطاء رفعوا شعارات ثورة يناير المجيدة، ثم انقلبوا على الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان بالترويج للإقصاء والصمت على صراخ الفاشيين وتجاهل الحريات وضرورة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

طيور ظلام المرحلة كانوا مثقفين ومفكرين كانت لهم بالفعل إسهامات رائعة في الدفاع عن مبادئ الحرية والديموقراطية والحق وتورطوا في مواقف تتناقض مع هذه المبادئ. بل ومارسوا شوفينية الطرد والاستبعاد

باتجاه آخرين سيظلون معنا في الوطن، ولو اختلفنا معهم أي الإخوان واليمين الديني، وباتجاه المحيط العربي الذي بات يصنف إلى فقراء العرب من فلسطين وسوريا والعراق غير المرغوب فيهم والمتهمين تعميما وظلما بموالاة الإخوان وأغنياء العرب من الخليج الذين رحب بمساعداتهم وتحويلاتهم.

طيور ظلام المرحلة كانوا المتحولين والمتلونين في المساحة الإعلامية الذين راهنوا على الإخوان، وصمتوا عن سياسات وممارسات بناء الاستبداد حين كانت الجماعة في الحكم، ثم كالوا كل صنوف الاتهامات إليها ونقلوا رهانهم الاستراتيجي إلى الجيش الذي سارعوا إلى تمجيده والإطراء على قيادته بذات عبارات التمجيد والإطراء القديمة.

طيور ظلام المرحلة كانوا متحولين ومتلونين من نوع آخر في المساحة الإعلامية وفي النخب الاقتصادية والاجتماعية وفي مجتمع الأعمال. ركبوا موجة ثورة يناير حين كانت عاتية، وأعلنوا زيفا الانحياز إلى الحرية والديمقراطية والحق حين حكم الإخوان، ثم سرعان ما انقلبوا عليها وسعوا لتكميم أفواه المدافعين عنها وفرضوا على مصر مجددا مجتمع الصوت الواحد والرأي الواحد والموقف الواحد.

كانت مواجهة طيور ظلام المرحلة كمواجهة الفاشيين ضرورة وجود، والثقة في أن المصريات والمصريين يوما سيتخلصون من التأثير الوقتي لصراخ الفاشيين وأسراب طيور الظلام، ويحمون الحرية والديموقراطية والحق أمل.

بعد الخروج .. مناجاة الوطن

توسلت إليك يا وطني ألا تنجرف بعيدا عن قيم الحرية والديموقراطية والحق والتسامح، أن تقاوم الفاشيين والاستئصاليين باتجاه الداخل والشوفينيين باتجاه المحيط العربي والعالمي.

توسلت إليك يا وطني ألا تنخدع مجددا بمدعي احتكار الحقيقة المطلقة، فقد خدعك هؤلاء حين وظفوا الدين لبناء الاستبداد، ثم خدعتك أصوات جاهلة ووجوه ظلامية باسم المصلحة الوطنية لإعادة إنتاج استبداد الدولة البوليسية.

توسلت إليك يا وطني ألا تغرق في دوائر الكراهية والانتقام والإقصاء ونزع الإنسانية حين الاختلاف السياسي والمجتمعي، فالعنف والتحريض عليه والخروج على القانون تواجههم المجتمعات بأدوات دولة القانون وبأدوات أمنية منضبطة وبالدمج والاستيعاب والمصالحة المشروطة بالسلمية والعلنية وقبول الآخر.

توسلت إليك يا وطني أن تدين انتهاكات حقوق الإنسان كافة، وأن تضغط للمحاسبة عليها، لا فرق بين قتل المصريين الشيعة في أبو النمرس، واغتيال خادم كنسي وتاجر قبطي في سيناء، واغتيال شباب مصريين على

يد جهاديي العنف في الإسكندرية، وسقوط ضحايا أمام دار الحرس الجمهوري وفي رابعة والنهضة. عصمة الدماء في مصر لم تكن لتتأتى إلا عبر إدانة صريحة لجميع الانتهاكات ودون تورط في ازدواجية المعايير.

توسلت إليك يا وطني أن تلفظ بعيدا عن ضميرك الجمعي وعن توجهات الرأي العام خفافيش الفاشية وطيور ظلام المرحلة الراهنة، والأصوات المتطرفة في الداخل والخارج التي تشكك وتخون وتدعي زورا وبهتانا النقاء الديني أو الوطني.

توسلت إليك يا وطني ألا تقبل إسكات أصوات الحرية والديموقراطية والحق والتسامح التي هددها علنا الفاشيون والشوفينيون والمتطرفون، بل والموتورون في الداخل والخارج، بصراخ استمال الكثيرين في لحظات التغيرات والتوترات المجتمعية والسياسية، وبأحاديث لم تختلف في طابعها التحريضي والعنصري عن متطرفي اليمين الديني.

توسلت إليك يا وطني أن تظل وطني.

ملاحظات على طريقة «أبوك هايسيب البيت يا سلطان» !

ثورة يناير المجيدة لم تكن هوجة - فهي شكلت بداية مشاركة قطاعات شعبية واسعة في الحراك السياسي بهدف المطالبة بنظام ديموقراطي يضمن الحرية والحق والعدالة والكرامة والمواطنة والمدنية. تعاقبت موجات ثورة يناير وتعرجت مسارات بناء الديموقراطية في مصر، وبعد 30 يونيو تواصل تعرج المسارات على وقع تدخل الجيش والمواجهات المجتمعية والسياسية وصعود الفاشية. الذين صرخوا أن ثورة يناير لم تكن إلا «هوجة» أو أن 30 يونيو مثل «ثورة على الثورة» لم يحسنوا قراءة الواقع المصري وأصروا على الاستخفاف بالمطالبة الشعبية بالديموقراطية والحرية والحق والتي كان حتميا أن تتجاوز الاضطراب في البوصلة والوجهة.

الفاشية - هي مجموعة رؤى وأفكار وكلمات توظف لتمرير وتبرير الاستبداد الديني أو العسكري أو استبداد حاكم أو نخبة حكم أو حزب حاكم. وفي البدء تعمل الفاشية على ادعاء احتكار الحقيقة المطلقة زيفا باسم الدين أو الانضباط أو الوطنية أو الصالح العام، ثم تتحرك باتجاه إقصاء المعارضين عبر التكفير أو التخوين أو التشكيك في الوطنية أو

التوصيف كأعداء للشعب.لذلك، تنزع الفاشية بأنواعها الإنسانية عن معارضيها، وتمهد للتحريض على العنف ضدهم، ثم تمارسه بحقهم تحت زعم «كفرهم» أو «خيانتهم» أو «عدائهم للشعب» وفي سياق ترويج مستمر لخطابات الكراهية والاستخفاف بالعنف ولثنائيات الخير الخالص والشر المطلق.

الشوفينية - هي الشعور الوطني حين يتحول إلى استعلاء على شعوب أخرى، وعداء للأجانب المقيمين على أرض الوطن، ونظرة عنصرية دونية لهم، وتبرير للعنف اللفظي والمادي تجاههم. والشوفينية سيطرت على سياسات وممارسات النازيين في ألمانيا ثلاثينيات القرن العشرين وبررت لحربهم العالمية في الخارج ولمحارق اليهود في الداخل (في ألمانيا وجميع المجتمعات التي سيطروا عليها). والشوفينية تسيطر على دولة إسرائيل منذ تأسيسها وتدفع لغطرستها العسكرية تجاه المحيط العربي ولإلغاء الشعب الفلسطيني وارتكارب جرائم ضد الإنسانية بحقه والاستيطان على أرضه. والشوفينية في مصر بعد 3 يوليو 2013، والتي روج لها من يصفون ثورة يناير بالهوجة وأرادوا الانقلاب الكامل عليها وعلى الديموقراطية والحرية والحق، اتجهت إلى الفلسطينين والسوريين ومجمل شعوب الجوار العربي غير الخليجية (أي الشعوب غير القادرة على تقديم المنح والودائع). جُرِّمَ الفلسطينيون والسوريون وغيرهم جماعيا، وطالب البعض بطردهم جماعيا، ونزعت عنهم حرياتهم وحقوقهم بإدعاء تآمرهم على الأمة المصرية، كل هذا في سياق خطاب استعلاء مصري تجاهل ثوابتنا الوطنية الحقيقية وشارك في إنتاجه من رفعوا لفترة طويلة لافتات القومية العربية والناصرية.

سيادة القانون والعدالة الانتقالية والمصالحة - سيادة القانون تلزم الدفاع عن الحريات والحقوق لجميع المواطنات والمواطنين (بل وجميع البشر) استنادا إلى قاعدة المساواة، تماما كما تلزم محاسبة المتورطين في مخالفة القوانين بعدالة ناجزة وشفافة ومنضبطة. والعدالة الانتقالية هي مجموعة الآليات والأدوات التي تطورها الدول والمجتمعات في مراحل التغيير لمحاسبة منضبطة لكافة المتورطين في مخالفة القوانين، إن استبدادا أو فسادا أو تزويرا أو عنفا أو تحريضا على العنف، وكل هؤلاء لا يتسع ليشملهم المفهوم الأخير، أي المصالحة والتي تنطلق من قاعدة اعتراف الكل بالكل وتهدف لمنع إقصاء قوى وفصائل المجتمع لبعضها البعض شريطة ممارسة المحاسبة بحق المخالفين للقوانين اولا والالتزام الكامل بسلمية العمل العام والسياسي. وفي سياقنا المصري، يتعين إضافة الامتناع عن الزج بالدين إلى السياسة وأتون صراعاتها ومنافساتها بغية بناء الاستبداد وكذلك الامتناع عن الاستقواء بالمؤسسة العسكرية لإقصاء المنافسين والعصف بإمكانيات التطور الديمقراطي للعلاقات المدنية - العسكرية أي بين المؤسسات المدنية المنتخبة والمؤسسات العسكرية والأمنية النظامية.

تشويه ثورة 25 يناير 2011

على قدم وساق، جرت بعد 3 يوليو 2013 عمليات إعادة تأويل محطات وتفاصيل ثورة يناير 2011 لتشويهها وتجريدها من المضامين الوطنية والديموقراطية والسلمية.

إعلاميا وسياسيا، أعاد البعض في الصحافة وعلى شاشات الفضائيات إنتاج وترويج مقولة «مؤامرة 25 يناير» والتي اعتمدت عليها الدوائر السياسية والأمنية والإعلامية لنظام الرئيس الأسبق مبارك أثناء أيام يناير الـ 18. حينها اتهمت الحركات والائتلافات الشبابية والشعبية التي شاركت في المظاهرات والمسيرات والاعتصامات بالعمالة لأمريكا وبتنفيذ مخطط أجنبي لضرب الاستقرار في مصر والعالم العربي، حينها مورس زيفا التشويه الجماعي بحق المواطنات والمواطنين الذين طالبوا بإسقاط نظام فاسد ومستبد فوصفوا بالخونة والمرتزقة والفوضويين وقطاع الطرق، حينها لم تكن يناير ثورة أو انتفاضة شعبية بل فعل أخرق لشباب مأجور أو هوجة لمضللين. وبعد 3 يوليو 2013 أعيد إنتاج مقولة «مؤامرة 25 يناير» بذات المسميات والمفردات، بل وروجت لها إعلاميا ذات الألسنة والوجوه التي روجت لها قبل عامين ونصف.

إعلاميا وسياسيا، فكك البعض منظومة أهداف 25 يناير التي استندت إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ليخرج منها الديمقراطية ومضامينها المرتبطة باحترام حقوق الإنسان وتداول السلطة بين المدنيين المنتخبين وسيادة القانون وحيادية الدولة. راج في مصر بعد 3 يوليو 2013 ولدى الدوائر القريبة من الحكم الحديث أحادي الاتجاه عن خطوات وإجراءات العدالة الاجتماعية، عن زيادة المرتبات والمعاشات وعن مد شبكة الضمان الاجتماعي إلى القطاعات الشعبية المحرومة. وعلى أهمية مثل هذه الخطوات والإجراءات لحياة الناس وظروفهم المعيشية، إلا أنها لم تكن لتعوض غياب خطاب رسمي واضح عن الديموقراطية التي ظلت هدفا رئيسيا لثورة يناير.

إعلاميا وسياسيا، افتأت كثيرون على الطبيعة السلمية لثورة يناير 2011 ولموجاتها المتعاقبة وصولا إلى 30 يونيو وزجوا بها إلى دوائر العنف والعنف المضاد التي تحملت مسئوليتها جهات أخرى. فأعمال الإرهاب والعنف في سيناء وفي أماكن أخرى من الدقهلية إلى صعيد مصر كان يرتكبها مجرمون لا بديل عن مواجهتهم أمنيا وفي إطار سيادة القانون. وأعمال العنف التي تتورط بها عناصر منتمية لجماعة الإخوان أو لأطياف أخرى في اليمين الديني تحملت مسئوليتها دون تعميم ودون عقاب جماعي (وبتحقيقات قضائية منضبطة) العناصر المتورطة والقيادات المحرضة على العنف والمتجاهلة لحرمة الدم كل الدم، والمواجهة والمحاسبة الناجزتان كانتا هنا ضرورتين لا يستبدلهما مفهوم المصالحة الذي أبدا لم يكن ليعني التصالح مع المتورطين في التحريض على العنف أو في ممارسته.

وانطبق ذات الأمر على انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة العنف بحق منتمين للإخوان أو لأطياف أخرى في اليمين الديني كان ينبغي أن تحفظ لهم كرامتهم الإنسانية وحرياتهم وحقوقهم وأن تتولى جهات أمنية وقضائية مواجهة ومحاسبة المتورطين والمحرضين على العنف ضدهم. لا علاقة لثورة 25 يناير 2011 بالإرهاب في سيناء أو في أماكن أخرى، ولا بالعنف من عناصر الإخوان ولا ضدهم، بل أن منظومة الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كانت تتبرأ من كل هذا وتطالب بمواجهة ومحاسبة وعدالة ناجزة وفي إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

إقصاء ومعايير مزدوجة .. وعسكرة للمخيلة الجماعية

في الفترة الصعبة التي أعقبت تدخل الجيش في السياسة في 3 يوليو 2013، واصل «طيور ظلام المرحلة» الترويج لفاشية الإقصاء ونزع الإنسانية والوطنية عن عموم الإخوان وحلفائهم في اليمين الديني، دون تمييز بين مجموعات حرضت على العنف ومارسته، وبين مواطنات ومواطنين رفضوا عزل الدكتور محمد مرسي وكان لهم في إطار القانون والسلمية الحق في الاعتصام والتظاهر والمشاركة في المسيرات.

في هذه الفترة الصعبة، واصل طيور الظلام شيطنة ولعن كل صوت طالب بالمحاسبة على الدم والاستبداد والفساد وفقا لمنظومة عدالة انتقالية لا تميز بين نظام مبارك وحكم المجلس العسكري، ورئاسة الدكتور محمد مرسي، وفترة ما بعد 3 يوليو 2013، ثم بالانفتاح على إجراءات للمصالحة الوطنية لدمج كل القوى والتيارات في إطار سلمية وعلنية العمل العام والسياسي واحترام مواطنة الحقوق المتساوية ومدنية الدولة. تحولت الأصوات المطالبة بالمحاسبة والعدالة الانتقالية والمصالحة زيفا وتشويها إما إلى خلايا إخوانية نائمة وعرابين للجماعة ومجموعات مشبوهة وعملاء لمشروع أمريكي يعملون ضد المصلحة الوطنية، أو عند

الأصوات الرئيفة بين طيور الظلام، إلى مثاليين وحالمين وأصحاب أيادي مرتعشة غرباء عن مصر.

في هذه الفترة الصعبة، تورط طيور الظلام في الترويج لتخوين المطالبين بالابتعاد عن المعايير المزدوجة حين التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وبضرورة التحقيق القضائي المستقل في الدماء التي سالت أمام دار الحرس الجمهوري، وفي فض اعتصامات رابعة والنهضة وإنفاذ العدالة الناجزة والمنضبطة بشأنها تماما كما كان ينبغي إنفاذها بشأن محاسبة جميع المحرضين على العنف والمتورطين به بين صفوف الإخوان وحلفائهم. رفض الصمت، والمطالبة بالتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان لحماية السلم الأهلي، والتأكيد على أن المصداقية الأخلاقية للقوى الديموقراطية في مصر أصبحت مرهونة بإدانة العنف والقوة المفرطة والانتهاكات بغض النظر عن الطبيعة الرسمية أو غير الرسمية لمصدرها كانت كآراء كافية لتعريض أصحابها لحملات تشويه منظمة ولأقذع الاتهامات ولإنتاج حالة من هيستريا الفاشية الجماعية التي لم تقبل إلا الصوت الواحد والرأي الواحد والأحكام المطلقة.

في هذه الفترة الصعبة، خلط هؤلاء بين الأولوية الوطنية المتمثلة في مواجهة الإرهاب والعنف في سيناء وأماكن أخرى، وبين سحب صفة الإرهاب على مجمل الصراع السياسي الداخلي (بالتمييز بين المواطنين الشرفاء وأولئك المنزوعة عنهم تعميما رابطة الوطنية المصرية والمتهمين مسبقا بالعنف) وتبرير القوة المفرطة وانتهاكات حقوق الإنسان بمقولات ثأر وانتقام والأخطر بخطاب استئصالي بغيض يعصف بالسلم الأهلي. وحين تعالت أصوات قليلة - كنت بينها - ترفض دعوة التفويض

الشعبي للقائد العام للقوات المسلحة لمواجهة الإرهاب لما تحمله من تجاوز لمؤسسات الدولة ومرتكزات سلطتها التنفيذية (الرئاسة المؤقتة والحكومة) التي باتت كرتونيتها جلية ولخطورة عسكرة المخيلة الجماعية للمصريات وللمصريين، ولوجود قوانين مصرية كافية لتمكين الشرطة والقضاء والجيش في حالات التحديات الاستثنائية من مواجهة الإرهاب والعنف، كان نصيب الأصوات هذه الهجوم الحاد من طيور الظلام والتشكيك في الوطنية إلى آخر الرطانة البائسة التي كانت تعود لتصبح معهودة.

و تمثلت الحصيلة الكارثية لكل هذا في تعميم فاشية الإقصاء وهيستريا الرفض الجماعي لليمين الديني، وإنتاج حالة من قبول المعايير المزدوجة بشأن حقوق الإنسان وعسكرة المخيلة الجماعية للمصريات وللمصريين. وكما تحملت بعض قيادات الإخوان وحلفائهم مسئولية الإجراءات الاستبدادية في عام رئاسة الدكتور محمد مرسي، ومساعي السيطرة والاستحواذ على الدولة والسياسة التي أنتجت الرفض الشعبي، تحمل «طيور ظلام المرحلة» المسئولية عن وصول مجتمعنا في 2013 إلى قابلية مرعبة للعنف ولفاشية الإقصاء وللمعايير المزدوجة.

أزمة الليبرالية المصرية وإعادة تأسيسها

أدخلت الليبرالية المصرية نفسها في أزمة طاحنة بترويج الكثير من الرموز والأحزاب المحسوبة عليها لاستدعاء المؤسسة العسكرية إلى الحياة السياسية طوال عام رئاسة الدكتور محمد مرسي، وبتأييد تدخلها في 3 يوليو 2013. وكصوت ليبرالي سجلت أكثر من مرة قبل 30 يونيو و3 يوليو رفضي لمثل هذا التخلي الصادم عن مدنية الدولة والسياسة، وحذرت من التداعيات الخطيرة لتنشيط خلايا مرض النخب الليبرالية العضال المتمثل في الاستعداد للتحالف الفوري وغير المشروط مع المؤسسة العسكرية في لحظات الصراع مع الإخوان ودون عميق تفكير في جوهر الديمقراطية أو التزام بآلياتها.

وفي أعقاب التاريخين، سجلت أكثر من مرة تهاوي المصداقية الأخلاقية والسياسية للكثير من الرموز والأحزاب المحسوبة على الليبرالية المصرية بازدواجية معاييرها لجهة انتهاكات حقوق الإنسان، وبصمتها عن فاشية الإقصاء والإلغاء ونزع الإنسانية عن عموم اليمين الديني التي روج لها زيفا تارة باسم المصلحة الوطنية وتارة باسم التفويض الشعبي للحرب على الإرهاب في سياق عسكرة شاملة للمخيلة الجماعية للمصريات

وللمصريين، وبتسويقها الداخلي والخارجي لترتيبات ما بعد 30 يونيو و3 يوليو مجددا دون عميق تفكير في جوهر الديمقراطية أو التزام بآلياتها.

ثم تبنت أصوات ليبرالية أخرى ذات الأفكار والمضامين التي دافعت عنها، وتصاعدت تدريجيا أصداء رفض ازدواجية معايير التعاطي مع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات ورفض إلغاء إنسانية عموم اليمين الديني، وكذلك أصداء الدفاع عن مدنية الدولة ومؤسساتها والعمل على إنقاذ مسار الديمقراطية في مصر والدفع باتجاه تجربة حقيقية للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. كان عدد الأصوات الليبرالية هذه في 2013 محدود بكل تأكيد، ولم تفلح في بلورة مساحة واضحة المعالم لفعلها السياسي والمجتمعي بعيدا عن الكتابات الصحفية والقليل من المداخلات الإعلامية. إلا أنها تماسكت في وجه هجمة وموجة عاتيتين للفاشية، وفي وجه استنفار مستمر لأدوات تقييد الرأي وتعويق الفعل السياسي القديمة، وإزاء بيئة مجتمعية تجاوزت بها جميع حدود الرشد والعقلانية، كل من القابلية للتشكيك في الوطنية عند الاختلاف في الرأي، وهيستريا التخوين لمجرد التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وعدم تجاوز القانون أو توظيف القوة المفرطة.

مجرد وجود هذه الأصوات الليبرالية آنذاك وقدرتها على رفض المساومة على مبادئها وقيمها، أو المهادنة في دفاعها عن الحقوق والحريات أشر إلى غياب الموضوعية عن تعميمات أطلقت هنا وهناك بشأن انهيار وسقوط الليبرالية المصرية. نعم كانت الأخيرة في أزمة طاحنة، وبلا جدال فقد الكثير من الرموز والأحزاب المحسوبة عليها مصداقيته الأخلاقية والسياسية. إلا أن انتشالها من أزمتها وإعادة التأسيس المعرفي

والمجتمعي قبل السياسي لها وتمكينها من الإسهام في واقع مصري قاسٍ جميعها كانت مهمات غير مستحيلة شريطة تماسك الأصوات المدافعة عن الليبرالية، وانفتاحها على أجندة جماعية ومنظمة للفعل.

مصر بعد 3 يوليو 2013 .. عن العلاقات المدنية العسكرية

حين حذرت قبل وبعد 3 يوليو 2013 من التداعيات السلبية لتدخل الجيش في السياسة إن لجهة غياب التوازن عن العلاقات المدنية العسكرية أو بشأن الزوال الفعلي لفرص اكتساب العلاقات هذه لسمات ديموقراطية جوهرها حيادية واحترافية الجيش وامتناعه عن التدخل في السياسة وقبوله لرقابة السلطات المدنية المنتخبة التي تشرع له وتقر ميزانيته وتعين قيادته التنفيذية، أشهرت السيوف في وجهي وروجت الاتهامات العبثية والزائفة من قبيل الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين «كخلية نائمة» إلى عضوية «طابور خامس» يعمل ضد المصلحة الوطنية. وبينما اضطلعت الأصوات الفاشية وحاشية الدولة الأمنية القديمة-الجديدة بمهمة إشهار السيوف والتخوين، دفع بعض الكتاب والسياسيين ممن يعلنون التزامهم بالفكرة الديمقراطية وبمدنية الدولة كمضاد لعسكرتها ولتديينها بقصور وسودوية نظرتي وحاجحوا بأن «خارطة المستقبل» التي أعلنت في 3 يوليو تضمن بناء ديمقراطيا كاملا.

ومع اقتراب لجنة الخمسين المعينة والمكلفة بتعديل دستور 2012 من نصوص نهائية اشترطت موافقة الجيش على تشريعات البرلمان الخاصة به، وموافقته أيضا لمدة ثمانية أعوام قادمة على من يسميه رئيس الجمهورية المنتخب وزيرا للدفاع، وإدراج ميزانيته في الموازنة العامة للدولة كرقم واحد، وامتنعت عن إغلاق باب محاكمة المدنيين عسكريا، وحذفت النص على عدم جواز تدخل جيش في السياسة من ديباجة الدستور، سألت مؤيدي ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013 سواءً من المشاركين في إدارة الحياة السياسية أم الفاعلين في مجالات أخرى ممن أعلنوا التزامهم بالفكرة الديموقراطية، هل كان مثل هذا الإطار الدستوري ليؤسس لبناء ديمقراطي؟ ألم تكن هذه النصوص لتقضي حال إقرارها على جميع فرص التوازن المستقبلي للعلاقات المدنية العسكرية ودفعها باتجاه ديمقراطي؟ ألم تجعل من الجيش دولة داخل الدولة أو فوق الدولة ورتبت طغيان المؤسسات المعينة على المنتخبة، وعصفت أيضا بحقوق وحريات المواطن بعدم إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين؟ هل اعتقدوا فعلا أن دفعهم بضرورة التدرج في إدارة العلاقات المدنية العسكرية، ومن ثم التحديد الزمني لفيتو الجيش على تعيين رئيس الجمهورية لوزير الدفاع بثمانية أعوام والتلميح بإمكانية تعديل مواد الجيش في الدستور في المستقبل، حمل مضامين واقعية وهل تعرفوا على خبرات سابقة لدول آسيوية وإفريقية وأمريكية لاتينية؛ ليتثبتوا بما لا يدع مجالا للشك من أن إقرار الوضعية الاستثنائية للجيوش دستوريا وسياسيا لا ينتهي تدريجيا ولا يتبدل إلا في سياق تغيرات مجتمعة حادة وسريعة؟

حين حذرت قبل وبعد 3 يوليو 2013 من أن تدخل الجيش في السياسة سيعيد عسكرة المخيلة الجماعية للمصريات وللمصريين ويفقدهم الثقة في الآليات والإجراءات الديموقراطية وفي ممارسي السياسة من المدنيين ويصنع رباطا عضويا بين مطالبهم المشروعة لجهة تحقيق الأمن وتحسين الأوضاع المعيشية وبين وصول عسكري إلى موقع الرئاسة، اتهمتني بعض القوى والتيارات المحسوبة على ثورة يناير 2011 والتي أيدت ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013 إما بالخطأ في قراءة الواقع المصري مدفوعا بنظريات العلوم السياسية التي لا تنطبق علينا نحن في مصر من ألفها إلى يائها، أو بالمبالغة في التشاؤم أو زيفا بالبحث عن حجج ومقولات لدعم موقف الإخوان ومجموعات اليمين الديني الرافضة لعزل الدكتور محمد مرسي، أو لمعاداة الجيش الذي دوما ما قدرت دوره الوطني ومهامه الرئيسية في حماية الأمن القومي وأمن الوطن.

ولم يكن في الأمر أيٌّ من هذا، بل قراءة واقعية، مدعومة بنظريات السياسة التي لم تخرج الحالة المصرية عن سياق طاقتها التحليلية ولم تمثل لها لوغاريتمًا غير قابل للتفسير، لنتائج الأداء الكارثي للرئيس المدني السابق ولتدخل الجيش لعزله بعد حراك شعبي واسع النطاق والتي لم يكن لها إلا أن تفضي إلى نزع القبول الشعبي والثقة عن ممارسي السياسة المدنيين على تنوع توجهاتهم ولم يكن لها إلا أن تحيي في المخيلة الجماعية ذاكرة «البطل العسكري» وتصنع حوله هالة إنقاذية مستندة إلى تأويل مبتور لخبرة الخمسينيات والستينيات الناصرية وإلى استدعاء لسرديات البطولة الشعبية المصحوبة بمسحة وطنية شعبوية تعد «الجماهير» - على الرغم من سلبية خبراتها الماضية - بكل شيء من تقدم وتنمية ورخاء وتفرط في صناعة الأعداء في الداخل والخارج.

وحين راجعت نظريات السياسة التي تحدد ضعف أو تراخي مؤسسات الدولة غير العسكرية والأمنية كعامل مساعد على هيمنة الجيوش على السياسة، وكمصدر - في إطار علاقة جدلية - لاستمرار ضعف وتراخي هذه المؤسسات، ونظرت لمكونات وتفاصيل الحالة المصرية خلال السنوات الماضية وبعد 3 يوليو 2013، كان توقع تصاعد عسكرة المخيلة الجماعية وتنامي بحث «الجماهير» عن البطل العسكري تحليلا دقيقا وليس استشرافا متشائما للمستقبل. ودلل على ذلك تصاعد مطالبة وزير الدفاع بالترشح لرئاسة الجمهورية في 2013 وتعالي أصوات المحسوبين على الفكرة الديموقراطية بتبرير مطالبته بالترشح للرئاسة بصياغات واهية (الضرورة الوطنية) وبتمييز غير واقعي في مصر نظرا لمؤسساتها غير العسكرية والأمنية الضعيفة (خاصة تلك المنتخبة) ولدور الجيش القوي ولغياب البناء الديموقراطي بين ترشح عسكري للرئاسة وبين عسكرة الدولة والسياسة.

مشهدان حزينان في جنازة بكنيسة.. أكتوبر 2013

المشهد الأول: أثناء حضوري جنازة عمة زميلتي ومديرة مكتبي في كنيسة ماري مرقس بضاحية مصر الجديدة (القاهرة) اقتربت مني سيدة من بين الحضور مستعلمة عما إذا كان بإمكانها أن تطرح علي سؤالا، وحين وافقت متوقعا استفهاما إما عن موقفي من ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013 أو عن رأيي في الأحداث الجارية حمل لي صوت السيدة الرقيقة اتهاما بصيغة سؤال «هو حضرتك إخوان مسلمين؟» وهو ما نفيته بعبارة «لا يا فندم» القصيرة.

طبعا لم يتح لي السياق الحزين لتبادل الكلمات بين السيدة المشار إليها وبيني، أن أكرر على مسامعها بعض مما سجلته بانتظام كتابةً من كون رفض تدخل الجيش في السياسة ومعارضة فض الاعتصامات بالقوة وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان وممارسات الدولة الأمنية لا علاقة لها بالانتماء التنظيمي أو السياسي، بل بدفاع عن مبادئ ديموقراطية وليبرالية أثق في أفضليتها الأخلاقية وقدرتها الفعلية على تجنيب الدولة والمجتمع في مصر مخاطر الأزمات الحادة التي تحيط بهما. ولم يتح لي أن أوضح لها أن خطر انتهاكات الحقوق والانتقاص من الحريات تمثل في استحالتها

إلى واقع سياسي ضاغط واستثنائي كان حتما سيهدد كل مواطنة وكل مواطن بغض النظر عن الرأي والموقف وإلى جغرافيا مجتمعية خانقة تتجاوز حدود مواقع تأييد ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013 أو رفضها، وأن غياب العدل حين يمسك بالدولة وبفعل نخب الحكم المسيطرة على مؤسساتها وأجهزتها تتسع دوائره الكارثية حتما وتتورط في ظلم وتهديد بعض من كانوا يصفقون ويهتفون له أو يؤيدونه صمتا.

ولم تسمح لي حالة السأم التي كنت أعاني منها حينها على وقع رواج مقولات فاشية الإقصاء وتعميم الاتهام والعقاب الجماعي، بأن أخاطب النزعة الإنسانية والعقلانية لدى السيدة الرقيقة عبر تسجيل رفضي للأخطاء الكارثية التي ارتكبتها جماعة الإخوان والتشديد على ضرورة المحاسبة القانونية المنضبطة والناجزة لمن يثبت عليهم الخروج على القانون أو التورط في العنف تحريضا وممارسة، والتأكيد في نفس الوقت على خطورة شواهد العنف الرسمي وخطأ انتهاك حقوق الإنسان والعصف بسيادة القانون والانتقاص من حريات المنتمين للجماعة الذي تورطت به بعض مؤسسات الدولة. كذلك لم تمكني حالة السأم من أن أذكرها بحقيقة معارضتي للكثير من سياسات وممارسات الإخوان واليمين الديني طوال الفترة الممتدة منذ استفتاء التعديلات الدستورية في مارس 2011 مرورا برفضي للإعلان الدستوري الاستبدادي ولدستور 2012 وإلى مشاركتي في 30 يونيو 2013 ،إلى المطالبة الديموقراطية بالانتخابات الرئاسية المبكرة – تلك الحقيقة التي بدت ذاكرتها لدى السيدة المحترمة وكأنها حذفت على وقع الضوضاء الزائفة لخبراء الخلايا النائمة والطابور الخامس، وغيرهم من المتورطين الجدد في تشويه وتزييف الوعي. أو أن أذكرها بأن مبادئ

الديموقراطية والليبرالية كما أفهمها ألزمتني بالدفاع عن حقوق وحريات من أختلف معهم في اليمين الديني وبمواجهة نزع إنسانيتهم وبتمكينهم من المشاركة العامة والسياسية، شريطة الاحترام الكامل للسلمية ونبذ العنف ولسيادة القانون، وقبول الفصل بين الدين والسياسة وبين الدعوي والحزبي بحيث تتحول الهوية الدينية هنا إلى مرجعية قيمية وفكرية، ويتوقف التوظيف الزائف للدين في السياسة الذي يتناقض مع الحرية والتعددية ومع إقرار مواطنة الحقوق المتساوية دون تمييز بين المصريات والمصريين المسلمين أو الأقباط أو اليهود أو البهائيين أو غيرهم.

المشهد الثاني: عندما انتهت الصلاة الكنسية والطقس الجنائزي وهم الحضور بالمغادرة، استرقت السمع إلى جزء من حوار هامس بين رجل مسن وسيدة متقدمة في العمر وكان من بين ما قاله الرجل وبوجه امتلكه حزن عظيم «الحمد لله ان ما اتضربش علينا نار واحنا خارجين من الكنيسة» وعلقت السيدة مواسية « ايوا فعلا، ما حدش ناقص».

والسياق الدلالي لهذا الجزء من حوار الرجل والسيدة يشير إلى واقع مجتمعي وسياسي مؤلم وخطير تجاوز الاعتداء الإجرامي على كنيسة السيدة العذراء في منطقة الوراق (الجيزة) في أكتوبر 2013 والذي مثَّل على الأرجح العنصر الزمني المحفز لجملتي الرجل والسيدة المشار إليهما أعلاه. فسلسلة الاعتداءات الإجرامية التي اتجهت بعد 3 يوليو 2013 إلى كنائس الأقباط خاصة في صعيد مصر وأسقطت شهداء وجرحى وأضرت بالمنشآت والمصالح دفعت مجددا بالعنف الطائفي البغيض إلى الواجهة المجتمعية واستدعت جميع النواقص الكارثية في التعاطي معه.

فالتحريض الطائفي والترويج لمقولات فاشية وغير إنسانية تنتقص من حقوق وحريات المصريات والمصريين الأقباط، ومن فرض مواطنة المساواة الكاملة كانا يتحولان بين 2011 و2013 إلى فعل سياسي تورطت به بدرجات مختلفة، وبأشكال متنوعة بعض جماعات وأحزاب اليمين الديني ودوائر إعلامية قريبة منها، تماما كما تورطت ذات الجماعات والأحزاب في التحريض المذهبي (ضد الشيعة) والتحريض الفكري (ضد الليبراليين والتيارات العلمانية). واستمرار غياب سيادة القانون وتراجع المحاسبة القضائية الناجزة والمنضبطة للمتورطين في أعمال العنف الطائفي تنفيذا وتحريضا وتبريرا، وهي الظاهرة التي تعود بداياتها إلى سبعينيات القرن العشرين، صنع حالة مجتمعية مريضة بدت معها أعمال العنف الطائفية محدودة الكلفة وقابلة للتكرار مادامت التداعيات قد اقتصرت على الشجب والإدانة واحتفاليات الوحدة الوطنية المعتادة.

أما العجز العام بين 2011 و2013 عن الانتصار لحقوق الأقباط وللمساواة الكاملة بين جميع المصريات والمصريين، بإقرار قوانين وإجراءات مناهضة للتمييز، وقواعد قانونية موحدة لحماية ممارسة الحريات والشعائر الدينية (بناء وصيانة دور العبادة) وباعتماد دستوري صريح لمبدأ المساواة، وتجريم التمييز سواء على أساس الدين أم المذهب ودون إقصاء غير المنتمين للديانات الكبرى الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية)، فرتب سلسلة من الإحباطات المتتالية للأقباط - لهم بصفة خاصة - الذين بدوا بعد ثورة يناير أكثر حرصا على المشاركة العامة والسياسية خارج أسوار الكنائس وبحثوا عن الانخراط في الأحزاب وفي الفعاليات المجتمعية.

وكانت النتيجة هي صدمتهم في برلمان جاء في 2011-2012 ضعف جدا تمثيلهم به ورفض مقترحات تشريعية قدمت لإسقاط خانة الديانة من البطاقة الهوية الشخصية ولإقرار قانون موحد لدور العبادة، وفي دستور مرر في 2012 مهد للدولة الدينية ولم يلتفت على الإطلاق لضرورة اعتماد التميز الإيجابي لرفع نسب تمثيل الأقباط وغيرهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والأجهزة العامة، وفي رئيس منتخب لم يرد بين 2012 و2013 أن يصبح رئيسا لكل المصريات والمصريين، وفي يمين ديني كان حاكما بين 2012 و2013 وتورط بفاشية مرعبة في التحريض الطائفي والمذهبي وفي التحليل الاخير في نزع الإنسانية عن الأقباط والشيعة والبهائيين وغيرهم، وفي قوى وأحزاب مدنية عجزت عن الضغط الفعال للانتصار للمساواة ثم قبلت وهي تسيطر على عملية تعديل الدستور بعد 3 يوليو 2013 أن تحتكر شئون الأقباط من قبل مؤسساتهم الدينية.

وكانت النتيجة إعادة إنتاج مقولات الخوف التقليدي من السياسة لدى الأقباط، وبحثهم عن أمن يضمنه المركب العسكري-الأمني الذي كان يعود للسيطرة على الدولة والشأن العام وأمات السياسة والذي لا ينتصر للحقوق وللحريات المتساوية أبدا أو يمكن فعلا للدولة المدنية ولمجتمع المواطنة الذين كنا ومازلنا نحتاجهما جميعا للنجاة من الأزمات الراهنة ولإنقاذ السلم الأهلي، والعيش المشترك ولاستعادة إنسانيتنا الضائعة.

مصر بعد 3 يوليو 2013 .. لحظة فرز للحركة الديموقراطية

في أعقاب 3 يوليو 2013، مرت الحركة الديموقراطية في مصر بلحظة فرز مركبة. حين وقفت أغلبية الأحزاب والحركات ذات اللافتات الليبرالية واليسارية (بتمايزاتها من شيوعي إلى اشتراكي إلى ناصري إلى قومي عروبي) مؤيدة لتدخل الجيش في السياسة وعزله لرئيس منتخب دون إجراء انتخابات رئاسية مبكرة (وكان هذا مطلب الجموع التي شاركت في 30 يونيو 2013) وتعطيله لدستور (على الرغم من معارضتي له) أقر ديموقراطيا دون عودة مسبقة لصناديق الاستفتاء الشعبي، بدت هذه الأحزاب والحركات بعيدة كل البعد عن التزام فعلي بالمبادئ والقيم الديموقراطية وجاهزة للمساومة عليها. وحين رحبت قيادات ليبرالية ويسارية بالمشاركة في سلطة الأمر الواقع التي فرضتها ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013 غير عابئة بقضية الشرعية ومستقبل مسار التحول الديمقراطي، زج بالأفكار الليبرالية واليسارية إلى نفق مظلم بحسابات الحق والحرية.

وحين تواترت الممارسات القمعية؛ من: إغلاق قنوات فضائية واعتقالات مستمرة لقيادات وأعضاء أحزاب وحركات اليمين الديني

وفض بالقوة لاعتصامي رابعة والنهضة، وشواهد متكررة لانتهاكات حقوق الإنسان وواصل (باستثناء وحيد) ممثلو الليبرالية واليسار مشاركتهم في سلطة الأمر الواقع، وصمتت أغلبية أحزابهم عن التنديد بالقمع إن لم تكن قد اصطفت لإصدار بيانات التأييد، نزع عن هؤلاء المصداقية الأخلاقية والسياسية.

وحين بدأت طيور الظلام وأصوات الدولة الأمنية والمتورطون الجدد في تزييف الوعي في التهليل «للتفويض الشعبي» لوزير الدفاع، وفي الترويج لمقولات كراهية وإقصاء الآخر وفي تبرير تجاوز سيادة القانون والعنف الرسمي وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي تخوين معارضي دهس الحق والحرية والديموقراطية بالأقدام وتخوين الأصوات والأقلام التي رفضت نزع الإنسانية عن مجتمعنا أو التخلي عن التوافق والسلم الأهلي كشرطي وجود، ونجحت حملات طيور الظلام الإعلامية بحسابات التأثير الشعبي نجاحا ساحقا، ومكن لهم في ذلك بكل تأكيد غياب العقلانية السياسية عن فعل الإخوان وحلفائهم في اليمين الديني، وشواهد تورط بعض عناصرهم في العنف والتحريض عليه، تحول تخلي أغلبية الأحزاب الليبرالية واليسارية عن المبادئ والقيم الديمقراطية في2013 إلى موجة فاشية عاتية أضفت قبولا مجتمعيا على عودة الممارسات القمعية للدولة الأمنية وصنعت رواجا شعبيا لمقولات «الحرب على الإرهاب» و«الحل الأمني كحل وحيد» و«إقصاء اليمين الديني كضرورة» و«حقوق الإنسان والسلم الأهلي والعدالة الانتقالية كرفاهية لا تقدر عليها مصر وهي تواجه الإرهاب»وغيرها.

وحين شرعت سلطة الأمر الواقع في 2013 في اتخاذ إجراءات سلطوية المضمون كفرض حالة الطوارئ وإلغاء الحد الزمني الأقصى للحبس الاحتياطي وتمرير قانون للتظاهر يقيد حق التظاهر بوضوح ويعطي وزارة الداخلية صلاحية إصدار قرارات إدارية بمنع وإلغاء المظاهرات والمسيرات ويجرم الاعتصام بالكامل وواصل هنا أيضا ممثلو الليبرالية واليسار المشاركة في سلطة الأمر الواقع، وتواكب ذلك مع اقتراب اللجنة المعينة لتعديل دستور 2012 والتي هيمنت عليها الأحزاب والحركات الليبرالية واليسارية من إقرار مواد دستورية تجعل من الجيش دولة فوق الدولة وتعصف بمدنية الدولة وبحقوق وحريات المواطن بالإبقاء على المحاكمات العسكرية للمدنيين، بات واضحا أن الحركة الديموقراطية لن يمكنها التعويل على القيادات والأحزاب والحركات هذه المفتقدة لشجاعة الانسحاب من ترتيبات سياسية ودستورية لن تصنع لمصر أبدا البناء الديموقراطي المرجو.

وحين ارتفعت أصوات قيادات ليبرالية ويسارية وشخصيات عامة تستعجل ترشح وزير الدفاع لرئاسة الجمهورية، وتتورط في صياغة تبريرات له غير عابئة بتهافت التبريرات (من شاكلة ترشح القادة العسكريين بشروط أو من نوعية التمييز واهي المضمون بين الرئيس العسكري وبين عسكرة نظام الحكم) ولا بخطر مواصلة عسكرة المخيلة الجماعية للمصريات وللمصريين التي بدأت مع 3 يوليو 2013 أو بدفع الناس إلى بحث أوحد عن «العسكري المنقذ» وبالتبعية إلى تجاهل ممارسي السياسة من المدنيين، وحين ارتفعت أصوات أخرى ترفض كل حديث عن مبادرات لوقف دائرة العنف وتسفه منها ومن مفاهيم العدالة الانتقالية والمحاسبة المتبوعة

بالمصالحة وتطالب الدولة «بالحسم» وتنتقد «الأيادي المرتعشة» وكأن عصمة الدماء وحماية الأرواح ليستا من فرائض المجتمعات حين تسعى للسلم الأهلي ووقف العنف الذي لا تنهيه أبدا الحلول الأمنية بمفردها وكأن الاستقرار يأتي حين توظف الدولة قوتها الجبرية وعنفها الرسمي وليس حين تستند إلى العدل وسيادة القانون قبل القوة، وحين تمكنت طيور الظلام والمتورطون الجدد في تزييف الوعي و"خبراء المرحلة" من السيطرة على المساحة العامة وإعادة إنتاج ثقافة الصمت إلا تأييدا، ظهرت السياسة في مصر خارج سياق التاريخ الإنساني العالمي الذي تحركت به خلال العقود الماضية أنماط نظم الحكم بعيدا عن حكم العسكريين والأحزاب الواحدة والنخب الفاشية، وظهرت السياسة المصرية أيضا بعيدة عن مضامين خبرة المجتمعات البشرية المعاصرة التي تدلل على أولوية التوافق والتفاوض والتسامح لجهة وقف العنف والحفاظ على السلم الأهلي وبناء الديمقراطية إذا ما قورنوا بالحلول الأمنية والترويج لمقولات كراهية الآخر وإقصائه. وانسحب ذات الخروج من التاريخ والتضاد مع خبرة المجتمعات البشرية على الأحزاب والحركات الليبرالية واليسارية المشاركة سياسيا في اللحظة الراهنة.

بعد 3 يوليو 2013، إذن، عزل جدار سميك - مكوناته التخلي عن المبادئ والقيم الديموقراطية والمساومة على المصداقية الأخلاقية والسياسية وقبول نزع الإنسانية وانتهاكات الحقوق والحريات وتبرير ترتيبات سلطوية والخروج من التاريخ - أغلبية الأحزاب الليبرالية واليسارية عن الحركة الديموقراطية في مصر.

في 2013 وفي سياق لحظة فرزها المركبة، عادت الحركة الديمقراطية المصرية إلى مواقع بداياتها المعاصرة في سبعينيات القرن الماضي، الجامعات وبعض منظمات المجتمع المدني ونفر من المفكرين والكتاب والحقوقيين والشخصيات العامة. في 2013، تبلورت على هوامش السياسة والمساحة العامة مقدمات نضالية للحركة الديموقراطية لمحناها بين القطاعات العمالية وفي مبادرات قادمة من المجتمع المدني كتلك المرتبطة بمجموعة لا للمحاكمات العسكرية، وتنامت أيضا الأفكار المرتبطة بتجديد خلايا الحركة الديموقراطية عبر ممارسة النقد الذاتي وإعادة بناء نسق متكامل يربط بين الحقوق والحريات وبين الانتخابات والاستفتاءات وبين المؤسسات التشريعية والتنفيذية المسئولة والخاضعة للمحاسبة، وبين الجيوش والأجهزة الأمنية المحايدة والملتزمة سيادة القانون وبين المواطن الذي تصان كرامته ويُمكَّن من المشاركة في إدارة الشأن العام. في 2013، وبجانب تيقن المنتمين للحركة الديموقراطية من ضرورة الابتعاد عن الأحزاب والحركات التي سقطت في اختبار 2013، ثبت أيضا عدم التزام النخب الاقتصادية والمالية والإعلامية بالمبادئ والقيم الديمقراطية واستعدادها لتأييد القمع والإجراءات الاستثنائية إما خوفا من اليمين الديني أو بحثا عن ضمانات لمصالحها تعد بها الدولة السلطوية ومؤسساتها وأجهزتها ببريق القوة الجبرية والحماية الشاملة المعتاد.

مواصلة إعادة اكتشاف مواقع البدايات، وتجديد خلايا النضال والفكر وممارسة النقد الذاتي وقراءة تجربة السنوات الماضية بدقة، كانت هي تحديات الحركة الديموقراطية في مصر وعليها كان سيتوقف مسارها المستقبلي الصعب.



الفصل الثالث

قراءة في دستور 2012
قبل تعديله

النص الدستوري 2012 .. الدولة والمجتمع

انتظم الباب الأول في دستور 2012 الذي وضعته جمعية تأسيسية سيطر عليها الإخوان والتيارات السلفية، باب الدولة والمجتمع، في 27 مادة. ووظيفة مثل هذا الباب تقليديا، هي تحديد هوية الدولة والمجتمع ومقوماتهما الأساسية التي ينبغي أن تشكل مجتمعة إطارا واضحا لحياتنا كمواطنات ومواطنين.

حددت المواد من 1 إلى11 هوية الدولة والمجتمع. فقررت المادة 1 كون جمهورية مصر العربية دولة مستقلة ذات سيادة ونظامها ديمقراطي وشعبها جزء من الأمتين العربية والإسلامية ويشارك بإيجابية في الحضارة الإنسانية، وهي حقائق تتوافق عليها أغلبية كاسحة بين المصريات والمصريين. فقط تمنيت حينها أن يعاد النظر في العبارة التي تضمنتها نفس المادة وأشارت إلى اعتزاز الشعب المصري بانتمائه لحوض النيل وأفريقيا والامتداد الآسيوي. فنحن حضاريا وثقافيا وحياتيا جزء من حوض النيل وأفريقيا، وكان من الأفضل أن ينص الدستور في 2012 على كون الشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية ومن حوض النيل وشعوب

القارة الأفريقية. أما الاعتزاز بالانتماء فكان يمكن أن يوظف كصيغة حين الإشارة للامتداد الآسيوي لمصر.

ثم نصت المادة 2 على كون مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وهذه المادة ظلت دوما محل توافق وطني يترجم دستوريا هوية مصر الإسلامية، والاحتفاظ بمبادئ الشريعة كالمصدر الرئيسي للتشريع دون استبدال لكلمة مبادئ بأحكام أو بإشارة عامة للشريعة كان من بين مطالب القوى والتيارات المدنية وكذلك المؤسسة الدينية الرسمية، الأزهر الشريف والكنيسة المصرية. إلا أن الإشكالية المتعلقة بالمادة 2 جاءت من خارجها، من مادة أخرى في النص الدستوري 2012 وهي المادة 221 (والتي وردت في الباب الخامس، أحكام ختامية وانتقالية، تحت بند الأحكام العامة). حيث نصت هذه المادة على شمول مبادئ الشريعة أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة، وهو ما تجاوز السياق الدلالي لتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية الذي طور منذ 1980 من قبل الأزهر الشريف والمحكمة الدستورية العليا. وكان الأفضل، ومن أجل إزاحة الغموض والبقاء في إطار التوافق الوطني بشأن مبادئ الشريعة أن تحذف المادة 221 من النص الدستوري.

حملت المادة الثالثة ترجمة دستورية لقاعدة احترام شرائع المسيحيين واليهود، وهي القاعدة التي تتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية - مبادئ شرائع المصريين المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية - وكنا

هنا مع صياغة واضحة لقاعدة محل توافق مجتمعي وكان النص عليها في دستور 2012 دليل اعتراف ذي أهمية رمزية بالغة بتنوع انتماءات المصريات والمصريين الدينية.

أما المادة 4 في باب الدولة والمجتمع، وهي مادة الأزهر الشريف، فقد ضلت مكانها. فبعد المواد الثلاثة الأولى، جاءت مادة خاصة بالأزهر كهيئة إسلامية مستقلة قبل أن يقرر الدستور أن السيادة للشعب وينص على النظام الديمقراطي ويحدد بقية مقومات الدولة والمجتمع. ضلت مادة الأزهر مكانها، وكان ينبغي أن تدرج مع المواد الدستورية الأخرى التي تناولت الهيئات المستقلة مثل الهيئة العليا لشئون الوقف والهيئات المستقلة للإعلام والصحافة (المواد 214 إلى 217).

أشارت المادة 4 إلى الأزهر الشريف كهيئة إسلامية مستقلة مجال عملها الأمة الإسلامية والعالم كله وتتولى نشر علوم الدين والدعوة وتكفل الدولة اعتماداتها المالية وشيخ الأزهر (وكان قانون الأزهر الجديد سيحدد طريقة اختياره) غير قابل للعزل. كان كل هذا رائعا ويخرج الأزهر، شريطة أن يمنع قانونه الجديد تدخل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية في اختيار شيخه، من عقود سيطرة الدولة عليه. ثم أتت جملة أخيرة في مادة الأزهر كانت ذات عواقب وخيمة. والجملة كانت كما يلي: «ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية.» والسؤال كان، أولا، هو عن الجهة التي يفترض أن تأخذ رأي هيئة كبار علماء الأزهر؟ هل كانت السلطة التشريعية أم السلطة التنفيذية السلط القضائية أم كل السلطات العامة الثلاثة أم كل مؤسسات المجتمع؟

والسؤال كان، ثانيا، عن طبيعة أخذ الرأي وإن كان المقصود به الاستشارة والاستنارة أم شيء آخر؟

كان الرأي العام في مصر يعلم أن البعض داخل الجمعية التأسيسية لدستور 2012 عمل على إعطاء الأزهر مرجعية نهائية في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية والتشريع، وهو ما انتهت إليه بالفعل المادة 4 على نحو عصف بقواعد الدولة الحديثة وجعل الأزهر - الهيئة الدينية غير المنتخبة -أشبه بهيئة لتشخيص مصلحة النظام على النمط الإيراني، تسمو على السلطات العامة.

وكان المأمول كما أحسب أن الجهتين التي يمكن لهما أخذ رأي الأزهر بصورة استشارية (أي مقدرة، ولكن غير ملزمة) هما السلطة التشريعية والسلطة القضائية. فالمشرع قد يحتاج لاستشارة الأزهر في ما يخص تشريعات تتعلق بمبادئ الشريعة الإسلامية (على سبيل المثال تقنين العلاج بالخلايا الجذاعية أو نقل الأعضاء)، والقاضي أيضا قد يرغب في الاستنارة بتفسيرات فقهية محددة لأمور بعينها. وعليه، وبجانب تغيير توطين مادة الأزهر من الباب الأول إلى الباب الرابع (الأجهزة الرقابية والمستقلة)، أقترحت إعادة صياغة الجملة الأخيرة في المادة على النحو التالي: وتستشير السلطة التشريعية والسلطة القضائية هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ثم جاء بعد مادة الأزهر الشريف، مجموعة من المواد الهامة التي حددت المقومات الأساسية للدولة والمجتمع. فنصت المادة 5، وهي مادة كانت جيدة في صياغتها الدستورية والتزمت بجوهر ديمقراطي

أصيل، على أن السيادة للشعب وأنه هو مصدر السلطات. ثم عرفت المادة 6 النظام الديمقراطي والذي أشارت إليه المادة 1 كنظام البلاد: «يقوم النظام الديمقراطي على مبادئ الشورى، والمواطنة التي تسوي بين كل مواطنيها في الحقوق والواجبات، والتعددية السياسية والحزبية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وكفالة الحقوق والحريات، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها.» وواقع الأمر أن المادة 6 كانت تقرر بالفعل مبادئ النظام الديمقراطي، إلا أن ترتيب الإشارة للمبادئ هذه كان يستدعي إعادة نظر. فالنظام الديمقراطي له مبادئ ثلاثة أساسية هي سيادة القانون والمواطنة وتداول السلطة، وأحسب أن الإشارة إليهم كان يتعين أن تتصدر المادة، كذلك تعمد الكثير من الدساتير على ضبط النص على تداول السلطة بربطه بآليتي الانتخابات الدورية، محلية وتشريعية ورئاسية، والتعددية الحزبية، يلي ذلك تقرير مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها واحترام حقوق الإنسان بمعناها الشامل للحقوق والحريات الشخصية والمدنية والعامة.

أما النص على الشورى كمبدأ من بين مبادئ النظام الديمقراطي، ومع التقدير للأهمية الرمزية والتاريخية التي يراها البعض في مفهوم الشورى، فلم تقدم بالمعنى الدستوري إضافة حقيقية للمادة 6. فالشورى هي نتيجة لتفعيل مبادئ النظام الديمقراطي، من بين نتائج أخرى كمشاركة المواطن في الحكم عبر الانتخابات الدورية ومحاسبة الأحزاب السياسية وتغيير مواقعها عبر تداول السلطة والتنوع في الرؤى والسياسات المطروحة على المجتمع عبر التعددية الحزبية. الشورى لذلك نتيجة للديمقراطية وليست من بين مبادئها. كذلك خرجت الجملة الأخيرة في المادة 6، «لا يجوز

قيام أحزاب سياسية على أساس التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين»، عن السياق الدستوري للمادة وتعين أن تُضمَّن في مادة منفصلة تتناول الأحزاب السياسية. لذلك طالبت حينها بضرورة إعادة صياغة المادة 6 على النحو التالي: يقوم النظام الديمقراطي على مبادئ سيادة القانون، ومواطنة الحقوق والواجبات المتساوية، وتداول السلطة عبر الانتخابات الدورية النزيهة والتعددية الحزبية، الفصل بين السلطات العامة والتوازن بينها، واحترام حقوق الإنسان، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور.

ثم تبع مادة النظام الديمقراطي مواد تتناول مقومات المجتمع وواجبات الدولة، وجميعها اتسمت للأسف بالصياغة الفضفاضة والاستعراضية وأقحمت على النص الدستوري الكثير من اللغة الأخلاقية ذات المضامين المطاطية التي غيرت طبيعته وهددت تماسكه. فقررت المادة 7، على سبيل المثال، أن المجتمع المصري يقوم على العدل والمساواة والحرية والتراحم والتكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراده في حماية الأنفس والأعراض والأموال وتحقيق حد الكفاية لجميع المواطنين. ونصت المادة 8 على أن الدولة تضمن الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص دون تمييز، والمادة 9 على كون الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة والمجتمع على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وحماية تقاليدها وقيمها الخلقية. ثم كررت المادة 10 ذات المضمون بإلزام الدولة والمجتمع بالتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وبرعاية الأخلاق والآداب العامة، بينما ألزمت المادة 11 الدولة بحماية الوحدة الثقافية والحضارية واللغوية للمجتمع وبالعمل على تعريب العلوم والمعارف.

وواقع الأمر أن قيم كالتراحم والتكافل والتضامن والطمأنينة تندرج في المجتمع الحديث تحت مبادئ العدل والمساواة والحرية، ولم يكن لها أن ترتب دستوريا، لا حقوق محددة للمواطن ولا التزامات بعينها على الدولة. كذلك استند النص على حماية الدولة للطابع الأصيل للأسرة المصرية وتقاليدها وقيمها الخلقية إلى نظرة شديدة التسطيح لتنوع المجتمع المصري المعاصر، والأخطر من هذا إلى رغبة رجعية لإقحام الدولة في قضايا أخلاقية وقيمية لا دور لها بشأنها وتعين أن تترك للمجتمع وتطوره. وانطبق ذات الأمر على إلزام الدولة برعاية الأخلاق والآداب العامة والتمكين للتقاليد الأصيلة، وهو ما هدد بترتيب (وكما حدث كثيرا في الماضي) نزوع الدولة وحكامها للتدخل لتقييد وقمع الحريات الشخصية والعامة متذرعين برعاية الآداب العامة والتقاليد. وكانت الإشارة إلى حماية الدولة للوحدة الثقافية والحضارية واللغوية دون اعتراف بالتنوع الثقافي والحضاري وجزئيا اللغوي وضرورة حماية الوحدة في إطار التنوع هذا الذي دوما ما أضاف لنا الكثير صادمة، صادمة لأن دستور مصر بعد الثورة الديمقراطية حين لم يعترف بالتنوع تحول إلى دستور لمن توهم أنه الأغلبية (اليمين الديني) أو للجماعة المهيمنة ولفهمها الأحادي لثقافتنا وحضارتنا ولغتنا.

تلا مواد مقومات المجتمع وواجبات الدولة «الأسرية» في الباب الأول – وبعد مادة تحظر إنشاء الرتب المدنية (مادة 12) – مجموعة من المواد تتناول النظام الاقتصادي والزراعة والصناعة والثروات الطبيعية وأشكال الملكية المختلفة ونظام الضرائب. وبالمواد هذه، من 13 إلى 27، انتهى الباب الأول من دستور 2012. هنا حضرت بعض المضامين الإيجابية

والتي عبرت جزئيا عن توافق مجتمعي وسياسي. فالمادة 13 نصت على أن الاقتصاد الوطني يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة والمشاركة بين رأس المال والعمل في تحمل تكاليف التنمية وتقريب الفوارق بين الدخول بوضع حد أقصى وضمان حد أدنى للأجور. وألزمت المادة 14 الدولة بحماية الرقعة الزراعية والفلاح من الاستغلال، بينما ألزمتها المواد 15 و16 و17 بصيانة كافة الثروات الطبيعية ومنع الاعتداء عليها. وقررت المواد من 18 إلى 24 مشروعية كافة أشكال الملكية بأنواعها العامة والتعاونية والخاصة والوقف وربطت طرق إداراتها بالنفع العام، ثم اختتمت المواد من 25 إلى 27 الباب الأول بالنص على العدالة الاجتماعية كأساس نظام الضرائب والتكاليف العامة وحظر التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون وبمقابل تعويض عادل، وكذلك حظر مصادرة الأموال العامة والخاصة - إلا في حالات الأحكام القضائية بشأن الأخيرة.

حملت مجموعة المواد هذه إيجابيات واضحة، إلا أن الصياغة الدستورية في 2012 اتسمت في بعضها بطابع تكراري صريح وفي البعض الآخر بالعمومية الشديدة. فجاءت، على سبيل المثال، مادة الاقتصاد الوطني من كثرة توظيف المرادفات وتداخل المفاهيم طويلة للغاية (ستة أسطر) وانطبق ذات الأمر على مادة الزراعة وكانت بها إطالة لا تتناسب مع النص الدستوري (إلزام الدولة بحماية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية ومقومات الإنتاج الزراعي، وكان يمكن هنا الاكتفاء بتقرير عام يلزم الدولة بحماية الزراعة بكافة ثرواتها وعناصرها). بينما عانت بعض الصياغات الأخرى من عمومية تفقد المواد الدستورية الدقة الواجبة،

فتم الخلط بين الدخول والأجور في مادة الاقتصاد الوطني واكتفت مادة الضرائب بإشارة عامة للعدالة الاجتماعية ولم تحدد أسس النظام الضريبي. وتمثلت إشكالية إضافية في المواد من 13 إلى 27 في غياب تناول الجوانب البيئية للاقتصاد وللزراعة ولإدارة الثروات الطبيعية والملكية والنظام الضريبي. فكان من غير المقبول في 2012 ألّا يلزم الدستور الجديد الدولة بحماية البيئة وبضمان ألا يتناقض النشاط الاقتصادي والزراعي مع مقتضيات البيئة النظيفة، ونحن جميعا نعلم قدر الإخلال بالمقتضيات هذه في الواقع المصري. للثروات الطبيعية أيضا جوانب بيئية، وخاصة في مجال الطاقة التي تمنيت أن يلزم الدستور الدولة بتطوير مصادرها البديلة وبإدارة مصادرها المعرضة للنضوب (النفط والغاز الطبيعي) بمسئولية اجتماعية تجاه الأجيال القادمة.

النص الدستوري 2012 .. الحقوق والحريات

انتظم الباب الثاني في دستور 2012، باب الحقوق والحريات والواجبات العامة، في 51 مادة. وكشأن الأبواب المشابهة في دساتير أخرى، كان ينبغي أن يهدف الباب الثاني لصياغة إطار واضح لحقوق وحريات المواطنات والمواطنين والتزامات الدولة إزاءهم وحدود تدخل السلطات العامة في تنظيم ممارستهم للحقوق والحريات.

وقد أثارت مواد الباب الثاني جدلا محتدما في 2012 ارتبط بحقوق وحريات المرأة والطفل وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الرأي وضمانات حماية المواطن من التعذيب. وعلى صعيد آخر، دافع البعض عن مواد الحقوق السياسية والمدنية واعتبروها تمثل نقلة دستورية هامة في مصر. وبموضوعية، كان للجدل ولرفض الكثير من مواد الباب الثاني ما يبررهما، وكان للدفاع عن بعض المواد والتمسك بها أيضا ما يبررهما.

افتتحت المادة 28 الباب الثاني بالنص على أن «الكرامة الإنسانية» حق وتكفل الدولة والمجتمع «احترامها وحمايتها» ولا يجوز بحال «ازدراء أو إهانة أي مواطن». وعلى الرغم من الصياغة اللغوية المضطربة (الكرامة الإنسانية حق لكل إنسان، والتي كان يمكن استبدالها بكرامة الإنسان حق)

ومن غياب الإشارة لحظر التعذيب (وكان يمكن بوضوح إضافتها إلى عدم جواز الازدراء والإهانة)، إلا أن هذه المادة كانت جيدة بمخاطبتها الإنسان وليس فقط المواطن وبحمايتها لكرامة الإنسان وهو ما كان يمكن أن يؤسس عليه لضمان حقوق غير المصريات والمصريين بمصر (من مهاجرين ولاجئين إلى عاملات منازل أجنبيات).

كان يمكن أيضا، بصورة عامة، الإشادة بالمواد من 30 إلى 36 والتي كفلت المساواة والحرية الشخصية وحددت ضمانات لحماية المواطن من تعسف الدولة وسلطاتها العامة أو تدخلها في حياته الخاصة. إلا أن غياب الإشارة في مادة المساواة - مادة 30 - إلى حظر التمييز بسبب العرق كان كارثيا، فقد كان من غير المقبول أن يتجاهل النص الدستوري في 2012 تعدد وتنوع الخلفيات العرقية في مصر ووجود بعض الممارسات التمييزية المرتبطة بها أو أن يستند إلى رؤية متوهمة للنقاء العرقي.

كذلك كان لابد من النص صراحة في المادة 33، والتي نظمت حقوق المواطن عند القبض عليه أو الحبس، على حظر التعذيب وليس فقط الترهيب والإكراه والإيذاء. فالتعذيب، في تعريفه الدولي بميثاق مناهضة التعذيب، يتضمن مكونات الترهيب والإكراه والإيذاء ويتجاوزها لانتهاكات أخرى لكرامة وحقوق الإنسان وتعين، من ثم، الالتزام بمفهوم التعذيب في المادة 33 لضمان عدم إفلات المتورطين ولإعادة النظر في القوانين المصرية (تحديدا العقوبات والإجراءات الجنائية) وتعديلها.

ثم تلا ذلك مجموعة هامة من المواد الدستورية (37 إلى 43) تعلقت بحرية الاعتقاد والفكر والرأي والإبداع والحصول على المعلومات وحرية

الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام. وفي الدساتير الديمقراطية، تهدف مثل هذه المواد لضمان حريات المواطن وإلزام الدولة بحمايتها وكفالتها. أما في دستور 2012 المصري فكان الأمر أقل وضوحا، بل ووردت نواقص على بعض الحريات المذكورة وغابت أخرى بالكامل.

قررت المادة 37 في جملتها الأولى أن حرية الاعتقاد مصونة، وكان ذلك تقريرا ضروريا اتسق مع الجوهر الديمقراطي والمواثيق والعهود الدولية. إلا أن حرية الاعتقاد قيدت على نحو خطير في الجملة الثانية التي نصت على أن الدولة تكفل حرية إقامة دور العبادة للأديان السماوية. فحرية الاعتقاد ترتبط ارتباطا عضويا بحرية ممارسة الشعائر الدينية، والأخيرة ترتبط بحق إقامة دور العبادة الذي لم يكن ينبغي قصره في دستور ثورة ديمقراطية على أتباع الديانات السماوية فقط واستثناء أتباع الديانات الوضعية. حرية الاعتقاد وحق إقامة دور العبادة لا يقبلان التقييد، وكان يمكن أن يترك تنظيم إقامة دور العبادة للقانون وفقا لمعايير موضوعية - فلا يحتاج لدار عبادة مثلا خمسة من الهندوس في مدينة تعدداها 18 مليون، بينما قد يحتاج لها 1000 من البهائيين أو من البوذيين الذين تمنحهم بعض الدول غير الديمقراطية في محيطنا العربي (الخليج) حق إقامة دور العبادة. أم هل كنا نريد منع مصريين من ممارسة الشعائر الدينية أو أن يمنع المسلمون والمسيحيون من إقامة دور العبادة في الصين مثلا استنادا للأوضاع المصرية ولمبدأ المعاملة بالمثل؟

كذلك كان يمكن دمج المادة 38 التي حظرت الإساءة أو التعرض إلى الرسل والأنبياء كافة في المادة 37 بحيث تأتي جملتها الثانية لتنص على أن تكفل الدولة حرية إقامة دور العبادة وحظر الإساءة إلى الرسل

والأنبياء والمعتقدات والرموز الدينية كافة. وكان التحدي الحقيقي هنا سيترك للقانون بغية تطبيق حظر الإساءة إلى أو ازدراء الأديان دون فرض قيود على حرية الرأي والفكر والإبداع. الحريات الأخيرة - أي الرأي والفكر والإبداع - ضمنت بشكل جيد في المادتين 39 و40 وألزمت الدولة بالنهوض بالعلوم والفنون والآداب ورعاية المبدعين والمخترعين وهذا واجبها، وكان ينبغي إضافة جملة خاصة برعاية الأطفال الموهوبين والمبدعين.

في المقابل، لم تشر المادة 40 والتي تناولت حرية الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق إلى الحق في المعرفة، حق المواطنات والمواطنين في المعرفة والذي يمثل الأساس الأخلاقي ومن ثم الدستوري لحرية الحصول على المعلومات. فالمجتمعات البشرية طورت الدول وسلطاتها العامة ومؤسساتها وقبلت وجود الحكام لكي تدار شئونها بكفاءة، ولذلك تضمن الدول الديمقراطية للمواطنات والمواطنين الحق في معرفة الحقائق بشفافية كاملة بهدف تمكينهم من الاختيار الرشيد (إن في صندوق الانتخابات أو حين حسم تفضيلاتهم المجتمعية أو حين تقييم الحكام). لم يكن النص على الحق في المعرفة ترفا، بل مثل أساسا أخلاقيا وقاعدة دستورية ضرورية لإلزام الدولة بعدم التحايل على إتاحة المعلومات والبيانات والوثائق.

وفي مقابل نواقص مواد الحقوق الشخصية والحريات الفردية، جاءت بين المادة 42 التي نصت على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام وبين المادة 49 المتعلقة بمشاركة المواطن في الانتخابات مجموعة من المواد الجيدة التي حملت ضمانات دستورية

للحقوق وللحريات العامة ذات الجوهر السياسي. المادتان 42 و43 ضمنتا الحريات الإعلامية، إلا أنهما لم يلغيا جواز إغلاق وسائل الإعلام بأحكام قضائية. وتلا المادة 44 الخاصة بحرية التنقل والاقامة والهجرة، وهي كمادة الأزهر الشريف كانت قد ضلت المكان وتعين تقديمها وإضافتها لمواد الحقوق والحريات الشخصية، ثلاثة مواد شديدة الأهمية ارتبطت بالحق في التنظيم والحق في العمل الأهلي والحق في العمل السياسي والحق في العمل النقابي.

أقرت المادة 45 حق تنظيم الاجتماعات العامة والتظاهرات السلمية وحالت بين الأمن وبين التدخل في الاجتماعات الخاصة، وهي بذلك أطلقت حق وحرية التنظيم كمكونين أساسيين للدولة والمجتمع الديمقراطي. أما المادة 46 فنصت على حق تكوين الجمعيات والأحزاب بالإخطار وقصرت سلطة حلها أو حل مجالس إدارتها على القضاء، وتجاوزت من ثم التراكم الاستبدادي خلال العقود الماضية والذي جمد عملا حق العمل الأهلي والسياسي. كذلك أقرت المادة 47 حق وحرية التشكيلات النقابية والاتحادات التعاونية واستكملت إطلاق وحماية منظومة الحقوق والحريات العامة، المدنية والسياسية.

استحقت المواد الثلاثة 45 و46 و47 في 2012 أن يشاد بصياغتها الدستورية وبترجمتها لمطالب أساسية للحركة الوطنية المصرية سبقت ثورة 25 يناير وشكلت وقودا للثورة، وسارت على نفس المنوال الإيجابي المادة 48 التي كفلت للمواطن وللجمعيات والأحزاب والنقابات حق مخاطبة السلطات العامة مباشرة. ثم اختتمت المادة 49 بنصها على حق المواطن في الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء مكون الحقوق

والحريات السياسية، والذي كان أفضل مكونات دستور 2012 صياغة ومضمونا.

أعقب مكون الحقوق والحريات السياسية في الباب الثاني، مواد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي امتدت من المادة 50 إلى المادة61. وتناولت هذه المواد الحق في التعليم والبحث العلمي والصحة والعمل والتأمين والضمان الاجتماعيين، وكذلك الحق في الحياة الآمنة والمسكن الملائم والبيئة المجتمعية الضامنة للكرامة الانسانية.

فنصت المواد من 50 إلى 53 على الحق في التعليم المطابق لمعايير الجودة ومجانيته في المراحل المختلفة وإلزاميته في مرحلة التعليم الأساسي، وألزمت الدولة بتخصيص نسبة كافية من الناتج القومي للبحث العلمي وذلك وفقا للمعايير العالمية وبالعمل على القضاء على الأمية خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بدستور2012. وقد ترجمت هذه المواد دستوريا توافقا مجتمعيا كان جوهره أولا، حماية الحق في التعليم المجاني الذي لم تكن مصر بكل الإختلالات الاجتماعية التي عانت منها والفقر المزمن لقطاعات واسعة تستطيع التنازل عنه. كان جوهره ثانيا، إلزام الدولة بالاضطلاع بواجباتها في مجالي البحث العلمي والقضاء على الأمية، وهي خلال العقود نظام مبارك لم تفعل في السياقين الكثير. فقط، وفي الشأن المتعلق بإلزامية ومجانية التعليم، كان يتعين وفي 2012 النص على الإلزامية إلى المرحلة الثانوية والربط بين مبدأ المجانية وبين تنظيمه وفقا لقانون يحد من ظواهر الفساد المتنوعة المرتبطة بممارسته.

أما المادة 54 فقررت كفالة حق الصحة للمواطن وتوفير الدولة لخدمات الرعاية والتأمين الصحي وحظر الامتناع عن علاج أي شخص

في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. كنا هنا أمام مادة مركبة، بها مضامين جيدة وأخرى استدعت النقد. فقد كان جيدا أن يحظر الامتناع عن العلاج في حالات الطوارئ والخطر وأن يرتبط الحظر بالشخص (أي الإنسان) وليس فقط بالمواطن. وكان جيدا أيضا أن ينص على إشراف الدولة على المؤسسات الصحية ورقابتها على موادها ومنتجاتها ووسائل الدعاية المرتبطة بها. إلا أن النص على توفير الدولة لخدمات الرعاية والتأمين الصحي وفق نظام عادل وعالي الجودة اتسم بالضعف الشديد ولم يضمن لا شمولية الخدمات الصحية لكل المواطنات والمواطنين ولا حماية حق المواطن وبمعزل عن مستوى الدخل في الحصول عليها. كان ينبغي، إن أردنا حماية حقنا في الصحة، أن ينص صراحة على أن «تلتزم الدولة بكفالة خدمات الرعاية والتأمين الصحي لجميع المواطنين دون تمييز وذلك وفقا لنظام صحي عادل وعالي الجودة تغطي شبكته كل الوطن.» ولم يكن المقصود بذلك هو أن تقدم الدولة بمفردها عبر المؤسسات الصحية العامة خدمات الرعاية والتأمين، بل أن تضمن الدولة بعمل تشريعي وتنفيذي محدد شراكة المؤسسات العامة والخاصة في كفالة الخدمات الصحية للمواطن، بما في ذلك للمواطن غير القادر. كان النص على التزام الدولة هذا في دستور 2012 سيستتبعه إنجاز تعديلات تشريعية تطول قوانين الصحة والعمل والمعاشات والإعانات وربما الضرائب لإقرار مبدأ التشاركية بين القطاع العام والخاص والمساواة بين المواطن القادر وغير القادر، وكان سيدفع أيضا إلى تبني سياسة تنفيذية جديدة تجمع بين الملكية العامة والخاصة لتقديم خدمات صحية تحترم الكرامة الإنسانية.

أما مجموعة الحقوق المرتبطة بالعمل والتأمين والضمان الاجتماعيين فبدأت مع المادة 55 والتي نصت على أن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن وأن الدولة تكفل شروطه العادلة، وأقرت أيضا كفالة الدولة لضمانات الأجر العادل والتقاعد والتأمين الاجتماعي للموظفين وللعمال وعدم جواز فصل العامل إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون. مثل هذه الصياغة اتسمت بالعمومية الشديدة ولم تتسق على الإطلاق مع الهدف الدستوري من النص على الحق في العمل، وهو حماية الموظف والعامل في القطاعات العامة والخاصة وغير الرسمية (العمالة الموسمية واليومية) من تعسف أرباب المصالح وأصحاب العمل، وضمان الحياة الكريمة والآمنة والرعاية الصحية له أثناء العمل ثم بعد التقاعد. وكان المطلوب هو النص صراحة على التزام الدولة بحماية الموظف والعامل والعامل الموسمي واليومي بضمان حد أدنى للأجور وللمعاش بعد التقاعد ورعاية صحية كاملة، وحظر الفصل التعسفي وتأمين اجتماعي شامل، وتمكين الموظفين والعمال من اختيار ممثليهم في تشكيلات نقابية ومهنية حرة. كان المطلوب أيضا هو النص صراحة على التزام الدولة بالتمييز الإيجابي لصالح النساء وذوي الاحتياجات الخاصة وحماية حقهم في العمل دون تمييز. بالقطع، لم ترد جمعية الإخوان والسلفيين التأسيسية ذلك.

ثم ألزمت المادة 56 الدولة بالتمييز الإيجابي لصالح المحاربين القدامى والمصابين في الحروب وأسر شهداء ومصابي ثورة يناير والواجب الوطني، وكذلك بكفالة حصولهم هم وأبنائهم وزوجاتهم على فرص العمل. مجددا، لم يكن لعلامة الإجادة هنا أن تكتمل إلا بالنص على التمييز الإيجابي لصالح المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة وربما

أيضا لصالح سكان المناطق النائية. ونصت المادة 57 على كفالة الدولة لخدمات التأمين الاجتماعي، وعلى حق المواطن في الضمان الاجتماعي إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه أو أسرته وفي حالات العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة وبما يضمن حد الكفاية. وكان المراد دستوريا هو إلزام الدولة بكفالة شبكة متكاملة للتأمينات وللضمان الاجتماعي ومن ثم إلزام قطاعات التوظيف والعمل المختلفة، العامة والخاصة وغير الرسمية، بتوفير التأمين والمساهمة في الضمان الاجتماعي في الحالات المحددة في المادة 57.

تناولت المواد من 58 إلى 61 الحق في الحياة الآمنة والمسكن الملائم والبيئة المحيطة به وممارسة الرياضة. نصت المادة 58 على أن الحياة الآمنة حق لكل إنسان وواجب الدولة هو كفالته وتوفير الوسائل القانونية لحمايته وضمان تعويض المتضررين. وحظرت المادة 59 انتهاك حرمة جسد الإنسان أو الإتجار بأعضائه أو إجراء التجارب الطبية أو العلمية عليه بغير رضاه الموثق. اتسمت هاتان المادتان في الجوهر والصياغة بمواكبة روح العصر واستجابتا بالحظر الدستوري لانتهاك حرمة الجسد الإنساني للمطالب التي رفعها حينها المجتمع المدني في مصر بشأن التعامل بجدية مع جرائم الإتجار بالأعضاء. أما المادة 60 فأقرت أن الحقوق في المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصحي والكساء مكفولة وألزمت الدولة بتبني خطة وطنية للإسكان تقوم على العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرات الذاتية وتنظيم استخدام أراضي الدولة لأغراض العمران. المسكوت عنه هنا، من جهة، تمثل في الشأن البيئي غير المنفصل عن المسكن الملائم والماء النظيف والذي كان يقضي بإلزام الدولة في

الدستور بالحفاظ على بيئة تحترم كرامة الإنسان بكل مضامينها العالمية من نسب تلوث منخفضة إلى اعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة. المسكوت عنه، من جهة أخرى، تمثل في كارثة العشوائيات في مصر والتي تعين إلزام الدولة دستوريا بالقضاء عليها وفقا لخطة زمنية محددة المعالم. ثم نصت المادة 61 على كون ممارسة الرياضة وحق وألزمت مؤسسات الدولة والمجتمع بتشجيعها واكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم، ولم يكن لأحد أن يعترض على ذلك.

حملت المواد من 62 إلى 66 ضمانات دستورية لحقين جوهريين ناضل من أجلهما المجتمع المصري طويلا، حق الشخص - مواطن أو أجنبي - في محاكمته أمام قاضيه الطبيعي والحق العام المتمثل في حظر المحاكم الاستثنائية. إلا أن ذات النص الدستوري عاد وعصف بهذه الحقوق وضماناتها عندما أقر جواز محاكمة المدنيين عسكريا. بدت مواد حقوق التقاضي وكأنها ستنهي عصف نظم الاستبداد منذ الخمسينيات بالكرامة الإنسانية وبحقوق وحريات المواطن عبر المحاكم الاستثنائية والتهميش الممنهج لدور القاضي الطبيعي في شئون السياسة وحرية التعبير عن الرأي والعمل الاحتجاجي والنشاط الحزبي والنقابي، بدت وكأنها ستجهز دستوريا على ماكينة «القضاء الاستثنائي» التي صنعها الاستبداد وشوه بها السلطة القضائية، بدت وكأنها ستضمن حق المواطن في الوقوف أمام القاضي الطبيعي. إلا أن دستور 2012 عاد وجرد ذلك كله من الجوهر والمضمون الديمقراطي بإقرار جواز محاكمة المدنيين عسكريا.

نصت المادة 67 على حق الطفل في الرعاية الأسرية والتغذية والمأوى والخدمات الصحية وعلى التزام الدولة بحماية الطفل عند فقدان البيئة

الأسرية وبكفالة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع. ثم حظرت ذات المادة تشغيل الأطفال قبل تجاوزهم سن الإلزام التعليمي في أعمال لا تناسب أعمارهم وضمنت حقوقهم القانونية حال الاحتجاز. وعلى أهمية حقوق وضمانات الرعاية والمأوى والصحة، انتقصت المادة 67 من حقوق الطفل المصري على نحو صادم.

فقد صمتت المادة المعنية عن تحديد السياق العمري لمرحلة الطفولة وإقرار امتدادها إلى 18 سنة – علما بأن القوانين المصرية تحمل إشارات متضاربة للسياق العمري للطفولة من 14 إلى 16 إلى 18 وكان يتعين تجاوزها بتحديد دستوري قاطع. صمتت المادة 67 عن حقوق الطفل المهدرة في واقعنا المصري، إن بسبب ظواهر سلبية وأزمات كتسرب الأطفال من التعليم الإلزامي وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع أو بسبب جرائم وانتهاكات تصيب الأطفال دون حماية. كان يتعين على مادة الطفل في دستور مصر 2012 أن تلزم الدولة بالقضاء على أمية الأطفال وتسربهم من التعليم، وبالقضاء على عمالة الأطفال بخطة تدريجية، وحماية السلامة الجسدية والنفسية وحقوق الطفل في أماكن العمل إلى أن يقضى على هذه الظاهرة المخجلة، ومواجهة ظاهرة أطفال الشوارع وحماية حقهم في الرعاية والتأهيل والاندماج التدريجي في المجتمع.

الواقع يثبت أن أطفال مصر يعملون، وعمالة الأطفال وبغض النظر عن تفاصيل أماكن العمل هي جريمة بحق أطفال لا يؤهلهم تطورهم الطبيعي لعلاقات عمل دورية. وقد شعرت بخجل شديد، أخلاقيا وإنسانيا، إزاء إضفاء دستور 2012 للشرعية على عمالة الأطفال بالإشارة إلى وجود أعمال تناسب أعمارهم. الواقع يثبت أن الكثير من أطفال مصر يعانون

من العنف وانتهاك سلامتهم الجسدية والنفسية اثناء العمل، وكانوا بحاجة إلى حماية الدولة لهم بإقرارها دستوريا وإلزام الدولة بالقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال. الواقع يثبت أن الكثير من أطفال مصر هم ضحايا أزمات المجتمع كالفقر والأمية وأطفال الشوارع وضحايا ظواهر إجرامية كالاتجار بالبشر وبالفتيات القصر وبأعضاء الجسد البشري، وهم هنا أيضا كانوا بحاجة لحماية الدولة لحقوقهم ولكرامتهم عبر الإقرار الدستوري أولا وإلزامها بالقضاء على هذه الأزمات والظواهر في إطار زمني محدد.

صمتت المادة 67 عن التزام الدولة برعاية وتشجيع الأطفال الموهوبين في مجالات مختلفة، من الموسيقى والرياضة إلى البحث العلمي، وكان التزام الدولة في هذه المجالات ضروريا وبه مكون مسئولية الأجيال الواعية إزاء الأطفال وأجيال الغد. صمتت أيضا عن ضرورة النص تفصيلا على ضرورة حماية حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم والرعاية الصحية والنفسية، وهو ما مثل انتقاصا من حقوق الطفل في مصر. الدمج في التعليم الحكومي والخاص، الرعاية وفقا لبرامج محددة تقوم عليها مؤسسات عامة وخاصة تشرف عليها الدولة، الدمج في المجتمع عبر وسائط التوعية والتنشئة المختلفة، جميعها كانت التزامات حيوية للدولة تجاه الأطفال ذوي الإعاقة استحقت أن ينص عليها وأن تفرد لها مادة مستقلة في دستور 2012.

تلت مادة الطفل الصادمة مادة أثارت في 2012 الكثير من الجدل المشروع، المادة 68 والتي نصت في جملتها الأولى على التزام الدولة «باتخاذ كافة التدابير التي ترسخ مساواة المرأة مع الرجل في مجالات الحياة» المختلفة «وسائر المجالات الأخرى دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.» ونصت في جملتها الثانية والثالثة على توفير الدولة لخدمات

الأمومة والطفولة بالمجان وكفالة رعاية المرأة وحق الإرث والتوفيق بين الواجبات الأسرية والعمل، وكذلك على حماية وعناية الدولة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة والمحتاجة.

وواقع الأمر أن المساواة الكاملة بين المرأة والرجل تمثل مقوما أساسيا لدولة مدنية ومجتمع ديمقراطي عصري ولمواطنة لا تعرف التمييز. المساواة الكاملة في الحقوق الشخصية والعامة (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) بين المرأة والرجل ليست أبدا ترفا ولا رفاهية، بل ضرورة لبناء الديمقراطية. حق المرأة في الكرامة الإنسانية وحماية جسدها من الانتهاك إن بتزويجها وهي قاصر أو بجرائم أخرى كالعنف المنزلي والعنف الجنسي في إطار الزواج، حق المرأة في الحركة والعمل والسفر باستقلالية ودون وصاية، حقوقها المرتبطة بقضايا الأحوال الشخصية التي ينظمها قانون الخلع وغيره، حقها في الترشح لرئاسة الجمهورية ولكافة المناصب التنفيذية الأخرى من رئاسة الوزراء إلى المحافظ، حقها في الترشح للمجالس التشريعية والعمل في القضاء، حقها في فرص عمل متكافئة مع الرجل وبذات العائد المادي، جميع هذه الحقوق يتعين حمايتها بإقرار قاعدة المساواة بين المرأة والرجل دون تحايل أو انتقاص.

هنا أثار نص المادة 68 وشروح أعضاء جمعية 2012 التأسيسية من المنتمين لليمين الديني الكثير من القلق. السلفيون فسروا الإشارة إلى «المساواة دون إخلال بأحكام الشريعة» على أنها تتجاوز قضايا الزواج والطلاق والمواريث إلى منع سفر المرأة دون إذن زوجها ومنع ترشحها لمناصب الولاية أو الإمامة العامة (رئيس الجمهورية ومناصب قيادية أخرى). هكذا، وفي 2012 وعلى مرأى ومسمع من كثير من العلماء

والفقهاء وأساتذة القانون الذين لم يروا في الشريعة ومبادئها ومقاصدها ما قد يبرر الانتقاص من حقوق المرأة، دفع السلفيون لإعادة النساء في مصر إلى واقع تمييزي ورجعي دون مواربة.

أما الإخوان، وكعادتهم، فلم يتحدثوا صراحة عن المراد من المادة 68 في جملتها الأولى، بل روجوا لها مجتمعيا بالتخويف من تداعيات كارثية متوهمة حال غياب النص على عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. أخاف الإخوان الرأي العام من تقنين العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج ومن زواج المثليين - كما فعلت الجماعة في بيان شهير عن دستور 2012 أصدرته في خريف 2012. لم نكن هنا إلا مع تخويف باطل وتحايل غير نزيه هدفا إلى الانتقاص من حقوق المرأة والعصف بمساواتها مع الرجل، وصمتا عن أن النص في المادة 2 من دستور 2012 على كون مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع كان كفيلا بعدم مخالفة تعاليم الشريعة بشأن الزواج والمواريث وغيرهما. لم نكن هنا إلا مع مقاربة اليمين الديني التمييزية والرجعية للمرأة التي أرادت قصر دورها بالأساس على المساحة الأسرية واستبعادها من السياسة والقضاء ومناحي حيوية أخرى، بل وتقييد حرياتها الشخصية.

أما بقية المادة 68 فتضمنت إشارات مقبولة لالتزام الدولة بالتمييز الإيجابي لصالح المرأة وحماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن حقوق وحريات المرأة السياسية تحولت إلى مسكوت عنه، كما اقتصر التمييز الإيجابي على الإشارة العمومية إلى الرعاية الصحية والاجتماعية وحماية المرأة الأرملة والمعيلة والمطلقة وغير القادرة وخدمات الأمومة والطفولة. ثم ألقت المادة 68 بالواجبات الأسرية على كاهل المرأة فقط

وطالبتها هي برجعية شديدة بالتوفيق بينها وبين العمل في المجتمع. وكان من العدل والمساواة إشراك الرجل في ذات الواجبات فهي مسئولية تضامنية وتعريف عمل المرأة الأسري كعمل في المجتمع تنطبق عليه كافة شروط العمل بصورة عامة - في الكثير من الدول الديمقراطية- يعد عمل المرأة أو الرجل الأسري عملا اعتياديا دون عائد مادي ويترتب عليه حقوق في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والمعاشات.

وكأن كارثة الانتقاص من حقوق المرأة ومن مساواتها الكاملة مع الرجل في المادة 68 لم تكن بمفردها كفيلة بالعصف بمقومات الدولة الحديثة والمجتمع العصري، ورط الإخوان والسلفيون دستور 2012 في كارثة إضافية تمثلت في رفض حظر الاتجار بالبشر وتجريم كافة أشكاله. فالمادة 71 لم تنص إلا على حظر الرق والعمل القسري وانتهاك حقوق النساء والأطفال وتجارة الجنس، والتزمت فيما عدا هذا الصمت. كان السبب الحقيقي لعدم النص صراحة على حظر الاتجار بالبشر والاكتفاء بالإشارة العامة إلى حظر انتهاك الحقوق والإشارة الخاصة إلى حظر تجارة الجنس (والأخيرة هي أحد أشكال الاتجار بإلبشر) هو معارضة الإخوان والسلفيين. وسبب معارضتهم، وكما دللت أحاديث موثقة لبعض أعضاء التأسيسية آنذاك، هو كون المواثيق الدولية التي تعرف وتحظر وتجرم الإتجار بالبشر تدرج تحته جريمة تزويج القاصرات شأنها في ذلك شأن جرائم التزويج القسري وتجارة الجنس. بسبب رفض تجريم تزويج القاصرات، إذن، صمتت المادة 71 عن حظر الإتجار بالبشر.

وكان سؤالي، ودون خشية من الاغتيال المعنوي الذي كان يمارس حينها إزاء كل مخالف لطرح اليمين الديني بشأن قضايا الحقوق والحريات

ومن بينها حقوق المرأة، هل كنا نريد تقنين تزويج القاصرات عبر عدم النص بدستور 2012 على حظر الاتجار بالبشر؟ هل كنا نريد لهذه الظاهرة المقيتة والممارسات الإجرامية المرتبطة بها، التي تحذر من تداعياتها الكارثية على الفرد والمجتمع دراسات لا نهاية لعددها تتناول الصحة النفسية والتطور الذهني وتماسك الكيانات الأسرية وغيرها، أن تستمر وتتنامى في مصر؟ هل كنا نريد تقنين تزويج فتيات في التاسعة والعاشرة من العمر أو في الرابعة والخامسة عشرة؟ الأمر هنا تجاوز نظرة اليمين الديني الرجعية للمرأة وللفتاة وحقوقهن وحرياتهن وتحول إلى نزوع لتقنين ممارسات إجرامية تشوه المجتمع وتنزع عنه الإنسانية. الأمر هنا لم يكن ترفا ولا رفاهية، بل ظاهرة مقيتة منتشرة في مصر استدعت الحظر والتجريم وكانت الخطوة الأولى هي بنص دستوري صريح.

وكان سؤالي، وبعين انتقلت من جريمة تزويج القاصرات إلى جرائم أخرى كالتزويج القسري والإتجار بالمرأة المصرية واستغلال الأطفال جنسيا وغيرها، هل فكر الإخوان والسلفيون حين عارضوا النص على حظر الاتجار بالبشر في خطورة الصمت عن كل هذه الجرائم؟ هل كانوا على استعداد لتجاهل مداها المجتمعي وخطورتها؟ فلم نكن بصدد ظواهر أو جرائم نادرة الحدوث، فالتزويج القسري كان منتشرا ومازال وكان للاتجار بالمرأة ولاستغلال الأطفال ومازال شبكات إجرامية تديرهما.

بمجموعة من المواد التي نصت من جهة على رعاية الدولة للمصريين المقيمين بالخارج وعلى منح الدولة حق الالتجاء لكل أجنبي بسبب حرمانه في بلاده من الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور، وقررت من جهة أخرى مبادئ كاستقلال القضاء وحصانة القضاة وإجبارية التجنيد وحماية

البيئة انتهى باب الحقوق والحريات، الباب الثاني في دستور 2012. وبينما استحق إقرار حق الالتجاء للأجانب المضطهدين في بلادهم الإشادة، اتسمت الإشارة لحماية البيئة بالضعف والعمومية وأغلق النص على كون التجنيد إجباريا المجال أمام نقاش مجتمعي اعتبرته ضروريا بشأن إمكانية الجمع بين التجنيد والخدمة المدنية العامة - والتي يمكن أن تتحول إلى أداة تنموية رئيسية، بأن يؤدي على سبيل المثال بعض خريجي الجامعات خدمة مدنية في فصول لمحو الأمية على امتداد الوطن - كمسارين وتخيير المواطنين الذكور بينهما وعلى نحو لا يضر بالأمن القومي.

استحقت مادة حق الالتجاء الإشادة، شأنها شأن مواد سبقتها في باب الحقـوق والحريات أطلقت وحمت العمل الحزبي والأهلي والنقابي. إلا أن تقييد حرية الاعتقاد دستوريا - عبر قصر بناء دور العبادة على أتباع الأديان السماوية وإقصاء غيرهم - والعصف بقاعدة مساواة المرأة مع الرجل وبحقوق الطفل والامتناع عن حظر عمالة الأطفال وحظر الاتجار بالبشر لـم تمكن مجتمعة إلا من رفض الباب الثاني في دستور 2012 ومن ثم التصويت بلا في الاستفتاء الشعبي.

ولـم يختلف التقييم السلبي للباب الثاني ولدستور 2012 بالنظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التعليم والصحة والعمل والمسكن الملائم والبيئة الآمنة بكل مضامينها والضمان والتأمين الاجتماعي، وهي حقوق لم يكفلها الدستور إلا جزئيا ولـم تكن كافية لدفع مصر باتجاه مجتمع عادل عماده الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والمسئولية التضامنية للمواطنات والمواطنين. لـم يختلف أيضًا التقييم السلبي للباب الثاني وللدستور حين مطالعة اللغة المطاطية المستخدمة في مواد حريات الرأي والفكر والإبداع

والتي وظفت مفردات كان يصعب تعريفها بانضباط دستوري كالإساءة والتعرض والتراث الثقافي الوطني على نحو كان حتما سيقيد في الممارسة الواقعية حرياتنا الشخصية والمدنية. لم يختلف التقييم السلبي للباب الثاني وللدستور بمحاسبة مواده انطلاقا من المواثيق والعهود الدولية الملزمة للحقوق والحريات، من مناهضة التعذيب وكافة أشكال التمييز ضد المرأة إلى حظر الإتجار بالبشر وعمالة الأطفال، وحماية كرامة وحرمة جسد الإنسان وحقه في الوقوف أمام قاضيه الطبيعي، فضلا عن حريات الرأي والفكر والإبداع. فالكثير من نصوص هذه المواثيق والعهود الدولية همش في الباب الثاني ودافع الإخوان والسلفيون عن ذلك بالإستراتيجية المعتادة، التفزيع من خطر مخالفة الشريعة المتوهم وبإتهام معارضيهم وبهدف القضاء على مصداقيتهم بإستخدام المواثيق الدولية لتقنين ظواهر كزواج المثليين والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج وغيرها.

أسعدتني فعلا مادة حق الالتجاء في دستور 2012، إلا أن السؤال المشروع حينها وإزاء الانتقاص المنظم من حقوقنا وحرياتنا الذي حمله الباب الثاني كان هل سيريد أي أجنبي محروم في بلاده من الحقوق والحريات السياسية أن يلتجأ لمصر لكي يحرم من الحقوق والحريات الشخصية والمدنية؟ هل كانت ستسعى مواطنة غير مصرية، سورية مثلا، مضطهدة في بلادها أن تلتجئ لمصر لكي لا تسافر إلا بإذن زوجها أو ترى ابنتها القاصر تزوج؟ هل كان أجنبي مضطهد وباحث عن الحرية والمساواة والعدالة سيأتي لنا ودستورنا يقنن عمالة الأطفال ولا يحظر الاتجار بالبشر؟ أغلب الظن أن الإجابة كانت لا.

النص الدستوري 2012 .. الهندسة غير الديمقراطية للسلطات العامة ونظام الحكم

تناول الباب الثالث في دستور 2012 السلطات العامة في الدولة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحدد كيفية إنشائها وطبيعة اختصاصاتها وصلاحياتها وعلاقاتها البينية. باب السلطات العامة، إذن، هو الباب المعني بالبرلمان والرئيس والحكومة والجهاز الإداري والمحلي للدولة والمحاكم ونظم التقاضي. باب السلطات العامة، إذن، هو الباب المعني بضبط العلاقة بين البرلمان والرئيس والحكومة والقضاء وقواعد الفصل والتوازن بينهم في إطار توجه عام إما إلى نظام حكم رئاسي (مركز صنع القرار به هو رئيس الجمهورية) أو نظام حكم برلماني (تتشكل به السلطة التنفيذية من داخل البرلمان صاحب الاختصاص التشريعي) أو نظام مختلط.

وفي الدساتير الديمقراطية، دوما ما تكون أهداف باب السلطات العامة هي: 1. إقرار الانتخاب الحر والدوري كآلية لإنشاء السلطتين التشريعية والتنفيذية وتداولهما وفقا للإرادة الشعبية، 2. إقرار مبدأ استقلال القضاء وحصانته، 3. إقرار مبدأ التوازن بين السلطات للحيلولة دون تغول إحداهما (عادة ما تكون السلطة التنفيذية) على الأخريتين، 4. إقرار مبدأ خضوع

أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية والأمنية في ميزانياتها وأعمالها لرقابة السلطتين المنتخبتين التشريعية والتنفيذية ولرقابة السلطة القضائية، 5. إقرار آليات واضحة للرقابة على السلطات العامة ومحاسبة المسئولين والموظفين العموميين – منتخبين ومعينين، 6. إقرار مبدأ شفافية أعمال السلطات العامة كترجمة دستورية للحق الأصيل للمواطن في معرفة ما تقوم به سلطات أنشأت لتحقيق صالح المجتمع والحفاظ على مصالح الأفراد.

استنادا إلى هذه الأهداف الديمقراطية كان يتعين علينا قراءة وتحليل باب السلطات العامة في دستور 2012. استنادا إليها، وإدراكا لضرورة تجاوز خبرة الاستبداد الرئاسي في مصر والتي ارتبطت منذ 1954 باختصاصات واسعة وصلاحيات مطلقة لرئيس الجمهورية دون رقابة أو محاسبة وباستتباع للسلطتين التشريعية والقضائية، تعين التقييم والإجابة على السؤال المركزي هل كانت مصر في دستور 2012 مع بناء ديمقراطي أو هندسة ديمقراطية لنظام الحكم.

وواقع الأمر، وباستثناء الهدف الأول المتمثل في إقرار الانتخاب كآلية لإنشاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، انتقصت مواد باب السلطات العامة في دستور 2012 من كافة الأهداف والمبادئ الديمقراطية الأخرى على نحو صادم. فلا استقلال القضاء الكامل وحصانته ضمنا، ولا كف ليد الرئيس والسلطة التنفيذية عن التدخل في السلطتين التشريعية والقضائية تحقق، ولا تجاوز لبرلمان منقوص الصلاحيات لم يكن له أن يناقش ميزانية القوات المسلحة وبه مجلس ثاني بلا دور حقيقي حدث، ولا آليات محددة للرقابة على الرئيس المنتخب واسع الصلاحيات ومحاسبته تبلورت، ولا إلزام حقيقي بشفافية أعمال السلطات العامة فرض.

عالج الفصل الأول في باب السلطات العامة السلطة التشريعية، فحدد تكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس الشيوخ وبين قواعد انتخاب أعضاء المجلسين والاختصاصات والصلاحيات التشريعية والرقابية المنوطة بكل منهما. ديمقراطيا، كان يفترض أن يكون الهدف الرئيسي من فصل السلطة التشريعية في دستور 2012 وبعد عقود من وجود برلمان بمجلسين لم يكن لمجلسه الثاني - مجلس الشورى - إلا دور شكلي هو إما إقرار برلمان المجلس الواحد أو إضفاء شرعية حقيقية على نظام المجلسين عبر اختصاصات وصلاحيات محددة لكليهما. وهنا أخفق دستور 2012 على نحو صارخ.

ديمقراطيا، كان يفترض أن يكون هدف رئيسي آخر لفصل السلطة التشريعية في الدستور وبعد عقود من استتباع البرلمان من قبل السلطة التنفيذية هو إنشاء برلمان فعال يمارس اختصاصه التشريعي والرقابي على نحو غير منقوص وله سيادة غير مشروطة على الموازنة العامة بالمناقشة العلنية أو السرية والتعديل والاعتماد والمراقبة.وهنا أيضا أخفق دستور 2012 على نحو صارخ.

بغض النظر عن تنوع شروط الترشح بين مجلس نواب، اشترط دستور 2012 في المترشح له الحصول على شهادة إتمام التعليم الأساسي (مادة 113)، ومجلس شيوخ، اشترط له الحصول على إحدى شهادات التعليم العالي (مادة 130)، أقر فصل السلطة التشريعية نظام المجلسين دون اختصاصات محددة لمجلس الشيوخ ومستندا فقط إلى المادة 102 التي ألزمت في نصها مجلسي البرلمان بإرسال كل مشروع قانون يقره أحدهما إلى المجلس الآخر وقضت بضرورة موافقة المجلسين على كل

مشروع قانون كي يصبح قانونا. وبينما تحددت اختصاصات وصلاحيات مجلس النواب في المادة 115 بإقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، لم يكن لمجلس الشيوخ إلا اختصاص الموافقة المشتركة مع مجلس النواب على القوانين وكان له عند حل مجلس النواب اختصاص تشريعي منفرد بإقرار القوانين مع الالتزام بعرضها على مجلس النواب فور انعقاده مجددا لكي يقرر الأخير ما يراه بشأنها (المادة 133). ولم يكن لمجلس الشيوخ في دستور 2012 صلاحيات رقابية بشأن السلطة التنفيذية وأعمالها.

فهل كان بهذا البناء الدستوري ما يبرر إقرار نظام المجلسين في دولة موحدة كمصر ليست كالدول الاتحادية التي تحتاج دائما في برلماناتها إلى مجلسين (كالولايات المتحدة الرئاسية وألمانيا البرلمانية وغيرهما)؟ هل كان بهذا البناء الدستوري ما يضفي على إنشاء مجلس الشيوخ شرعية سياسية ووظيفية لم يكن لها أن تستمد إلا من اختصاصات وصلاحيات محددة ومتمايزة عن تلك المقررة لمجلس النواب ومتكاملة معها وقادرة على أن تكفل في ذات الوقت تحقيق رقابة متبادلة بين مجلسي البرلمان؟ هل كان بهذا البناء الدستوري ما يقنع المواطنات والمواطنون من دافعي الضرائب بأن الأموال التي ستنفق على انتخابات مجلس الشيوخ وعلى أعضائه وعلى جهازه الإداري لن تنفق عبثا وأنها ستذهب لإنشاء مجلس تشريعي ثانٍ له اختصاصات وصلاحيات حقيقية؟ كانت الإجابة على جميع هذه الأسئلة هي لا قاطعة.

لم تكن مصر باختصاصات وصلاحيات مجلس الشيوخ التي نص عليها في دستور 2012 باحتياج له، أو لإهدار المال العام وأموال دافعي الضرائب على انتخاباته وجهازه الإداري، أو لإعطاء رئيس الجمهورية حق التدخل في تكوين السلطة التشريعية عبر تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ (حتى وإن كانوا حينها لا يزيدون عن عشرة وفقا لنص المادة 130). وكان الأجدر بدستور 2012 هو إلغاء المجلس الثاني واعتماد نظام المجلس الواحد مع زيادة عدد أعضاء مجلس النواب.

وضع فصل السلطة التشريعية في باب السلطات العامة، إذن، البرلمان في أزمة حقيقية. فقد تم، من جهة، اعتماد نظام المجلسين دون بناء دستوري يضفي على مجلس الشيوخ شرعية سياسية ووظيفية ترتبها اختصاصات وصلاحيات محددة. ومن جهة أخرى، انتقص فصل السلطة التشريعية من اختصاصات وصلاحيات مجلس النواب على نحو باعد بينه وبين السيادة التشريعية والرقابية اللازمة للبرلمان في إطار فلسفة النظام الرئاسي التي أقرها دستور 2012. ففلسفة النظام الرئاسي، بالقطع ديمقراطية الطابع وليس استبدادية الجوهر، وهي تضع رئيس الجمهورية المنتخب في موقع القلب من نظام الحكم وتمكنه من صلاحيات تنفيذية واسعة تضمن للبرلمان مجموعة من الحقوق الأساسية وتترجمها دستوريا لاختصاصات وصلاحيات لا نشوء للديمقراطية بدونها: 1. سيادة تشريعية كاملة، فلا يناقش ولا يجاز قانون خارج البرلمان، 2. سيادة رقابية كاملة على أعمال السلطة التنفيذية عبر مناقشة وتغيير مشروع الموازنة العامة واعتماده ومتابعته، 3. حق الموافقة والرفض وسحب الثقة من حكومة الرئيس المنتخب عبر آليات مختلفة، 4. تحصين البرلمان إزاء تدخل

الرئيس في عمله بالحل أو الإيقاف أو التعطيل. والصادم كان أن دستور 2012 انتقص من هذه الحقوق الأربعة الأساسية ومن الاختصاصات والصلاحيات المرتبطة بها، والكارثي كان أن الوثيقة الدستورية في 2013 انتقصت منها على نحو أشد.

افتئت دستور 2012 على السيادة التشريعية الكاملة للبرلمان بمقتضى المادة 196 (الفصل السادس «الأمن والدفاع» في باب السلطات العامة) التي نصت على وجوبية أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. عنت المادة 196 أن برلمان مصر، وبعد ثورة أرادت التخلص من عسكرة الحكم والتأسيس لدولة مدنية تخضع بها المؤسسات العسكرية والأمنية لرقابة المدنيين المنتخبين، لم يكن له حق التشريع الكامل بشأن القوات المسلحة وأن هذا الحق دفع به لمجلس معين من أعضاء السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية وقادة القوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة) وكان ينضم لهم وفقا لدستور 2012 وكديكور غير مؤثر رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ. مثل الافتئات على السيادة التشريعية للبرلمان واستمرارية تغول السلطة التنفيذية والموسسة العسكرية تشوهين خطيرين في دستور 2012 وقضيا على فرص بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

وإذا كانت المادة 196 في دستور 2012 افتئتت على السيادة التشريعية للبرلمان بإلزامه بأخذ رأي مجلس الدفاع الوطني في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، فهي أيضا عصفت بسيادته الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية عبر مناقشة وتغيير واعتماد مشروع الموازنة العامة. فقد

نصت على أن مجلس الدفاع الوطني يختص بمناقشة «موازنة القوات المسلحة على أن تدرج رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة.» وبذلك اغتصب من البرلمان اختصاصه الأصيل في المناقشة التفصيلية لكافة بنود الموازنة العامة بما فيها موازنة القوات المسلحة وتغييرها واعتمادها دون تدخل من السلطة التنفيذية أو من جهات أخرى خارج البرلمان. كنا هنا أمام استمرارية خطيرة للاستبداد وعسكرة الدولة، فتمكين مجلس الدفاع الوطني الذي كانت قيادات الجيش تسيطر على تشكيله من تحديد موزانة القوات المسلحة والدفع بها رقما واحدا للبرلمان المنتخب بحيث لا يستطيع الأخير مناقشتها التفصيلية تناقض على نحو صارخ مع الجوهر الديمقراطي وأسس مجددا وبعد ثورة يناير الديمقراطية للوضعية الاستثنائية للمؤسسة العسكرية.

وافتقدت الموضوعية والحجية المقولات التي ساقتها آنذاك أقلام وألسنة تبرير الاستبداد من أن البرلمان لا يستطيع النظر في موازنة القوات المسلحة إلا وهي مدرجة رقما واحدا حماية للأسرار العسكرية وللأمن القومي. فالبرلمانات الديمقراطية تناقش العناصر السرية في موازنات الجيوش (كالتسليح مثلا، وليس مرتبات القيادات أو النشاط الاقتصادي لجهات عسكرية) في اجتماعات غير علنية وتصل بشأنها لتوافق بين الأحزاب الممثلة بالبرلمان وأعضائه لا يرشح أبدا لخارجه. والبرلمانات الديمقراطية حين تناقش موازنة القوات المسلحة أو غيرها من بنود الموازنة العامة، فهي تقوم بذلك في حضور ممثلي السلطة التنفيذية ومن بينهم وزير الدفاع.

مثلت المادة 196 في دستور 2012، بافتئاتها على السيادة التشريعية والسيادة الرقابية للبرلمان بشأن تشريعات وموازنة القوات المسلحة وبإضفائها شرعية دستورية على الوضعية الاستثنائية للمؤسسة العسكرية، خروجا حقيقيا على المرتكزات الدستورية للديمقراطية وللدولة المدنية، ولم يكن في مقدور أي فصيل وطني أو سياسي يريد التقدم لمصر أن يوافق عليها أو يبتلعها لدواعي المواءمة أو الملائمة، لم يكن في مقدوره ذلك لا في 2012 ولا في 2013. عجز عقلي، في تأسيسية دستور 2012 كما في اللجنة المعينة التي أخرجت وثيقة 2013 الدستورية، عن أن يفهم كيف أمكن لممثلي أحزاب وتيارات رفعت لافتات الديمقراطية والمدنية أن يوافقوا على القضاء المبرم على فرص البناء الديمقراطي ثم يتشدقوا في 2012 و2013 بإنجازهم الدستوري العظيم.

ولم يكن ذلك فقط، فقد تواصل في دستور 2012 الافتئات على سلطات البرلمان. ألزمت المادة 125 في فصل السلطة التشريعية بباب السلطات العامة رئيس الوزراء بتقديم برنامج حكومته خلال 30 يوما من تأليفها إلى مجلس النواب، وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الحكومة كان يفترض اعتبارها مستقيلة لعدم حصولها على الثقة، وتكليف رئيس الجمهورية في هذه الحالة رئيسا جديدا للوزراء بتشكيل الحكومة وفقا لأحكام المادة 144 من الدستور. وكانت المادة 144 (فصل السلطة التنفيذية بباب السلطات العامة) تلزم رئيس الجمهورية المنتخب، حال رفض مجلس النواب لتكليفه لرئيس للوزراء للمرة الثانية على التوالي، بتكليف رئيس الوزراء المرشح من قبل مجلس النواب فإذا لم يحصل هذا على الثقة، حل الرئيس البرلمان ودعا لانتخاب مجلس جديد خلال 60 يوما.

ذهب إعطاء مجلس النواب الحق في الموافقة على تكليف رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء أو رفضه عبر آلية منح الثقة (أو سحب الثقة وفقا للمادة 128) باتجاه إشراك البرلمان عملا مع رئيس الجمهورية في تكليف رئيس الوزراء وحكومته، وهو ما يتسق دستوريا مع فلسفة رئاسية ديمقراطية للسلطات العامة ونظام الحكم. إلا أن المادة 144 وظفت فرضا خياليا، وهو أن يرشح مجلس النواب رئيسا للوزراء بعد رفض مرشح رئيس الجمهورية لمرتين متعاقبتين ثم يمتنع عن منحه الثقة، لإعطاء الرئيس الحق في حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة. كنا هنا أمام فرض خيالي، تعلق بتنازع بين الرئيس ومجلس النواب بشأن رئيس الوزراء، وظف لفتح الباب دستوريا أمام عصف الرئيس بوجود البرلمان ومن ثم للقضاء على تحصين البرلمان إزاء تدخلات رئيس الجمهورية في عمله بالحل أو الإيقاف أو التعطيل.

كذلك أجهزت المادة 129 على حصانة البرلمان وعمقت في دستور 2012 من كارثة إعطاء الرئيس الحق في حله بإقرارها جواز حل رئيس الجمهورية لمجلس النواب، هذه المرة بعيدا عن التنازع بشأن رئيس الوزراء وبعد استفتاء الشعب على هذا الحل. فقد نصت المادة 129 على حل المجلس وإجراء انتخابات برلمانية جديدة خلال 30 يوما على الأكثر إن وافق عليه أغلبية المشاركين في الاستفتاء الشعبي - دون تحديد حد أدنى لمشاركة المواطنات والمواطنين في الاستفتاء ودون تحديد لأغلبية خاصة للموافقة كأغلبية الثلثين مثلا، وإن رفضت الأغلبية وجب على رئيس الجمهورية الاستقالة - وقد أبقت الوثيقة الدستورية 2013 على هذا

الحق غير الديمقراطي لرئيس الجمهورية، بل وأطاحت بوجوب استقالته حال رفض أغلبية المواطنات والمواطنين لحل البرلمان.

لم تكن فلسفة النظام الرئاسي في دستور 2012 لتعطي رئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان، فهي في التقاليد الديمقراطية تحصن وجود الأخير وتضمن له السيادة التشريعية والرقابية الكاملة لصناعة التوازن مع السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية واسع الصلاحيات. التدخل السافر للسلطة التنفيذية في أعمال البرلمان والعصف بحصانته الذي تضمنته المادة 129 في دستور 2012، لم يعوضه مجرد النص على وجوب استقالة الرئيس إن جاءت نتيجة الاستفتاء الشعبي برفض الحل.

رتب إعطاء رئيس الجمهورية الحق في حل مجلس النواب كارثة دستورية بكل المقاييس وجسد بشكل خطير، تماما كالافتئات على السيادة التشريعية والرقابية للبرلمان بشأن قوانين وموازنة القوات المسلحة، اتجاه دستور 2012 لفرض استمرارية الاستبداد الرئاسي وتغول السلطة التنفيذية. هنا أيضا، كان المقبول الوحيد ديمقراطيا هو رفض دستور 2012، ثم كان في 2013 المقبول الوحيد ديمقراطيا هو رفض الوثيقة الدستورية المعدلة التي عمقت من الافتئات على سيادة البرلمان ومن الوضعية الاستثنائية للمؤسسة العسكرية.

النص الدستوري 2012 .. رئيس الجمهورية مطلق السلطات

أقر دستور2012، في فصل السلطة التشريعية بالباب الثالث - باب السلطات العامة، لرئيس الجمهورية صلاحيتين تتناقضان بوضوح مع الجوهر الديمقراطي لفلسفة النظام الرئاسي: 1. وضع موازنة القوات المسلحة بالتشاور مع مجلس الدفاع الوطني وإدراجها رقما واحدا في مشروع الموازنة العامة المقدم للبرلمان، 2. حق حل مجلس النواب إن عند استمرار التنازع بينه وبين الرئيس بشأن تكليف رئيس الوزراء أو بعد موافقة الأغلبية على طلب الرئيس حل المجلس في استفتاء شعبي. ثم بلغ توجه دستور 2012 إلى إعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات تتناقض مع الجوهر الديمقراطي نقطة اللاعودة في فصل السلطة التنفيذية بباب السلطات العامة.

فنصت المادة 134 على أن «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وهو رئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب، ويحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، ويراعي الحدود بين السلطات.» وربما بدت هذه الصياغة اعتيادية للكثيرين، إلا أن إقرار الصلاحية المطاطية «مراعاة

الحدود بين السلطات» لرئيس الجمهورية كرس دستوريا لتدخله في أعمال السلطات العامة وهدد بإضفاء شرعية دستورية على عصف الرئيس باستقلالية السلطتين التشريعية والقضائية وهو ما عانت منه مصر منذ 1954. ودوما ما نصت دساتير الاستبداد الرئاسي في مصر، ومنها دستور 1971، على هذه الصلاحية المطاطية لرئيس الجمهورية وكثيرا ما وظفت لتبرير تغوله على السلطات العامة.

أما المادة 141 فنصت على تعيين رئيس الجمهورية خلال 60 يوما من مباشرته مهام منصبه نائبا له أو أكثر وتحديد اختصاصاتهم. لا تعرف الفلسفة الرئاسية الديمقراطية منصب نائب رئيس الجمهورية إلا في حالة واحدة هي انتخاب النائب كما ينتخب الرئيس، وتقر هنا اختصاصات وصلاحيات حقيقية للنائب المنتخب. أما حين لا ينص على انتخاب النائب، فيغيب هذا المنصب ويدير الرئيس اختصاصات وصلاحيات السلطة التنفيذية مع رئيس الوزراء والحكومة. نائب الرئيس المعين هو منصب صنعه الاستبداد الرئاسي في مصر كآلية غير ديمقراطية لإدارة تعاقب الرؤساء (خلافة النائب للرئيس بعد رحيل الأخير) وكان أن ينبغي أن ينتفي دوره باعتماد الانتخابات الدورية لاختيار الرئيس. نائب الرئيس المعين باختصاصات كان يفترض أن يحددها الرئيس لم يكن إلا منصب ديكوري لا شرعية ديمقراطية له (لغياب الانتخاب)، ولم يكن له دور حقيقي يبرر إنفاق المال العام على شاغله ومساعديه وهيئته الإدارية.

نصت المادة 148 على أن الرئيس يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية ويبرم المعاهدات ويصدق عليها، ولا تكون لها قوة القانون إلا بعد موافقة

مجلسي البرلمان. ثم اشترطت لذلك مجرد الأغلبية المطلقة بمجلسي النواب والشيوخ، أيضا حين يكون موضوع المعاهدات محل النظر هو الحقوق السيادية للدولة. عنت المادة 148 أن رئيس الجمهورية وفقا لدستور 2012 كان يستطيع أن يبرم معاهدات يتنازل بها جزئيا أو كليا عن حق الدولة السيادي في جباية الضرائب لطرف خارجي أو ملكيتها للأراضي خارج إطار الملكية الخاصة والتعاونية لطرف خارجي أو عن تراب وطني أو عن حقوق السيادة على الأجواء والبحار الإقليمية، ولا يحتاج هنا إلا لموافقة نصف البرلمان. وواقع الأمر أن معظم الدساتير التي تعطي لرؤساء الجمهوريات حق إبرام مثل هذه المعاهدات تشترط موافقة البرلمانات بأغلبية خاصة، إما بأغلبية الثلثين أو بأغلبية 75 بالمائة.

ثم جاءت المادة 152 التي مكنت الرئيس منفردا من تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين للدولة وعزلهم، هكذا دون موافقة برلمانية عادة ما تشترطها الكثير من النظم الرئاسية الديمقراطية. وأعطت المادة 154 الرئيس، بعد موافقة الحكومة، صلاحية إعلان حالة الطوارئ ثم عرض الأمر خلال الأيام السبعة التالية على مجلس النواب (أو الشيوخ إن كان النواب منحلا) للموافقة بأغلبية الأعضاء. هنا أيضا، وعلى الرغم من أهمية السقف الزمني الذي أقره دستور 2012 بشأن إعلان حالة الطوارئ وهو عام (6 أشهر تجدد مرة واحدة) وعدم جواز مدها إلا بعد موافقة الشعب في استفتاء عام، حصل رئيس الحمهورية على صلاحية تقيدها بصورة أفضل بعض النظم الرئاسية الديمقراطية باشتراط الموافقة المسبقة وليس اللاحقة للبرلمان على إعلان حالة الطوارئ (باستثناء حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث الطبيعية).

أما المادة 153 فأعطت الرئيس صلاحية دعوة الناخبين للاستفتاء في المسائل المهمة التي تتصل «بمصالح الدولة العليا»، على أن تكون نتيجة الاستفتاء ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة في كل الأحوال. كنا هنا، وبإطلاقية صياغة المادة 153 وغياب الضوابط بشأن دعوة الرئيس الناخبين للاستفتاء، أمام رئيس يستطيع أن يعطل أحكام وقرارات سلطات الدولة ويلتف عليها موظفا أداة الاستفتاء الشعبي. تشريع يجيزه البرلمان ولا يعجب رئيس الجمهورية ويضطر لإصداره، ثم يتحايل عليه باستفتاء شعبي. حكم قضائي لا يرضيه، فيستفتي الناخبات والناخبين عليه بغية إلغائه أو إلغاء ما رتبه من آثار. غابت تماما عن دستور 2012 الضوابط التي تضعها دساتير كثيرة، من بينها الدستور الفرنسي الذي يشترط موافقة مجلسي البرلمان على توجه الرئيس للشعب في استفتاء أو بعض الدساتير الأخرى التي تشترط استقالة الرئيس وجوبيا من منصبه إن جاءت نتيجة الاستفتاء في غير صالحه.

وعندما أضفت في 2012 هذه الشبكة الواسعة من الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية إلى افتئاته مع مجلس الدفاع الوطني على السيادة التشريعية والرقابية الكاملة للبرلمان بشأن موازنة وقوانين القوات المسلحة وكذلك إلى حق حل البرلمان الممنوح له، تبين لي عمق الاستبداد الرئاسي الذي كان يؤسس له مجددا في دستور 2012 ومع غياب شبه كامل لآليات الرقابة على الرئيس ومحاسبته.

النص الدستوري 2012 .. تحليل ختامي في مقدمات ونتائج

مقدمة: وضعت دستور 2012 جمعية تأسيسية أحاطتها منذ لحظة تشكيلها الكثير من الشكوك المجتمعية والسياسية والإجرائية والقانونية. مجتمعيا، همش بعضوية التأسيسية قطاعات فعالة في مصر كالمرأة والمجتمع المدني والمبدعين والمفكرين والعلماء وهيمن المكون الحزبي الذي اختزل وضع الدستور إلى ترجمة أهداف سياسية وتسديد فواتير انتخابية. مجتمعيا، لم تتواصل التأسيسية وهي تضع الدستور مع الرأي العام، بل مارست الاستعلاء عليه ولم تتعامل بجدية مع النقاش الدائر بشأن مواد الدستور المختلفة ومررتها بليل في مشهد ختام عبثي.

سياسيا، سيطر الإخوان والسلفيون ومعهم طائفة مبرري الاستبداد (من مدعي الوسطية إلى مدعي الليبرالية) على تشكيل التأسيسية، وهو ما دفع بعض الأحزاب الليبرالية والسياسيين الليبراليين للابتعاد عنها منذ اللحظة الأولى (وكنت من بين هؤلاء) ثم رتب الانسحاب التدريجي لمن قبل الانضمام لها ورفض الانضواء تحت عباءة الإخوان والسلفيين.

إجرائيا، أدير العمل بالتأسيسية بأدوات غابت عنها الشفافية واتسمت، كما أكد بعض الأعضاء المنسحبين وبعض المتابعات الإعلامية الموضوعية آنذاك، بإدارة ديكتاتورية من رئيس التأسيسية والخلية الإخوانية - السلفية التي طوقته. لذا، لم يكن مشهد الختام العبثي والمواد الدستورية المفصلة لتحقيق أهداف الإخوان والسلفيين السياسية والانتخابية بغريب أو غير متوقع.

قانونيا، منذ اللحظة الأولى لتشكيل تأسيسية دستور 2012 أحاطت بها شكوك البطلان من كل جانب، وفي إجراء استبدادي بامتياز عمد رئيس الجمهورية السابق إلى تجاوز الشكوك بتحصين التأسيسية من أحكام قضائية متوقعه في إعلانه غير الدستوري في 22 نوفمبر 2012. وكأن التحصين الرئاسي غير القانوني لم يكن كافيا، حاصرت حشود الفاشية الدينية المحكمة الدستورية العليا في خريف 2012 ومنع قضاتها من مباشرة أعمالهم وكان من بينها النظر في مصير جمعية الدستور التأسيسية.

نتيجة: مجتمعيا وسياسيا وإجرائيا وقانونيا عانت الجمعية التأسيسية لدستور 2012 من نواقص فاضحة ومن ثم اتسمت عملية وضع الدستور بعوار بين وبغياب للجوهر الديمقراطي استدعيا رفض المنتج.

مقدمة: بعد أن حنث الرئيس السابق بالوعد الذي قطعه على نفسه قبل جولة الإعادة بالانتخابات الرئاسية في 2012 وكان جوهره العمل على إعادة تشكيل التأسيسية لإضفاء التوازن المجتمعي والسياسي عليها، عاد الدكتور محمد مرسي بدفعه دستور 2012 إلى الاستفتاء مجددا للحنث بوعوده تجاه المصريات والمصريين. في ظل حالة خطيرة من الانقسام

المجتمعي والاحتقان السياسي، قرر الرئيس الدعوة للاستفتاء على الدستور غير التوافقي وضرب آنذاك عرض الحائط بمطالب قطاعات شعبية واسعة تأجيل الاستفتاء ورعاية حوار وطني للوصول لتوافق بشأن دستور 2012.

نتيجة: كان معنى حنث رئيس الجمهورية السابق بوعوده بشأن إعادة تشكيل التأسيسية والامتناع عن طرح دستور غير توافقي للاستفتاء، وتصرفه هنا كان كرئيس لجماعة الإخوان والسائرين في ركابها فقط، التحايل على المصريات والمصريين وممارسة الخداع المنظم لهم ولذلك تعين رفض الدستور.

مقدمة: عصف دستور 2012 بالحقوق والحريات الشخصية والمدنية للمواطنات وللمواطنين، إن بسبب لغة مطاطية أدعت الأخلاقية وقيدت حقوقنا وحرياتنا أو بسبب نصوص تقييدية صريحة أو بسبب الامتناع عن النص على ضمانات بعينها للحقوق والحريات. ألزمت المادتان 10 و11 الدولة برعاية الأخلاق والآداب والنظام العام والطابع الأصيل للأسرة المصرية وتقاليدها، بل وألزمت المجتمع بترسيخ القيم الأخلاقية للأسرة وحمايتها. المضمون الوحيد لمثل هذه الصياغات المطاطية والتي استحال تعريفعها بمعنى دستوري وقانوني منضبط، شأنها في ذلك شأن المادة 81 في دستور 2012 التي رهنت ممارسة الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن بعدم التعارض مع مقومات الدولة والمجتمع، تمثل في تقييد حقوقنا وحرياتنا وفتح الباب واسعا لتدخل الدولة والمجتمع وجماعات في المجتمع في حياتنا الخاصة.

أما المادة 43 فحملت نصا تقييدية واضحا يتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة والتي كفلتها الدولة للأديان السماوية فقط مستبعدة الأديان الوضعية.

ثم جاءت مجموعة من المواد الدستورية التي امتنعت بشأنها تأسيسية الإخوان والسلفيين عن النص على ضمانات للحقوق وللحريات الشخصية والمدنية. فالمادة 33، مادة مواطنة الحقوق والواجبات المتساوية، لم تنص على حظر التمييز بسبب الدين أو النوع أو العرق أو المكانة الاجتماعية واكتفت بإشارة عامة إلى حظر التمييز. ولم يرد بالمادة 70، مادة حقوق الطفل، تحديد للامتداد العمري لمرحلة الطفولة التي تنتهي (وفقا للدراسات العلمية والاجتماعية والنفسية) مع العام الثامن عشر وغاب كذلك حظر عمالة الأطفال. بل أن هذه المادة الكارثية أضفت، وفي سابقة دستورية، شرعية على عمالة الأطفال بالصيغة التالية «ويحظر تشغيل الطفل، قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي، في أعمال لا تناسب عمره، أو تمنع استمراره في التعليم». كذلك حذفت من المادة 73، والتي نصت على حظر كل صور القهر والإستغلال القسري للإنسان وتجارة الجنس، الإشارة إلى حظر الاتجار بالبشر وللسبب المعلوم: تعرف المواثيق الدولية زواج وتزويج القاصرات كجريمتين من جرائم الاتجار بالبشر وتحظرهما، وتأسيسية الإخوان والسلفيين في 2012 رفضت حظرهما.

نتيجة: ترجم مشروع الدستور نظرة الإخوان والسلفيين الرجعية للحقوق والحريات الشخصية والمدنية وعصف بها على نحو حال بيننا وبين التأسيس لدولة ديمقراطية ومجتمع عصري، وجعل من الدستور مطية

لتحقيق الأهداف السياسية وتسديد الفواتير الانتخابية. الحقوق والحريات لا يستفتى عليها، وكان في العصف بها ما برر أيضاً رفض دستور 2012.

مقدمة: في مجتمع عانى ومازال من غياب العدالة الاجتماعية ومن الفجوة العميقة بين أقليته القادرة وأغلبيته محدودة الدخل ومن احتجاجات اجتماعية متصاعدة، لم يحمل دستور 2012 ضمانات فعالة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فالمواد الدستورية من 58 إلى 67 أشارت إلى حقوق العمل والتعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي والمعاش اللائق بصياغات فضفاضة لم يترتب عليها التزام الدولة بكفالتها لجميع المواطنات والمواطنين، وكذلك غاب تقرير سياسات وإجراءات ضرورية كالضرائب التصاعدية والتمييز الإيجابي لصالح الفئات المعدمة والفقيرة والمتوسطة لتضييق فجوة الدخل في مصر والاقتراب تدريجيا من عدالة اجتماعية تاق لها مجتمعنا. كذلك تعامل الدستور مع حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وواجبات الدولة والمجتمع تجاههم باستهتار شديد وبمحدودية بالغة (المادة 72)، وتكرر ذات النهج فيما خص الحقوق البيئية وحقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية وضمانات الملكية العامة.

نتيجة: بعد ثورة عظيمة كان من بين مطالبها الرئيسية العدالة الاجتماعية، وضعت تأسيسية الإخوان والسلفيين دستورا لم ينص على ضمانات فعالة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وامتنع عن تقرير إجراءات ضرورية لتجاوز معاناة الأغلبية محدودة الدخل. أيضا العدالة لا يستفتى عليها، وتجاهلها في دستور 2012 مثل عنصرا إضافيا لرفضه.

مقدمة: صنع دستور 2012، في بابه الثالث المتعلق بالسلطات العامة، نظاما للحكم أطلق سلطات رئيس الجمهورية وأبقي على الوضعية

الاستثنائية للقوات المسلحة وانتقص من سلطات البرلمان واستقلالية السلطة القضائية ولم يصلح جذريا من نظام الإدارة المحلية بالغ الفساد. بعبارة بديلة، صنع الدستور نظاما للحكم غابت عن الكثير من مقومات الديمقراطية وهدد بإعادة إنتاج الاستبداد الرئاسي في مصر.

بجانب صلاحياته التنفيذية الواسعة، كان للرئيس الحق في تجاوز السلطتين التشريعية والقضائية إن لم تكن قوانين الأولى أو أحكام الثانية محل رضاه عبر استفتاء الناخبات والناخبين دون ضوابط وإلزام «جميع السلطات والكافة» بنتيجة الاستفتاء وعدم اضطرار الرئيس للاستقالة من منصبه حال خسارته للاستفتاء (المادة 150). كان للرئيس أيضاً الحق في تسمية رئيس الوزراء بمعزل عن الأغلبية البرلمانية وأن يبرم معاهدات ذات صلة بحقوق سيادة الدولة المصرية (مع اشتراط موافقة البرلمان) وأن يعلن حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر (مع اشتراط الموافقة اللاحقة للبرلمان) ويعين كافة الموظفين العموميين الرئيسيين في مؤسسات الدولة وهيئاتها. وفي المقابل، صمت الدستور عن أدوات الرقابة الجادة على الرئيس وعلى ممارسته لسلطاته واضطلاعه بمهام منصبه واكتفى بمادة وحيدة ذات صلة بجريمة الخيانة العظمى (المادة 152).

أما البرلمان، فانتقص دستور 2012 من سلطاته واختصاصاته التشريعية والرقابية بشأن القوات المسلحة وميزانيتها عبر إعطاء مجلس الدفاع الوطني (يشكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء وقيادات القوات المسلحة ويضاف لهم من خارج السلطة التنفيذية رئيس مجلس النواب ومجلس الشورى فقط، المادة 197) حق الفيتو على تشريعات القوات المسلحة ومنع البرلمان من مناقشة ميزانيتها إلا كرقم

واحد يدرج في الموازنة العامة (أي دون تفاصيل). كذلك تدخل رئيس الجمهورية في أعمال السلطة القضائية بتعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية العليا التي فصلت المادة الخاصة بها تفصيلا واءم رغبة الإخوان والسلفيين في استبعاد بعض قضاتها (المادة 176)، وكذلك بتعيين النائب العام (المادة 173) وفي السياقين برأي استشاري للهيئات القضائية ودون رقابة برلمانية.

نتيجة: صنع دستور 2012 نظاما للحكم به رئيس مطلق السلطات وبرلمان وقضاء ينتقص من سلطاتهما، وأبقى على الوضعية الاستثنائية للقوات المسلحة كدولة داخل الدولة. كل هذا تناقض جذريا مع هدف بناء نظام ديمقراطي أنجز من أجله المصريات والمصريون ثورتهم العظيمة في يناير 2011، وهو ما برر رفض الدستور.

مقدمة: وضع دستور 2012 هيئة دينية، هي الأزهر الشريف، فوق السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفوق المواطن وحقوقه وحرياته. فالمادة 4 قضت بعمومية بأن «يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية»، وهو ما كان معناه عملا إلزام البرلمان المنتخب والرئيس المنتخب والقضاء المستقل برأي وتفضيلات الأزهر والسماح لمواطنين بالتدخل في الحياة الخاصة لغيرهم باستدعاء رأي الأزهر. فتحت هذه المادة المجال المجتمعي والسياسي على مصراعيه لبناء الدولة الدينية والعصف بالحقوق والحريات.

نتيجة: كنا أمام دستور يضع هيئة دينية فوق السلطات والمجتمع ودفع مصر باتجاه الدولة الدينية. وهنا أيضًا حضر سبب قوي لرفضه.

بعض هوامش دستور 2012 قبل تعطيل العمل به..
بضاعة السلفيين

لم يكن لدى الأحزاب والتيارات السلفية في السياسة والانتخابات بين 2011 و2013 إلا بضاعة واحدة يروجون لأنفسهم بها ويصلون عبرها إلى مواقع التأثير في السياسة، وإلى المقاعد البرلمانية، بضاعة تفزيع المصريات والمصريين من خطر متوهم هو مخالفة الشريعة وربطه بالقوى السياسية المناوئة للسلفيين. بهذه البضاعة نجح السلفيون في محطات انتخابية متعددة وأسسوا، وهم البعيدون تقليديا عن العمل السياسي والرافضون للخروج على الحاكم إلى أن أطاحت به ثورة يناير 2011، أحزابا سياسية مؤثرة. وبالبضاعة ذاتها ضغط السلفيون على عملية وضع الدستور في 2012، وباعدوا بين النص الدستوري وبين حماية الحقوق والحريات الشخصية والعامة وبناء الدولة والمجتمع الديموقراطيين، وبينه وبين التوافق العام.

جوهر بضاعة السلفيين السياسية والانتخابية والدستورية، التفزيع من مخالفة الشريعة، كان خطرًا متوهمًا. فالنص في الدساتير المصرية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع (منذ 1980)

كان يعني انتفاء إمكانية تمرير قوانين تخالف الشريعة. والبيئة السياسية والمجتمعية المعاصرة جعلت من النص عنوانا لتوافق وطني واسع، ومكَّنت أيضا من البحث عن مساحات دستورية وقانونية وسياسية، تدعم الحقوق والحريات والمساواة بين المرأة والرجل ووضعية غير المسلمين في إطار الالتزام بمبادئ الشريعة كالمصدر الرئيسي للتشريع. لم تكتشف مصر الشريعة ومركزيتها في الدستور مع السلفيين وضغطهم المستمر بالجمعية التأسيسية في 2012؛ لإضافة أو حذف صياغات بعينها على نحو جعل من مسوَّدة دستور 2012 نصا مشوها، تماما كما لم نكتشف هويتنا بروافدها الإسلامية والعربية مع المتاجرين بالهوية في السياسة أو بالدين في الاستفتاءات والانتخابات منذ 2011.

وواقع الأمر أن وراء تفزيع السلفيين من خطر مخالفة الشريعة قبعت رؤية شديدة الرجعية للدين وللحقوق وللحريات الشخصية والعامة، وكذلك فهْم قشري لإشكاليات السياسة والمجتمع في مصر. الانتقاص من حقوق وحريات المرأة ورفض المساواة بينها وبين الرجل، الانتقاص من حقوق غير المسلمين السياسية - استبعادهم من مناصب الولاية العامة- ومن الحريات الدينية لغير أتباع الأديان السماوية، عدم إدراك مركزية حقوق الطفل لمجتمع سليم والاستخفاف بجرائم كالاتجار بالبشر وتزويج القاصرات، كل هذه كانت مضامين كارثية لرؤية للدين وللمجتمع وللمواطن أعادت عقارب الساعة إلى الوراء وإحاطتنا بسياج من التخلف والتسطيح. أما قضايانا الحقيقية التي كان ينبغي أن تجد طريقها إلى الدستور، قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

والتقدم ونظام سياسي لا يطغى عليه مجددا الرئيس الفرعون، فلم يكن هناك حديث عنها من قبل السلفيين ولا إسهام لهم بشأنها.

بضاعة السلفيين التفزيعية، وفضلا عن انتفاء صدقيتها بسبب الطبيعة المتوهمة لخطر مخالفة الشريعة، ألحقت ضررا بالغا بعملية وضع الدستور في 2012 تماما كما ألحقت بنا أضرارا بالغة في استفتاء التعديلات الدستورية في 2011 (الذي تحول إلى استفتاء على الشريعة) وفي الانتخابات البرلمانية في 2012 التي أعطت لقوائم السلفيين من المقاعد ما يفوق إمكاناتهم البشرية والسياسية ثم تخلى السلفيون، وحزب النور تحديدا، في 2013 عن كل ما أفسدوا به دستور 2012 بأمر مباشر من المؤسسة العسكرية!

فقط كنت أرجو ألَّا ينخدع المواطن الحريص على دينه مجددا ويسقط في مصيدة التفزيع البائسة. فالشريعة مصونة في مصر، والتحدي كان ومازال هو حماية الحريات والالتزام بالمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان (البيئة الدولية لوضع الدستور) وبناء ديمقراطية حقيقية تضمن سيادة القانون وتداول السلطة ومحاسبة الرئيس والرقابة على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

بعض هوامش دستور 2012 ..بضاعة الإخوان

إذا كانت بضاعة السلفيين الدستورية والسياسية والانتخابيةتمثلت في 2012 في التفزيع من خطر متوهم سميً مخالفة الشريعة، فإن جماعة الإخوان وظفت البضاعة ذاتها للترويج لرؤيتها ولمواقفها وإن كانت فعلت هذا على نحو مغاير للسلفيين.

من جهة أولى، لم يرد الإخوان أن يحتكر السلفيون الحديث باسم الشريعة أو الدفاع عنها، ومن ثم، وكما نافسوهم من قبل في محطات سياسية وانتخابية متتالية، نافسوهم داخل الجمعية التأسيسية 2012 على إضافة أو حذف مواد وصياغات بعينها وروجوا لذلك باعتباره دفاعا عن الشريعة. دافع أعضاء التأسيسية من الإخوان والملتحقين بهم عن ربط المساواة بين المرأة والرجل بقاعدة عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، مع أنهم أدركوا أن هذا الربط قد ينتقص من حقوق المرأة السياسية (مناصب الولاية العامة) والمدنية وأن النص على مبادئ الشريعة كالمصدر الرئيسي للتشريع يكفي لضمان عدم مخالفة الشريعة فيما خص الأحوال الشخصية والمواريث وغيرهما. وبينما دافع الإخوان عن حذف الإشارة لحظر الاتجار بالبشر وهو ما كان سيفتح الباب واسعا لتقنين

ظواهر شاذة لتزويج القاصرات، تبنوا إضافة (المادة 221) في باب الأحكام العامة والانتقالية التي وسعت الحقل الدلالي لعبارة مبادئ الشريعة على نحو تجاوز المتوافق عليه في مصر، واحتفت مواقعهم الإلكترونية بهذه الإضافة كنصر مبين لمنع مخالفة الشريعة.

في جميع هذه السياقات المرتبطة بوضع الدستور2012، نافس الإخوان السلفيين في التفزيع من خطر مخالفة الشريعة المتوهم، وعملوا على الظهور بمظهر القوة الأكثر قدرة على الفعل - لخبرتها وتنظيمها وتمثيلها الأوسع بالتأسيسية - مقارنة - بالسلفيين أصحاب الصوت المرتفع والعمل غير المنظم، هكذا تعامل معهم الإخوان- من جهة ثانية، خاطب الإخوان القوى والتيارات الليبرالية، كما حاولوا هذا من قبل عبر محطات سياسية وانتخابية عديدة، باعتبارهم ذلك الفصيل المنتمي للإسلام السياسي الأكثر اعتدالا وانفتاحا على فكرة الدولة المدنية وضمانات الحقوق والحريات والمساواة. ومن ثم حاول الإخوان موضعة جماعتهم وحزبهم في موضع الوسيط بين الليبراليين والسلفيين، وبَدَوْا أمام الرأي العام وكأنهم أصحاب موقف وسطي مستنير بعيد عن المغالاة والتطرف. من هنا، روج الإخوان لبقاء المادة الثانية في مسوَّدة الدستور دون تغيير، أي بالنص على مبادئ الشريعة مصدرًا رئيسيًّا للتشريع، كانتصار لوسطيتهم، بينما الحقيقة أن النص على المبادئ محل توافق وطني واسع لم يكن أمام غلاة السلفيين إلا الالتزام به. من هنا، روج الإخوان لدورهم في ضمان الحقوق والحريات والمساواة بين المرأة والرجل في مواد الباب الثاني بدستور 2012، بينما الحقيقة هي أن هذه المواد تضمنت الكثير من النواقص الخطيرة.

أراد الإخوان منافسة السلفيين حين التفزيع من خطر مخالفة الشريعة المتوهم، ومنافسة الليبراليين حين رفض الدولة الدينية والدفاع عن الحقوق والحريات. وواقع الأمر أن الإخوان كانوا يوظفون الفكرتين للترويج لمواقفهم ولإلهاء الرأي العام عن هندسة استبدادية للنظام السياسي ولموقع رئيس الجمهورية به وضعوها هم في دستور 2012 استنادا إلى سيطرتهم-آنذاك- على مراكز صنع القرار والسلطة في الدولة.

بعض هوامش دستور 2012..البيئة الدولية

أمراض الحياة العامة في مصر كثيرة ومتراكمة، والبحث في أسبابها وعوامل استعصائها على العلاج يقودنا إلى غياب الديمقراطية خلال العقود الماضية، وافتقار بعض النخب السياسية والحزبية إلى قدرات الاتساق الفكري، واحترام التنوع والتعددية، والاختلاف في الرأي دون تشكيك أو تخوين وبناء التوافق. ولأن الحياة العامة لا تعدم أبدا لا المواقف الحدية ولا لحظات الاستقطاب، فهي تكشف باستمرار للمواطن عن أمراضنا.

طرحت خلال عملية إعداد الدستور في 2012 فكرة واضحة هي أن مصر لم تكن تكتب دستورها في فراغ، بل في ظل سياق دولي به مواثيق وعهود للحقوق والحريات ملزمة لنا كدولة ضمن منظومة المجتمع الدولي وطالبت بالتواصل مع المنظمات والبرلمانات الدولية في هذا الإطار. الكثير من رموز القوى الوطنية والديمقراطية وشخصيات عامة ونشطاء تواصلوا معي آنذاك بشأن طرحي لاستجلاء ملامحه، والتثبت من أنه لا يحمل لا محاولة للاستقواء بالخارج ولا استبدالا للتفاعل والكفاح في الداخل من أجل دستور يليق بمصر بالعامل الخارجي، وهو

ما أكدت ابتعادي التام عنه بالقول والكتابة، وشددت على أن طرحي في 2012 لم يكن يعني تدويلا للمسألة الدستورية حيث إنها في مكون أصيل يرتبط بالمواثيق والعهود الدولية للحقوق والحريات - ومن بينها حقوق وحريات المرأة وحرية العقيدة- دولية بالفعل كان يتعين على القوى السياسية والمجتمعية كافة أن تدرك هذا. وكان من بين من تواصلوا المحترم الدكتور حلمي الجزار عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، والمحترم الأستاذ عبد الغفار شكر وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي، والمحترمة الأستاذة إنجي حمدي المتحدثة الإعلامية لحركة 6 أبريل، والعزيز وائل غنيم. جميعهم قدموا حينها نموذجا راقيا للحوار حول طرح خلافي ولإدارة التنوع الفكري والسياسي بصورة بناءة، تبني تفاهما لا يقع في مصيدة التجاذبات والمشاحنات، ودعوني بكرم لتوضيحات قدمتها.

وفي مقابل هذا النموذج الراقي، كشف تناول آخرين للطرح عن الطبيعة المزمنة لمرضين عضال تعاني منهما الحياة العامة والسياسية في مصر. **المرض الأول**: كان مرض التشكيك في الوطنية والتخوين عند الاختلاف في الرأي. البعض وظف مفردات كالسقطة الوطنية والإفلاس السياسي والخزي والعار، وعبارات «كإنا لله وإنا إليه راجعون» للتخوين والتشكيك في وطنيتي؛ لوأد الفكرة بدلا من مناقشة موضوعية وهادئة للسياق الدولي لعملية كتابة الدستور في مصر. لم يؤلم أن يكون من بين هذا البعض في 2012 سياسيون كارهون للمختلف معهم أو اعتادوا اصطياد المواقف للمزايدة والظهــور (في لقطـة) بمظهـر الأبطـال وكان الـرأي العـام حينها قد بدأ يدرك حقيقتهم، ولـم يحزن طويلا أن يكون من بينهم

باحثون ومن تيارات مختلفة عن عودة للأضواء بعبارات رنانة. بل المؤلم والمحزن هو أن كان من بينهم مفكرون وباحثون في العلوم السياسية، كنت أتصور أن اختلافهم في الرأي يعني دوما المناقشة الهادئة وتفنيد الطرح المختلف عليه وتقديم طرح بديل وليس إطلاق الأحكام الحدية وصبغها بصبغة دينية، وكنت أنتظر أنهم سيكونون أقدر من غيرهم على فهم أن باحث السياسة حين يمارس السياسة واجبه أن يطرح ما يتسق مع فكره، حتى وإن كان خلافيا ويعلم هو خطورته سلفًا على القبول الشعبي له بهدف دفع النقاش العام إلى الأمام.

هدفي من الطرح لم يكن إلا تثبيت إلزامية المواثيق والعهود الدولية والتنبيه إلى أن هناك بيئة دولية لكتابة الدستور لم نكن بمعزولين عنها والتزامات دولية لم يكن لنا أن نتحايل عليها.

أما المرض الثاني فكان مرض «الرقص على الحبال» الذي عانى منه سياسيون وشخصيات عامة ولم ينتجوا بشأن العلاقة بين الداخل والخارج إلا خطابات مزدوجة موجهة طبعا للداخل والخارج كل بمعزل عن الآخر ومع غياب للشفافية.

لهؤلاء قلت: كفاكم ازدواجية وكفاكم تلاعبًا بوعي الناس، كان عليكم أن توحدوا خطابكم وتتعاملوا بشفافية.لم أكن ممن يرون أن إدراك أن مصر تعيش في بيئة دولية ودستورها كان ينبغي أن يكتب بتفاعل وتواصل مع بعض مكونات هذه البيئة خطيئة أو سقطة، بل أمر موضوعي وثابت ولم يحمل دعوة للاستقواء بالخارج. لم أكن ممن يرون أن التواصل مع مراكز

سياسية وبحثية في الغرب جريمة وعمل لا يسر، بل مسألة طبيعية مادمنا نحافظ على استقلالنا الوطني ومصالح مجتمعنا وثورتنا.

كان عليكم أن تكفوا عن الازدواج وأن توحدوا الخطاب وتقولوا للداخل والخارج الرأي نفسه، فإذا كنتم مع العزلة عن العالم فكان واجبكم أن تسجلوا هذا لمصر وللخارج، وإن كان لكم رأي آخر كان واجبكم الكف عن المزايدة والازدواجية.

بعض هوامش دستور 2012..الدولة والمواطن والدين

الأصل في دستور الدولة المدنية الحديثة هو أن ينظم العلاقة بين الدولة والمواطن والدين، على نحو يحول دون خلط الأخير بالسياسة، ويضمن الحيادية الكاملة للدولة وقوانينها ومؤسساتها إزاء الانتماءات الدينية المتنوعة لمواطناتها ومواطنيها، ويحمي حرية الاعتقاد.

لذا، عادة ما تنص دساتير الدول الحديثة على أن الدين شأن خاص ودوره المجتمعي مرتبط بالقوانين المنظمة للحياة الخاصة (قوانين الأحوال الشخصية على سبيل المثال) وبمؤسساته التي تؤدي دورا مركزيا في التنشئة والتوعية وصياغة نظام قيمي متماسك دون إجبار المواطن على الالتزام به عبر منظومة عقوبات قانونية تطول الخارجين عليه. فحرية المواطن الشخصية هي الأساس وضمانها واجب الدولة، والنظام القيمي المرتبط بالدين يقترح عليه مجموعة من مبادئ وأنماط السلوك الشخصي له أن يتبعها أو لا دون أن يعاقب أو يصاب بأذى.

عادة أيضا ما تنص الدساتير الحديثة على أن السياسة هي نشاط بشري يستهدف تحقيق الصالح العام ويمارسه، في الدول الديمقراطية، المدنيون المنتخبون.

ويترتب على هذا كون السياسة الديمقراطية هي مجال لتنافس الأحزاب والكيانات السياسية المختلفة على ثقة المواطن، عبر رؤى وبرامج وبدائل لا تخلط بين الديني والسياسي؛ لذا تحظر الدساتير الحديثة ممارسة السياسة وتأسيس الأحزاب والمنافسة في الانتخابات على أساس ديني، في حين يتيح بعضها وفي إطار قوانين ناظمة للأحزاب الاستناد في برامجها وبدائلها إلى رؤى دينية أو رؤى وضعية (ليبرالية ويسارية) أو خليط من الاثنين دون أن يزج للسياسة بثنائية الحلال والحرام أو تستبعد الرؤى الوضعية لمجرد كونها هكذا.

عادة، ما تنص الدساتير الحديثة على المساواة الكاملة بين المواطنات والمواطنين بشأن الحقوق السياسية وتحظر على ممارسي السياسة مخاطبة المواطن ببرامج أو بدائل تناقض هذه المساواة الكاملة. بهذا المعنى لا يحق لحزب أو كيان سياسي أو لمرشح في الانتخابات او لمسئول تنفيذي أن يدعو لاستبعاد مواطنين بعينهم من مناصب أو ترشيحات انطلاقا من الانتماء الديني، حتى وإن كانت هذه الدعوة اختيارية (أي بصيغة تفضيل الحزب أو الكيان أو المرشح). والسبب، بإيجاز، هو أن الدستور الذي يؤسس للمساواة الكاملة لا يبيح لأي طرف جماعي أو فردي تجاوز المساواة والعصف بها.

كان الأمل أن ينص دستور مصر في 2012 على هذه القواعد والضمانات التي تنظم العلاقة بين الدولة والمواطن والدين، وتحول دون خلط الأخير بالسياسة وتحترم الحرية الشخصية كأساس لا بديل له للدولة المدنية الحديثة وأحبط هذا الأمل بعنف.



الفصل الرابع

ليبراليون من منازلهم

الليبرالية

1- تستند الليبرالية في السياسة والاقتصاد والاجتماع إلى مبادئ الحرية وتكافؤ الفرص والمنافسة والمساواة أمام القانون.

2 - سياسيا، تترجم الليبرالية مبدأ الحرية إلى ضمانات للحريات الأساسية للمواطنين؛ كحرية التعبير العلني عن الرأي وحرية التنظيم وحرية المشاركة في العمل الحزبي والنقابي.

أما تكافؤ الفرص والمنافسة فيترجَمان إلى نظام سياسي ديمقراطي تُتداول به السلطة سلميا ودوريا بين قوى وأحزاب وأشخاص متنافسين، وفقا للإرادة الشعبية التي يعبر عنها المواطنون من خلال المشاركة في انتخابات تعددية ونزيهة، كما يضمن به قانونا -ولكل القوى والأحزاب على اختلاف أحجامها- نفس الفرص للمشاركة في المنافسة السياسية.

وتعني المساواة أمام القانون فيما يخص المواطنين، ضمان احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز القانوني ضد مجموعات من المواطنين، سواء على أساس الانتماء الديني أو العرقي أو المناطقي أو الاجتماعي، أو على أساس النوع. وتعني فيما يخص الدولة وفعلها التزام الحياد الكامل إزاء المواطنين والمساواة بينهم، وكذلك إخضاع شاغلي المناصب العامة

في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي مؤسسات الدولة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة القانونية. وتعني في المؤسسات الخاصة، سياسية واقتصادية واجتماعية، احترام وتفعيل نفس القواعد في ظل رقابة تمارسها الدولة ومؤسساتها.

3 - اقتصاديا، تترجم الليبرالية مبدأ الحرية إلى ضمانات للملكية الفردية والخاصة، وإلى إدارة للنشاط الاقتصادي وفقا لآليات اقتصاد السوق الحرة.

اقتصاديا أيضا، يعني كل من تكافؤ الفرص والمنافسة على مستوى المواطنين أن الدولة تعمل باستمرار لتكفل لهم جميعا القدرات التعليمية والخبرات المهنية الكافية لمشاركتهم الفعالة في اقتصاد السوق، وتشجع ترقيهم إلى درجات أعلى على سلم الدخول والظروف المعيشية، وتحميهم في لحظات السقوط بإعانات فقر وبطالة وإعانات للأسر والأطفال وكبار السن، وبرعاية صحية كاملة. وتوظف الدولة هنا الكثير من أدوات السياسات العامة كالنظم الضريبية التصاعدية والتمويل العام لشبكات الرعاية الصحية والضمانات الاجتماعية والإدارة المباشرة لبعض المؤسسات التعليمية. كما يُقِرُّ المبدآن، تكافؤ الفرص والمنافسة، على مستوى الكيانات الاقتصادية بالامتناع قانونا وفي الممارسة عن تمييز الكيانات الكبيرة على المتوسطة وصغيرة الحجم، والحيلولة دون نشوء احتكارات أو شبه احتكارات تخل في نهاية الأمر بمبدأ الحرية الاقتصادية وباقتصاد السوق.

أما المساواة أمام القانون فترتبط اقتصاديا بتطبيق القواعد والضوابط المنظمة لاقتصاد السوق على المواطنين والكيانات الاقتصادية دون تمييز، وتطوير إجراءات قانونية وآليات مؤسسية لمراقبتهم المستمرة ومساءلتهم ومحاسبتهم عن تجاوزات أو أفعال تضر بمبدأ الحرية الاقتصادية وتهدد تكافؤ الفرص والمنافسة.

4 - تضمن الليبرالية، اجتماعيا، حريات المواطنين المدنية والشخصية وتحمي قدسية الحياة الخاصة انطلاقا من قبول الحق في الاختلاف والتسامح مع الرأي الآخر، وفي إطار احترام القوانين المعمول بها والأعراف المقبولة ومع التزام عدم الإضرار بالمصلحة العامة.

اجتماعيا أيضا تترجم الليبرالية تكافؤ الفرص والمنافسة والمساواة أمام القانون إلى بناء مجتمعي مفتوح يقبل حراك المواطنين بين الطبقات والفئات إلى أعلى وإلى أسفل. يضمن المجتمع المفتوح المساواة الكاملة بين المواطنين دون تمييز ينتج عن تمايزاتهم الاجتماعية، ويسعى في جميع الأحوال إلى أن يكفل لهم جميعا القدر الكافي من الخدمات التعليمية والخبرات المهنية والضمانات المعيشية، الذي يمكنهم من الحياة الكريمة ومن المشاركة الفعالة في المجتمع.

مدنية الدولة والسياسة

1-الدعوة إلى مدنية الدولة تعني الحياد الكامل للدولة ومؤسساتها إزاء المواطنات والمواطنين بغض النظر عن تمايزاتهم المستندة إلى الانتماء الديني أو النوع أو الخلفية الاجتماعية والجغرافية أو غيرها، الدولة المدنية تسمو فوق تمايزات مجتمع المواطنين، ولا تفرق بينهم انطلاقا من رباط مواطنة الحقوق المتساوية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

2-الدعوة إلى مدنية الدولة تعني أن مؤسسات الدولة وسلطاتها التشريعية والتنفيذية يديرها مدنيون منتخبون يخضعون للمساءلة والمحاسبة الشعبية (الانتخابات الدورية والنقاش العام) والقانونية (من قبل سلطة قضائية مستقلة). المدنية هنا هي نقيض إدارة الدولة من قبل المؤسسة العسكرية وأيضا نقيض إدارتها من قبل رجال الدين أو المؤسسات الدينية.

3- الدعوة إلى مدنية السياسة حين تتسم الأخيرة بالديمقراطية تعني أن السياسة ليست صراعا حول العقائد الدينية أو الشرائع السماوية، بل صراع سلمي بين رؤى وأفكار وبرامج وقوى ومؤسسات وأشخاص، حول الأفضل للدولة وللمجتمع، دون ادعاء احتكار الحقيقة المطلقة

أو افتراض أن ما يقترح اليوم لن يغير بالغد. السياسة الديمقراطية هي مجمل الساحات (المجالس التشريعية، الرئاسة، الأحزاب) والممارسات (المنافسة الانتخابية، العمل التشريعي، الصراع السلمي بين الأحزاب) والتفاعلات (بين القوى السياسية والمجتمعية المختلفة) التي يدار بها هذا الصراع السلمي وتتخذ بها ووفقا لإرادة المواطنين، القرارات المصيرية للدولة والمجتمع الهادفة لتحقيق الصالح العام.

4- الدعوة إلى مدنية السياسة وديمقراطيتها تعني إمكانية الطرح العلني لجميع الرؤى والأفكار والبرامج الهادفة لتحقيق الصالح العام دون قيود نابعة من مرجعيات دينية أو أخلاقية أو أيديولوجية وفي ظل قبول التعددية واحترام الرأي الآخر. الحكم الوحيد في السياسة المدنية هو مجتمع المواطنين الذي عادة ما يغلب بعض الرؤى والأفكار والبرامج على بعضها الآخر من خلال تأييد الأغلبية للأولى واعتراضها على الثانية وترجمة هذه التفضيلات عبر التصويت في الانتخابات والمشاركة الفعالة في إدارة الشأن العام.

5- الدعوة إلى مدنية السياسة تعني الفصل بين المؤسسات الدينية الرسمية والمساحات الدينية وبين السياسة، على نحو يضمن عدم توظيف الدين لخدمة رؤية سياسية أو برنامج حزبي أو سياسي، في إطار الصراع السلمي مع رؤى وبرامج وسياسيين آخرين. المراد هنا هو حتمية تنزيه مؤسسات كالأزهر والكنيسة المرقسية ومساحات هي دور العبادة (المساجد والكنائس والمعابد) عن أن تتورط في الصراع السياسي، وعن أن يدعي باسم الدين أن رؤية سياسية بعينها هي الأصلح، أو أن مرشحا

بعينه هو الأقدر على تحقيق الصالح العام ، مثل هذا التنزيه لا يتناقض في ظني مع إثارة الحوار حول السياسة وقضاياها داخل المؤسسات الدينية وفي المساحات الدينية، شريطة التزام الحيادية بمعنى إعطاء فرص متساوية لجميع الرؤى والبرامج؛ لأن تعرض على المتلقين. وينطبق ذات الأمر، أيضا شريطة التزام الحيادية وإن مع قدر من التخفيف، على المساحات الاجتماعية الملحقة بالمؤسسات الدينية كدور المناسبات والمنتديات والمسارح وغيرها.

6- الدعوة إلى مدنية السياسة تعني قبول وجود رؤى وبرامج وقوى تمارس السياسة مستلهمة لمرجعيات دينية، شريطة التزامها بالابتعاد عن ادعاءات احتكار الحقيقة المطلقة (فيتحول على سبيل المثال شعار الإسلام هو الحل إلى شعار الإسلام هو أحد الحلول)، وامتناعها عن ادعاء احتكار الحديث باسم المرجعية الدينية المعنية في السياسة (ليس لجماعة الإخوان المسلمين احتكار فيما خص الحديث باسم الإسلام في السياسة ولا تدعي هي ذلك)، ومساواتها الكاملة بين المواطنين في بِنَاها التنظيمية وبرامجها السياسية.

خطر الاستعلاء باسم الديمقراطية

أشعر بقلق بالغ من الحديث الرائج في أوساط الطبقة الوسطى المصرية، خاصة في المدن، عن محدودية الوعي السياسي للمواطنين في المناطق الريفية ومن محدودي الدخل والفقراء، ومن ثم انتفاء قدرتهم على ممارسة الاختيار الحر.

حديث الطبقة الوسطى يصنع صورة نمطية عن الأغلبية الساحقة من المصريات والمصريين جوهرها عدم أهليتهم للمشاركة في بناء الديمقراطية، بادعاء محدودية وعي، مترتبة على قسوة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وباستنتاج مؤداه أنهم سيكونون في الانتخابات والاختبارات الديمقراطية عرضة لمؤثرات الدين والمال والمنفعة الشخصية الضيقة، وذات التداعيات السلبية على السياسة والدولة.

الزائف في حديث الطبقة الوسطى، وهو باستمرار نتاج نقاشات في قاعات مغلقة ويتداول إعلاميا عبر بوابة البرامج الحوارية، هو افتراض أنها هي ضمير المجتمع القاضي بحضور وعي المواطنين هنا، وغيابه هناك والقادرة، استنادا إلى ذلك على توزيع درجات النجاح والفشل المحتملة في الممارسة الديمقراطية.

وفي ذلك استعلاء مذموم على الأغلبية الساحقة من المصريات والمصريين التي هُمِّشَتْ طويلا وتعرضت لمظالم اقتصادية واجتماعية لا يقبلها على ضميره الجمعي مجتمع متحضر، ولا يجوز أن تصنف اليوم كأغلبية جاهلة تباعد بين الطبقة الوسطى وحلمها الديمقراطي.

الزائف في حديث الطبقة الوسطى، ثانيا، هو افتراض أن عوامل كالفقر والأمية وقسوة الظروف المعيشية ترتب حتما محدودية، إن لم يكن الغياب الكامل للوعي السياسي للأغلبية الساحقة من المصريات والمصريين. وفي ذلك ظلم بيِّن لمواطنين يدرك كل من اقترب منهم في المناطق الريفية والمدن أنهم ليسوا بقطيع يساق انتخابيا أو سياسيًا خلف من يدعي الحديث باسم الدين أو خلف مرشح قادم للقيام برشوة جماعية للناخبين، ويدرك أيضا أن الوعي السياسي حاضر لدى الكثير منهم تماما كما تحضر التفضيلات الانتخابية المبنية على اختيار عقلاني ورشيد.

من صوت من محدودي الدخل والفقراء لمرشحي أحزاب اليمين الديني، لم يفعل ذلك انجذابا لليافطة الدينية فقط، بل أيضا تقديرا للعمل الاجتماعي الذي قامت به هذه الأحزاب وتياراتها على مدار عقود طويلة، وحصدت به ثقة مجتمعية، كان طبيعيًا أن تترجم لتأييد انتخابي وسياسي.

الزائف في حديث الطبقة الوسطى، ثالثا، هو افتراض أن «الخطر» الذي يمثله «الأميون والجهلاء» من محدودي الدخل والفقراء على الممارسة الديمقراطية من بوابة صندوق الانتخابات يستدعي إجراءات استباقية للحد منه، كتدخل الجيش مثلا!

تارة يدعو البعض إلي إعطاء الصوت الانتخابي للمتعلمين (من أعضاء الطبقة الوسطى وما فوقها) أهمية نسبية تفوق الصوت الانتخابي للفقراء، ولسان حالهم هو صوت المتعلم على الأقل بصوتين من أصوات هؤلاء! وتارة يدعو آخرون إلى إخضاع الفقراء ومحدودي الدخل لبرامج تأهيل وتوعية طويلة المدى لكي تحقق المشاركة الانتخابية والسياسية.

والكارثة هي أن من يدعو إلى هذه الإجراءات الاستباقية هم دعاة للديمقراطية يمارسون باسمها الاستعلاء عليها وعلى نتائجها المحتملة.

إلى مواطنات ومواطني الطبقة الوسطى المصرية، كفوا عن زائف الحديث هذا وعن صناعة «آخر مجتمعي» هو فقط لديكم أنتم جاهل وغير واع ومصدر خطر على الديمقراطية. يقتضي بناء الديمقراطية دمج وتفعيل أكبر قطاع ممكن من المواطنين، وتشجيعهم على المشاركة في الاختبارات الديمقراطية دون خوف وبوعي ينضج مع الممارسة، والإيمان المطلق بأفضلية الإجراءات الديمقراطية والمساواة الكاملة التي تضمنها بين المواطنين كناخبين.

دليل عمل لليبراليين

يشعر الكثير من المصريات والمصريين المتعاطفين مع الرؤية الليبرالية للسياسة والمجتمع بقلق مزدوج، قلق من صعوبة التواصل مع قطاعات شعبية واسعة ترسخت لديها صورة نمطية سلبية عن الليبرالية، وقلق من تشتت وتفتت الليبراليين في كيانات حزبية صغيرة تحد من قدرتهم على العمل السياسي والجماهيري المنظم ويتحالف الكثير منها اليوم مع المكون العسكري-الأمني الذي دفع بمصر بعيدا عن التحول الديمقراطي.

والحقيقة أن الأمرين، ولهما ما يبررهما، يمكن التعامل معهما على نحو يضمن تلافي تداعياتهما السلبية. فالصورة النمطية السلبية عن الليبرالية ترتبط بافتراض أنها في الجوهر تناقض قيم المجتمع المصري الدينية وعاداته وتقاليده بالدعوة للحريات الفردية المطلقة. مثل هذا الافتراض مردود عليه بالتأكيد علي أن الليبرالية تعظم من حرية اختيار الفرد في الشأن الخاص (مجال العلاقات الشخصية والأسرية) والعام (المجتمع والسياسة والثقافة والفن) بما لا يتعارض مع صالح المجتمع معرفا بقيمه الدينية وعاداته وبما ترتضيه أغلبية المواطنات المواطنين كأساس للعيش المشترك، وبممارسات لكل فرد لا تنقلب إلى إضرار بحريات آخرين. لسنا دعاة حرية مطلقة ولسنا بمتجاهلين للدين، بل نعتقد أن الليبرالية (وكما تمارسها مجتمعات شديدة

التنوع كالولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وتركيا) تحمي الدين وتصونه كمرجعية قيمية وأخلاقية وسلوكية للفرد والمجتمع.

الصورة النمطية السلبية عن الليبرالية ترتبط ثانيا بافتراض أن هدفها السياسي هو فصل الدين عن السياسة وعن الدولة، وتجاوز المرجعية الدينية في التشريعات والقوانين والسياسات. هنا أيضا يستطيع المتعاطفون مع الليبرالية تقرير أنها تنظم العلاقة بين الدين والسياسة دون استبعاد أو إقصاء، بل بمنع لاحتكار الحديث باسم الدين في السياسة ولتحويل السياسة إلى صراع حول الرؤى الدينية.

لا تتجاوز الليبرالية المرجعية الدينية، بل تدمجها مع المرجعيات الوضعية في التشريعات والقوانين والسياسات مع ضمان الالتزام بالمساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني ودون أي تمييز على أساس الدين. السياسة والدولة لدى الليبراليين هما دولة محايدة لا تنفي الدين، إلا أنها لا تميز بين المواطنات المواطنين على أساس الانتماء الديني، وسياسة تعددية يمكن بها التعبير عن رؤى وبرامج سياسية مستلهمة للدين دون احتكار ودون إقصاء للرؤى الأخرى مادامت التزمت بالصالح العام بالمعنى المشار إليه أعلاه.

أما خطر التشتت والتفتيت بين كيانات صغيرة ضعيفة، فالطريق الوحيد للتعامل معه بنجاح هو التنسيق الجاد بين الأحزاب الليبرالية بما يتجاوز التوافق حول مواقف مشتركة من أحداث وقضايا السياسة الرئيسية. إلا أن التنسيق بين الليبراليين يعترضه تخلي العدد الأكبر منهم عن المبادئ والأهداف الديمقراطية وتأييده لترتيبات مابعد 3 يوليو 2013 ومن ثم التحاقه بركب المكون العسكري-الأمني.

حروب المفاهيم والتعريفات

أشرت من قبل إلى المغرقين في نقاشات حسمت أو ينبغي حسمها سريعا حول الدين والسياسة، حول الشريعة والمجتمع، حول الحرية والصالح العام وطالبتهم بالكف عن إغراقهم وإعطاء الأولوية لقضايا الوطن الحقيقية المرتبطة، ببناء الديمقراطية ودولة ومجتمع العدالة الاجتماعية. والآن أدعو ذات الطائفة، طائفة المغرقين من أتباع التيارات الدينية، للكف عن حروب المفاهيم والتعريفات التي يشعلونها بهدف إخافة الرأي العام من أفكار واجتهادات التيارات المدنية، ليبرالية كانت أو يسارية.

فما إن يشار في نقاش عام إلى مفهوم الدولة المدنية حتى يهب المغرقون لمرادفة المدنية برفض الدين وتعريفها من ثمَّ في الحالة المصرية على أنها دولة الكفر والإلحاد. وما إن يحاجج المدافعون عن المدنية بأنها تعني دولة مواطنة الحقوق المتساوية والتشريعات والقوانين والسياسات الحيادية التي لا تميز بين المواطنين، حتى تأتي هبة جديدة تنتقد مجرد الالتزام بمرجعية المواطنة «الوضعية» واستبدال المرجعية الدينية بها، علما بأن العلاقة الحقيقية بين المرجعيتين هي علاقة تكامل لا استبدال.

وينطبق ذات الأمر على مفهوم الحرية. فما إن تعرفه أحزاب اليسار بحرية الفرد في الاختيار مع ضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، أو يعرفه الليبراليون بالحرية الفردية المنضبطة بالصالح العام بما يحويه الأخير من عادات وتقاليد ومرجعية دينية وقناعات الأغلبية، حتى يصرخ المغرقون لدفع المفهوم باتجاه تعريفه كمرادف لحرية منفلتة من كل قيد ديني أو مجتمعي.

أما الليبرالية، وبعد أن نجحنا في النقاش العام المصري في التمييز بينها وبين مفهوم العلمانية، فتدور حول تعريفاتها حروب لفظية بالفعل. نعرف الليبرالية بالرجوع إلى مبادئها الرئيسية الحرية وتكافؤ الفرص وسيادة القانون ونجلي مسألة تعارضها المتوهم مع الدين مادامت قد نظمت العلاقة بينه وبين السياسة والمجتمع، فتثور ثائرة المغرقين ومن رغب في مجاراتهم وممالأتهم متحدثين في مسعى لإضعاف غير نزيه للفكرة الليبرالية تارة عن ليبرالية علمانية وتارة عن ليبرالية ملحدة لا تطبيقات واقعية لهما.

العلمانية هي فصل الدين عن السياسة (وبداخل الأخيرة الدستور والتشريعات والقوانين والدولة وسلطاتها الثلاثة ومؤسساتها وممارسو السياسة من أحزاب وحركات) وفي بعض الأحيان فصل للدين عن السياسة والمجتمع (بحظر حضور الرموز الدينية في المساحات العامة كالمدارس والجامعات وبإلغاء وجود مؤسسات دينية رسمية). أما الليبرالية، وكما يدلل العدد الأكبر من تطبيقاتها في الشمال والجنوب، فتنظم العلاقة بين الدين والسياسة تحقيقا للتسامح وضمانا لمواطنة الحقوق المتساوية، ولا تعارض وجود دستور أو تشريعات تستلهم المرجعية الدينية شريطة الالتزام بالمواطنة وعدم التمييز.

الاجتهاد المطلوب هو في القضايا الشائكة المرتبطة ببناء الديمقراطية في مصر، وما يتطلبه من تغيير جذري في بنية الدولة المصرية شديدة المركزية والقائمة ولعقود طويلة على مبدأ التعيين وليس الانتخاب وعلى هيمنة المكون العسكري- الأمني ورفضه لرقابة السلطات المدنية المنتخبة عليه. الاجتهاد المطلوب هو في القضايا المتعلقة ببناء مجتمع العدالة الاجتماعية إن في ظل التزام الليبراليين باقتصاد السوق أو في ظل دعوة اليسار لإحياء الملكية العامة وإعادة النظر في حدود مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.

ليبراليون من منازلهم

يبدو أن قدر الليبرالية في مصر ألا تعاني فقط من جهل خصومها بها، بل أيضا من جهل كثيرين ممن يتشدقون بها ويدعون الانتساب إليها. فإذا كان الخصوم يرادفون ظلما بين الليبرالية ومعاداة الدين ويتهمون الليبراليين دون وجه حق بالعمل على إخراج الدين من الحياة الخاصة والعامة، فإن متشدقين بالدفاع عن الحريات يرفضون الرأي الآخر ويقصون المختلفين معهم بديكتاتورية وبعنف لفظي وبحقائق مجتزأة ويبتلون الليبرالية من ثم بسلبيات تفض الناس من حولها ولا تجمعهم.

إلا أن أخطر ما في ممارسي الديكتاتورية باسم الليبرالية، والكثير منهم يسكن عالم التويتر والفيسبوك، هو محدودية معرفتهم بالفكرة الليبرالية التي لا يدركون منها ولا من المضامين القانونية والسياسية المرتبطة بتطبيقاتها في المجتمعات المعاصرة إلا القشور.

البعض من محدودي المعرفة هؤلاء أثار ضجيجا لم يهدأ بعد تأييدي لحظر المواقع الإباحية على الإنترنت واتهمني بالتخلي عن الليبرالية، وقبول تقييد حريات الأفراد، حماية لما سميته الصالح العام، وصنفني في زمرة المتلونين وممالئي التيارات الدينية. وتمادى فريق في التسفيه

والتسطيح بالدفع بأن من يقبل اليوم بحظر المواقع الإباحية سيطالب الغد بإجبار المواطنين على الصلاة وتنظيف الأسنان وممارسة الرياضة حماية أيضا للصالح العام. فريق آخر استدعى، دون معرفة، خبرة المجتمعات الغربية المعاصرة، زاعما أنها لا تحظر مواقع على الإطلاق وأن أولى قواعد الليبرالية هي الامتناع عن فرض قيود على حريات الأفراد.

لهؤلاء وللرأي العام أقول: إن جوهر الفكرة الليبرالية هو تعظيم الحريات الشخصية والمدنية للفرد وتمكينه من إدارة حياته باستقلالية ودون وصاية. أما في السياق المجتمعي بمجالَيْه القانوني والسياسي، فإن جوهر الفكرة الليبرالية يتطور ليصبح ضمان الحرية والمساواة والعدالة والأمن لكل الأفراد، ومن ثم تحقيق الصالح العام. ضرورة المزج بين تعظيم الحريات الفردية وتحقيق الصالح العام تضع المجتمعات الليبرالية دوما في مواجهة تحديات ترتبط بثنائية السماح والمنع وترتب استجابات متنوعة (ومتغيرة) في المجالين القانوني والسياسي تفرض بعض القيود والضوابط على حريات الفرد وسلوكه الشخصي.

يحظر العدد الأكبر من المجتمعات المعاصرة قانوني التعددية الزوجية (زوجات وأزواج) ويقيد بذلك الحرية الفردية والسلوك الشخصي باسم الصالح العام، تماما كما تقيد حرية الفرد بإجباره على التعلم (التعليم الأساسي) ودفع ضرائب للخزانة العامة وأداء الخدمة العسكرية أو المدنية والحيلولة بينه وبين ممارسة العنف. وفي المجال السياسي، تجرم مجتمعات ليبرالية كثيرة الأفكار العنصرية وخطابات الكراهية والعنف وتترجم هذا التجريم لحظر للوسائط الناقلة لمثل هذه الأفكار والخطابات من صحف ومطبوعات وقنوات تليفزيونية ومواقع إلكترونية.

أما المواقع الإباحية على الإنترنت، والتي هاج وماج المتشدقون بالدفاع عن الحرية ما إن أيدت حظرها في مصر، فتخضعها الكثير من المجتمعات الليبرالية لقيود مختلفة تصل للحظر في حالات عدة. على مستوى الاتحاد الأوروبي، تعد لجنة «حريات المواطنين والعدالة والشئون الداخلية» بالبرلمان الأوروبي منذ 2009 تشريعا يلزم جميع دول الاتحاد الـ27 بحظر أو حذف المواقع الإباحية التي تستغل النساء القصر أو الأطفال وتتاجر بأجسادهم. دون المستوى الأوروبي العام وبالنظر للتشريعات الراهنة، تشترك كل من الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا وإيطاليا وسويسرا بموافقة برلماناتها في مصفاة إلكترونية (child sexual abuse anti distribution filter) تهدف لمواجهة الاستغلال الجنسي للنساء القصر والأطفال بحظر المواقع الإلكترونية التي تروج لها. كذلك تعطي القوانين البريطانية شرعية لمنع نفس المواقع من خلال مصفاة إلكترونية أخرى (content filer system clean feed) وفي ألمانيا، مرر البرلمان في 2009 تشريعا يحظر بهذه المواقع بعد مبادرات عديدة من جمعيات حماية النساء والأطفال ثم استبدل التشريع بآخر في 2011 يقضي بحذف المواقع وليس مجرد حظرها.

غير صحيح إذًا أن المجتمعات الليبرالية لا تفرض بعض القيود والضوابط على حريات الفرد، ومن العبث مرادفة تأييد حظر مواقع إباحية تتاجر بأجساد النساء القُصَّر والأطفال حماية للفئتين وضمانا للصالح المجتمعي العام بالتخلي عن الليبرالية والتنازل عن الدفاع عن الحرية. الأجدر بطائفة الليبراليين من منازلهم، التي ابتلينا بها في مصر من بين

كوارث أخرى، استثمار بعض الوقت في القراءة حول التنزيل القانوني والسياسي للفكرة الليبرالية عساهم يدركون منها ما يتجاوز القشور.

إلا أن حديث القيود والضوابط، والذي لم أكن لأتطرق إليه لولا الضحالة والإسفاف البالغين لليبراليين من منازلهم، ينبغي ألا يلهينا عن أن المطلوب في مصر المتطلعة للديمقراطية هو صياغة وتنفيذ أجندة دستورية وتشريعية ليبرالية تضمن حقوق الإنسان وتعظم الحريات الشخصية والمدنية بعد عقود القمع والاستبداد، أجندة تعيد النظر في القوانين المعمول بها في مجالات الطفولة والأمومة والأسرة وحقوق المرأة وضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (من المسكن الآمن والتغذية الجيدة إلى التعليم والرعاية الصحية والمعاشات) والسياسية للمواطن، وكذلك تلك المنظمة للحريات الأساسية (حرية العقيدة وحرية التعبير عن الرأي وحرية البحث العلمي وحرية الفكر والفن والإبداع) والأصل بها جميعا الإطلاق وانتفاء القيود.

الثورات لا تغير الشعوب بين ليلة وضحاها

ثورات المواطنين الديمقراطية لا تغير مجتمعاتها ودولها بين ليلة وضحاها، بل هي تطلق طاقات التغيير الفردية والجماعية وقد تنجح شريطة الحفاظ على قوة دفعها ومكتسباتها الأولى، والتفعيل طويل الأجل لطاقات التغيير في بناء المجتمع الجديد والدولة الجديدة.

أكتب هذا وفي ذهني مخاوف وهواجس المصريين بعد أحداث طائفية متكررة، والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين الأبرياء، معظمهم من المسيحيين، وأعادت إلى الواجهة كارثة العنف الطائفي وأزمات العلاقة بين المصريين المسلمين والمسيحيين وخطر شق وحدة الصف بينهما.

بهرنا جميعا خلال أيام ثورة 25 يناير العظيمة تكاتف ملايين المتظاهرين والمعتصمين وتوحدهم بسلمية خلف مطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية دون فوارق مرتبطة بالهوية الدينية. أعادت الثورة للمصريين المسلمين والمسيحيين الإيمان بقدرتهم على العمل الجماعي والثقة في أن الانتصار للحقوق والحريات لن يكون إلا بالانتصار لحقوق وحريات الجميع دون تمييز، وجددت من ثم دماء العيش المشترك وأحيت بالقول والفعل عقيدة وحدة عنصري الأمة المصرية. لم يشارك المصريون

المسيحيون في الثورة لانتزاع حقوقهم وحرياتهم كمسيحيين، بل - وكما تؤكد دوما الصديقة سالي توما عضو ائتلاف شباب الثورة - كمصريين. كذلك غاب بصورة كاملة الخطاب التمييزي ضد المصريين المسيحيين من قبل قوى سياسية واجتماعية أنتجت قبل الثورة مواقف ملتبسة أو من شخصيات عامة تبنت في لحظات ماضية خطابات تحريضية. إلا أن إيجابية الثورة فيما خص إظهار تكاتف المواطنين وتجاوزها لخطابات التميز وللممارسات الطائفية ما كان لها أن تلغي في بضعة أيام ما تراكم منذ السبعينيات من أزمات وتوترات بين المصريين المسلمين والمسيحيين.

جوهر الأحداث الطائفية يتمثل في عنف مجموعات متطرفة يمارس ضد دور عبادة وممتلكات وأرواح المصريين المسيحيين. لا يوجد تبرير إنساني أو أخلاقي أو ديني واحد للتورط في هدم كنيسة أو لارتكاب قتل على الهوية (دينية كانت أو عرقية) أو لتدمير ممتلكات مواطنين بلا ذنب اقترفوه، كما أن التخاذل عن المحاسبة القانونية للمتورطين في أعمال عنف طائفي يقوض حكم القانون ويجرد الدولة ومؤسساتها القضائية من شرعية التعامل الحيادي مع المواطنين بغض النظر عن هوياتهم. ولا يوجد مصري محب لوطنه يقبل أن ينتقص من حقوق مواطنة المصريين المسيحيين، سواءٌ لجهة الحريات الدينية والمدنية أو لجهة كامل الحقوق السياسية. جميع هذه النواقص وَسَمَتْ فعل نظام مبارك فيما خص التعاطي مع العنف الطائفي وحقوق وحريات المسيحيين ورتبت شعورا مشروعا بينهم بأنهم اخْتُزِلوا إلى مواطنين درجة ثانية يمارس ضدهم العنف فلا يحاسب من ارتكبوه، ويحرمون من بناء دور عبادتهم بحرية ويهمشون اجتماعيا وسياسيا دون أدنى تدخل من نظام مبارك لتصحيح مثل هذه الاختلالات الخطيرة.

هذه الأوضاع والبيئة المجتمعية القابلة للتعصب المرتبطة بها، أنتجت الأحداث الطائفية خلال السنوات الماضية، ولن ننجح في الحيلولة دون تكرارها إلا إذا عالجنا نواقص واختلالات نظام مبارك. تكاتف المصريون في الثورة وتوحدوا حول المطالب الوطنية العامة، ثم صار لزاما علينا أن نتضامن مع مطالب المصريين المسيحيين العادلة وننتصر لمواطنة الحقوق المتساوية ولحكم القانون. على القوى الوطنية والمجتمع المدني التضامن الكامل مع مطلب حماية دور العبادة والمنشآت الدينية والممتلكات الخاصة للمسحيين والمحاسبة الجنائية والسياسية للمتورطين في الأحداث الطائفية، مع مطلب استعجال البت القضائي في محاكمات مرتكبي العنف الطائفي التي ما لبث بعضها يؤجل منذ سنوات، مع مطلب أن تبادر منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية إلى فتح قنوات تواصل بين المسلمين والمسيحيين في المناطق التي تتسم بها العلاقة بينهما بالتوتر والعنف (اللفظي أو المادي).

لا أجد أي غضاضة في أن ترفع هذه القائمة من المطالب الخاصة بالمصريين المسيحيين، فهي لا تتناقض على الإطلاق مع مطلبية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية العامة، بل تكملها. وليس من الديمقراطية (فكرا وممارسة) في شيء حَضُّ المسيحيين على تجاهلها وبجانب التضامن الكامل مع مطالب المسيحيين، يظل من واجب المواطنين ومن خلال أدوارهم في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والأحزاب أن يستمروا في تجديد دماء العيش المشترك عبر مشاريع وأنشطة تتخطى الحواجز الدينية وتخرج المسلمين والمسيحيين من دوائر الإقصاء والتحريض المتبادل وتهدم الأسوار التي عوقت منذ السبعينات من تعاونهم، وزرعت بذور العنف والتوتر الطائفي. هي تلك الأسوار التي يجب أن تهدم، وليس الكنائس التي يتعبد بها للرب الواحد، رب الجميع.

المعايير المزدوجة

في بدايات الجمهورية السلطوية التي أسست لها ثورة 1952، انقلب جمال عبدالناصر على الأحزاب وأخرجها من الحياة السياسية وأيدته في هذا جماعة الإخوان المسلمين؛ ظنًّا منها أن تحالفها مع الضباط الأحرار لن يهتز. ثم كان أن اختلف ناصر والجماعة، وجاء دورها في التعرض للقمع الذي استمر طوال الخمسينيات والستينيات. وفي السبعينيات جدد السادات ذات الممارسة بتوظيف اليمين الديني للتغلب على سطوة اليسار في الجامعات والصحافة والنقابات، ثم انقلب عليهم بمجرد اتساع مساحات فعلهم السياسي. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة تم قمع اليمين الديني على فترات، وحدثت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان بين صفوفهم دون أن تعترض الأحزاب الليبرالية واليسارية، التي بدت وكأنها تؤيد القمع خوفًا من تغول الإخوان. والحصيلة كانت تراكم الشكوك المتبادلة بين اليمين الديني من جهة والآخرين من جهة ثانية، وذلك من جراء المعايير المزدوجة في لحظات القمع والمنع وتغليب المصالح السياسية على الدفاع المبدئي عن الحريات.

مازالت المعايير المزدوجة ذاتها توجه مواقف الأحزاب والتيارات السياسية إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة في مصر منذ 11 فبراير 2011. صمت الإخوان وصمتت فصائل أخرى في اليمين الديني عن الانتهاكات التي ارتبطت بأحداث البالون وماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء؛ لأن الوفاق بينهم وبين المجلس العسكري كان أكثر أهمية لهم من الانتصار لحقوق الإنسان. وتبدل الحال جذريًا ما إن انتهى هذا الوفاق فترة وجيزة وعاد صوت اليمين الديني ليرتفع ناقمًا على الانتهاكات التي وقعت قبل رحيل المجلس العسكري ومحذرًا من سلطوية العسكري، ثم اختفى صوت حقوق الإنسان خلال عام رئاسة الدكتور محمد مرسي وعاد مع انتهاكات مابعد 3 يوليو 2013. إلا أن ازدواجية المعايير الواضحة والتعامل السياسي مع الحقوق والحريات تجعل من خطاب الإخوان وحلفائهم بشأن حقوق الإنسان مقولات متفرقة بدون فاعلية عامة.

وتتهدد الأحزاب والقوى التى ترفع لافتات الليبرالية واليسارية، نفس الازدواجية بصمتها عن انتهاكات مابعد الدكتور محمد مرسي والعنف الرسمي والقوه المفرطه والقيود المفروضة على الحريات والإجراءات القمعية والاستثنائية. وتمامًا كما خرجت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بمسئولية وطنية عن تجاهل اليمين واليسار لقمع مبارك لليمين الديني ودافعت عنهم قانونيًا وإعلاميًا، خرجت أيضًا الأصوات والمجموعات المدافعة عن الديمقراطية عن صمت الأحزاب الليبرالية

واليسارية ونددت بالانتهاكات والاعتداءات على الحرية منذ 3 يوليو 2013.

لا مجال لتسييس الدفاع عن الحرية والحق، وازدواجية المعايير إزاء انتهاكات حقوق الإنسان نتيجتها الوحيدة هي استمرار هذه الانتهاكات مع التبدل المستمر لهويات وانتماءات الضحية.

عن العيش المشترك

إذا كانت مواطنة الحقوق المتساوية هي فرض ضرورة في الدولة الحديثة وشرط رئيسي للقضاء على التمييز، فإن قبول الآخر والتسامح والعيش المشترك هي مقومات نجاح المجتمع في إدارة تنوعه الديني والمذهبي والعرقي والمناطقي وصناعة طاقة إبداع إيجابية وإنسانية لا تملكها المجتمعات أحادية التكوين.

وفي مصر، وبجانب تنوع مكوناتنا العرقية (أهل النوبة) والمناطقية (أهل سيناء)، يمثل التنوع الديني حقيقة مجتمعية راسخة دائما ما أسهمت في إنسانية الحضارة والثقافة المصرية وأنتجت إبداعاتها المختلفة. إلا أن مجتمعنا، وبدون إضفاء هالة المثالية المعتادة، كثيرا ما شهد توترات طائفية بين مسلميه وأقباطه ويهوده (قبل التهجير القسري لمعظم أفراد الطائفة اليهودية) ومازال يعاني من ذات التوترات ومن ضعف ثقافة قبول الآخر والتسامح والعيش المشترك.

هنا، وبجانب دور الدولة ومؤسسات المجتمع التعليمية والتربوية والدينية والمدنية (للأحزاب السياسية إن التزمت قيم الحداثة دور معتبر) في التقريب بين مسلمي مصر ومسيحييها، تتحمل الأغلبية المسلمة

مسئولية كبرى في احتواء التوترات الطائفية وفي الدفاع عن مواطنة الحقوق المتساوية وترجمتهما في الحياة اليومية إلى قبول وتسامح وعيش مشترك. ومصدر مسئولية الأغلبية هو الحقيقة التاريخية الراسخة في مجتمعنا وغيره من المجتمعات البشرية والقاضية بأن انفتاح الأغلبية على المجموعات السكانية الأصغر عددا، وطمأنتهم بشأن حماية حقوقهم وحرياتهم الدينية والثقافية والمدنية، عادة ما يشجع هذه المجموعات على ترك مخاوفها التقليدية جانبا وتجاوز أسوار العزلة والانخراط بإيجابية في كافة مناحي الحياة بالمجتمع.

ومسئولية الأغلبية المسلمة، إذن، تتجاوز بكثير حدود فعلها الراهن، ولا تقف أبدا عن حدود مطالبة الدولة ومؤسسات المجتمع بدعم ثقافة القبول والتسامح والعيش المشترك.

مسئولية الأغلبية المسلمة هي الانفتاح والطمأنة والتشجيع على الاندماج والانخراط والثقة، ولأن الأقباط دوما ما وضعوا مصريتهم في المقدمة وبحثوا عن دور فعال دون عزلة أو خوف، في إيجابية النتائج.

مصر وطن الجميع، هكذا كانت وستظل رغم بعض التصدع والتوترات الطائفية. مصر وطن الجميع، وأغلبيته المسلمة هي حاضنة التنوع وحاملة مسئولية الانفتاح والطمأنة.

ليس بالعنف ولا بالتطرف المضاد

احترام المقدسات والرموز والشعائر الدينية للبشر جميعا والامتناع عن ازدرائها، أمر ضروري لإنسانية معاصرة تعيش في سلام وتسامح. أمر ضروري ثان ولا بديل له في المجتمعات الديمقراطية هو حرية التعبير عن الرأي على نحو فردي أو جماعي دون قيود من أي نوع كان. هنا، أحيانا وفي بعض المجتمعات الغربية التي مر تعاملها مع الدين عبر مراحل متعددة تضمنت نزعا للقداسة في إطار فلسفة علمانية وتبلور رؤى نقدية للمسرود الديني وللرموز الدينية، تسفر حرية التعبير عن الرأي عن ممارسات تحمل إساءة وازدراء للأديان، تخرج علينا تارة في شكل الكارتون الدانماركي المسيء للرسول -عليه الصلاة والسلام- وتارة أخرى في أفلام تسجيلية أو روائية أو أعمال أدبية تشوه سيرة السيد المسيح أو سيرة الرسول أو غيرهما من الرسل. وفي بعض الأحيان، تكون الإساءة للمقدسات الدينية هي صنيعة فكر متطرف يرفض الآخر الديني ويعمل بعنف على إقصائه.

نحن إذًا أمام معضلة تتمثل في التناقض بين فرض ضرورة أول هو احترام المقدسات الدينية، وفرض ضرورة ثان هو حرية التعبير عن الرأي

التي قد ترتب تورط البعض ولأسباب مختلفة في المساس بالمقدسات وازدراء الأديان.

هنا لا تستطيع المجتمعات الديمقراطية وحكوماتها عملا، وقوانينها تحمي الحريات الشخصية وتحظر معاقبة المواطن على رأي عبر عنه، إلا أن تسعى لنشر ثقافة التسامح واحترام الآخر الديني والتشجيع على الابتعاد عن الإساءة حين التعبير عن رأي نقدي بشأن المقدسات والرموز الدينية. أما في مجتمعاتنا نحن، وهي في المجمل ترفض المساس بالمقدسات الدينية ولم تمر بخبرة نزع القداسة التي مرت بها المجتمعات الغربية، فازدراء الأديان مجرم. النواقص التي نعاني منها هنا ترتبط بالتطبيق العادل لتجريم الازدراء بحيث يطول المسيئين للإسلام والمسيحية ولبقية الأديان في إطار احترام حرية العقيدة وبحيث لا نميز بين إساءة للرسول الكريم والسيد المسيح -عليهما السلام- بعض القنوات التليفزيونية المتطرفة يخرج منها علينا من يسب ويزدري ويسفه من الديانة المسيحية دون تجريم، وهي هنا لا تختلف كثيرا عن الأفلام المسيئة للرسول الكريم.

أما حين تأتي الإساءة من خارج حدودنا ومن مجتمعات اعتادت على حرية التعبير عن الرأي، فإننا لا نستطيع أن نطالب حكومات هذه المجتمعات بتعقب ومعاقبة مزدري الأديان. لم تملك الحكومة الأمريكية إنزال العقاب بمنتجي الفيلم المسيء للرسول في 2012، تماما كما لم يكن للحكومة الدانماركية أن تمنع صاحب الكرتون المسيء من إنتاجه ونشره، ولا الكثير من الصحف من تكرار نشره، أو الحكومة الهولندية أن تحبس المسئولين عن أفلام مسيئة للإسلام. هذه مجتمعات لا تعرف القيود على

الحرية وتعامُلُها مع الإساءة للأديان يعول على نشر ثقافة التسامح ومواجهة التطرف بالعقل وليس العنف أو تقييد الحرية.

وبالقطع ليس البديل أمامنا هو أن يمارس العنف ضد السفارات والمصالح الأجنبية، أو أن يقتل دبلوماسيون بهمجية وإجرام. بل المتاح لنا هو مواجهة ازدراء الأديان بالحجة والبرهان، بتنوير العالم بشأن الرسول والسيد المسيح والنبي موسى وضرورة احترام حرية العقيدة والمقدسات الدينية للجميع، مسلمين ومسيحيين ويهود وبوذيين وغيرهم. وقطعا سنجد في العالم أغلبيات واضحة ترفض المساس بالمقدسات الدينية، وتُقْبِل بطاقةٍ حقيقية على الأعمال التنويرية بشأن أديان ربما مازالت تجهلها، تماما كما تقدس الحرية الشخصية وحرية التعبير عن الرأي.

ليس بالعنف ولا القتل ولا التطرف المضاد.

مزيد من حرية الفكر والرأي هو الحل

لا يواجه الفكر، حتى وإن كان فاسدا، إلا بالفكر. ولا تنتج القيود على حرية التعبير عن الرأي، حتى وإن مورست الأخيرة على نحو صادم ينتقص من الكرامة الإنسانية أو من قدسية المعتقدات الدينية، إلا بيئة قابلة للمزيد من الصدامية والمزيد من الشطط. ولا يمكن لدعوة لاحترام الأديان أن تؤخذ أخلاقيا ومعرفيا بجدية، إن كانت صادرة عن محيط مجتمعي يسمح به بازدراء دين الأقلية ولا تعترف تشريعاته وقوانينه بأديان لها وجود عالمي لا يمكن تجاهله.

أرفض الفكر الفاسد والكاره للآخر، دينيا كان أو عرقيا أو ثقافيا، الذي يرتب إساءة للمعتقدات الدينية أو انتقاصا من كرامة الإنسان. الإساءة للنبي محمد- عليه الصلاة والسلام- التي تتورط بها بعض الدوائر في الغرب هي نتاج هذا الفكر الفاسد هذا، شأنها شأن الإساءة للمسيحية واليهودية التي تمارسها دوائر إعلامية وسياسية بين ظهرانينا. ولا تختلف الإساءة للمعتقدات الدينية عن الانتقاص من كرامة الإنسان استنادا لفكر عنصري يرى في الغرب والمسلمين دعاة عنف وتطرف وجهل، كما تروج دوائر اليمين العنصري في الغرب، أو يرى في اليهود قردة وخنازير وفي المسيحيين

الأوروبيين والأمريكيين شعوبا منحلة أخلاقيا، على النحو السام الذي تبثه دوائر التطرف الديني والفتن في مجتمعنا. الجوهر واحد، فكر فاسد وكاره للآخر ينتج إساءة للمعتقدات والمقدسات ويستلب الكرامة الإنسانية، حقنا الأصيل والمبدئي كبشر نختلف ونتنوع وواجبنا هو الاعتراف بوجود الاختلاف والتنوع والاحترام المتبادل.

دعونا نواجه هذا الفكر الفاسد بفكر مستنير، ودون بحث عن قيود تفرض على حرية التعبير عن الرأي إن داخليا في مجتمعنا أو دوليا. فالقيود، بعيدا عن أنها في زمننا غير عملية، ستنتج المزيد من القابلية للفكر الفاسد وتحوله من ظاهرة منبوذة مجتمعيا إلى محل اجتذاب اهتمام قطاعات واسعة. دعونا نرد على الإساءة للنبي، عليه الصلاة والسلام، بأعمال فكرية وثقافية وفنية تنتصر له ولسيرته دون انفجار للغضب أو للعنف أو فرض لقيود على حرية التعبير. إلا أن مصداقيتنا كمجتمع، أخلاقيا ومعرفيا، ليس لها أن تتحقق إن انتفضنا فقط للنبي الكريم وقبلنا الإساءة للأديان الأخرى دون مواجهة. واجبنا أن نواجه وننبذ مجتمعيا دعاة التطرف وكراهية الآخر الديني بين ظهرانينا، احترام المقدسات المسيحية واليهودية و الأديان كافة هو من احترام الإسلام والمقدسات الإسلامية. لا أبحث عن المنع أو الإغلاق لقنوات تليفزيونية أو إصدارات دورية تبث كراهية الآخر، بل عن مواجهة مستنيرة لنبذ هذا التطرف ودعاته إلى هوامش المجتمع. مصداقيتنا كمجتمع يرفض الفكر الفاسد وكراهية الآخر ويواجههما دون قيود على الحرية لن تتأتى إلا بتشريعات وقوانين تعترف بوجود جميع الأديان السماوية وغير السماوية (كالبوذية مثلا) ولا تنتقص منها ولا من أتباعها.

الفكر الفاسد يواجه بالفكر الرشيد. حرية التعبير عن الرأي لا تقيد، بل يواجه شطط البعض بالرأي المستنير. مصداقية رفض كراهية الآخر الديني والعرقي والثقافي لا تتحقق إلا بتعميم مبدأ قبول الآخر واحترامه عالميا دون استثناء.



خاتمة

ملاحظات عن الكتابة السياسية ودورها في الدفاع عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان

الكتابة السياسية كفعل توعية، هدفها هو عرض حقائق الأوضاع المجتمعية على الرأي العام، والاجتهاد لشرحها بموضوعية وتبيان أسبابها ونتائجها ومساراتها المتوقعة. الكتابة السياسية كفعل تقييم، هدفها هو الإسهام في صياغة توجهات عموم الناس إزاء الأوضاع المجتمعية، استنادا إلى منظومات الأفكار المتنوعة التي يوظفها الكتاب ومعايير حكمهم على الأمور التي قد تتناقض وتتضارب. الكتابة السياسية كفعل مقاومة، هدفها هو الدفاع العلني عن القيم والمبادئ الأساسية للإنسانية وللديمقراطية كحماية الحريات العامة والخاصة والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتداول السلطة ومواطنة الحقوق المتساوية، وذلك في لحظات الخطر المجتمعي المرتبطة ببناء الاستبداد أو بصعود الفاشية (دينية كانت أو عسكرية أو فاشية إقصاء وعقاب جماعي باسم المصلحة الوطنية) أو بالعنف أو بالتحريض الطائفي والمذهبي أو بكل هذا مجتمعا. الكتابة السياسية كفعل تنوير، هدفها هو تمكين المجتمع، أو بعض قطاعاته وقواه الحية على الأقل، من ضبط بوصلة الوعي الجماعي في لحظات

الخطر باتجاه قيم الديمقراطية، الحرية والعدالة والحق وسيادة القانون والمواطنة، والاحتفاظ بالأمل قائما في غد أفضل.

الكتابة السياسية ومقدماتها

نسجل اليوم صيف وخريف 2013 وبدايات 2014، كفعل توعية وتقييم ومقاومة وتنوير تسبق كتابتي السياسية ويسبق عملي السياسي مقدمات تنطلق من الواقع الراهن.

المقدمة الأولى: بعد مرور أكثر من عامين ونصف على ثورة يناير 2011، عدنا بمصر إلى المربع رقم صفر. فلا دستور ديمقراطي وضع، ولا قوانين للعدالة الانتقالية وللحريات وللحقوق الأساسية صدرت، ولا مؤسسات مدنية منتخبة استقرت، ولا توافق مجتمعي وسلم أهلي، ولاتفاهمات سياسية لبناء الديمقراطية تبلورت.

المقدمة الثانية: تتحمل جماعة الإخوان قسطا كبيرا من مسئولية الإخفاق في إدارة انتقال ديمقراطي ناجح خلال الفترة الماضية. السيطرة على الدولة والهيمنة على الحياة السياسية وبناء شبكة تحالفات إقليمية ودولية مؤيدة لحكمهم، كانت الأهداف الأساسية لدور الإخوان منذ 2011. ومن أجل هذه الأهداف، تجاهلوا المساعي الحقيقية لإصلاح مؤسسات الدولة وأجهزتها، ومواجهة الفساد، وتفعيل منظومة للعدالة الانتقالية تضمن المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان، وبناء التوافق المجتمعي والسياسي حول الدستور والقوانين والمؤسسات المدنية المنتخبة، وضرورة فصل الجماعة عن العمل السياسي والتزامها بالنشاط الأهلي العلني والسلمي في إطار احترام القوانين المصرية. والنتيجة كانت،

وكما سجلت أكثر من مرة، وصول الإخوان إلى الرئاسة عبر صناديق الانتخاب و«ترحيلهم» عنها بعد عام من الفشل والعمل ضد الديمقراطية (من إعلان نوفمبر 2012 الاستبدادي ودستور 2012 إلى استعداء قطاعات شعبية وسياسية واسعة) وفي سياق موجة غضب شعبي كاسحة.

المقدمة الثالثة: فشل الإخوان، وغيرهم أيضا من أحزاب اليمين الديني، في طمأنة عموم المصريات والمصريين خلال العامين ونصف الماضيين بأن مرجعيتهم الدينية لن توظف لنزع المدنية عن الدولة والحياة السياسية أو لتعويق مواطنة الحقوق المتساوية دون تمييز أو لإقصاء المعارضين. فشلوا أيضا، بالإصرار على ثنائية الجماعة والحزب والتي تحولت إلى ثنائية الإدارة الرسمية للإخوان في الرئاسة ومجلس الشورى والحكومة والإدارة غير الرسمية المرتبطة بمكتب الإرشاد وشبكات النفوذ القريبة منه، في طمأنة الرأي العام لجهة استعدادهم للعمل العلني وفي إطار القوانين المصرية.

المقدمة الرابعة: قبل 30 يونيو وبعده، سجلت أكثر من مرة أن الإخوان بعد فشلهم السياسي سيقطعون «شعرة القبول المجتمعي» الأخيرة إن تورطت بعض قياداتهم وعناصرهم ومناصريهم في التحريض على العنف وممارسته. وها هم، وبلا عقلانية سياسية منقطعة النظير، يفعلون.

المقدمة الخامسة: إن كان الإخوان يتحملون قسطا كبيرا من مسئولية الإخفاق في إدارة انتقال ديمقراطي ناجح خلال العامين ونصف الماضيين، فإن الإدارة المتعثرة للمجلس العسكري للفترة الممتدة من فبراير 2011 إلى يوليو 2012، مسئولة عن قسط آخر ليس بالقليل عن الفشل الذي بدأ باستفتاء التعديلات الدستورية وتواصل مع انتهاكات لحقوق الإنسان وحكومات ضعيفة.

ولا يمكن أيضا، وبموضوعية الباحث الذي عاد، وليس ممارس السياسة الذي كان، تجاهل الدور التعويقي والسلبي الذي لعبته شبكات مصالح نظام الرئيس الأسبق مبارك وبيروقراطية الفساد داخل بعض مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والإدارية. هذه الشبكات وتلك البيروقراطية التي تنصل الإخوان طويلا من عبء إصلاحها ولم يسعوا (عبر تعيينات للموالين وتداخل شبكات المصالح) إلا إلى التحالف معها والإفادة منها أو تحييدها.

المقدمة السادسة: تتحمل أيضا القوى والتيارات السياسية والمجتمعية التي تصف ذواتها بالديمقراطية أو المدنية أو الليبرالية قسطا ليس بالمحدود من مسئولية الإخفاق في إدارة انتقال ديمقراطي. هذه القوى والتيارات عجزت في الكثير من محطات العامين ونصف الماضيين عن تقديم رؤى وأطروحات جادة لبناء الديمقراطية، واكتفت عند بعض المحطات الأخرى بالرفض والمعارضة. إلا أن الخطأ الأكبر لها، وكما سجلت أكثر من مرة قبل 30 يونيو ولتنشيط ذاكرة «طيور ظلام المرحلة»، كان في استدعاء الجيش إلى الحياة السياسية مجددا والمساومة على الآليات غير المكتملة للديمقراطية التي كانت معنا قبل 30 يونيو والتي كان تفضيلي أن تصر القوى والتيارات الديمقراطية على توظيفها عبر الضغط الشعبي السلمي والمتواصل بهدف حمل الدكتور محمد مرسي على قبول الانتخابات الرئاسية المبكرة. واليوم، تقع هذه القوى والتيارات في خطأ جديد وتكرس الاستقطاب بينها وبين اليمين الديني بتوظيفها لمعايير مزدوجة لجهة إدانة العنف بغض النظر عن مصدره ورفض انتهاكات حقوق الإنسان ضد أية مصرية وأي مصري.

المقدمة السابعة: مواجهة الإرهاب والعنف ضرورة لحماية سيادة الدولة وضمان السلم الأهلي. والمسئولية هنا تقع، وفي إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، على عاتق مؤسسات وأجهزة الدولة الأمنية والقضائية. وإن استدعت تحديات أمنية خطيرة كالتي تمر بها مصر الآن، قيام الجيش بدور أساسي في مواجهة الإرهاب والعنف ولضمان السلم الأهلي، وهو ما نصت عليه دوما الدساتير والقوانين المصرية، فإن تفويض الجيش يأتي من رأس السلطة التنفيذية (الرئيس المؤقت) أو من الحكومة أو من الجهات المنصوص عليها في الدساتير كمجلس الدفاع الوطني والأمن القومي. والتأييد الشعبي مضمون حال شرح حقيقة التحديات والمخاطر وأدوات مواجهتها في إطار الالتزام بالقانون و بحماية السلم الأهلي وأمن المواطنات والمواطنين كافة دون تمييز.

لحظة الخطر واختيارات السياسي والبحث عن هوامش للديمقراطية

في لحظات الخطر المجتمعي كالتي تمر بها مصر اليوم يكون أمام ممارس السياسة طيف من الاختيارات الأساسية التي عادة ما يذهب باتجاه إحداها ويتحمل على مستويي الصالح العام والحسابات الشخصية كلفتها بالإيجاب والسلب. ويسهل اليوم في مصر إسقاط طيف الاختيارات هذا على واقعنا السياسي وأدوارنا نحن طائفة ممارسي السياسة وتشريحها استنادا إليه.

الاختيار الأول - الموقف الأخلاقي القاطع: والسياسي هنا يخرج على الرأي العام في سياق ثورة أو حراك شعبي أو أزمة حادة أو قرار وطني مؤثر متبنيا موقفا محددا تأييدا أو رفضا، وشارحا لمسوغاته دون وقوع

في شرك التبرير. سياسيو الموقف القاطع لا ينتظرون تبلور توجهات وتفضيلات الرأي العام كي يعزفوا على موجات الأغلبية بهدف استمالتها (أو الشعبوية كما نسميها في العلوم السياسية)، ولا يخشون تداعيات المواقف القاطعة على حظوظهم الانتخابية أو على حدود القبول العام لهم. خريطتهم هي الوطن والصالح العام (كما يرونه) وليس الدوائر الانتخابية والمصالح الحزبية، وإدراكهم لدورهم يستند إلى الدفاع عن المبادئ والأفكار دون مساومة والسعي للتأثير في مجريات الأحداث وفي الرأي العام وليس الركض وراء توجهاته. سياسيو الموقف القاطع عادة ما ينهون الثورة أو الحراك الشعبي أو الأزمة أو القرار الوطني المؤثر محل النظر إما بنجاح شعبي كاسح أو بخسائر فادحة، إلا أن نجاحهم سرعان ما يصطدم بمحطات فارقة جديدة قد يبتعدون بها عن توجهات الرأي العام وخسائرهم لا تلغي مكانهم في المخيلة الجماعية للمواطنات وللمواطنين كأصحاب موقف ومبدأ.

الاختيار الثاني - الانتظار واللاموقف: والسياسي هنا يقع فريسة لثنائية الرغبة في الدفاع عن المبادئ من جهة والخوف من الخسائر الانتخابية والشعبية من جهة أخرى، ومن ثم يعمد إلى الانتظار إلى أن تتضح احتمالات تطور الثورة أو الحراك الشعبي أو الأزمة محل النظر أو يتخذ بالفعل القرار الوطني المؤثر. كثيرا ما يعتقد سياسيو الانتظار أن نجاتهم تكمن في الغياب والابتعاد عن تبني مواقف قاطعة وشراء بعض الوقت لكي لا يضطرون إما للتخلي عن مبادئهم تحت ضغط توجهات الرأي العام أو لإغضاب قطاعات شعبية واسعة حال اصطدام مبادئهم ومواقفهم بالتوجهات الغالبة. سياسيو الانتظار يعيشون (في السياسة) طويلا

ويواصلون العمل في ظروف شديدة الاختلاف والتناقض، وهم على هذا المستوى أكثر نجاحا من سياسيي الموقف القاطع. إلا أن معضلتهم الكبرى تتمثل في أن الرأي العام سرعان ما يدرك استحالة التعويل عليهم في المحطات والمراحل الفارقة ويصنفهم، من ثم بعيدا عن الصفوف الأمامية للسياسيين، ويضعهم في خانات سياسيي الدوائر الانتخابية وعموم ممارسي السياسة ولا ينتظر منهم الاضطلاع بأدوار وطنية مؤثرة.

الاختيار الثالث - غريزة البقاء والمصالح الشخصية: والسياسي هنا يتعامل مع الثورة أو الحراك الشعبي أو الأزمة أو القرار الوطني المؤثر بمسطرة وحيدة، مسطرة البقاء في المنصب والاستمرار في الدور والدفاع عن المصالح الشخصية. وأنماط فعل سياسيي غريزة البقاء واضحة ومباشرة؛ التحايل، التلون، ألعاب الهواء، القفز من مراكب السلطة أو المعارضة حين توشك على الغرق، الحركة السريعة باتجاه التوجهات والتفضيلات الغالبة لدى الرأي العام بهدف استمالته، النزوع إلى التأييد السريع أو الرفض السريع وبعنف لفظي قد يصل (كما في حالتنا المصرية اليوم) إلى عنف مادي، وغيرها. سياسيو غريزة البقاء، وهم يشكلون الشريحة الأعرض بين ممارسي السياسة أو قاعدة الهرم وترتبط بأنماط فعلهم أغلبية التوصيفات السلبية للسياسة، لا يقفون طويلا أمام المبادئ والأفكار والآراء ولديهم قابلية عالية للدفاع وبصوت مرتفع عن متناقضات في غضون فترات زمنية قصيرة وللتقلب بين التأييد والرفض دون إعطاء الرأي العام مسوغات للفهم وللتفسير العقلاني. سياسيو غريزة البقاء يدفعون بدولهم ومجتمعاتهم إلى مهالك وانهيارات إن هم سيطروا على الحياة السياسية ويظلون عبئا على الممارسة الرشيدة والعقلانية للسياسة من مواقع الأقلية.

الاختيار الرابع - الحدود القصوى: والسياسي هنا يعمد في المحطات والمراحل الفارقة إلى تبني مواقف وأفكار وآراء حادة لا تسمح له في الأغلب الأعم بقبول الآخر أو بالمراجعة الذاتية وإعادة التقييم. قد ترتبط دوافع سياسيي الحدود القصوى باستمالة الرأي العام بتحويل توجهاته وتفضيلاته إلى توجهات وتفضيلات مطلقة ومتطرفة وتزعم موجاتها، قد تتعلق بالتركيبة الشخصية للسياسي وقناعاته وقدراته (خطابية، إقناعية، معرفية، أخرى). هنا يتحول الدعم إلى تأييد غير مشروط وغير قابل للإنهاء، والرفض إلى إقصاء وكراهية وترويج لمقولات فاشية ومتطرفة، والسياسة إلى صراع أضداد ومعادلات صفرية (إما نحن أو هم)، والسياسي إلى مكبر أو مصغر للديكتاتور وللمحرض ولممارس العنف اللفظي أو المادي، والقوى والتيارات السياسية إلى حركات متطرفة. سياسيو الحدود القصوى، ونطالعهم اليوم بكثافة في المشهد المصري إما كمحرضين على العنف أو كخبراء في علم «فض الاعتصامات» أو كأصوات تدعو جهارا نهارا إلى كراهية الآخر السياسي (اليمين الديني) وإقصائه وإلغائه، هم سياسيو المحطة الواحدة والمرحلة الواحدة يستهلكونها وتستهلكهم ويتوارون بعدها.

الاختيار الخامس - بعض المبادئ ينفع وبعض المصالح لا يحتمل التأجيل: والسياسي هنا يحدد بوصلة فعله في المحطات والمراحل الفارقة استنادا إلى رغبته في الانتصار لمبادئه ممزوجة بتحقيق مكاسب عامة أو خاصة. يدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ثم يشارك في إدارة حكومية تبتعد عن هذه المعايير ربما بغية الحد من الضرر أو ترددا أو بحثا عن مكاسب أخرى. يتبنى سيادة القانون ومدنية الدولة، ثم يساوم عليها

ويتنصل منها فعليا (وإن احتفظ بيافطاتها وشعاراتها خالية من المضمون) عند أول محطات الصراع السياسي ويستقوي بمؤسسات عسكرية أو أمنية أو يتجاهل سيادة القانون. يتحدث عن المساواة والمواطنة والعدالة والعيش المشترك، ثم يتورط في الموافقة (وربما على مضض) على إجراءات تنقلب عليها أو تنتقص منها، وقد يبررها. بعض سياسيي ثنائية المبادئ-المصالح ينجحون في تجاوز المحطات والمراحل الفارقة دون أضرار شخصية بالغة، وبعضهم يجد منفذا إلى كتب التاريخ كمساوم على المبادئ ومبرر لمصالح من التحق بهم حكما أو معارضة. ومعضلتهم في الحالتين هي انتفاء قدرتهم على إقناع أصحاب المواقف الأخلاقية القاطعة من جهة وسياسيي الانتظار وغريزة البقاء والحدود القصوى من جهة أخرى بتأييدهم ودعمهم. ليسوا بمبدئيين حقا أو أصحاب أيادٍ مرتعشة ومواقف مهزوزة، هكذا يصنفون؛ ولذلك يتحولون أيضا إلى سياسيي المحطة الواحدة والمرحلة الواحدة.

الإخفاق الديمقراطي للنخب المصرية

فبينما دللت قطاعات شعبية واسعة منذ 2011 على جهوزيتها للمشاركة في التجربة الديمقراطية، أثار خطاب وممارسة النخب المصرية الكثير من علامات الاستفهام والشكوك بشأن جهوزيتها للديمقراطية.

أخفقت نخبة السياسة في بناء توافق وطني داعم للتحول الديمقراطي منذ ثورة يناير. في البدء كان تحالف جماعة الإخوان مع المجلس العسكري ودفع مصر باتجاه مسار «التعديلات الدستورية» التلفيقي وتجاهل كافة مبادرات الإصلاح الضرورية من العدالة الانتقالية إلى

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية. في البدء كان أيضا الخوف المستمر للقوى الليبرالية واليسارية من صندوق الاستفتاء والانتخاب واستعلائها على اختيارات المواطنات والمواطنين وضعف تواجدها بين الناس.

ثم كانت رئاسة الدكتور محمد مرسي، والتي جاءت عبر الانتخاب بكل تأكيد وصاحبها في بدايتها الأمل في إنجاح مسار التحول الديمقراطي. إلا أنها، وتحت ضغط جماعة الإخوان وحلفائها، في أن تصبح رئاسة لكل المصريات والمصريين واعتدت على سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، وتجاهلت بالكامل صناعة التوافق الوطني وهمشت مصالح مصيرية ذات ارتباط بالأمن القومي، كمواجهة الخلايا الإرهابية في سيناء وأزمة حوض النيل، واستعدت عليها الكثير من القطاعات الحيوية في المجتمع دون أن يرتبط ذلك بمبادرات جادة للإصلاح الديمقراطي أو بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.

ثم كانت الطامة الكبرى للقوى الليبرالية واليسارية، والتي تمثلت في الإصرار على استدعاء الجيش إلى الحياة السياسية مجددا والاستعداد للتحالف معه ومع عموم المكون العسكري-الأمني في الدولة المصرية للإطاحة غير الديمقراطية وبعيدا عن صندوق الانتخابات بالإخوان وحلفائهم. بالقطع، وكرد فعل لخطايا الإخوان، تبلورت إرادة شعبية رافضة لهم وباحثة عن التغيير، عبرت عن نفسها في 30 يونيو 2013، إلا أن القوى الليبرالية واليسارية وبخطاب رموزها المطالب بتدخل الجيش والمتخلي عن الديمقراطية وعن علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية الطابع كانت قد مهدت لدفع مصر إلى وضعيتها الراهنة وإلى عزل رئيس منتخب

دون آلية انتخابية. وكما سجلت في مقالات سابقة، ورطت رموز القوى الليبرالية واليسارية، من يشارك منها اليوم في السلطة التنفيذية ومن يستعد للمشاركة في الانتخابات حين تنظم، الأفكار الليبرالية واليسارية في مصر في أزمة عميقة وفقدت هي وبغير رجعة مصداقيتها الديمقراطية ولم يعد لها أبدا أن تتحدث باسم الحريات وحقوق الإنسان.

ثم كانت، بالمقاييس الديمقراطية، كارثة عودة القوى السياسية لنظام ما قبل ثورة يناير إلى الواجهة بتحالفها التقليدي مع الأجهزة الأمنية وشبكات المصالح المرتبطة بمؤسسات وأجهزة الدولة وشبكات المصالح الاقتصادية والإعلامية. تمارس قوى ما قبل ثورة يناير تصفية منظمة للأصوات المدافعة عن الديمقراطية والرافضة لتدخل الجيش في السياسة ولانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بعدالة انتقالية ومصالحة وطنية. بل وتهاجم أيضا الأصوات المحسوبة على الثورة وأهدافها التي قبلت التخلي عن المبادئ الديمقراطية وتحالفت مع ترتيبات ما بعد 30 يونيو مستغلة فقدانها للمصداقية الديمقراطية وللحصانة الضميرية والأخلاقية التي تقدمها، وعاملة بوضوح على إعادة عقارب الساعة في مصر إلى الوراء بفاشية الصوت الواحد (اليوم لا صوت يعلو فوق صوت فض اعتصامات الإخوان وحلفائهم) وعنف مدعي احتكار الحديث باسم المصلحة الوطنية (اليوم لا مصلحة وطنية في الحديث عن حقوق الإنسان وضماناتها).

أخفقت نخبة السياسة في مصر في الاختبار الديمقراطي، وعمق من التداعيات الخطيرة لإخفاقها هذا كون نخب المال والأعمال والإعلام لم تبتعد هي الأخرى عن الإخفاق والتخلي عن أو المساومة على أمل

المصريات والمصريين في التحول الديمقراطي وسيادة القانون أو في الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية. وإذا كانت نخبة السياسة قد أخفقت في اختبار الديمقراطية خلال العامين ونصف الماضيين، فإن نخب المال والأعمال وأذرعها الإعلامية قد سقطت أيضا في ذات الاختبار سقوطا مروعا.

باستثناءات محدودة، حافظت نخب المال والأعمال في مصر على تحالفها التقليدي مع النظام الحاكم قبل ثورة يناير 2011، وارتبطت عضويا بإدارته المشوهة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، وأفادت منها في ظل احتكارات واسعة (حكومية وغير حكومية) وتركز متصاعد للثروة في يد القلة وتداخل واضح بين مواقع السلطة السياسية والمصالح الاقتصادية والمالية والإعلامية الكبرى. وعلى هوامش التحالف التقليدي هذا، تبلورت نخبة مال وأعمال إخوانية ساهمت في تمويل أنشطة الجماعة المجتمعية ومشاركتها في الحياة السياسية ولم تعدم الروابط مع النظام الحاكم الذي تقلب إزاءها بين البحث عن المنافع المتبادلة وبين التعقب والقمع الصريح.

صبيحة يناير 2011، كانت مصر بمعية نخبتين للمال والأعمال؛ واحدة متحالفة مع نظام الاستبداد والفساد الحاكم، ويتعارض التحول الديمقراطي بمرتكزاته المتمثلة في الشفافية والمحاسبة ومواجهة الفساد واقتصاد السوق المسئول اجتماعيا مع مصالحها، وأخرى تعبر عن مصالح جماعة الإخوان وأهدافها ولا تمانع في استبدال احتكار باحتكار وسيطرة اقتصادية ومالية وإعلامية بغيرها إن وصلت جماعتها إلى الحكم. لم تكن مصر، إذن، إزاء نخب مال وأعمال مؤيدة للديمقراطية، أو مستعدة

للتعاطف مع مطالب الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانيةوالإسهام في إنجاح تجربة التحول الديمقراطي.

خلال العامين والنصف الماضيين، بحثت نخب المال والأعمال التي كانت متحالفة مع النظام الحاكم قبل ثورة يناير عن تحالفات جديدة وسعت للتأسيس لشبكات بديلة تتداخل بها مواقع السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية والمالية. ركض البعض باتجاه جماعة الإخوان ونخبتها وطوع أدوات نفوذه الإعلامي لخدمة أهداف الجماعة في عام رئاسة الدكتور محمد مرسي، وسرعان ما انقلب عليها وعليه بعد 30 يونيو 2013. بحث البعض الآخر عن علاقات تحالف مع خليط من القوى المرتبطة بنظام الرئيس مبارك وبعض القوى المتعاطفة مع ثورة يناير والرافعة للافتات الدولة المدنية ومول (دون شفافية حقيقية) تأسيس أحزاب ليبرالية ويسارية وأنفق على حملاتها الانتخابية (أيضا دون شفافية حقيقية) وحملات بعض المرشحين للرئاسة في 2012 (كذلك دون شفافية حقيقية). وحين فاز اليمين الديني بصناديق الاستفتاء والانتخاب على التوالي وظف هؤلاء أدوات نفوذهم الإعلامية لمعارضة الرئيس المنتخب، ولتهيئة الرأي العام المصري لتدخل الجيش ولتمويل حملات الضغط الشعبي كتمرد، وسرعان ما انقلبوا على الدولة المدنية والديمقراطية والليبرالية التي تشدقوا بها منذ 2011 وأيدوا ترتيبات ما بعد 30 يونيو 2013 التي تتناقض جذريا مع المدنية والديمقراطية.

أما نخبة المال والأعمال الإخوانية، فلم تقف طويلا أمام مبادئ الديمقراطية ومضامين الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد وشرعت في استبدال احتكار باحتكار وسيطرة اقتصادية ومالية وإعلامية بأخرى وتداخل

بين السلطة والثروة بتداخل بديل. هنا أيضا، ودون شفافية حقيقية، حول تأسيس أحزاب اليمين الديني وحملاتها الانتخابية وحملات المرشحين للرئاسة المحسوبين عليها. هنا أيضا وبعد وصول الدكتور محمد مرسي إلى الرئاسة وفي تشابه بنيوي مع نظام الرئيس مبارك، استمر التشوه في إدارة الشئون الاقتصادية والمالية في ظل احتكارات لم تغب وبانحياز لمصالح القلة وبتجاهل لمتطلبات العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. هنا أيضا، وظفت أدوات النفوذ الإعلامية لتشويه القوى المعارضة لليمين الديني بل وتخوينها ولم يختلف أبدا أداء الإعلام المحسوب على الإخوان عن الإعلام المناوئ لهم، ذات المهنية والموضوعية الغائبتين وذات الرسائل التحريضية والعبث بوعي المصريات والمصريين. واليوم، ومع ترتيبات ما بعد 30 يونيو تنتظر نخبة المال والأعمال الإخوانية من الحكام الجدد عودة ثنائية نظام الرئيس مبارك، بعض المنافع المتبادلة وبعض التعقب والقمع.

والحال أن مصر، مع نخب سياسة ومال وأعمال وإعلام كهذه سقطت في اختبار الديمقراطية سقوطا مروعا، فشلت في إدارة التحول الديمقراطي خلال العامين ونصف الماضيين. ليس عموم المصريات والمصريين هم غير المؤهلين للديمقراطية، آليات وممارسة، بل النخب المصرية هي غير الجاهزة لكلفة الديمقراطية والمستعدة دوما للتخلي عنها والانقلاب عليها دفاعا عن مصالحها الضيقة. لا تبحثوا عن أسباب فشل التحول الديمقراطي بين القطاعات الشعبية، فوعي هؤلاء الحضاري مبهر وما أصابه خلال العامين ونصف الماضيين، هو من فعل عبث النخب وإهدارها لكل قيم ومبادئ المدنية والديمقراطية. ففي البدء كانت مسئولية النخب غير الملتزمة بالديمقراطية، وفي المنتهى كان إخفاقها الذي دفع

بمصر إلى الفشل الراهن ولحظة الخطر المجتمعي الناتجة عنه.

هاوية العنف اللفظي والسياسي والمؤسسي

منذ ثورة 25 يناير 2011 لم تشهد المساحة العامة في مصر موجة عنف لفظي وسياسي كالموجة الحالية التي بدأت في أعقاب 30 يونيو 2013 وتدفع بالدولة والمجتمع إلى هاوية خطيرة وابتعاد كامل عن مسار تحول ديمقراطي.

أما العنف اللفظي، فيظهر بوضوح في الخطاب الإعلامي المهيمن اليوم (في الصحافة كما في القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي) والذي يمارس منتجوه منذ 30 يونيو نزع الوطنية عن عموم جماعة الإخوان وحلفائها في اليمين الديني، ويتورطون بفاشية في تخوين كل صوت سياسي أو إعلامي يعارض لأسباب ديمقراطية تدخل الجيش في السياسة ويرفض الصمت على انتهاكات حقوق الإنسان. والآلية المتبعة هنا هي الترويج المستمر لمقولات تمييزية ضد معارضي ترتيبات ما بعد 30 يونيو، عبر إعادة إنتاج تصور أحادي واستبدادي «للوطنية المصرية» ومن خلاله عزل المعارضين بالتشكيك زيفا في وطنيتهم وإطلاق العنان للشوفينية المصرية باتجاه الجوار العربي (الفقير أي غير الخليجي) ولخطاب المؤامرات باتجاه الغرب.

يحدث هذا معي ومع آخرين وعلى هوامشه نواجه شائعات للتشويه لا يصدقها عقل ككوننا خلايا إخوانية نائمة أو حلفاء لليمين الديني أو عملاء للمصالح الغربية التي يزعم دفاعها عن الإخوان، وعلى لا معقولية هذه الشائعات، إلا أنها تنتشر بسرعة مرعبة وتجد كل يوم مجموعات جديدة من

المروجين في المساحة العامة. يحدث هذا، وعلى هوامشه تدور حروب المفاهيم والتصنيفات التي أواجه بها أنا وغيري ضغوطا متصاعدة لتمسكنا بتوصيف تدخل الجيش لعزل الدكتور محمد مرسي كانقلاب عسكري جاء بعد مقدمات شعبية ارتبطت بلحظة غضب واسعة في 30 يونيو.

أما العنف السياسي، في الجوهر إقصاء وإلغاء الآخر وإبعاده عن المساحة العامة، فيسيطر على فعل أغلبية الأحزاب والتيارات والمؤسسات التي تشغل اليوم المواقع المؤثرة. جماعة الإخوان وحلفائها في اليمين الديني، من جهة أولى، يتجاهلون كون لحظة الغضب الواسعة في 30 يونيو جاءت، بعيدا عن علامات الاستفهام المشروعة بشأن أدوار بعض أجهزة الدولة وبعض المصالح الاقتصادية والمالية، كحصاد لأخطائهم الكارثية في إدارة الشأن العام والسياسي في عام الرئيس المنتخب. رفضهم المبرر لتدخل الجيش لعزل الرئيس المنتخب يدفع في خطوة تالية وبعنف سياسي واضح إلى إقصاء وإلغاء القطاعات الشعبية الكثيرة التي شاركت في 30 يونيو، إلى تحريض بعض قياداتهم وعناصرهم على ممارسة العنف والخروج على القانون والشحن الطائفي الصريح ضد الأقباط والاستهانة بالدماء والاستقواء بالخارج، إلى قطع شعرة التواصل الأخيرة مع القطاعات الشعبية الرافضة لهم، إلى رفض تطبيق برنامج محدد المعالم للمحاسبة والعدالة الانتقالية على عام رئاسة الدكتور مرسي كما ينبغي تطبيقه على عقود حكم الرئيس السابق مبارك وفترة المجلس العسكري والإدارة الحالية.

من جهة ثانية، يسيطر العنف السياسي أيضا على فعل الأحزاب والتيارات اليمينية واليسارية المؤيدة لتدخل الجيش ولترتيبات ما بعد 30

يونيو 2013. هذه الأحزاب والتيارات التي تدعي الدفاع عن الليبرالية أو العدالة الاجتماعية ومدنية الدولة والقيم الديمقراطية وسيادة القانون، وكل هذه المضامين تتعارض مع استدعاء الجيش إلى السياسة وتأييد تدخله والاستقواء به، تروج اليوم لفاشية الإقصاء على الهوية السياسية وتقبل التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان بمعايير مزدوجة. هذه الأحزاب والتيارات، وهي في فعلها بل، وخطابها السياسي شديدة التشابه مع أحزاب اليمين واليسار الفاشية في أوروبا النصف الأول من القرن العشرين وأمريكا اللاتينية النصف الثاني، تسهم في عسكرة المخيلة الجماعية للمصريات وللمصريين وتسحب البساط المجتمعي بعيدا عن الإمكانية الفعلية للتأسيس لسياسة مدنية ومؤسسات منتخبة ذات شرعية ديمقراطية تلتزم سيادة القانون وتخضع المؤسسات العسكرية والأمنية لرقابتها. هذه الأحزاب والتيارات تتحالف اليوم مع أجنحة داخل مؤسسات وأجهزة الدولة ومصالح اقتصادية ومالية تريد تصفية ثورة يناير 2011 والانقلاب عليها وتوصيفها كهوجة أو نكسة جاء 30 يونيو لتجاوزها وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى نظام الرئيس مبارك بمكوناته القمعية والفاسدة وبالقطع دون أي تطبيق جاد للمحاسبة والعدالة الانتقالية.

المجال العام والمغردون خارج السرب

إذا كان التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع يستند من بين مقومات كثيرة إلى وجود مجال عام يتبلور حول الوسائط الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والكيانات النقابية وتتداول به المعلومات بحرية وبموضوعية بعيدا عن احتكار نخب الحكم وعن

توظيف شبكات المصالح ويدافع به عن حريات وحقوق المواطن، فإن المجال العام المصري يسجل اليوم اختلالات خطيرة لها - إن استمرت -أن تعوق إمكانية التحول الديمقراطى بل وتفسدها بالكامل.

لست من عشاق المقاربة المثالية للديمقراطية، وأدرك جيدا أن المجال العام يعاني في الديمقراطيات المستقرة التي توظفها العلوم السياسية كحالات نموذجية من اختلالات يحدثها نزوع نخب الحكم المنتخبة أحيانا إلى التحايل على شعوبها (الترويج للإدارة الأمريكية وللحكومة الفرنسية للعمل العسكري ضد سورية كمثال راهن وقبل سنوات تزييف الحكومات الغربية لوعي شعوبها بشأن غزو العراق) وتسببها أيضا سطوة شبكات المصالح الاقتصادية والمالية والسياسية على الإعلام، وحالة العزوف عن الاهتمام بالشئون العامة التي تعاني منها قطاعات واسعة من المواطنات والمواطنين. إلا أن الديمقراطيات المستقرة، وبفضل سيادة القانون وأدواتها الناجزة واستقلال السلطة القضائية ورقابتها هي والسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية لكبح جماح نزوعها للتغول وبفعل منظمات المجتمع المدني والأصوات المدافعة عن حريات وحقوق المواطن التي تسهم في توعية الرأي العام، تظل قادرة على مواجهة اختلالات المجال العام وفي بعض الأحيان على احتواء تحايل نخب الحكم وشبكات المصالح (رفض البرلمان البريطاني الموافقة على التدخل العسكري في سورية وضغط الرأي العام الفرنسي لتغيير موقف حكومته). وهنا يكمن الفارق الجوهري بين الديمقراطيات المستقرة وبين الواقع الراهن في مصر.

فقد سقط المجال العام المصري، والذي انفتح ديمقراطيا بعد ثورة يناير 2011 ونجح تدريجيا في دمج قطاعات متزايدة من المواطنات والمواطنين، في هوة حجب المعلومات وبناء الرأي الواحد مع تغييب الموضوعية وتوظيف الاستراتيجيات الأمنية التقليدية لتسكيت المخالفين والمعارضين إن بالتشويه والتخوين الزائفين أو بالعنف اللفظي الذي تمارسه أصوات اعتادت تزييف وعي الناس والترويج لخطاب كراهية لجهة المدافعين عن الحريات والحقوق ومنظمات المجتمع المدني مشككة زورا في وطنيتهم، ومدعية زورا أيضا أنها هي وحدها (أي هذه الأصوات) الحريصة على المصلحة الوطنية. وليس سقوط المجال العام في هذه الهوة إلا نتاج فعل دوائر مؤثرة في السلطة التنفيذية الراهنة لا تريد لمصر تحولا ديمقراطيا حقيقيا وشبكات مصالح اقتصادية ومالية وإعلامية متحالفة معها. ولا تفسير لقبول قطاعات واسعة من المواطنات والمواطنين لحجب المعلومات وللرأي الواحد ولتشويه وتخوين المعارضين إلا بالإشارة إلى حالة التيه والضيق التي تسيطر عليهم وإلى حقيقة أن غياب الديمقراطية لعقود طويلة أورثنا نزوعا للفاشية وللتطرف في الرأي واختلالات يستحيل تجاوزها خلال عامين ونصف من الزمان.

في مواجهة سقوط المجال العام المصري تتمثل مهمة المدافعين عن الديمقراطية اليوم في الإصرار على حرية تداول المعلومات وعدم الاستسلام للرأي الواحد ومواجهة حملات التشويه والتخوين الزائفة بنفس طويل وبإدراك لحالة التيه والضيق التي تعاني منها قطاعات واسعة وبمواصلة الدفاع عن الحريات والحقوق وسيادة القانون دون مساومة. مهمتهم هي صياغة رؤية دستورية وقانونية وسياسية متماسكة لغل يد

دوائر السلطة التنفيذية المناهضة للديمقراطية والمصالح المتحالفة معها عن التحايل على الشعب وتزييف الوعي، رؤية تفعل أدوات سيادة القانون ورقابة السلطة القضائية والتشريعية على التنفيذيين وتمكن لتطور إيجابي للمجتمع المدني وللإعلام الباحث عن الحرية والموضوعية والمهنية. لا تحول ديمقراطي في مصر بدون مجال عام حر تتداول به المعلومات ويسمح به بتعددية الآراء والأفكار، وتتراجع به مساحات التشويه والتخوين ونزع الوطنية عن المغردين خارج السرب.

المزاج الشعبي

هل من سبيل للدفاع عن قيم الديمقراطية وآلياتها في ظل مزاج شعبي يرفضها ويميل إلى بدائل أخرى لإدارة العلاقة بين المواطن والدولة والمجتمع؟

فقد أخفقت بعض الشعوب في الإبقاء على تنظيمها الديمقراطي وانتكست وسط موجات من الغضب الشعبي أو من فقدان الثقة في قدرة المؤسسات المنتخبة على الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي، وقبلت بديكتاتور جاء إليها برداء المخلص (هتلر وموسوليني وغيرهما) أو استجابت لحكم سلطوي ذي خلفية شعبوية عسكرية (أسبانيا والبرتغال والكثير من جمهوريات أمريكا اللاتينية في أواسط القرن الماضي). وكذلك فشلت بعض الشعوب في التحول إلى ديمقراطيات مستقرة بعد ثورات أو انتفاضات واسعة أو انقلابات عسكرية أو تحرر وطني، إن بسبب القبول العام لحكم سلطوي وعد بالتقدم وبالعدالة الاجتماعية ولم يحققهما (مصر والجزائر والعراق وسورية واليمن والكثير من

الجمهوريات الإفريقية في النصف الثاني من القرن الماضي)، أو لفشل أولي لآليات الديمقراطية كالانتخابات وتداول السلطة في دفع الدولة والمجتمع إلى الأمام وإلحاقها الكثير من الأضرار بتماسك الدولة الوطنية وبالسلم الأهلي (مصر بعد عام رئاسة الدكتور محمد مرسي أو روسيا النصف الأول من التسعينيات مع يلتسين والخبرات المعاصرة لرومانيا وبلغاريا). كما تواصل غياب الطلب الشعبي على قيم الديمقراطية وآلياتها إن في ظل إنجازات اقتصادية واجتماعية عظيمة وانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان كالنموذج الصيني أو كدول مجلس التعاون الخليجي الموظفة لعوائد الثروة النفطية لرفع معدلات التنمية البشرية والحفاظ على ولاء القطاعات السكانية المختلفة للأسر الحاكمة.

في هذه الحالات جميعا تعاني القوى المدافعة عن الديمقراطية والرافضة للمساومة على الحرية وحقوق الإنسان، مصائر صعبة للغاية، فيتحول بعضها إلى مجموعات هامشية وأقليات منبوذة يرفضها المزاج الشعبي ويتعرض بعضها الآخر لقمع منظم أو لقيود متصاعدة تحول بينها وبين التواصل مع الناس لغرس الإيمان بأفضلية الديمقراطية على الرغم من أزماتها المتعددة أو لتجديد الإيمان وإنقاذه من براثن الشعبوية والسلطوية والحلول الأمنية. في هذه الحالات جميعا تحتاج القوى المدافعة عن الديمقراطية إلى التماسك والتكتل والرهان طويل المدى على استعادة المزاج الشعبي لتوازنه وحتمية اكتشافه لمثالب التنظيم غير الديمقراطي الذي يهدر الحريات وحقوق الإنسان ويندر أن يحقق تنمية بشرية مستدامة أو يحافظ على السلم الأهلي والعيش المشترك. في هذه الحالات جميعا يتعين على القوى المدافعة عن الديمقراطية أن تقاوم اليأس الذي يورثه

أحيانا النبذ المجتمعي وأن تواصل البحث عن هوامش ومساحات لفعلها العام والسياسي بسلمية خالية من الشوائب وباشتباك إيجابي مع قطاعات المواطنات والمواطنين دون غضب أو استعلاء أوابتعاد.

عن فاعلية إستراتيجيات التسكيت

حين تغيب الديمقراطية وتوظف إستراتيجيات التسكيت المختلفة لقمع وإقصاء المعارضين المدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان، فإن الدولة والمجتمع المعنيين يضحيان أسرى للحقيقة الواحدة وللرأي الواحد وللحل الواحد ويفقدان إنسانيتهما بكون التعدد والتنوع والاختلاف عنوانها.

ويتبع ذلك، وإزاء حملات التشويه والتخوين والاغتيال المعنوي المنظمة، خفوت أصوات المعارضين في المجال العام وتواريها خلف ستر كثيفة تنسجها القيود الموضوعية المفروضة عليها (التجاهل والتهميش ونزع الشرعية) وأحيانا القيود الذاتية (تسرب اليأس وفقدان الأمل وقسوة الرفض الشعبي والخوف على المصير الشخصي).

الكثير من هذا يحدث اليوم في مصر، وبكفاءة عالية نجحت بعد بضعة أسابيع فقط في فرض الحقيقة الواحدة على المجال العام وعلى المزاج الشعبي. الكثير من هذا يحدث اليوم في مصر، ومن ورائه تقف شبكات مصالح سياسية وأمنية واقتصادية ومالية وإعلامية، توظف طاقتها الجمعية وضوضاء التهليل التقليدية لفرض الصمت على المدافعين عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. الكثير من هذا يحدث اليوم في مصر، وبعض أصواتنا نحن بدأ في الخفوت والتواري والتردد خلف مواقف وآراء غير

قاطعة أو في التراجع والانسحاب والانزواء في المساحات غير الواقعة تحت مجهر منتجي ومبرري الحقيقة الواحدة.

وهكذا تنهي لجنة الخبراء العشرة أعمالها وتدخل تعديلاتها على دستور 2012 المعطل دون نقاش عام، ولا تسمع الكثير من الأصوات الناقدة أو المعترضة على ذلك. وهكذا تعين لجنة الخمسين الدستورية ويغيب عنها بوضوح التمثيل المتوازن للتيارات السياسية والفكرية المختلفة، ولاتتردد أصداء رفض حقيقي لغياب التوازن أو تشديد مبدئي أراه ضروريا على غياب الشرعية المجتمعية عن لجنة دستورية غير منتخبة وغير متوازنة في آن. وهكذا تعلن الحكومة تمديد حالة الطوارئ لشهرين إضافيين، ولا تخرج بصيغة نقدية إلا بيانات مقتضبة من بعض الأحزاب السياسية تحيل إما إلى كون تمديد الطوارئ يرسل إشارات خاطئة إلى الخارج أو تركز على الإجراءات غير الواضحة وتصمت عن تسجيل رفضها المبدئي لفرض الطوارئ لكون القوانين الاعتيادية كافية لتعقب ممارسي الإرهاب والعنف ولعدم كفاية الحلول الأمنية للتعامل مع تحديات الواقع الراهن. وتظهر جليا مفاعيل حملات التشويه والتخوين والتوظيف المتصاعد للمقولات الفاشية كأعداء الوطن والثورة والطابور الخامس والعملاء، فيصمت الكثير من المدافعين عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان ويمتنعون عن التعليق على تمديد حالة الطوارئ وتعطيل القوانين الاعتيادية خوفا من هيستريا «الأمن أولا» الجماعية ومن قسوة الرفض الشعبي لكل محذر من إعادة إنتاج الدولة الأمنية وممارساتها. وهكذا يتواصل تعثرنا وخروجنا عن مسار للتحول الديمقراطي.

أزمة عزوف المواطن وفقدان ثقته في الديمقراطية

تعاني الديمقراطيات المستقرة من أزمة عزوف قطاعات واسعة من المواطنات والمواطنين عن المشاركة في السياسة وإدارة الشأن العام وامتناعها عن التصويت في الاستفتاءات والانتخابات. ليس لهذه القطاعات الواسعة، والتي تتجاوز نسبها ثلث الهيئة الناخبة في بعض الديمقراطيات، ثقة في السياسة أو ممارسيها المنتخبين المنظور إليهم باعتبارهم صنيعة المصالح الاقتصادية والمالية والحزبية الكبرى. ولا قناعة كذلك لديها بإمكانية التغيير عبر المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات لاختيار ممثلين أفضل في السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالكل في الدفاع عن المصالح الكبرى سواء وبدونها تغيب في جميع الأحوال الفرص الحقيقية للوصول إلى المناصب التشريعية والتنفيذية المنتخبة.

وخلال العقود الماضية، لم تنجح الديمقراطيات المستقرة في الحد من أزمة عزوف المواطن عن المشاركة إلا في لحظات استثنائية كصعود اليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا، أو كإنهاء سياسات بوش بانتخاب أوباما رئيسا في الولايات المتحدة أو ككساد اليابان الاقتصادي الذي استدعى تغيير الأغلبية البرلمانية قبل سنوات قليلة.

وإذا كانت الديمقراطيات المستقرة تعاني من أزمة عزوف المواطن وتراجع معدلات المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات، فإن الدول والمجتمعات التي لم تستقر بها الديمقراطية بعد أو تمر بمسارات تحول متعثرة وقلقة سريعا ما تفقد ثقة قطاعات واسعة من المواطنات والمواطنين في السياسة وممارسيها مع تتابع الأزمات وغياب «عائد الديمقراطية» الإيجابي والمتمثل في تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

والمعيشية وارتفاع درجات التزام مؤسسات الدولة وأجهزتها بالشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد.

وحين تقترن الأزمات بأداء كارثي لبعض نخب السياسة الباحثة، إما عن الهيمنة الأحادية أو المتصارعة حول المصالح دون اعتبار للقيم الديمقراطية ولسيادة القانون (جماعة الإخوان في مصر خلال الفترة الماضية)، وحين يتواكب غياب العائد الإيجابي للديمقراطية مع استمرار ترويج نخب أخرى لضرورة تغيير قواعد الحياة السياسية بعيدا عن صندوق الانتخابات أو باستدعاء الجيش أو المؤسسات الأمنية للتدخل بها (أغلبية الأحزاب والتيارات الليبرالية واليسارية والقومية المصرية)، فإن فقدان ثقة المواطن في السياسة يتحول إلى نزع كامل للشرعية وللمصداقية عنها وبحث عن الخلاص وأطواق النجاة في أنماط غير ديمقراطية لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

لحظة كهذه تمكنت من روسيا الاتحادية بعد سنوات رئاسة بوريس يلتسين الكارثية التي جعلت من الدولة العظمى سابقا دولة فاشلة، وجسدها ولم يزل فلاديمير بوتين ونمط حكمه السلطوي جوهرا (تعقب المعارضين وتحالف المال والسلطة وتصاعد معدلات غياب الشفافية والفساد) والديمقراطي شكلا (الانتخابات الدورية). لحظة كهذه تتمكن اليوم من مصر بعد الأخطاء الكارثية لرئاسة الدكتور محمد مرسي ومع الانقلاب الليبراليين واليسار على قيم الحرية وحقوق الإنسان، وتجسدها اليوم مقولات الأمن أولا والحرب على الإرهاب وتمديد حالة الطوارئ وتخوين المعارضين التي تفتح الباب واسعا لإعادة إنتاج الدولة الأمنية وربما في إطار ديمقراطي الشكل به دستور واستفتاء وانتخابات.

في أولوية تداول السلطة بين المدنيين المنتخبين

يمكن التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع، حين يستقر، المواطنات والمواطنين من إدارة حياتهم الخاصة والإسهام في الشأن العام في ظل ضمانات للحريات ولحقوق الإنسان ولكرامته ولتكافؤ الفرص وبحث مشروع عن المبادرة الفردية. بالقطع وبالتحرر من المقاربة المثالية للديمقراطية، تتفاوت حظوظ المواطنات والمواطنين، وتؤثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في درجات شعورهم بالحريات وحقوق الإنسان والمبادرة الفردية وممارستهم لها في الحياة الخاصة والعامة. إلا أن تمكين قطاعات تتسع بإطراد من المواطنات والمواطنين يمثل قاعدة أساس للديمقراطية ويقترن بها دوما التحرر من الخوف النابع إن من قمع الحكام للمحكومين أو من تراكم المظالم المجتمعية.

في الكثير من الحالات، توفر الحريات والحقوق والكرامة الإنسانية والمبادرة الفردية والتحرر من الخوف بيئة مساعدة على التميز الشخصي والإبداع وتدفع بالدولة والمجتمع المعنيين إلى التنمية المستدامة والتقدم. وكمعايير أولية ذات دلالة وإن كانت غير كافية لإصدار الأحكام النهائية، يتعين مراجعة قوائم الفائزين بجوائز نوبل في التخصصات العلمية والأدب ومواطن حياتهم وعملهم (الأغلبية الساحقة تعيش في الديمقراطيات الغربية والبعض في آسيا) ومطالعة التصنيفات العالمية بشأن التنمية المستدامة والتقدم وترتيب الدول المختلفة بها (تكاد الديمقراطيات الغربية تحتكر المقدمة ولا يزاحمها إلا اليابان الديمقراطية والصين السلطوية).

حين تغيب الديمقراطية أو تتعثر مسارات التحول باتجاهها، تتراجع

ضمانات الحريات وحقوق الإنسان وكرامته والمبادرة الفردية وتكافؤ الفرص. حين تغيب الديمقراطية، يمسك الخوف بتلابيب الناس فيغتال التميز الشخصي، ويقتل الإبداع ويحد كثيرا من إمكانيات المبادرة الفردية والتنمية المستدامة والتقدم في الدولة والمجتمع المعنيين. حين تغيب الديمقراطية، تهيمن جموع محدودي الكفاءة ومروجي خطاب الكراهية والإغلاق والإقصاء على المجال العام وتبتعد طاقة نور الحرية وحقوق الإنسان التي يحتاجها الفرد لكي لا تنتزع عنه إنسانيته وتحتاجها الدولة والمجتمع لكي توفر بيئة صحية للمواطنات وللمواطنين.

حين تغيب الديمقراطية أو تتعثر مسارات التحول باتجاهها، ينسحب من المجال العام العالم والمبدع والفنان والأديب ويتركونه فسيحا للباحثين عن المكاسب الشخصية (سياسية أو انتخابية أو اقتصادية أو غيرها) أو للمستعدين لركوب الموجات السائدة بتطويع القليل من المعرفة والقليل من العلم المحدود من الرؤية التي يملكون. حين تغيب الديمقراطية، يتصاعد ضجيج اللامضمون في السياسة والإعلام تحت لافتة الحقيقة الواحدة والرأي الواحد ويرتفع منسوب الكراهية والتشويه والتخوين لوضع الضمير الجمعي والنزعة الإنسانية إجباريا خارج الخدمة.

وظفوا الأسطر السابقة والتمايزات بين حضور الديمقراطية وغيابها لمقاربة اللحظة الراهنة في مصر وللإجابة على السؤال المركزي هل هذا هو ما أردناه ونريده للوطن.

شروط المشاركة السياسية

للمشاركة في السياسة الديمقراطية شروط أساسية ملزمة للمواطنات وللمواطنين كأفراد وللكيانات الجماعية، أي الأحزاب وقوى الضغط

والمصالح. ولا يستقر التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع إلا بتصاعد درجة تفعيل هذه الشروط وترجمتها إلى واقع معاش. من جهة أولى، يدفع الاهتمام بالشأن العام والانحيازات القيمية والرؤى السياسية المواطنات والمواطنين إلى التصويت في الاستفتاءات والانتخابات واكتساب عضوية الأحزاب والمشاركة في الانتخابات كمرشحين حزبيين أو مستقلين والسعي إلى الوصول إلى المناصب التنفيذية المنتخبة. ويتعين على المواطن في كافة السياقات هذه، وفي إطار التزام صريح بكون مشاركته تأتي في إطار الدولة الوطنية وتعمل على رفعتها وتحقيق الصالح العام لمجتمعها، احترام الشروط التالية: 1- بالسلمية ونبذ العنف وعلنية المشاركة السياسية واحترام القواعد القانونية المنظمة لذلك. 2- الامتناع الكامل عن توظيف المشاركة السياسية وآليات الديمقراطية للترويج لأفكار أو ممارسات تتناقضِ مع الحرية والمساواة والمواطنة ورفض التمييز إن على أساس النوع أو العرق أو الدين أو المذهب أو القناعة السياسية. 3-الابتعاد عن إقصاء المنافسين السياسيين إن بالتشويه أو التنكيل أو استدعاء فهم أحادي للدين أو للأخلاق أو للمصلحة الوطنية لاستبعادهم. 4- احترام القواعد القانونية للمشاركة السياسية التي تقضي بالشفافية لجهة الأموال الموظفة في الحملات الانتخابية وبعدم استغلال احتياجات الناس المعيشية للحصول على تأييد شعبي. 5- قبول مبدأ الرقابة والمحاسبة القانونية والشعبية لكل مشارك في الحياة السياسية وهو ما يمهد لتداول المواقع والمناصب وفقا للأداء ووفقا لقناعات الناس وتقييماتهم.

من جهة ثانية، يتعين على الأحزاب السياسية، وهي الكيانات الجماعية الموَكَّل إليها في التنظيم الديمقراطي وفي إطار الدولة الوطنية السعي

للوصول إلى السلطة والتنافس في الانتخابات (عبر قوائم أو عبر نظم فردية) وصياغة الرؤى والبرامج بشأن السياسات العامة وإدارة العلاقات الإقليمية والدولية، الالتزام بمجموعة من الشروط التي تضمن ألَّا تنقلب الديمقراطية في الممارسة إلى ديكتاتورية أغلبية أو ديكتاتورية أقلية، أو إلى تفتيت لكيان الدولة والمجتمع أو إلى استبداد مقنع، من هذه الشروط: 1- السلمية والعلنية ونبذ العنف والتحريض عليه في إطار قبول مبدأ تعددية الحياة السياسية وكون تفضيلات المواطنات والمواطنين هي الفيصل في تحديد حظوظ الأحزاب ومواقعها في السلطتين المنتخبتين التشريعية والتنفيذية. 2- سيادة القانون المتمثلة في احترام استقلال السلطة القضائية ومبادئ المساواة والعدالة وحيادية الدولة وضمانات الحريات وحقوق الإنسان التي تنص عليها كافة الدساتير والقوانين في الديمقراطيات والعمل على تفعيلها وترجمتها إلى واقع معاش. 3- حظر تكوين الأحزاب السياسية على أسس تفرق وتميز بين المواطنات والمواطنين كالعرق والدين والمذهب (وفي الماضي كانت هناك بعض الأحزاب المؤسسة للرجال أو للنساء فقط) وحظر توظيفها للمشاركة في الحياة السياسية للترويج لذلك. 4- الشفافية الكاملة لجهة مصادر التمويل وأوجه النشاط والامتناع عن الزج بغير السياسي (الديني مثلا) إلى السياسة أو بالسياسة إلى غير مساحاتها (دور العبادة مثلا). 5- ممارسة الديمقراطية الداخلية عبر الانتخابات الدورية والتجديد المرتبط بها لدماء النخب الحزبية. 6- الامتناع عن الاستقواء بالخارج ومن ثم تهديد الدولة الوطنية والصالح العام وكذلك الامتناع عن الاستقواء بمؤسسات القوة الجبرية في المجتمع وبالمصالح الاقتصادية والمالية الكبيرة بغية البقاء في الحكم بعيدا عن

ممارسة ديمقراطية حقيقية. 7- قبول مبدأ الرقابة والمحاسبة القانونية والشعبية وهو ما يؤسس لإنزال عقوبات جزئية أو كلية بالأحزاب التي يثبت عليها مخالفة شروط المشاركة الديمقراطية، وتتنوع العقوبات هذه من الغرامات المالية إلى الحظر المؤقت أو الدائم.

من جهة ثالثة، يقضي التنظيم الديمقراطي بالتزام قوى الضغط وجماعات المصالح، اقتصادية ومالية ونقابية ومجتمع مدني وجمعيات فكرية وثقافية ودينية، أيضا ببعض الشروط وهي: 1- السلمية والعلنية ونبذ العنف والامتناع عن الترويج للمصالح الخاصة على حساب الصالح العام، ففي هذا نهاية للديمقراطية وتحول لها إلى ديكتاتورية المصالح المسيطرة والأخيرة ترتبط دوما بالقلة، 2- سيادة القانون التي تحول بين أصحاب المصالح وبين التدخل لإدارة شئون الدولة والمجتمع وفقا لرؤاهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل هذا هو من أخطر الانحرافات التي تواجه الديمقراطيات في الممارسة العملية (في العلوم السياسية دراسات كثيرة تتناول تأثير جماعات المصالح العسكرية-الصناعية على الديمقراطية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية). 3- الامتناع عن توظيف شبكات التأثير والنفوذ للترويج لقيم أو ممارسات تتناقض مع الديمقراطية إن على صعيد رفض التمييز أو الزج بالدين إلى السياسة أو تجاوز إطار الدولة الوطنية أو تبرير انتهاكات الحريات والحقوق أو تسخير السياسة لحساب المصالح الخاصة.

في السياقات الثلاثة، مشاركة المواطن والأحزاب وجماعات الضغط والمصالح، لها شروط يتعين علينا التفكير بها والإفادة منها في مصر لكي لا نكرر كافة أخطاء الماضي البعيد والقريب.

المواطنة

لا سبيل للحفاظ على قيم المواطنة والسلم الأهلي والعيش المشترك، وهذه مقومات أساسية للديمقراطية، دون تجريم صريح للطائفية المقيتة ولتوظيفها الاجتماعي والسياسي ودون مواجهة واضحة للأفكار ولأنماط الإدراك الخاطئة المرتبطة بها.الأصل في الدول الحديثة ومجتمعات المواطنة هو المساواة الكاملة في الحريات والحقوق والواجبات وفرص الحياة دون تمييز، لا على أساس النوع أو المكانة الاجتماعية أو العرق ولا على أساس الدين أو المذهب.

ويندرج تحت عدم جواز التمييز على أساس الدين أو المذهب، وهو مسبب الطائفية المقيتة، أولا، ضرورة إقرار حريات دينية ومذهبية متساوية لجميع المواطنات والمواطنين بمعزل عن الواقع العددي (الأغلبية والأقلية)، ووضع قواعد قانونية عادلة وملزمة لبناء دور العبادة والممارسة العلنية والآمنة للشعائر الدينية.ويندرج تحت هذا، ثانيا، حتمية تجريم كافة أشكال التمييز بشأن فرص الحياة والتي تشمل الحق في التعليم والعمل والرعاية الصحية والترقي الاجتماعي والتعبير الحر عن الرأي في إطار منظومة متكاملة للعدالة الاجتماعية ومنظومة تابعة للكفاءة.ويندرج تحت هذا، ثالثا، المواجهة الأخلاقية والمجتمعية للأفكار والمقولات المبررة للتمييز الديني والمذهبي ولأنماط الإدراك العنصرية المرتبطة باستعلاء

الأغلبية على الأقلية وخطابات الكراهية عبر صياغة ونشر قيم المساواة بين البشر (القيمة الإنسانية) وبين المواطنات والمواطنين (مواطنة الحقوق المتساوية) وغرسها عبر وسائط التربية والتنشئة والتعليم والإعلام. ويندرج تحت هذا، رابعا، مسئولية الدولة ومؤسساتها لجهة محاسبة المتورطين في التمييز، أفرادا كانوا أو كيانات سياسية واجتماعية، ومنعهم في سياق سيادة القانون والعدالة الناجزة من إفساد السلم الأهلي والعيش المشترك عبر التحريض على التمييز والطائفية المقيتة أو ممارسته كفعل مادي.

ويعني هذا في واقعنا المصري، الذي لم يبرأ ومنذ السبعينيات على أقل تقدير من الطائفية المقيتة، ضرورة إعادة النظر في الأطر الدستورية والقانونية بغية إقرار حريات دينية متساوية وقواعد عادلة لبناء دور العبادة ولممارسة الشعائر الدينية. وخلال العامين ونصف الماضيين، اجتهدت مع آخرين دون نجاح كبير لتعديل الأطر الدستورية والقانونية هذه عبر المجلس القومي لحقوق الإنسان (كنت عضوا به بعد ثورة يناير مباشرة وقبل سيطرة اليمين الدينيعليه) وفي مجلس شعب 2012 وبالنقاش السياسي والإعلامي لمواد دستور 2012 من خارج الجمعية التأسيسية التي قاطعتها.

ويعني تجريم كافة أشكال التمييز بشأن فرص الحياة، إدخال تعديلات قانونية، بعضها ذو أهمية رمزية كإسقاط خانة الديانة من بطاقات الهوية الشخصية، وتشجيع تكوين مؤسسات حكومية وغير حكومية تعمل كمراصد لمراقبة التمييز وكشفه والعمل على التخلص منه، سواء في قطاع التعليم أو سوق العمل (الحكومي والخاص)، أو في مجالات المجتمع

الحيويـة الأخرى. وتعني المـواجهـة الأخلاقيــة والمجتمعية للأفكـــار والمقولات الطائفية وأنماط الإدراك العنصرية المرتبطة بها تفنيد التوظيف الزائف للدين للتمييز بين الناس، ودفع المؤسسات الدينية الحكومية وغير الحكومية إلى إنتاج خطاب مساواتي واضح المعالم دون لبس. وتعني غرس قيم المواطنة والمساواة في مناهج التعليم ووسائط التنشئة المختلفة وفي الإعلام وتشجيع الاختلاط الطبيعي والصحي بين المواطنات والمواطنين على نحو يتجاوز حواجز الدين والمذهب ويدمجهم في الحياة السياسية والعامة.

وتعني مسئولية الدولة بشأن تجريم التميز والمتورطين في التحريض والممارسات الطائفية المحاسبة القانونية الناجزة والمنضبطة بضمانات الحريات والحقوق لمروجي الطائفية المقيتة في الإعلام وللأفراد والجماعات المتورطة في الاعتداء على دور عبادة الأقباط أو مصالح اقتصادية وتجارية لهم أو لغيرهم، على النحو الكريه الذي تابعناه خلال الأيام الماضية وقبلها في حوادث الاعتداء على الشيعة المصريين وتعقب البهائيين. وتعني مسئولية الدولة أيضا ضرورة وضع إطار قانوني يمنع الأحزاب ككيانات سياسية وكافة أشكال التنظيم الاجتماعي (جماعات ومنظمات ومؤسسات غير حكوميةوغيرها) من الترويج للطائفية وللتميز أو الإفادة منها سياسيا أو مجتمعيا. وعلى الدولة هنا أن تجرم بوضوح، وبعين على العدالة الناجزة والتطبيق النافذ للقانون، الترويج للطائفية والتمييز وتنفتح على صنوف مختلفة من العقوبات على الكيانات السياسية والاجتماعية من الغرامات المالية إلى المنع من ممارسة النشاط السياسي والاجتماعي.

التعددية وقبول الرأي الآخر

يمثل تمكين الدولة والمجتمع والمواطن من ممارسة التعددية أساسًا وهدفًا للديمقراطية. ويندرج تحت ممارسة التعددية ضمان وحماية كل من 1- حرية التنظيم السياسي، أي تكوين الأحزاب السياسية وتنافسها لتداول السلطة عبر انتخابات نزيهة ودورية، 2-حرية التنظيم الاجتماعي، أي تكوين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية دون قيود، 3- حرية التعبير الفردي والجماعي عن الرأي، أي قدرة المواطنات والمواطنين على الاهتمام بشئون الدولة والمجتمع والتعبير عن قناعاتهم دون خوف من تعقب أو اضطهاد، 4-إلزام مؤسسات الدولة وكيانات كالأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بقبول الرأي الآخر والابتعاد عن إقصائه أو استبعاده وكذلك الترويج الإيجابي في المجتمع لثقافة الاختلاف عبر وسائط التعليم والتنشئة والتوعية المتنوعة.

وتمارس الدول والمجتمعات الديمقراطية حريات التنظيم السياسي والاجتماعي والتعبير الفردي والجماعي عن الرأي في إطار قواعد دستورية وقانونية تضمنها وتحميها وتحول في الممارسة الفعلية دون العصف بها إن بسبب تغول مؤسسات الدولة (والتغول هذا خطر راسخ في كافة الدول، ديمقراطية أو غيرديمقراطية) أو بسبب توحش نخب الحكم أو لرغبة قوى سياسية بعينها أو فصائل مجتمعية في الهيمنة.ويعني هذا أن القواعد الدستورية والقانونية الحامية للتعددية عادة ما تحوي اشتراطات عادلة كعدم جواز تقييد الدولة للحريات ومحاسبة المسئولين حال حدوثه، وتجريم تلاعب نخب الحكم بالحريات هذه بغية الدفاع عن

مصالحها وبقائها في مواقعها (وأبواب التلاعب هذا متصلة دوما بالنظم الانتخابية)، ومواجهة هدم التعددية والتناقض مع مضامينها بحظر تأسيس أحزاب سياسية أو تكوين منظمات غير حكومية على أسس تمييزية كالنوع والعرق والدين والمذهب والحيلولة دون تورط الأحزاب والمنظمات في ممارسات تمييزية ومعاقبتها إن فعلت (طائفة متنوعة من العقوبات تعتمدها هنا الدول والمجتمعات الديمقراطية من الغرامات المالية إلى المنع والاستبعاد المؤقت أو الدائم).

وبالإسقاط على واقعنا المصري الراهن وللمواطنات وللمواطنين الذين لم يتخلوا عن الديمقراطية كوجهة لتطور الدولة والمجتمع، ثمة حاجة موضوعية تتجاوز مجرد المنع اللازم (والذي أطالب به منذ سنوات) لتكوين أحزاب سياسية على أساس ديني. نحتاج لمراجعة وتعديل بعض القواعد الدستورية والقانونية لحماية حريات التنظيم السياسي والاجتماعي والتعبير عن الرأي لكي تغل يد مؤسسات الدولة عن تقييدها إن بقوانين استثنائية أو ممارسات غير ديمقراطية نتابع الكثير منها اليوم، ولكي تمنع الأحزاب والكيانات الأخرى وبفاعلية من هدم التعددية إن بالانقلاب عليها بعد الوصول إلى الحكم عبر صندوق الانتخابات كما دلل عام رئاسة الدكتور محمد مرسي أو عبر التورط في ممارسات تمييزية كما حدث من قبل الكثير من أحزاب اليمين الديني خلال العامين ونصف الماضيين.

أخيرا، ولكي نمكن الدولة والمجتمع والمواطن من ممارسة التعددية كأساس وهدف للديمقراطية، يتعين علينا في مصر بلورة منظومة متكاملة من القواعد الدستورية والقانونية لضمان إلزام مؤسسات الدولة بالتعددية،

من شاكلة الفصل القاطع بشأن المنصب العام بين المناصب السياسية التي تحسمها الانتخابات والمناصب الإدارية التي تشغل بالكفاءة وإجبار الدولة على التزام الحياد وسيادة القانون تجاه المواطنات والمواطنين في كافة ممارستها ومحاسبة المسئولين الناجزة والشفافة حين مخالفة ذلك. يتعين علينا أيضا التفكير في تطوير قواعد قانونية ملزمة لمنع الأحزاب والمنظمات غير الحكومية من إقصاء واستبعاد الرأي الآخر والترويج لفاشية «من ليس معنا فهو ضدنا» إن زيفا باسم المصلحة الوطنية أو تأسيا مجنونا بحرب بوش على الإرهاب وبخطابها الأحادي وبتعويلها الذي لم ينجح على الحلول الأمنية.ثم يأتي دور الإعلام في مصر وبكافة وسائله في الامتناع عن التكفير والتخوين والتعريض حين الاختلاف في الرأي وإدعاء احتكار الحقيقة المطلقة باسم نخبة الحكم أو مؤسسات الدولة. وكذلك الابتعاد عن الترويج لمفاهيم كارثية، ليس فقط من منظور التعددية والديمقراطية بل أيضا في تداعياتها على السلم الأهلي وإنسانية المجتمع، كنعت المخالفين لتوجه الحكام بالخونة والعملاء وأفراد الطابور الخامس إلى آخر الرطانة التي تطالعنا بها يوميا وجوه وأصوات الجهل المناصرة للدولة الأمنية.

رفض المعايير المزدوجة

إذا كانت الديمقراطية تستند إلى قيم حاكمة كالحرية والمساواة والمواطنة وسيادة القانون وتداول السلطة بين مدنيين منتخبين وحقوق الإنسان، فإن نجاح تجارب الديمقراطية في الدول المختلفة يظل مرهونا ببناء مؤسسات وتطوير آليات محددة تضمن ترجمة هذه القيم إلى واقع

سياسي ومجتمعي مستقر. مؤسسات كالقضاء المستقل والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية المنتخبة والخاضعة للرقابة والأجهزة العسكرية والأمنية الاحترافية والملتزمة بالقانون وبيروقراطية الدولة (الأجهزة والوحدات الإدارية) المحايدة وآليات كالمساءلة والمحاسبة والانتخابات النزيهة والدورية وضمانات الشفافية وحرية تداول المعلومات هي المعنية هنا، ولكي تضمن ترجمة قيم الديمقراطية إلى واقع مستقر لا بديل عن التزامها جميعا بمعايير عادلة وغير مزدوجة. فالقضاء المستقل عنوانه قواعد قانونية مجردة وإجراءات موضوعية للتقاضي (إن بين المواطنات والمواطنين أو بينهم وبين هيئات الدولة أو فيما بين الأخيرة) تطبق على الكافة بمعايير قاطعة دون ازدواج أو تمييز أو استثناء، وفي هذا الضمانة الحقيقية لحريات الناس وحقوقهم ولغل يد الفئات المسيطرة (الحكام والمصالح الاقتصادية والمالية والمؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية النافذة) عن استتباع معارضيهم أو المجتمع ككل ترهيبا أو ترغيبا عبر المعايير المزدوجة والإجراءات التمييزية والاستثنائية.

وتقضي الضرورة الديمقراطية لجهة البرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية المنتخبة بأن يلتزم المشرع بمعايير عادلة وغير مزدوجة تبتغي الصالح العام حين سن القوانين وتخصيص موارد الدولة والمجتمع في الموازنة السنوية لكي لا تنقلب الديمقراطية في الممارسة الفعلية إلى ديكتاتورية الأغلبية، وبأن يلتزم المنفذ بذات المعايير العادلة، حين يترجم القوانين وتخصيص الموارد إلى سياسات عامة ويراقب تطبيقها ويقبل الرقابة القضائية والبرلمانية عليه لكي لا تنقلب الديمقراطية في الممارسة إلى تغول وتوحش السلطة التنفيذية ومن يسيطر عليها. كذلك

تعني المعايير العادلة وغير المزدوجة التزام المؤسسات العسكرية والأمنية، وهي أذرع الدولة الضامنة لاحتكارها حق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية والمخولة حماية أمن الوطن والمواطن، بالقواعد القانونية بحيث لا يتحول استخدام القوة الجبرية الى عصف انتقائي (ضد البعض) أو شامل (ضد الكل) بحريات وحقوق المواطن أو إلى عنف للدولة وبحيث لا تغادر هذه المؤسسات أسس وجودها في الدول الديمقراطية وهي الاحترافية وعدم التدخل في السياسة والابتعاد عن شبكات المصالح الخاصة. وذات الأسس، الاحترافية وعدم التسييس وتغييب المصالح الخاصة، تنطبق على الأجهزة والوحدات الإدارية المكونة لبيروقراطية الدولة من الوزارات إلى الوحدات المحلية التي تضطلع بخدمة المواطن وجرى العرف الديمقراطي على أن تضمن تلك الأسس في قوانين تسمى عادة بقوانين حيادية الخدمة العامة.

أما آليات المساءلة والمحاسبة والانتخابات النزيهة والدورية والشفافية وحرية تداول المعلومات، فوجهة معاييرها العادلة وغير المزدوجة هي الحيلولة دون انقلاب الديمقراطية في الممارسة الفعلية إلى واقع سياسي ومجتمعي حافل بالتمييز والاستثناءات على نحو يفرغ قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون وغيرها من المضمون. يسأل ويحاسب المواطن العادي وليس البرلماني أو عضو السلطة التنفيذية أو المنتسب إلى المؤسسات العسكرية والأمنية، تنظم انتخابات تغيب عنها النزاهة إن للتلاعب في قوانينها أو في إجراءاتها، تختفي الشفافية وحرية تداول المعلومات حين يتعلق الأمر بانتهاكات لحريات وحقوق معارضي الفئات المسيطرة على السياسة والمجتمع، كما كان الحال في رئاسة

الدكتور مرسي إزاء معارضيه، وكما هو الحال اليوم تجاه جماعة الإخوان وحلفائها. حين تبتعد المؤسسات في الممارسة الفعلية عن المعايير العادلة وغير المزدوجة وحين تتراجع آليات المساءلة والمحاسبة والشفافية، تدخل الديمقراطيات في أزمات حقيقية لا تخرج منها سريعا ويصبح ملاذ الدولة والمجتمع وإنقاذ الديمقراطية مرتبطا بحملة الفكر والثقافة والمدافعين عن قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون. أما حين يقع هؤلاء فريسة للمعايير المزدوجة وتغيب العدالة عن مقاربتهم للواقع، فلنقل على الدنيا السلام.

حق المواطن في المعرفة

لا ديمقراطية بدون حرية تداول المعلومات، لا ديمقراطية بدون فضاء إعلامي حر بمكوناته التقليدية (الصحافة والإذاعة والقنوات التليفزيونية) والحديثة (شبكات التواصل الاجتماعي)، لا ديمقراطية بدون رأي عام له توجهات متنوعة وتفضيلات متعددة يقارب المواطن من خلالها قضايا الدولة وهموم المجتمع، لا ديمقراطية بدون حق للمواطن في المعرفة يستند إلى المعلومة والإعلام الحر وتنوع توجهات الرأي العام.

الأصل في الديمقراطية هو «المجتمع المفتوح» الذي يمكن إطاره الدستوري والقانوني والممارسة السياسية الفعلية لمؤسسات الدولة من تداول المعلومات عن شئونه العامة بحرية بين المواطنات والمواطنين. الأصل في الديمقراطية هو حق المواطن في المعرفة وبناء الرأي المستقل المستند من جهة إلى تداول المعلومات، ومن جهة أخرى إلى تعريضه (أي المواطن) إلى طائفة واسعة من الشروح والتقييمات للشئون العامة

في فضاء إعلامي حر.الأصل في الديمقراطية هو قصر تقييد حرية تداول المعلومات وحق المواطن في المعرفة فقط على قضايا الأمن القومي وأسرارها التي لا يمكن أن تتناقل بحرية وشريطة المراجعة الدورية للقصر هذا واضطلاع أكثر من مؤسسة رسمية (البرلمان والحكومة والجهات العسكرية والأمنية) بتحديد شروطه وضوابطه.

أما حين تغيب حرية تداول المعلومات كليا أو جزئيا، حين يضطر المواطن في واقعه اليومي إلى قبول تعتيم مستمر على كل أو بعض شئون الدولة والمجتمع، حين يختزل الفضاء الإعلامي (وبإستراتيجيات ضبط وسيطرة تطورت دوما) إلى إعلام الصوت الواحد والرأي الواحد والموقف الواحد، حين يفرض على المواطنات والمواطنين حقيقة واحدة في السياسة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية وتخون كل قراءة أخرى، حينها يضيع حق المواطن في المعرفة وبناء الرأي المستقل.وهنا نكون مع نقيض المجتمع المفتوح، مجتمع الجماهير المتحولة إلى كتلة صماء تقرأ وتسمع وتطالع وتقييم ذات الشئون العامة بذات المضامين وذات المفردات بما في ذلك اللغة والرموز والصور الموظفة، كتلة صماء كالقطيع.

ثلاثية الفكر والثقافة والفن

حين تغيب الديمقراطية أو يتعرض التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع لأزمات متتالية أو يتصاعد مزاج شعبي يقبل الانتقاص من الحريات وحقوق الإنسان بحثا عن استقرار مزعوم أو يهيمن على الإعلام الرأي الواحد والقراءة الواحدة والتفسير الواحد، تتراجع السياسة (أو تموت) وتحاصر الأصوات المدافعة عن الديمقراطية بإستراتيجيات

التسكيت التقليدية وتضطلع من ثم ثلاثية الفكر والثقافة والفن بالدور الرئيسي في الحفاظ على حد أدنى من القبول المجتمعي للفكرة الديمقراطية والإبقاء على هامش من الإيمان بالحريات وحقوق الإنسان في المخيلة الجمعية للشعوب.

وكثيرا ما يحمل هذا الدور المدافع والمنتصر للديمقراطية المفكرين والمثقفين والفنانين الملتزمين به عبئا ليس بالهين إن شخصيا أو مجتمعيا.

في أواسط القرن الماضي، تعقبت الفاشيات الأوروبية والأمريكية اللاتينية المفكرين والمثقفين والفنانين الذين رفضوا السير مع القطيع (الشعوب المتحولة إلى كتل صماء) وواجهوا قمع الحريات وحقوق الإنسان ولم يصمتوا إزاء الجرائم ضد الإنسانية. لم يحرق النازي في ألمانيا فقط كتابات اليهود الألمان وأعمالهم الفنية، بل أحرق أيضا أعمال فلاسفة وكتاب وروائيين دافعوا عن الحريات ورفضوا عنصرية وعنف النازيين وتعقبوا بالسجن والنفي البعض منهم. ولم تختلف فاشيات العسكريين في أسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية كثيرا عن النازي، وتبعتهم بتعويل على القمع والمنع والنفي النظم الشيوعية والتي تحول معها وجود مفكرين ومثقفين وفنانين منشقين (يغردون خارج السرب) إلى ظاهرة معروفة عالميا.

ولم يغب لا القمع ولا الإبعاد ولا المنفى الاختياري عن مصائر بعض المفكرين والمثقفين والفنانين العرب الذين اختاروا الدفاع عن الديمقراطية وامتنعوا عن التهليل لنظم الحكم السلطوية ورفضوا السير مع قطيع المهللين والانتهازيين، أو قاوموا الاحتلال ككثير من المبدعات والمبدعين الفلسطينيين. وقدم عدد آخر من المفكرين والمثقفين والفنانين

العرب الذين ابتعدوا عن المواجهة العلنية نقدا حادا للسلطوية القاتلة لأخلاق ولخيال مجتمعاتنا موظفين لأنماط أدبية ولأشكال فنية غير تقليدية وبدرجات من التواري مكنتهم من النجاة من القمع والتعقب.

ولأن الدول والمجتمعات العربية لم تقع فقط أسيرة لفاشيات وسلطويات حاكمة، بل تهددها باستمرار خطر الفاشية الدينية أو الطائفية أو المذهبية، واجه بعض المفكرين والمثقفين والفنانين العرب هذه الفاشيات أيضا ودفعوا ثمنا باهظا (اغتيال فرج فودة والاعتداء على نجيب محفوظ والقائمة تطول). ورتبت وطأة ثنائية الفاشية الحاكمة من جهة وخطر الفاشية الدينية والطائفية والمذهبية من جهة أخرى لدي البعض الآخر استعدادا للتعايش مع إحداهما على أمل التخلص من الأخرى ثم مقاومة الفاشية المنتصرة، وهو الاستعداد الذي لـم يزل حاضرا في واقعنا المصري خاصة والعربي عامة وعلى الرغم من فساد منطقه الأخلاقي وفشل حساباته السياسية حيث ثبت اعتياش الفاشيتين على بعضهما البعض.

اليوم في مصر، ومع تعثر التحول الديمقراطي والهيمنة الراهنة لمزاج شعبي غير مكترث بالحريات ويقبل المقايضة على حقوق الإنسان، بحثا عن أمن لن يأتي به أبدا تكرر الانتهاكات ولن تمكن له فاشية الرأي الواحد، بات عبء الدفاع عن الديمقراطية والانتصار لقيمها والإبقاء عليهامش من القبول المجتمعي لها متموضع على كاهل المفكرين والمثقفين والفنانين قبل غيرهم. اليوم في مصر، ومع سطوة إستراتيجيات التسكيت (التشويه والتخوين والتشفيه والتهديد بالقمع والتعقب) ومع خفوت أصوات السياسيين المدافعين عن الحرية في مواجهة صوت القطيع الهادر،

باتالأمل في تجديد وعي الناس بالديمقراطية وأفضليتها عبر الأنماط والأشكال غير التقليدية للإبداع الفكري والثقافي والفني وعبر توظيف الطاقة الاستثنائية والمباشرة للمبدعات وللمبدعين الذين مازالوا على رفضهم للتهليل للرأي الواحد وشكهم الفطري في مدعي احتكار الحقيقة المطلقة (إن زيفا باسم الدين أو زيفا أيضا باسم المصلحة الوطنية والأمن والاستقرار). المبدعات والمبدعون هم اليوم الأكثر قدرة على مناجاة ضمير الوطن ومخليته الجمعية وحثهما على الإفاقة من غيبوبة التخلي عن الديمقراطية الراهنة.

أولوية اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية

إذا كانت الدولة الوطنية المتماسكة وقيم الحرية والمساواة والمواطنة وسيادة القانون وتداول السلطة مقومات أساسية للديمقراطية، فإن تبلور مؤسسات اقتصاد السوق الملتزم بالعدالة الاجتماعية واستقرار آليات عملها يعدان شرطين جوهريين لتحول المجتمعات البشرية باتجاه الديمقراطية ولإنجاح تجاربها.والشروح في هذا الصدد مباشرة وتأتي على مستويين. فمن جهة أولى، ليس للمواطن الباحث عن الحرية والمساواة وسيادة القانون وتداول السلطة إلا أن يطالب بتطبيق ذات القيم بشأن التنظيم الاقتصادي. وهنا تترجم الحرية إلى المبادرة الفردية والملكية الخاصة، والمساواة إلى تكافؤ الفرص وتمكين المواطن من المشاركة في الحياة الاقتصادية وتدخل الدول في الحدود الدنيا لضمان حد أدنى من الكرامة الإنسانية للجميع، وسيادة القانون إلى ضمان قواعد عادلة للمنافسة ومقاومة الاحتكارات وعلاقات الاستغلال، والتداول إلى

الحراك الاقتصادي صعودا وهبوطا بين قطاعات المواطنات والمواطنين المختلفة وما يستتبعه من تغير مستمر في توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية.

حين يتكلس التنظيم الاقتصادي في المجتمعات البشرية، ونصير مع تركيز للثروة في يد فئات أو مجموعات ثابتة ومع هيمنة للاحتكارات وتضييق على المبادرات الفردية، ومع استبعاد دائم لقطاعات سكانية بعينها من المشاركة العادلة في الحياة الاقتصادية، يفقد كل حديث عن الديمقراطية جوهره وإن حضرت الحريات والحقوق السياسية والانتخابات النزيهة والدورية. وفي تجارب المجتمعات البشرية ليس للحريات وللحقوق وللانتخابات هذه أن تقترب من غايتها، وهي تمكين المواطن من المشاركة الحرة والواعية في الشأن العام وحمايته، إلا في سياق التنظيم الاقتصادي الحر.

من جهة ثانية، يدلل الواقع المعاصر على أن التنظيم الاقتصادي الأكثر ملاءمة للديمقراطية، هو الذي يمزج بين ترجمة قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون إلى مؤسسات وآليات لاقتصاد السوق، وبين وضع ضمانات للعدالة الاجتماعية. بجانب ضوابط المبادرة الفردية وتكافؤ الفرص والمنافسة ومقاومة الاحتكارات، تحتاج الديمقراطيات إلى كبح جماح اقتصاد السوق كي لا يتوحش ويتطور إلى اقتصاد للأغنياء والقادرين الذين يسحقون في الممارسة الفعلية متوسطي الحال والفقراء وينزعون عنهم حق في الحياة وإنسانيتهم.

وضمانات العدالة الاجتماعية تعرفها بعض الديمقراطيات بالحدود الدنيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي الحق في السكن والتعليم

والرعاية الصحية وإعانات الفقر والبطالة والعجز والمعاشات والتأمينات، التي يتعين على الدول عبر السياسات الضريبية وتخصيص الموارد العامة ضماناها لجميع المواطنات والمواطنين بغض النظر عن دخولهم وحظوظهم في سوق العمل. وبعض الديمقراطيات الأخرى، كالدول الإسكندنافية مثلا، تأخذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باتجاه الحد الأقصى عبر منظومة توزيعية متكاملة جوهرها السياسات الضريبية التصاعدية وإجراءات لدعم الحراك الاقتصادي والاجتماعي صعودا وهبوطا بحيث يعاد دوريا توزيع الثروة في المجتمع أو على الأقل يحال دون تركزها في يد القلة.

وفي النموذجين، الحدود الدنيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحد الأقصى الضامن لإعادة التوزيع الدوري للثروة، يتبلور ويستقر اقتصاد سوق ملتزم بالعدالة الاجتماعية، يحمي حرية المواطن في الاختيار ويحول دون تحول الديمقراطية في الممارسة الفعلية الى ديمقراطية الأغنياء والقادرين فقط.

الدولة الوطنية العادلة

ليس للديمقراطية، معرفة بسيادة القانون وتداول السلطة عبر صندوق الانتخابات الدوري وضمانات للحريات وللحقوق مستندة إلى المواطنة والمساواة، أن تتشكل مؤسساتها وتستقر إجراءاتها إلا في إطار الدولة الوطنية ذات الإقليم الجغرافي المتماسك وأدوات إدارة المجتمع وتنظيم شئونه من تحديد قواعد المواطنة والملكية الخاصة والعامة وجمع الضرائب إلى فرض القوانين وتمثيل المواطن في السياسة.تاريخيا وعلى

اختلاف تجارب المجتمعات البشرية، لم تتطور ممارسات ديمقراطية مكتملة دون الدولة الوطنية. وظل دوما حديث بعض الفلاسفة والمفكرين عن الديمقراطية العالمية مثاليا، واعترى النقصان مساعي بعض الدول الوطنية المتجاورة لإنتاج أطر إقليمية ديمقراطية تتجاوز حدود الدول تدريجيا وتلغيها على المدى الطويل.الدولة الوطنية، إذن، هي المقوم الأساس للديمقراطية. إلا أنها، وكما تدلل تجارب المجتمعات البشرية، تحتاج لالتزام مبدئي بسمتين كبيرتين لكي توفر البيئة الملائمة للديمقراطية ولتشكل مؤسساتها واستقرار إجراءاتها.

السمة الأولى، هي الحياد تجاه تمايزات المجتمع المرتبطة عادة بالنوع والعرق والدين والمذهب والمكانة الاجتماعية والآراء الفكرية والسياسية. يعني حياد الدولة امتناعها عن التمييز في قوانينها وممارساتها بين مواطناتها ومواطنيها، وكفالتها المساواة الكاملة بينهم وحمايتها إزاء النزوع الطبيعي للأغلبيات العددية لاستتباع الأقليات وللأقوياء (تقليديا الذكور وأصحاب النفوذ السياسي أو العسكري أو الأمني أو الاقتصادي والمالي) للهيمنة على الضعفاء وإخضاعهم. منادتنا بمبادئ الحريات والحقوق المتساوية، بتجريم التمييز ومواجهة العنصرية والطائفية والمذهبية، بفرص حياة متكافئة (تعليم وعمل ورعاية صحية وترقي) للمواطنات وللمواطنين في سياق عدالة اجتماعية أو عدالة الحد الأدنى تستند جميعها إلى سمة حياد الدولة الوطنية.

السمة الثانية، هي احتكار الدولة الوطنية لحق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية لفرض القانون وتنفيذه بفاعلية على امتداد المجتمع. للقوة الجبرية مكونات أمنية وعسكرية وقضائية تحتاج الدولة لاحتكارها جميعا

وعدم السماح لمجموعات أو لأفراد بتحدي هذا الاحتكار، سواء بصيغ تقليدية كنزوع البعض في المجتمع لفرض قوانينه وتنفيذ عدالته بيديه (شريعة الغاب) أو بصيغ حديثة كممارسة البعض للعنف وللإرهاب ضد الدولة ومؤسساتها أو ضد المجتمع أو ضد بعض قطاعاته.فبدون احتكار الدولة الوطنية لحق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية، ومواجهتها لعنف المجموعات أو الأفراد، لا سلم أهلي ولا عيش مشترك ولا سيادة قانون ولا استقرار وبالتبعية لا ديمقراطية ولا تداول للسلطة ولا انتخابات حقيقية. إلا أن احتكار الدولة الوطنية هذا يقتضي، لكي لا يتعارض مع الديمقراطية وينقلب إلى منشئ للاستبداد ومبرر لعنف الدولة وإجرام مؤسساتها، التزامها الكامل بالعدالة وبحماية حريات وحقوق المواطنات والمواطنين والامتناع عن انتهاكها دون تمييز. ويقتضي أيضا الابتعاد عن الاستخدام المفرط أو غير المسئول للقوة الجبرية وقبول مبدأ مساءلة الدولة ومؤسساتها وشخوص المسيطرين عليها حين حدوث ما يتناقض مع العدالة وحماية الحريات والحقوق وجواز محاسبة المتورطين. ليس في احتكار الدولة الوطنية لحق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية رخصة لعنفها أو لانتهاك حريات وحقوق المواطنات والمواطنين أو حماية دائمة للمسئولين من المحاسبة القانونية حين تورطهم في عكس ذلك. هذا بالقطع، إن أردنا التأسيس للديمقراطية.

النقد الذاتي والمراجعة

لأن التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع يستند إلى قيم الحرية وسيادة القانون وتداول السلطة عبر صندوق انتخاب نزيه ودوري يترجم

تفضيلات المواطنات والمواطنين المتغيرة دوما، تحتاج الأطراف المشاركة في الحياة السياسية إلى ممارسة النقد الذاتي والمراجعة، بغية تصويب مواقفها وضبط أفعالها حال ابتعادها عن القيم الديمقراطية. يشكل مكون النقد الذاتي والمراجعة، إذن، ضمانة أساسية للإبقاء على حيوية التنظيم الديمقراطي ولاحتواء اختلالاته المتكررة الناتجة إما عن سيطرة القلة (نخب الحكم والمصالح الاقتصادية والمالية الكبرى) أو هيمنة أفكار استبدادية الجوهر (الفاشية باسم الدين أو باسم تصور أحادي للمصلحة الوطنية أو باسم المكون العسكري الأمني) أو توحش لمؤسسات الدولة.

وقد شهد القرن العشرين، عالميا، الكثير من تجارب نقد ذاتي ومراجعة قامت بها أحزاب وقوى سياسية تورطت في مواقف وأفعال تتناقض مع قيم الديمقراطية. فاعتذرت، على سبيل المثال، في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعض الأحزاب المسيحية الديمقراطية والأحزاب اليمينية في غرب أوروبا عن تحالفها مع النازيين والفاشيين وتبريرها أو صمتها عن جرائمهم، وجددت التزامها بقيم الحرية وسيادة القانون. وفي الخمسينيات والستينيات وعلى خلفية استبداد الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الاتحاد السوفييتي السابق وشرق أوروبا، أعادت الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا ودول أوروبية أخرى قراءة أدبياتها الثورية وقبلت المشاركة في الآليات الديمقراطية للحياة السياسية (تحديدا الانتخابات) كقيمة ووسيلة للدفاع عن مصالح الطبقات العاملة والكادحين وللضغط من أجل المزج بين الحرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا وتهاوي قبضتها الأمنية على الدولة والمجتمع، انفتحت في بولندا وجمهورية التشيك وجمهوريات البلطيق (التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي) بعض الأحزاب هذه على نقد ذاتي ومراجعة واسعة وقبلت بالقيم الديمقراطية ودفعت المؤسسات الأمنية وأجهزة الدولة التنفيذية إلى التعامل مع ماضيها القمعي في إطار من المكاشفة والمحاسبة والعدالة الانتقالية. والبعض الآخر، كما في رومانيا والمجر وبلغاريا وبكل تأكيد في روسيا، ابتعد في أعقاب انتفاضات شعبية عن ممارسة النقد الذاتي والمراجعة وباعد بين المؤسسات الأمنية وبين تطبيق العدالة الانتقالية، الأمر الذي فتح أبواب الدولة والمجتمع تدريجيا على إعادة إنتاج الاستبداد والفساد وفرغ الآليات الديمقراطية (الانتخابات تحديدا) من الجوهر. وفي أمريكا اللاتينية التي حكمت الكثير من دولها لعقود طويلة ديكتاتوريات عسكرية تحالفت مع أحزاب وتيارات يمينية (كانت ترفع زيفا شعاراتالليبرالية) ونخب اقتصادية ومالية فاسدة ودعمتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياق مواجهتها لقوى اليسار والشيوعيين، رتب التحول الديمقراطي منذ ثمانينيات القرن العشرين اعتذار بعض الأحزاب اليمينية (كما في البرازيل والأرجنتين وشيلي) عن تحالفها مع الديكتاتورية، وعن تجاهلها لانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة. كذلك تخلت الأحزاب هذه عن إيديولوجياتها العنصرية (باتجاه شعوب القارة اللاتينية الأصليين) وقبلت بتطبيق منظومة متكاملة للمكاشفة وللمحاسبة وللعدالة الانتقالية.

وهناك الكثير من النماذج العالمية الأخرى، من جنوب إفريقيا إلى إندونيسيا، التي تدلل على محورية الممارسة الجادة من قبل الأطراف

المشاركة في الحياة السياسية للنقد الذاتي وللمراجعة. وتظهر أيضا أهميتها إن لإنجاح التحول الديمقراطي أو لاحتواء اختلالات التنظيم الديمقراطي والإبقاء على حيويته.

وبالنظر إلى مصر، والتي شهدت في تسعينيات القرن العشرين تجربة هامة للنقد الذاتي وللمراجعة قامت بها بعض جماعات العنف المبرر زيفا باسم الدين (مراجعات الجماعة الإسلامية)، تحتاج اليوم كافة أطراف الحياة السياسية من أحزاب وقوى ومؤسسات دولة إلى الانفتاح بجدية على ممارسة النقد الذاتي والمراجعة وقبول مبدأ المحاسبة المجتمعية (القاسية في الكثير من الأحيان) بهدف إنقاذ مسار بناء دولة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. فإذا كانت ممارسة أطراف الحياة السياسية للنقد الذاتي ولمراجعة الرؤى والمواقف تمثل ضرورة للإبقاء على حيوية التنظيم الديمقراطي ومواجهة اختلالاته المتكررة التي تباعد بينه وبين تحقيق الصالح العام وإنجاح عملية التحول الديمقراطي كثيرة العثرات والتعرجات، فإن مصر اليوم في أمس احتياج لممارسة النقد الذاتي والمراجعة وفي سياقات متنوعة.

ولأن مقولات التخوين الزائفة باتجاه المدافعين عن الحريات والحقوق والنزعة الإنسانية تجد في اللحظة الراهنة رواجا واضحا ولأن أصوات الفاشية المنتشرة في المساحتين السياسية والإعلامية والمدعية لحق احتكار الحديث باسم المصلحة الوطنية باتت تلصق بنا زورا صفات العمالة والتآمر والخلايا النائمة والانتماء لطابور خامس (إلى آخر رطانة الفاشية الغثة والمعتادة في كل زمان ومكان) وتفسد عمدا إدراك الرأي

العام لحقيقة مواقفنا، أجد لزاما عليّ توضيح المقدمات التالية:

1- إن ما سأذهب إليه لجهة ممارسة أطراف اليمين الديني للنقد الذاتي وللمراجعة لا يسقط حق المجتمع والمواطن في مساءلة ومحاسبة منضبطة بسيادة القانون وبمعايير العدالة وحقوق الإنسان لجماعة الإخوان وحلفائها عن تورطهم في بناء الاستبداد وفي العنف الأهلي وفي التحريض عليه، مساءلة ومحاسبة في إطار منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية. كما أنه لا يغير أبدا من موقفي المعروف، ومن قبل ترتيبات ما بعد 30 يونيو والذي تعرضت بسببه لهجوم متواصل من اليمين الديني يتناساه الآن مروجي مقولات الخلايا النائمة والطابور الخامس الزائفة، بشأن الفصل بين الدين والسياسة، وبين الدعوي والحزبي وعدم جواز تكوين أحزاب على أساس ديني أو أي أساس تمييزي آخر (مذهبي أو طائفي أو عنصري أو عرقي) يهدد الدولة والمجتمع بفاشيات دينية وتمييزية. ولا يلقي بظلال رمادية على مطالبتي المستمرة بضرورة إنهاء الوضعية الاستثنائية لجماعات اليمين الديني بحلها وإخضاعها للقوانين المصرية إن أرادت التأسيس الشرعي في إطار إبعادها عن السياسة وإلزامها بالنشاط العلني والسلمي في الجوانب الدعوية والاجتماعية.

2- إن ما سأذهب إليه لجهة ممارسة مؤسسات الدولة للنقد الذاتي وللمراجعة ينطلق من قناعة، مؤداها أن هيبة الدولة الوطنية تستند دوما إلى الالتزام بسيادة القانون وبالعدل وبضمانات الحريات والحقوق. كما أن التماسك الضروري لمؤسساتها في سياق تحولات مجتمعية وسياسية يستدعي الانفتاح على برامج متكاملة للإصلاح الدستوري والقانوني

ولإعادة الهيكلة وللتحديث المؤسسي بهدف مواجهة الاختلالات والعثرات الكثيرة والمتكررة في مسار بناء الديمقراطية وتثبيت دعائم الدولة المدنية وسيادة القانون. فالدولة الوطنية، وكما سجلت في هذا الهامش منذ أيام، شرط أساس للديمقراطية لا مساومة عليه.

3- إن ما سأذهب إليه لجهة ممارسة أحزاب وتيارات سياسية ترفع لافتات الديمقراطية والليبرالية والعدالة الاجتماعية للنقد الذاتي وللمراجعة، وبعيدا عن الهجوم الذي يروج له بعض ممثلي هذه الأحزاب والتيارات ضد المختلفين معهم باعتبارهم لا يفهمون من الليبرالية إلا شعاراتها وقشورها (وبشيء من العتاب لأن الاختلاف في الرأي ينبغي أن لا يفسد للود الشخصي قضية)، يهدف إلى أن تراجع هذه الأحزاب والتيارات مواقفها من قضايا كالحريات والحقوق ومدنية الدولة، ودور الجيش في الحياة السياسية، والعلاقة مع المصالح الاقتصادية والمالية الكبيرة، والنزوع الإقصائي (المتحول حاليا إلى استئصالي) داخل بعض دوائرها، وحدود ممارستها للديمقراطية الداخلية. ومجمل المواقف هذه أدخل الفكرة الديمقراطية والليبرالية في مصر في أتون أزمة عميقة.

4- إن ما سأذهب إليه لجهة ممارسة النقد الذاتي والمراجعة سيحوي أيضا إعادة نظر في بعض المقولات المركزية في الفكرة الديمقراطية. تحتاج للمراجعة مقولات من شاكلة كون المشاركة السياسية لليمين الديني تباعد بينه دوما وبين القابلية لممارسة العنف، وكيفية وضع وتفعيل ضوابط للمشاركة تلزم باحترام قيم المواطنة والمساواة والمدنية (تناولتها جزئيا في الهامش هذا منذ أيام) وعدم توظيف آليات الديمقراطية في الترويج لما يهدمها (كما تنص المادة 18 في الدستور الألماني ومواد مشابهة في

دساتير أخرى)، وضبط العلاقة بين صندوق الانتخابات والإرادة الشعبية والديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة وحيادية مؤسسات الدولة، وتنقية مفاهيم الحريات وحقوق الانسان من المعايير المزدوجة الموظفة اليوم من قبل أصوات الفاشية والدولة الأمنية.

مراجعات ضرورية لليمين الديني

إذا كان التنظيم الديمقراطي يضع مجموعة من الشروط والضوابط لمشاركة الأحزاب السياسية هي التزام السلمية والعلنية وسيادة القانون وقواعد المنافسة النزيهة والامتناع الكامل عن توظيف آليات الديمقراطية للترويج لأفكار أو أفعال تهدم قيم الحرية والمساواة والمواطنة وحقوق الإنسان والمدنية وتجريم التمييز، فإن اليمين الديني في مصر مطالب استنادا إلى هذه الشروط والضوابط بممارسة فورية للنقد الذاتي ولمراجعة مجمل رؤاه ومواقفه بعد خبرة الفترة الممتدة من 2011 إلى اليوم.

وقناعتي، والتي أسجلها من موقع الأكاديمي المهموم بقضايا الوطن والعازف طوعا عن المشاركة في الحياة السياسية وتفاعلاتها إلى حين، أن ممارسة اليمين الديني للنقد الذاتي وللمراجعة ينبغي أن تأتي في ستة سياقات مترابطة ومتكاملة ولا يصح أبدا فصلها عن بعضها البعض.

1- قبول الفصل بين الدين والسياسة واحترام القيم الديمقراطية: ويعني هذا الموافقة على منع تكوين الأحزاب على أساس ديني، وتجريم ترويجها لأفكار أو أفعال تتناقض مع الحرية والمساواة والمواطنة أو تستدعي الدين «زيفا» بمضامين تمييزية، والتسليم بحق الدولة والمجتمع وبأدوات

سيادة القانون في المراقبة الديمقراطية للأحزاب لضمان عدم تورطها بعد تكوينها في ممارسات تمييزية أو تحول بعض الأحزاب في الواقع إلى أحزاب دينية. ويترتب على ذلك قبول اليمين الديني لمبدأ إعادة النظر في شرعية أحزابه المكونة بالفعل في مصر، وإلزامه بتكوين أحزاب محافظة تمتنع عن استدعاء المرجعية الدينية «زيفا» للترويج لمضامين تمييزية أو لهدم قيم الحرية والمساواة والمواطنة أو للزج بدور العبادة في المنافسة السياسية والانتخابية. كذلك يترتب على قبول الفصل بين الدين والسياسة إخضاع الأحزاب هذه للمراقبة الديمقراطية بحيث يحال وجوبا بينها وبين التحول إلى أحزاب دينية ويؤسس لإجراءات عقابية فعلية تصل إلى الحل والحظر إن هي استحالت في الواقع إلى أحزاب دينية مقنعة. والهدف هو إنهاء الوضعية الاستثنائية وغير الديمقراطية لليمين الديني والانفتاح على تكوين أحزاب محافظة تتشابه مع الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا وأمريكا اللاتينية في التزامها بالحرية والمواطنة والمساواة وتجريم التمييز وفي استدعاء المرجعية الدينية دون تناقض لا مع قيم الديمقراطية ولا مع آلياتها. فتديين السياسة مرفوض ديمقراطيا ويمثل خطرا بالغا على الدولة، وتسييس الدين مفسدة له وللمجتمع أيضا.

2-قبول الفصل بين العمل الدعوي والمشاركة السياسية في إطار التزام كامل بالقوانين المصرية: كأمر واقع فرض اليمين الديني تداخلا متصاعدا بين جماعاته القائمة بالعمل الدعوي والاجتماعي وبين الأحزاب السياسية التي كونها. ولم يفصل بصورة تنظيمية ومالية قاطعة أو مقنعة للرأي العام بين الجماعات والأحزاب، بل ولم يتم إخضاع بعض هذه الجماعات وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين للقوانين المصرية ولرقابة اليد العامة

«مؤسسات الدولة» .على اليمين الديني، إن أراد البقاء مجتمعيا وسياسيا، قبول الفصل بين العمل الدعوي والمشاركة السياسية، بين الجماعات والأحزاب. عليه أيضا الاعتراف بسيادة القانون، الأمر الذي يعني حل جماعاته غير المسجلة بشفافية كجمعيات أهلية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين وقبول إعادة تأسيسها وفقا للقوانين المصرية وفي إطار الضوابط التي ستقصر عملها على الجوانب الدعوية والاجتماعية وتضمن الشفافية والسلمية والعلنية، إن لجهة العضوية أو التمويل أو الأنشطة. كفانا خلطا بين الدعوة والسياسة، فلا طرائق الأولى تؤهل للعمل في الثانية ولا ممارس السياسة يمتلك مقومات العمل الدعوي.

3-قبول مبادئ المساءلة والمحاسبة والعدالة الانتقالية: خلال عام رئاسة الدكتور محمد مرسي، تورطت جماعة الإخوان والقوى المتحالفة معها في عصف بسيادة القانون وممارسات استبدادية استعدت قطاعات واسعة في المجتمع من القضاة إلى المثقفين والمفكرين. وقعت أيضا انتهاكات لحقوق الإنسان وسالت الدماء أمام الاتحادية وفي مواقع أخرى، ومارست بعض الأصوات السياسية والدينية تحريضا واضحا على العنف وروجت للطائفية والمذهبية المقيتة وتكفير المعارضين. وليس هذا بموقف مستجد لي، بل أذكر الرأي العام الذي تشوه اليوم انطباعاته على وقع الترويج الردئ لمقولات التخوين والعمالة الزائفة بأنني سجلته مرارا في مقالاتي اليومية بجريدة الوطن قبل 30 يونيو، واعتبرت كافة هذه الخطايا منهية لشرعية رئاسة الدكتور مرسي الأخلاقية والقانونية والسياسية ومرتبة لحق المصريات والمصريين في المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. وبعد 30 يونيو وكما سجلت مرارا، تورطت جماعة الإخوان في أعمال

للعنف الأهلي وانتهاكات لحقوق الإنسان وتحريض على العنف يحتم حق المجتمع والصالح العام عدم تجاهلها وضرورة المساءلة والمحاسبة العادلة بشأنها. ولكي يدار ذلك في إطار من سيادة القانون، تحتاج مصر إلى منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية، ويتعين على اليمين الديني قبول مبدأ المساءلة والمحاسبة واحتمال نتائجها التي قد تذهب باتجاه حل جماعات وأحزاب، والمعاقبة القانونية للمتورطين في الاستبداد والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وحرمانهم (المؤقت أو الدائم) من المشاركة السياسية حال ثبوت تورطهم بأدوات سيادة القانون التي حتما ستحول دون العقاب الجماعي. في المساءلة والمحاسبة والعدالة الانتقالية، إذن، مسوغات لحل بعض جماعات وأحزاب اليمين الديني حال ثبوت تورطها في الاستبداد والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي مسوغات تضاف إلى ضرورة إنهاء الوضعية الاستثنائية لبعض جماعات اليمين الديني وإخضاعها للقوانين المصرية والفصل بين الدعوة والسياسة المشار إليه في النقطة السابقة. وليس موقفي هذا بمستجد، بل تناولته أكثر من مرة خلال الأسابيع الماضية وربطت بين تطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة والعدالة الانتقالية على اليمين الديني وبين تطبيقها المتكامل والمنضبط بأدوات سيادة القانون على كل المتورطين في الاستبداد والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في الفترة الممتدة من 1981 إلى اليوموبغض النظر عن المواقع الرسمية أو السياسية.

4- ضبط علاقة اليمين الديني بالدولة الوطنية: في عموم العالم العربي ومنذ بدء تأسيس جماعات وأحزاب اليمين الديني في الجزء الأول من القرن العشرين، أحاطت الشكوك والهواجس علاقتها بالدولة الوطنية

ومؤسساتها واستمرت قائمة إلى يومنا هذا على وقع تصريحات متضاربة وأفعال أكثر تضاربا. وفشلت جماعات وأحزاب اليمين الديني في مصر والأردن وتونس والبحرين وغيرها في إقناع قطاعات واسعة من المواطنات والمواطنين بأن ولاءها للدولة الوطنية وليس لمنظومات تتجاوزها الأمة أو الأممية الإسلامية أو إحياء دولة الخلافة وبأن الأولوية هي لتماسك الدولة الوطنية ولمفهوم مواطنة الحقوق المتساوية دون تميز على أساس الدين أو المذهب، وليس لتفتيت الدولة الوطنية لمصلحة كيانات أخرى، وهدم مفهوم المواطنة. وفي مصر اليوم، وبعد مجمل ممارسات، جماعة الإخوان وبعض ممارسات السلفيين والاستفزاز الصارخ بالتحريض ضد مؤسسات الدولة والاعتداءات على دور عبادة الأقباط وعلى الشيعة المصريين ورفع رايات جماعات وتنظيمات غير مصرية والتورط في الاستقواء بالخارج الذي رماني به زورا بعض اليمين الديني، حين تحدثت عن البيئة الدولية لوضع الدساتير، شكوك واسعة ومشروعة بشأن قدرة اليمين الديني على الولاء للدولة الوطنية وإعطاء الأولوية لمصلحتها. لذلك ودون الوقوع في رذيلة التخوين، ومع مراجعة مواقفهم من ضرورة الفصل بين الدين والسياسة وبين الدعوة والمشاركة السياسية وقبول تطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة والعدالة الانتقالية، يتعين على من سيبقى وفي إطار القوانين المصرية من جماعات وأحزاب اليمين الديني الخروج على الرأي العام بخطاب علني قاطع في ولائه للدولة الوطنية والتسليم بأن الشكوك المجتمعية في ولاء اليمين الديني هذا ستستمر لفترة، وبأنها تحتاج إلى أفعال وممارسات واقعية للطمأنة بجانب الخطاب العلني. ولا

يتناقض أبدا الولاء للدولة الوطنية والحرص على تماسك مؤسساتها، مع المطالبة بالتزام الدولة بسيادة القانون والمساواة والحيادية والعدل ورفض انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان. ففي القيم الأساسية هذه الضمانة الأكبر للدولة الوطنية ولعلاقة الشرعية (بمعنى الرضاء الشعبي) الذي يربط بينها وبين المواطن ولتماسك مؤسساتها.

5- ضبط العلاقة بين اليمين الديني والقطاعات الشعبية: حين تمارس قوى المجتمع العمل الاجتماعي (دعوي أو خيري أو أهلي أو تنموي) وتشارك في السياسة في إطار الدولة الوطنية، فإن المنوط بهذه القوى إن هي أرادت دفع البلاد إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة والعدالة أن تسمو على انقسامات المجتمع وتمايزاته الدينية والمذهبية والعرقية أو بحسابات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تعميق قيم المواطنة والمساواة وتمتنع عن استغلال الانقسامات والتمايزات هذه للحصول على مكاسب شعبية أوسياسية أو انتخابية تظل في التحليل الاخير متعارضة مع الصالح العام للمواطن وللمجتمع وللدولة. وفي التسامي عن الانقسامات والتمايزات وتعميقا لمواطنة والمساواة جوهر المهمة التحديثية والتنويرية للقوى المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي، هذه المهمة التي ابتعدت عنها طويلا جماعات وأحزاب اليمين الديني. فالترويج للطائفية وللمذهبية، وتوظيف دور العبادة للربط الزائف بين صحيح الدين وبين موقف أو قناعات سياسية بعينها، واستغلال احتياجات الناس المعيشية لبناء قبول شعبي «رأسمال اجتماعي» وترجمته لنفوذ سياسي أو لوقود عنف أهلي عوضا عن العمل التنموي

الحقيقي، والاستعلاء على قطاعات المواطنات والمواطنين الأقباط على النحو الذي مارسه الدكتور محمد مرسي، كل هذه الأمور تورط بها وإن بدرجات مختلفة اليمين الديني وتتناقض بصورة قاطعة مع المهمة التحديثية والتنويرية للقوى المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي. هنا احتياج ماس للنقد الذاتي وللمراجعة يتعين على اليمين الديني التعامل معه بجدية حقيقية.

6- **الاعتذار**: فالنقد الذاتي والمراجعة في السياقات الخمسة السابقة سيضعان حتما اليمين الديني في موقع الاعتذار الواجب للمواطن للمجتمع عن مجمل أخطاء، بل وخطايا، الفترة السابقة. رمزية الاعتذار ومضمونه، وبعد قبول الفصل بين الدين والسياسة وبين الدعوة والمشاركة السياسية والاعتراف بمبادئ المساءلة والمحاسبة والعدالة الانتقالية والتأكيد على أولوية الدولة الوطنية والمهمة التحديثية للمشاركين في العمل الاجتماعي والسياسي، سيمكن من سيبقى من جماعات وأحزاب اليمين الديني وفقا لهذه الشروط والضوابط من الإسهام في بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة.

مراجعات ضرورية لمؤسسات الدولة

إذا كانت الدولة الوطنية تمثل شرط وجود للتنظيم الديمقراطي، فإن التزام مؤسساتها والنخب المسيطرة عليها بقيم الحرية والمساواة وسيادة القانون والمواطنة والمدنية والحيادية وحقوق الإنسان يعد شرط ضرورة لاستقرار التنظيم الديمقراطي أو للتحول باتجاه الديمقراطية. التزام القيم هذه هو الذي يباعد بين الدولة وبين الاستبداد بالمجتمع ومواطناته

ومواطنيه، ويفصل بين مؤسساتها وبين التوحش الذي يفقدها جوهر العدل وشرعية الرضاء الشعبي. وفي مصر التي تعثرت بها خلال الفترة الممتدة من 2011 وإلى اليوم عملية التحول الديمقراطي، تحتاج الدولة ومؤسساتها ونخبها إلى ممارسة النقد الذاتي والمراجعة في أربعة سياقات رئيسية.

1-قبول مبادئ الإصلاح الديمقراطي والحكم الرشيد ومحاربة الفساد: فقد أورثتنا عقود السلطوية الطويلة مؤسسات دولة وأجهزة تنفيذية وإدارية محدودة الالتزام بقيم الحرية والمساواة وسيادة القانون والحيادية وتعاني من استيطان الفساد وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الشفافية والمساءلة والمحاسبة. ومنذ ثورة يناير 2011، قاوم الكثير من مؤسسات الدولة وأجهزتها، عبر النخب وشبكات المصالح والفساد، جهود الإصلاح الديمقراطي والدفع باتجاه الحكم الرشيد التي ولدتها الثورة وتبنتها قطاعات مؤثرة في المجتمع المدني. وعاونهم على ذلك بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم انتفاء رغبة الجماعة وحلفائها في الإصلاح الديمقراطي وسعيهم الكارثي إلى السيطرة والهيمنة على مؤسسات الدولة (الأخونة)، واستعدادهم للدخول في تحالفات جزئية مع شبكات المصالح والفساد القائمة أو صناعة شبكات بديلة. واليوم، ومؤسسات الدولة وأجهزتها موضع إعادة إحياء لنخب ما قبل ثورة يناير وتصعيد لنخب أخرى متنوعة الولاءات ترتبط بترتيبات ما بعد 30 يونيو، لا بديل عن الانفتاح على ممارسة النقد الذاتي والمراجعة باتجاه قبول الإصلاح الديمقراطي والحكم الرشيد ومحاربة الفساد. ولا بديل أمام المواطنات والمواطنين الذين لم يتخلوا عن الديمقراطية كأمل، سوى الضغط السلمي على نخب المسيطرة على مؤسسات الدولة،

وتذكيرها بأن تماسك المؤسسات مرهون بديمقراطيتها وعدالتها، وأن كفاءتها الأجهزة التنفيذية والإدارية في التعامل مع احتياجات المجتمع والناس لن تتأتى إن استمرت شبكات المصالح والفساد دون مواجهة أو استمر غياب الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

2- تفعيل التزام مؤسسات الدولة بمبادئ سيادة القانون والمدنية والحيادية:شكلت الانتهاكات المستمرة لسيادة القانون ولحريات وحقوق المواطن دافعا رئيسيا لثورة يناير 2011، وكانت سببا مباشرا في خروج المصريات والمصريين في 30 يونيو 2013 للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، وتدفع اليوم المطالبين بضمانات لحمايتها للإصرار على التحقيقات المستقلة في مجمل أحداث الأسابيع الماضية. ومدنية الدولة، كمضاد للدولة الدينية وللدولة العسكرية، وحيادية مؤسساتها وأجهزتها إزاء تنافس وتنازع وصراع أطراف الحياة السياسية تستدعيان إعادة تأسيس سريع بعد أن تدخل الجيش في السياسة. كأمر واقع، يوضع في مصر الآن دستور جديد، والمراد هو وضع حزمة من النصوص الدستورية تضمن التزام الدولة بسيادة القانون ومحاسبة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن مواقعهم السابقة أو الحالية، وتفرض المدنية والحيادية كقيمتين رئيسيتين وتدفع باتجاه دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية (أي إشراف ورقابة المدنيين المنتخبين على مؤسسات عسكرية وأمنية احترافية). وعلى المواطنات والمواطنين الباحثين عن الديمقراطية كأمل لمصر أن يطالبوا الدولة ومؤسساتها بذلك دون مساومة وأن يتحملوا مشقة المطالبة هذه في إطار حقائق سياسية وتفضيلات مجتمعية مناوئة.

3- قبول إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية ومقاومة عودة ممارسات

الدولة الأمنية، والأمر هنا يرتبط بكون غياب الإرادة السياسية لدى المجلس العسكري أولا، ثم جماعة الإخوان بنهمها للسيطرة ثانيا، رتب تفريغ المساعي المحدودة بين 2011 و2013 لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وفقا لمعايير الحكم الرشيد وحقوق الانسان من المضمون والجدية. والأمر هنا يرتبط أيضا بكون ترتيبات ما بعد 30 يونيو، قد أعطت مساحة لنخب دولة ما قبل ثورة يناير الأمنية للعودة إلى الواجهة السياسية والمجتمعية والإعلامية وجددت دماءها ودفعت بها إلى الدولة ومؤسساتها في إطار هيستريا الفاشية وتوظيف مستمر للفزاعات التقليدية وتخوين للمدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان. والأمر هنا يستدعي الضغط السلمي على الدولة ومؤسساتها ونخبها بهدف ممارسة النقد الذاتي ومراجعة مواقفها من إعادة هيكلة المنظومة الأمنية والالتزام بالامتناع عن انتهاكات الحريات والحقوق وباحترام سيادة القانون. على نخب ما قبل يناير 2011 وبعض نخب ما بعد 30 يونيو 2013، أن تدرك أن إعادة إنتاج الدولة الأمنية، مهما عتت موجة الفاشية والتفزيع والتخوين الراهنة، محكوم عليها بالفشل المجتمعي وأن كلفتها السياسية مرعبة وتداعياتها على تماسك مؤسسات الدولة، وهذه أؤكد مجددا لا تتماسك إلا في إطار العدل وشرعية الرضاء الشعبي، كارثية.

٤- **الاعتذار**: على نخب مؤسسات الدولة التي ابتعدت في الماضي أو تبتعد اليوم عن قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون الاعتذار عن إهدار حق المجتمع والمواطن في الديمقراطية والتأكيد على قبول مبدأ المساءلة والمحاسبة بشأن انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان والفساد في إطار منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية والإصلاح الديمقراطي.

مراجعات ضرورية لليبراليين ولليسار

لكي يتبلور ويستقر التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع، ولكي تواجه الاختلالات والعثرات الكثيرة لعملية التحول الديمقراطي، يتعين على الأحزاب والتيارات السياسية الممارسة الدورية للنقد الذاتي ومراجعة رؤاها وأفعالها دون توجس مدفوع فقط بحسابات المكاسب والخسائر الانتخابية المحتملة أو القبول الشعبي. فالأحزاب والتيارات السياسية حين تجعل من قيم الديمقراطية كالحرية والمساواة والمواطنة والمدنية وحقوق الإنسان وجهة عملها، تضطلع بمهمة تحديثية وتنويرية إزاء الدولة والمجتمع، وتتعاقد ضمنيا مع المواطنات والمواطنين بالنقد الذاتي والمراجعة بهدف تجديد التزامها بقيم الديمقراطية وضبط الاختلالات والاعتذار عن الأخطاء. وهذا هو جوهر مجموعة النقاط التالية التي أطرحها على الليبراليين واليسار (واضع داخل مساحة اليسار أيضا الأحزاب والتيارات القومية والعروبية) في مصر، مجددا من موقع الأكاديمي الذي عاد وليس السياسي الذي كان (هذه الصيغة التي أصر عليها إلى حين واستخدمتها في مقالة سابقة واسترعت انتباه الأستاذة المحترمة شاهندة مقلد وتحدثت عنها معي بود أشكرها عليه) ومجددا من موقع المواطن المهموم بقضايا الوطن وفرصه في تحول ديمقراطي ناجح.

1- الفصل بين الدين والسياسة كشرط ضرورة لتفعيل المواطنة والمدنية: في أعقاب ثورة يناير 2011 طالبت الأحزاب والتيارات الليبرالية واليسارية باعتماد مواطنة الحقوق المتساوية ومدنية الدولة في الإطار الدستوري والقانوني والسياسي ورفضت تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو أي أساس تمييزي آخر. إلا أنها، وإزاء ضغط الواقع المجتمعي

الذي أعطى منذ استفتاء التعديلات الدستورية في 2011 وزنا كبيرا لليمين الديني، تراجعت واعترفت عمليا بوجود أحزاب وإن لم تؤسس دينيا، إلا أنها زجت بالدين إلى دائرة الفعل السياسي والانتخابي دون ضوابط وروج بعضها للطائفية وللمذهبية المقيتتين ولمقولات كراهية الآخر التي تتناقض جوهريا مع المواطنة والمدنية. تلزم المهمة التحديثية والتنويرية الليبراليين ولليسار بالخروج من دائرة الالتباس هذه والعمل على أن يضمن الإطار الدستوري والقانوني والسياسي فصلا ناجزا بين الدين والسياسة وضوابط لمنع تكوين الأحزاب على أساس ديني ومنظومة ديمقراطية لمراقبة الأحزاب المحافظة ذات المرجعية الدينية لكي لا تزج بالدين إلى السياسة أو الانتخابات أو تروج موظفة لآليات الديمقراطية لقيم تتناقض مع المواطنة والمدنية.

2- الالتزام بمدنية الدولة لجهة دور المؤسسات العسكرية والأمنية: بعيدا عن التنازع غير الهامشي بشأن توصيف اللحظة الراهنة والموقف من تدخل الجيش في السياسة، لا تملك الأحزاب والتيارات الليبرالية واليسارية إن هي أرادت الخروج من أزمة «المصداقية الديمقراطية» إلا أن تضغط سلميا بهدف العودة السريعة والمنظمة إلى آليات ديمقراطية نزيهة وشفافة متمثلة في صناديق الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية وإنهاء الوضعية الاستثنائية لترتيبات ما بعد 30 يونيو 2013. لا ليبرالية في سياسة لا يديرها ويتداول السلطة بها دوريا مدنيون منتخبون يقبلون المساءلة والمحاسبة، ولا يسار ديمقراطي في سياسة لا تسعى في إطار الدولة الوطنية وسيادة القانون إلى إقرار مبادئ حيادية واحترافية المؤسسات العسكرية والأمنية ومراقبة الإرادة الشعبية عليها عبر السلطات

العامة المنتخبة أي السلطتين التشريعية والتنفيذية وعبر سلطة العدالة أي القضاء.

3- تجاوز المعايير المزدوجة بشأن الحريات وحقوق الإنسان ومواجهة خطر ممارسات الدولة الأمنية: إذا كانت الدولة الوطنية تمثل شرط وجود للديمقراطية واحتكارها لحق الاستخدام المشروع للقوة الجبرية ضروري لفرض الاستقرار والسلم الأهلي، فإن الدولة هذه ومؤسساتها لا تتماسك أو تكتسب شرعية الرضاء الشعبي إلا في إطار من سيادة القانون والعدل ومنع انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان، ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول القوة الجبرية للدولة إلى استبداد أمني بالمجتمع وتوحش وتغول على المواطنات والمواطنين وقمع للحرية زيفا باسم المصلحة الوطنية ومقولات تخوين وتشويه المعارضين.هنا أجد لزاما على الليبراليين واليسار ممارسة النقد الذاتي، ومراجعة مجمل مواقفهم من انتهاكات الحريات والحقوق وخطر عودة الدولة الأمنية الذي يهدد مصر اليوم، والفصل القاطع بين الدولة الأمنية التي جاءت ثورة يناير 2011 رفضا لها، وبين الدولة الوطنية العادلة والمحترمة لسيادة القانون التي نصبو إليها. ولليبراليين ولليسار بتمثيلهم الحالي في السلطة التنفيذية والمجلس القومي لحقوق الإنسان الضغط باتجاه إجراء تحقيقات قضائية ناجزة في أحداث الأسابيع الماضية وباتجاه اعتماد منظومة قانونية متكاملة للعدالة الانتقالية (لا يمكن أن يكون جوهرها لا المحاكم الثورية ولا الإجراءات الاستثنائية).

4- تفعيل القيم الديمقراطية داخل المساحة الليبرالية واليسارية: فالأحزاب السياسية حين تلتزم بالتنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع

كوجهة لعملها، يصبح من واجباتها ممارسة الديمقراطية الداخلية واعتماد مبادئ علنية العمل العام والسياسي والشفافية التنظيمية والمالية وقبول المساءلة والمحاسبة الدورية في إطار سيادة القانون.والأحزاب حين تلتزم بالتنظيم الديمقراطي، يصبح تعويلها الأساسي، وهي تسعى للوصول إلى السلطة والمنافسة في الانتخابات، على القطاعات الشعبية وتجتهد لنشر رؤاها وبرامجها بين الناس لبناء قواعد جماهيرية وتمتنع عن البحث الدائم عن حليف قوي بين مؤسسات الدولة ينقذها بعد خسارة صناديق الانتخاب أو تنزلق إلى الإفادة من نفوذ شبكات مصالح وفساد بل والإعاشة عليها عوضا عن مواجهتها.والأحزاب حين تلتزم بالتنظيم الديمقراطي، تفعل قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون والمواطنة والمدنية داخل تشكيلاتها التنظيمية وبين قواعدها الجماهيرية وتمتنع من ثم وبمعزل عن «اللون السياسي» للضحايا عن تبرير انتهاكات القيم الديمقراطية، وعن مواجهة تورط منافسيها في الترويج لمقولات تمييزية وممارسات إقصائية بتبني تمييز بديل وإقصاء معكوس، وغير ذلك من الاختلالات التي تقضي على عقلانية ورشادة الأحزاب وتسقط السياسة في كارثة الفاشية والانقلاب على القيم الديمقراطية.في هذه السياقات جميعا وبالنظر إلى الممارسات السياسية والانتخابية للأحزاب وللتيارات الليبرالية واليسارية في مصر وبتحليل مضمون لمواقف الكثير منها الأخيرة وبياناتها العلنية التي تتجاهل شواهد توظيف القوة المفرطة وتخون من ينتقدها وتبرر انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان أو تصمت عنها، ثمة ضرورة موضوعية لليبراليين ولليسار لممارسة النقد الذاتي والمراجعة.

5- **الاعتذار**: حق للمواطن وللمجتمع أن تنتج ممارسة النقد الذاتي

والمراجعة بين الليبراليين واليسار اعتذارا ديمقراطيا عن اضطراب الرؤى والمواقف بشأن التخاذل عن الإصرار على تفعيل الفصل بين الدين والسياسة، ومدنية الدولة لجهة دور المؤسسات العسكرية والأمنية التي تم التراجع عنها، والمعايير المزدوجة لحقوق الإنسان، وقصور الالتزام بقيم الحرية والمساواة وسيادة القانون والشفافية في الكثير من ممارسات الليبراليين واليسار داخل أحزابهم وتياراتهم وفي فعلهم العام. المصريات والمصريين حق في اعتذار ديمقراطي يقترن بالعمل الجاد لضبط الاضطراب ومواجهة الاختلالات.

إعادة النظر في بعض مقولات التحول الديمقراطي

إذا كان أمام اليمين الديني والتيارات الليبرالية واليسارية ومؤسسات الدولة ونخبها مراجعات حقيقية يتعين الاضطلاع بها إن نحن أردنا دفع مصر باتجاه التنظيم الديمقراطي الضامن للحرية وللمساواة وسيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان والمدنية وسلمية العمل العام والسياسي، فإن واجب القوى الاجتماعية والشبابية التي صنعت ثورة يناير 2011 وواصلت حراكها خلال الفترة الماضية بأهداف ديمقراطية واضحة ومعها بعض المفكرين ومجموعات من الحقوقيين الملتزمين بقضايا الحريات ومواجهة الاستبداد يتمثل أيضا في مراجعة بعض المقولات المركزية بشأن التحول الديمقراطي وتحدياته في مصر.

1-مشاركة اليمين الديني في السياسة لا ترتب دوما تصاعد التزامه بالقيم الديمقراطية أو تخليه الكامل عن العنف: والإشارة هنا هي إلى افتراض سيطر على إسهامات الكثير من المفكرين والحقوقيين والنشطاء في مصر،

ولا أستثني نفسي، مؤداه أن دمج جماعات وأحزاب اليمين الديني في حياة سياسية تعددية وتنافسية، سيدفعها إلى الالتزام بقيم الحرية والمساواة وسيادة القانون في عملها العام وسيباعد بينها وبين ممارسة العنف أو التحريض عليه. اليوم، وبالنظر إلى خبرة الفترة الماضية ودون تورط في فاشية تعميم الاتهامات والعقاب الجماعي التي يروج لها، ينبغي التشديد على أن دمج اليمين الديني في السياسة مكن بعض جماعاته وأحزابه من توظيف الآليات الديمقراطية لهدم قيم الحرية والمساواة، وللزج بالدين في السياسة وإطاراتها الدستورية والقانونية على نحو تمييزي يدمر المواطنة والمدنية. اليوم ينبغي التشديد على أن دمج اليمين الديني في السياسة لم يحل دون تورط البعض في ممارسة العنف والتحريض عليه زيفا باسم الدين أو باسم طائفية ومذهبية مقيتة، وهنا تناقض تام مع سيادة القانون وضرورة سلمية وعلنية العمل العام والسياسي.

اليوم، إذن، ينبغي علينا التفكير بجدية تامة في الشروط الدستورية والقانونية والسياسية لدمج اليمين الديني في إطار الفصل بين الدين والسياسة وبين العمل الدعوي والعمل الحزبي، وفي إطار منع تأسيس الأحزاب على أساس ديني ومراقبة الأحزاب ذات المرجعية الدينية ديمقراطيا بأدوات دولة القانون ودون قمع أو تعقب للتثبت من عدم تحولها في الواقع إلى أحزاب دينية أو ترويجها لأفكار وممارسات تتناقض مع قيم الديمقراطية أو تحرض على العنف.

2- الكثير من علامات الاستفهام الجوهرية ترد أيضا على التزام الليبراليين واليسار بالقيم الديمقراطية: حين تساوم أحزاب ترفع لافتات الليبرالية على مدنية الدولة لجهة دور المؤسسات العسكرية والأمنية

وتمارس الاستعلاء على الواقع المجتمعي، حين تروج بعض تيارات اليسار للعسكرة وللمعايير المزدوجة بشأن انتهاكات الحريات والحقوق وللتأجيل المستمر لصندوق الانتخاب وتتخلى عن ديمقراطية العلاقات المدنية العسكرية، حين يمتعض معظم حملة شعارات سيادة القانون والمدنية والدولة العصرية من توجيه انتقادات حادة لهم بسبب الانزلاق إلى مقولات فاشية وتوظيف زائف لمفهوم المصلحة الوطنية لتبرير عنف الدولة والممارسات الأمنية ويرمون الأصوات الرافضة لذلك بالسطحية تارة وبالعمالة تارة أخرى، حين يحدث كل هذا يصبح من المشروع بل ومن الضروري التساؤل عن مدى التزام الليبراليين واليسار بقيم الديمقراطية.

وحين يضاف إلى قائمة الشكوك أمور أخرى تتعلق بغياب الشفافية داخل بعض الأحزاب والتيارات الليبرالية واليسارية وبغموض علاقاتها بشبكات مصالح وفساد قديمة أو جديدة (شأنها شأن بعض أحزاب اليمين الديني بالمناسبة) وبخفوت صوت الملتزمين بالديمقراطية داخلها تشكيلاتها التنظيمية والسياسية، يصبح من المشروع أيضا استدعاء كتاب شهير حول السياسة العربية حرره (في بداية التسعينيات) أستاذ العلوم السياسية اللبناني الدكتور غسان سلامة تحت عنوان «ديمقراطية بدون ديمقراطيين» وتطويره في الحالة المصرية إلى الصيغ النافية التالية «لا ليبرالية بدون ليبراليين يدافعون عن مدنية الدولة» و«لا يسار ديمقراطي بدون ديمقراطيين يتبنون قضايا الحريات وحقوق الإنسان«!.

اليوم، إذن، يتعين علينا التفكير بجدية في الشروط الدستورية والقانونية والسياسية لمشاركة الليبراليين واليسار في السياسة لكي تصبح أحزابهم وتياراتهم تدريجيا رافعة حقيقية للتحول الديمقراطي. ويتعين أيضا تطوير

منظومة متكاملة للمراقبة الديمقراطية تلزم بالشفافية التنظيمية والمالية وتحول دون الترويج لقيم تتناقض مع الحرية والمساواة وسيادة القانون والمدنية وترسي بعض الركائز الناجزة للمساءلة وللمحاسبة حال التجاوز. وإذا كانت خبرة الفترة الممتدة من 2011 إلى اليوم في مصر تدلل على انتفاء علاقات ارتباط طردية وأحادية بين مشاركة اليمين الديني في السياسة وتصاعد التزامه بالقيم الديمقراطية وتخليه الكامل عن العنف وكذلك بين مشاركة الليبراليين واليسار والتزامهم بالحرية والمساواة وسيادة القانون والمدنية، فإن خبرة ذات الفترة تثير الكثير من علامات الاستفهام بشأن العلاقة بين قيم الديمقراطية وآلياتها.

3- صندوق الانتخاب وتداول السلطة والإرادة الشعبية وسيادة القانون: الأصل في التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع هو بلورة أطر دستورية وقانونية وسياسية مستقرة تمكن المواطنات والمواطنين من المشاركة في إدارة الشأن العام عبر الانتخاب الدوري لممثليهم في السلطتين التشريعية والتنفيذية وتكفل لهم حريات وحقوق متساوية، بما في ذلك حق مساءلة ومحاسبة المنتخبين.لذلك ليست الديمقراطية مجرد صندوق انتخاب دوري ونزيه يحقق تداول السلطة ويعبر كل بضعة سنوات عن الإرادة الشعبية وانحيازاتها (الشرعية الانتخابية)، بل يأتي هذا الصندوق في معية أطر دستورية وقانونية وسياسية تضمن المساواة وتحدد بوضوح قواعد عمل المنتخبين وسلطاتهم ووسائل مساءلتهم ومحاسبتهم حال التجاوز ودور السلطة القضائية (الشرعية الدستورية). بعبارة أخرى، لكي يتبلور ويستقر التنظيم الديمقراطي للدولة وللمجتمع لا بديل عن صندوق الانتخاب الدوري والنزيه، ولا بديل أيضا عن الحيلولة دون انقلاب

المنتخبين على الأطر الدستورية والقانونية والسياسية ومن ثم التورط في التوظيف غير الديمقراطي للانتخابات وللشرعية الانتخابية. وإذا كان عام رئاسة الدكتور محمد مرسي قد انتهى بانقلاب على صندوق الانتخاب الذي جاء به وعلى الشرعية الانتخابية، فإن عام رئاسته شهد انقلابه هو على الشرعية الدستورية وسيادة القانون وعصفه بقواعدها الضامنة لتداول السلطة من أخونة الدولة والتدخل السافر في السلطة القضائية إلى إعلان الاستبداد (21 نوفمبر 2012) وتمرير دستور غير توافقي.لضبط العلاقة بين صندوق الانتخاب وتداول السلطة والإرادة الشعبية وسيادة القانون، إذن، أولوية كبرى في مصر لكي لا تنقلب السلطات المنتخبة على الشرعية الدستورية ولكي لا يوظف ذلك للانقلاب على صندوق الانتخاب وشرعيته الانتخابية ويقضى من ثم على الديمقراطية.

وقد تعرضت دول أخرى كثيرة لخبرات مشابهة، ولم يتبلور ويستقر تنظيمها الديمقراطي إلا باعتماد نصوص دستورية وقانونية قاطعة وتفعيلها سياسيا.يجرم الدستور الألماني على سبيل المثال، وبعد أن جاء صندوق الانتخاب في ثلاثينيات القرن الماضي بديكتاتور انقلب بالكامل على الديمقراطية وعطل الإرادة الشعبية، استخدام الآليات الديمقراطية لهدم النظام الديمقراطي أو للترويج لأفكار وممارسات تتناقض مع قيمه، ويمكن السلطات العامة من مراقبة ومساءلة ومحاسبة الأفراد والكيانات التي قد تتورط في ذلك وبغض النظر عن مواقعها. وفي الممارسة الفعلية، وعبر ترسانة من القوانين القاطعة، تضطلع السلطة القضائية بمهام المراقبة والمساءلة والمحاسبة وتغل يد الأفراد والكيانات عن الانقلاب على الشرعية الدستورية وتفرض عليهم حال التورط عقوبات رادعة. ولكي

يحال أيضا بين الدولة والمجتمع وبين الانزلاق إلى الانقلاب على صندوق الانتخاب وشرعيته، ينص الدستور الألماني حيادية واحترافية المؤسسات العسكرية والأمنية وخضوعها بالكامل لإشراف السلطة التشريعية المنتخبة والسلطة القضائية ويجرم كافة الأقوال والأفعال التي تهدف إلى تعطيل صندوق الانتخاب الدوري والنزيه أو لا تعترف بنتائجه المعبرة عن الإرادة الجمعية للمواطنات وللمواطنين. وهناك الكثير من الخبرات العالمية الأخرى التي تستطيع مصر الإفادة منها وهي تعيد النظر في الأطر الدستورية والقانونية والسياسية المنظمة للدولة وللمجتمع.

4- يستدعي تطور واستقرار التنظيم الديمقراطي ضبط العلاقة بين أضلاع مثلث المواطن والمجتمع والدولة في إطار كفالة حريات وحقوق الأول والاعتراف بتعددية الثاني وقيمة العيش المشترك وتماسك الثالثة وعدالتها وحيادها.

لا ديمقراطية بدون تمكين المواطن من إدارة حياته الخاصة والمشاركة في إدارة الشأن العام في مناخ أمن لا ينتقص من حرياته وحقوقه التي تكفلها وتنظمها الدساتير والقوانين. تفرض الفاشية ونظم الاستبداد على المواطن الخيار صفر أي الموافقة على أفعال وممارسات الحكام (إن تهليلا أو صمتا) أو الاستبعاد والقمع بأدوات مختلفة. ولذلك تعلو في الفاشيات ونظم الاستبداد مقولات تركز على واجبات المواطنات والمواطنين وحق الدولة والمجتمع، ويخفت بها تماما الحديث عن حريات وحقوق المواطن. أما في الديمقراطية، وعلى الرغم من الكثير من أوجه القصور التي تطال الديمقراطيات التمثيلية المعاصرة (أي الديمقراطيات غير المباشرة

التي ينتخب بها المواطن من ينوب عنه في السلطتين التشريعية والتنفيذية ويكلفه بإدارة الشأن العام)، تظل كفالة حريات وحقوق المواطن جوهر لا يبتعد عنه ولا يتناقض مع الواجبات العامة للمواطنات وللمواطنين كاحترام سيادة القانون والتزام السلمية والامتناع عن الانتقاص من حريات وحقوق الآخرين.

وفي مصر وبعد عقود من غياب الديمقراطية وصعود للإيديولوجيات الجمعية التي تهمش المواطن لصالح الدولة أو المجتمع أو كليهما، لم تزل حريات وحقوق المواطن تتعرض لانتقاص مستمر يبدأ من الترويج لرؤى أحادية بشأن ثنائية المواطن الصالح (أو الشريف أو المؤمن) والمواطن الطالح (أو الخائن أو الكافر)، ولا يقف لا عند التدخل في الحياة الخاصة للمواطن باسم الواجب العام وحق الدولة أو باسم المجتمع وقيمه وعاداته الأصيلة ولا عند محاكمة المدنيين عسكريا. يمثل، إذن، ضبط الأطر الدستورية والقانونية لجهة كفالة حريات وحقوق المواطن وتمكينه من الحياة في بيئة آمنة تلزمه باحترام سيادة القانون ومراقبة أفعال الحكام والكيانات المعنوية (سلطات ومؤسسات وأجهزة وأحزاب ومنظمات) ومحاسبتها حال التعدي على المواطنات والمواطنين ضرورة قصوى ينبغي على كل المخلصين للفكرة الديمقراطية الضغط السلمي من أجل إنجازها.

لا ديمقراطية أيضا بدون الاعتراف بتعددية المجتمع، إن الدينية أو المذهبية أو العرقية أو بحسابات تفاوت القدرات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان السلم الأهلي والعيش المشترك. تكفل الديمقراطيات حريات وحقوق المواطن، وتحول دستوريا وقانونيا وسياسيا دون تغول البعض

على البعض الآخر لا باسم ديكتاتورية الأغلبية ولا بأن تفرض ديكتاتورية الأقلية كأمر واقع.

تكفل الديمقراطيات حريات وحقوق المواطن، وتمكن الأغلبيات والإقليات (بحسابات العدد وليس بتصنيف قيمي) من ممارسة حرياتهم وحقوقهم الجماعية كالشعائر الدينية والحقوق الثقافية في إطار من المساواة وتجريم التمييز.

وبهذا تفعل الديمقراطيات الاعتراف بتعددية المجتمع وتضمن السلم الأهلي والعيش المشترك كقيم أساسية ترسي دعائم المجتمع المفتوح ولا تفتئت على المواطن بإخضاعه لرؤية جمعية أحادية تقضي على حرياته وحقوقه ومبادرته الفردية تارة زيفا باسم الأخلاق والعادات والتقاليد والطابع الأصيل وتارة زيفا أيضا باسم رؤى جامدة للدين تدعي احتكار الحقيقة المطلقة. وغني عن البيان، أن الأطر الدستورية والقانونية والسياسية في مصر تحتاج لمراجعة شاملة لجهة كفالة التعددية المجتمعية وضمان السلم الأهلي والعيش المشترك دون انتقاص من حرياتنا وحقوقنا.

لا ديمقراطية أيضا بدون دولة وطنية متماسكة، تستقر مؤسساتها باحترام سيادة القانون وتكتسب شرعية القبول الشعبي بالعدالة والحيادية والشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد. لا تعرف خبرات البشرية تطور للديمقراطية خارج سياق الدولة الوطنية بمكوناتها الشعب والإقليم ذي الحدود المعروفة ونظام الحكم. وتعين الكثير من دساتير الدول الوطنية حدودها على نحو قاطع لا يقبل التغيير أو التعديل وتجرم كافة الأفعال والممارسات التي تستهدف أضعاف الدولة أو مؤسساتها أو تهديد احتكارها حق الاستخدام المشروع والملتزم بسيادة القانون للقوة الجبرية،

ومثل هذا التعيين الدستوري القاطع ضروري اليوم في مصر. إلا أن الديمقراطية لم تتطور وتستقر أيضا بعيدا عن دساتير وقوانين تلزم الدولة ومؤسساتها بسيادة القانون وبالعدالة بحيث لا تتحول قوتها الجبرية إلى آلة قمعية. لم تتطور أو تستقر الديمقراطية بعيدا عن حياد الدولة تجاه المواطن والمجتمع بحيث لا توظف قوتها أو مواردها لبناء ديكتاتورية أغلبية أو أقلية أو للعصف بحريات وحقوق المواطن باسم رؤية جمعية أو لحقيقة مطلقة. لم تتطور أو تستقر الديمقراطية بعيدا عن دولة تعتمد مؤسساتها مبادئ الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد بغض النظر عن مصادره وشبكاته وتقبل مساءلة ومحاسبة كافة ممثليها من المنتخبين والمعينين بأدوات القانون وضماناته. وهنا أيضا ضرورة موضوعية لمراجعة وضبط الأطر الدستورية والقانونية والسياسية في مصر.

• هذه السلسلة ترصد أحداث المرحلة الانتقالية، منذ ثورة يناير المجيدة، وصولًا إلى الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، كما عبر عن ذلك المصريون في ثورتهم، وللوقوف على مغزى هذه الأحداث جاءت السلسلة المختارة من هذه الكتب ممثلة للتيارات السياسية كافة، بما يثبت أن النخبة المصرية لم تقصِّر في أداء دورها الثقافي و«التنويري» في رصد مشكلات الوطن، وتحديد الحلول. والدار المصرية اللبنانية لم تشأ أن تذهب هذه الحلول هباءً، فقامت بتوثيقها في هذه المجموعة من الكتب.

• إذا كانت الديمقراطية والحق في الاختيار الحر هما جوهر ووجهة مانريده لمصر، فإن واجبنا هو ألَّا نفقد الأمل في إنجاز التحول الديمقراطي وألَّا نساوم على الدفاع عن الحريات والحقوق، وألَّا نتراجع لا إزاء الخلط بين الدين والسياسة ولا في مواجهة تدخل الجيش في السياسة، ولاتحت تهديد إعادة إنتاج الدولة الأمنية الفاشلة وخطر الفاشيات الدينية والعسكرية والبوليسية المرتبط بهم.

الأستاذ الدكتور عمرو حمزاوي، هو أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة القاهرة وأستاذ السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. عمل
للعلوم السياسية في جامعة برلين في ألمانيا وكباحث أول في
للدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية. له مؤلفات سابقة
والفكر السياسي المعاصر في مصر والعالم العربي ودراسات دورية و
الشئون السياسية. انتخب لمجلس الشعب المصري في 2012 وعمل
القومي لحقوق الإنسان في الفترة من 2011 إلى 2012.



الدار المصرية اللبنانية